

التحويلات الكبرى

إعادة تشكيل الخريطة العالمية

التحولات الكبرى

إعادة تشكيل الخريطة العالمية



المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام: د. خالد عكاشة

نائب المدير العام: اللواء. محمد إبراهيم الدويري

تحرير وإشراف: د. دلال محمود

إخراج فني: أحمد حسني

الطبعة الأولى: يناير 2025

رقم الإيداع: 2025/2905

التقييم الدولي: 8-07-9694-977-978

© حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

100 شارع الميرغني - مصر الجديدة - القاهرة - مصر.

الهاتف: +20226905861 - +20226905862 - +20226905863

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

www.ecss.com.eg

التحولت الكبرى إعادة تشكيل الخريطة العالمية

07	الافتتاحية
14	الباب الأول: الممرات الاقتصادية وإعادة تشكيل خريطة القوى الدولية
15	الفصل الأول: حروب الممرات: الديناميات العالمية للمنافسة الجيو-سياسية والجيو-اقتصادية
55	الفصل الثاني: التكتلات الاقتصادية الجديدة في ميزان القوى العالمية
97	الفصل الثالث: آسيا الوسطى: مركز للتكامل العالمي
137	الفصل الرابع: الشرق الأوسط في معادلة التنافس الجيوسياسي والجيواقتصادي العالمي
174	الباب الثاني: ساحات نوعية للتنافس الدولي
175	الفصل الخامس: معركة التفوق التكنولوجي: الحرب التكنولوجية بين الولايات المتحدة والصين
213	الفصل السادس: التدافع نحو الفضاء: منافسة القوى الكبرى على استخدامات الفضاء المدنية والعسكرية
257	الفصل السابع: صراع الموارد: دور المعادن النادرة في التنافس الجيوسياسي العالمي
291	الفصل الثامن: التنافس الجيوسياسي على الطاقة المتجددة وإعادة صياغة مفهوم أمن الطاقة
335	الخاتمة

الافتتاحية:

في عالم يزداد تعقيداً وترابطاً، أصبحت الحدود الجغرافية للدول أقل أهمية من تلك الحدود التي ترسمها المصالح الاقتصادية والتحالفات الجيوسياسية. إننا نعيش في حقبة تشهد إعادة تشكيل للنظام العالمي؛ حيث باتت الممرات الاقتصادية الجديدة، والتكتلات الاقتصادية المتنامية، والتطورات التكنولوجية المحورية، أدوات رئيسية تعيد صياغة موازين القوى الدولية. هذه التحولات ليست مجرد تطورات عابرة، بل هي مظاهر لتحول بنيوي في النظام الدولي، يجعل من الضروري فهم الديناميكيات التي تقودها.

لطالما كانت الجغرافيا العامل الحاسم في تحديد مواقع الدول ضمن النظام الدولي. غير أن الاقتصاد، في القرن الحادي والعشرين، أصبح القوة المحركة التي تتجاوز حدود الجغرافيا التقليدية، ويعتبره كثيرون أساساً جديداً للقوة الدولية. فالطرق التجارية البحرية والبرية، التي لطالما شكلت شرايين الاقتصاد العالمي، أصبحت اليوم محاور تنافسية دولية شرسة. من مبادرة "الحزام والطريق" الصينية إلى التحالفات الاقتصادية في المحيطين الهندي والهادئ، بات واضحاً أن السيطرة على الممرات الاقتصادية لم تعد مسألة اقتصادية بحتة، بل أداة استراتيجية تعكس وتؤثر في النفوذ الجيوسياسي.

حروب الممرات: منافسة تعيد تشكيل العالم

تشهد الساحة الدولية اليوم ما يمكن وصفه بـ "حروب الممرات"؛ حيث تتنافس القوى الكبرى على التحكم بالطرق الاقتصادية الاستراتيجية. فمنطقة آسيا الوسطى، على سبيل المثال، تحولت إلى ساحة رئيسية للصراع بين القوى الكبرى بسبب موقعها الجغرافي الذي يجعلها مركزاً للتكامل العالمي. وفي الوقت نفسه، يظل الشرق الأوسط، بموارده الطبيعية وموقعه الجغرافي الفريد، أحد الميادين الأكثر أهمية في هذا التنافس.

إن حروب الممرات تمثل جانباً مركزياً في التنافس الجيوسياسي والجيواقتصادي الحديث؛ مما يجعلها أكثر تعقيداً وذات تأثير عميق في مستقبل النظام الدولي، ويمكن أن تؤثر في إعادة تشكيل خريطة القوى الدولية، من عدة زوايا، أبرزها:

1. التحكم في التدفقات الاقتصادية والاستراتيجية: الممرات الاقتصادية هي شرايين الاقتصاد العالمي، وتشمل الطرق البحرية، والسكك الحديدية، وخطوط الأنابيب، وحتى ممرات الإنترنت. من خلال السيطرة على هذه الممرات، يمكن للدول الكبرى التأثير في تدفقات السلع، والموارد، والطاقة، والخدمات. على سبيل المثال: مضيق ملقا، يمر من خلاله جزء كبير من التجارة بين شرق آسيا وأوروبا، سيطرة الصين أو الولايات المتحدة على هذا المضيق تعطيها نفوذاً استراتيجياً على التجارة العالمية. كذلك مبادرة الحزام والطريق من خلال إنشاء شبكة من الطرق البرية والبحرية، تعمل الصين على تعزيز وجودها في مناطق مثل آسيا الوسطى وأفريقيا؛ مما يعيد توزيع النفوذ الدولي.

2. التنافس على النفوذ الجيوسياسي: تمنح حروب الممرات القوى الكبرى القدرة على فرض شروطها على دول أخرى من خلال التحكم في ممرات استراتيجية. وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى أن اعتماد أوروبا على الغاز الروسي يظل جزءاً من النفوذ الروسي مع الدول الأوروبية وهو ما ظهر بوضوح مع الحرب الأوكرانية، كما أن الممرات البحرية في الشرق الأوسط، والتي تعد جزءاً رئيسياً في الممرات الاقتصادية العالمية، أصبحت موضعاً للتدخلات التنافسية فيها لفرض مصالح الدول المتدخلة.

3. التكتلات الاقتصادية والمناطق المحورية: الممرات ليست مجرد مسارات نقل، بل هي محاور للتكامل الاقتصادي الإقليمي. فالدول التي تتموضع على هذه الممرات، مثل دول آسيا الوسطى أو الشرق الأوسط، تصبح ساحات للتنافس بين القوى الكبرى. في آسيا الوسطى تتنافس الصين وروسيا والولايات المتحدة على بناء نفوذها من خلال البنية التحتية المعدنية والتجارية؛ مما يجعل المنطقة مركزاً عالمياً للتكامل بين آسيا وأوروبا. وفي الشرق الأوسط يظهر التنافس على ممرات النفط والغاز وهو ما يؤثر في ديناميكيات التحالفات والصراعات في المنطقة.

4. التحديات الأمنية والمخاطر الجيوسياسية: إن المشروعات الاقتصادية التي تقدمها حروب الممرات للسيطرة عليها، وفي أقل التقديرات لتوسيع نفوذ أصحاب هذه الممرات؛ مما قد يؤدي إلى صراعات عسكرية مباشرة أو حروب بالوكالة في أقاليم استراتيجية مهمة كالشرق الأوسط أو القرن الأفريقي أو البحر الجنوبي للصين أو الإندونيسيا والباسيفيك. ومحصلة تنفيذ هذه المشروعات الجيواقتصادية هو سيطرة الدول الكبرى على الممرات وهو ما يعني إعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية والدولية. فالدول التي تستطيع تطوير أو السيطرة على الممرات تكتسب نقاط قوة استراتيجية تمكنها من تعزيز التحالفات، وفرض نفوذ سياسي.

بعبارة موجزة، إن حروب الممرات ليست مجرد صراع اقتصادي، بل هي لعبة شطرنج جيوسياسية تعيد رسم الخريطة الدولية. الدول التي تسيطر على هذه الممرات تصبح قادرة على التحكم في تدفقات التجارة العالمية، وفرض نفوذها الجيوسياسي، وإعادة توزيع القوة الدولية بشكل يخدم مصالحها الاستراتيجية. هذه الديناميكيات تجعل الممرات الاقتصادية محورية في أي تحليل مستقبلي للنظام العالمي.

انطلاقاً من رؤية تأثير حروب الممرات يقدم المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية هذا الكتاب، الذي يهدف من خلاله تقديم تحليل معمق للتنافس الجيوسياسي والجيواقتصادي العالمي من خلال استعراض أبرز مظاهره وساحاته. فيتناول الكتاب في فصوله المتعددة كيف يشكل الاقتصاد الخريطة الدولية الجديدة، مع التركيز على الممرات الاقتصادية، التكتلات الجديدة، والتنافس على الموارد والتكنولوجيا، كما يقدم رؤية شاملة للتفاعلات بين الجغرافيا والسياسة والاقتصاد في عالم يشهد تغيرات جوهرية. ولهذا فإن الكتاب ينقسم إلى باين؛ الباب الأول: (الممرات الاقتصادية وإعادة تشكيل خريطة القوى الدولية) يقدم رؤية بانورامية لهذه المشروعات الاقتصادية الكبرى وأهدافها الاستراتيجية، وذلك من خلال أربعة فصول؛ هي:

الفصل الأول وعنوانه: (حروب الممرات: الديناميات العالمية للمنافسة الجيوسياسية والجيواقتصادية)، يهدف الفصل إلى دراسة ممرات الربط الدولي كإحدى أدوات المنافسة الجيوسياسية والجيواقتصادية بين الولايات المتحدة والصين، بالتركيز على مبادرة "الحزام والطريق" ومشروع ممر "الهند-الشرق الأوسط-أوروبا" ومشروع ممر "لوبيتو" مع تحليل التوظيف الجيوسياسي لهم وأبرز التحديات التي تواجه استكمالهم.

والفصل الثاني وعنوانه: (التكتلات الاقتصادية الجديدة في ميزان القوى العالمية)، يهدف الفصل إلى دراسة التكتلات الاقتصادية الجديدة كإحدى أدوات المنافسة الجيوسياسية والجيواقتصادية بين الولايات المتحدة والصين، بالتركيز على "البريكس"، و"منظمة شنغهاي للتعاون"، واتفاقيات الشراكة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، مع تحليل الأدوات الجيوسياسية لتلك التكتلات لرسم الخريطة الاقتصادية العالمية، وأبرز العقبات التي تعيق فاعليتها.

ويقدم الفصلان الثالث والرابع لإقليمين استراتيجيين يمثلان ساحة أساسية لحروب الممرات المستقبلية؛ إذ يتناول الفصل الثالث: (آسيا الوسطى: مركز للتكامل العالمي) شرح العوامل الجيوسياسية والجيواقتصادية التي دفعت دول آسيا الوسطى إلى إنشاء ممرات ربط إقليمية تشكل ساحة للتنافس الجيوسياسي بين القوى الكبرى مثل الصين، الولايات المتحدة، وروسيا، إلى جانب القوى الإقليمية مثل تركيا وإيران. ويوضح ماهية فرص التكامل بين ممرات الربط الإقليمية والدولية في آسيا الوسطى ودورها في تعزيز المكانة الإقليمية وإعادة تشكيل توازنات القوى العالمية. أما الفصل الرابع فيهتم بالشرق الأوسط: (الشرق الأوسط في معادلة التنافس الجيوسياسي والجيواقتصادي العالمي)، يوضح مركزية منطقة الشرق الأوسط في معادلة التنافس الجيوسياسي العالمي، وطبيعة الفرص التي تتيحها المنافسة بين الولايات المتحدة والصين لمنطقة الشرق الأوسط. وكذلك تحديات المنافسة العالمية وتحالفاتها الإقليمية في الشرق الأوسط.

وينتقل الكتاب في بابه الثاني المعنون: (ساحات نوعية للتنافس الدولي)، لتقديم معالجة تحليلية لأبرز المجالات التنافسية التي تستخدمها الدول الكبرى في حروب الممرات الجيواقتصادية وفي تشكيل العلاقات فيما بينها بمنظور أوسع. وفي هذا الصدد انقسم الباب إلى أربعة فصول، على النحو التالي:

الفصل الخامس: (معركة التفوق التكنولوجي: الحرب التكنولوجية بين الولايات المتحدة والصين)، يتناول طبيعة الحرب التكنولوجية في بعدها الاقتصادي بين واشنطن وبكين من أجل تحقيق الريادة والزعامة في التكنولوجيات المتقدمة لتعزيز مواقعهما الجيوسياسية، وفي هذا يتناول الفصل العديد من المجالات والمشروعات التنافسية بين الدولتين، ويلقي الضوء على ما يرتبط منها بالممرات الاقتصادية التي يهتم بها الكتاب.

الفصل السادس: (التدافع نحو الفضاء: منافسة القوى الكبرى على استخدامات الفضاء المدنية والعسكرية)، يتناول الفصل استخدامات الفضاء الخارجي بعد أن توسعت مجالات الأمن القومي لتشمل الفضاء الخارجي، خاصة في ضوء اعتبار العديد من الدول في الوقت الحالي الوصول المستقل إلى الفضاء أحد الأصول الاستراتيجية والحاسمة؛ حيث أصبح بالإمكان استخدام الفضاء بشكل استراتيجي، وهو ما يعني تعقيد مجالات الاستخدام العسكري للفضاء، وبات يُنظر إلى الفضاء على أنه مجال محتمل لخوض الحروب، وساحة جديدة للتنافس المتصاعد بين القوى الكبرى وتدافعها نحو الفضاء من أجل السيطرة وبسط النفوذ في المستقبل.

الفصل السابع: (صراع الموارد: دور المعادن النادرة في التنافس الجيوسياسي العالمي)، يهدف الفصل إلى استعراض خريطة توزيع المعادن الأرضية والرواسب البحرية، وتحليل اتجاهات ودوافع استغلالها كمظهر من مظاهر التنافس الجيوسياسي والجيواقتصادي العالمي خاصة بين أكبر اقتصادين في العالم، الصين والولايات المتحدة. من خلال توضيح استخدام المعادن النادرة كأداة للتنافس الجيوسياسي العالمي، ويستعرض أيضًا كل من مُحفزات ومخاطر التنافس الدولي عليها.

أما الفصل الثامن: (التنافس الجيوسياسي على الطاقة المتجددة وإعادة صياغة مفهوم أمن الطاقة)، فيركز على تنافس الدول الكبرى في مجال الطاقة، كجزء أساسي من المنافسة العالمية بينهم على النفوذ. ويبرز الفصل تحول الثقل الاقتصادي العالمي نحو آسيا بقيادة الصين والهند وتبعاته بعيدة المدى على ميدان الطاقة: انطلاقاً من أن التنافس الجيوسياسي على الطاقة المتجددة يحمل في طياته فرصاً وتحديات يحللها الفصل في سياقها.

دعوة لقراءة الكتاب..

إن فهم هذه الديناميكيات ليس رفاهية فكرية، بل هو ضرورة لمن يسعى إلى إدراك القوى التي تحكم عالمنا اليوم. من خلال قراءة هذا الكتاب، يمكن التعرف على كيفية تشكل النظام العالمي الجديد، وفهم الأبعاد العميقة للتنافس بين القوى الكبرى، وكيف يمكن أن تؤثر هذه الديناميكيات على مستقبلنا المشترك في عالم يتغير بسرعة مذهلة، حيث الاقتصاد والجغرافيا، والتكنولوجيا والموارد، كلها تتداخل لتعيد صياغة النظام العالمي والإقليمي معاً.

الباب الأول

الممرات الاقتصادية وإعادة تشكيل
خريطة القوى الدولية

1

حروب الممرات: الديناميات العالمية للمنافسة الجيو-سياسية والجيو-اقتصادية

ماري ماهر*

بينما تُعتبر دراسة الجغرافيا السياسية موضوعًا كلاسيكيًا في أدبيات العلاقات الدولية، فإن مفهوم الجغرافيا الاقتصادية حديث نسبيًا، وبرز كإطار للتحليل عقب انتهاء الحرب الباردة نتيجة لتراجع القوة العسكرية لصالح الأدوات الاقتصادية، وتحول الاقتصاد إلى المحرك الأول للعلاقات الدولية. ورغم أن المصطلح المنسوب إلى المستشار العسكري الأمريكي إدوارد لوتواك غير مُحدد بشكل دقيق، فإنه يُشير إلى التقاء الاقتصاد والجغرافيا السياسية، بحيث يُمكن تعريفه بأنه "استخدام الأدوات الاقتصادية على اختلافها وتنوعها بما في ذلك توجيه العلاقات التجارية، والعقوبات الاقتصادية، وسياسات الاستثمار، والمساعدات الإنمائية، وغيرها، لتحقيق أهداف جيوسياسية

* باحث أول بوحدة الدراسات العربية والإقليمية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

على الساحة العالمية، وتعزيز وتأمين المصالح الوطنية للدولة"، انطلاقاً من حقيقة أن القوة الاقتصادية تلعب دوراً حاسماً في تشكيل المشهد السياسي والأمني العالمي، ومن ثم فإن مفهوم الجغرافيا الاقتصادية يدفع باتجاه التفكير خارج نطاق التصورات الجيوسياسية الكلاسيكية للتفاعلات الدولية.

وقد عاود مفهوم الجغرافيا الاقتصادية الظهور في الدراسات الدولية مرة أخرى مع اندلاع الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، إذ يحتل البُعد الجيواقتصادي مركز الصدارة في المنافسة الجيوسياسية بين واشنطن وبكين، ومن ثم يُمكن دراسة الصراع الأمريكي الصيني، أو ما يحلو لبعض الدراسات توصيفه بـ "الحرب الباردة الجديدة" باستخدام وجهات نظر جيواقتصادية دون الاعتماد فقط على المنظور الجيوسياسي الكلاسيكي. وتتعدد الأدوات الجيواقتصادية للمنافسة بين القوتين الدوليتين الأكبر ولعل من بينها البنى التحتية العالمية للتجارة والنقل التي يُمكن تسميتها بـ "ممرات الربط الدولي"، والممرات ليست ظاهرة مستحدثة بل لجأت إليها القوى الرئيسية خلال الأحقاب التاريخية المختلفة لخلق القوة والنفوذ لبلدانها، أما الجديد فهو تصدرها المشهد الجيوسياسي الدولي خلال القرن الحادي والعشرون؛ حيث أطلقت الصين مبادرة "الحزام والطريق" (BRI) وبالمقابل تقود الولايات المتحدة مشروع ممر "الهند-الشرق الأوسط-أوروبا" (IMEC) وممر لوبيتو للسكك الحديدية (Lobito Atlantic Railway)، وتهدف القوتان من خلالهم إلى السيطرة على سلاسل توريد التجارة العالمية، إلى جانب تشغيل ممرات ربط أخرى مثل الممر الدولي للنقل من الشمال إلى الجنوب (INSTC)، وطريق النقل الدولي عبر سيبيريا "طريق بحر الشمال البحري"، وطريق النقل الدولي عبر بحر قزوين "الممر الأوسط" (TITR).

وعليه، يهدف الفصل إلى دراسة ممرات الربط الدولي كأحدى أدوات المنافسة الجيوسياسية والجيواقتصادية بين الولايات المتحدة والصين، بالتركيز على مبادرة "الحزام والطريق" ومشروع ممر "الهند-الشرق الأوسط-أوروبا" ومشروع ممر "لوبيتو" مع تحليل التوظيف الجيوسياسي لهم وأبرز التحديات التي تواجه استكمالهم، ومن ثم ينقسم الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية؛ الأول: يتناول ممرات

الربط الدولي كأحد أبعاد التنافس الجيوسياسي والجيواقتصادي العالمي، أما الثاني فيناقش خريطة ممرات الربط الدولي في ضوء التنافس الأمريكي الصيني، وأخيرًا يحلل الثالث الآفاق المستقبلية لسياسة ممرات الربط الدولي.

أولاً- ممرات الربط الدولي كأحد أبعاد التنافس الجيوسياسي والجيواقتصادي العالمي

لطالما حظيت مشروعات النقل العابرة للحدود وخطوط الاتصال الإقليمي والدولي بمكانة مركزية في الحسابات الجيواستراتيجية للإمبراطوريات المهيمنة على مدار التاريخ؛ فالسيطرة على طرق التجارة البرية والبحرية والجوية مثلت أداة رئيسية لفرض النفوذ والتمدد، بل كانت في أحيان كثيرة سببًا رئيسيًا للحروب والصراعات الدولية. فعلى سبيل المثال كان الاتصال الجغرافي عبر شبكة طرق متطورة تربط روما بكافة مدن الإمبراطورية الرومانية عنصرًا حاسمًا في بقائها متماسكة رغم التنوع الثقافي الشديد، كذلك كان الاتصال بين المدن والموانئ التي ترفرف عليها الأعلام البريطانية هو ما جعل الإمبراطورية البريطانية "إمبراطورية لا تغيب عنها الشمس"، كما لعب طريق الحرير القديم دورًا في ازدهار الحضارة الصينية.

وقد وصف المؤرخ البريطاني "بيتر فرانكوبان" في كتابه "طرق الحرير: تاريخ جديد للعالم"¹ شبكة النقل التي ربطت العالم حتى منتصف القرن العشرين بقوله "كان من الممكن الإبحار من ساوثهامبتون أو لندن أو ليفربول إلى الجانب الآخر من العالم دون مغادرة الأراضي البريطانية، والرسو في جبل طارق ثم مالطا قبل بورسعيد، ومن هناك إلى عدن وبومباي وكولومبو، والتوقف في شبه جزيرة الملايو، وأخيرًا الوصول إلى هونغ كونج". ويكشف ذلك كيف لعبت جغرافيا النقل -وهي أحد أفرع الجغرافيا الاقتصادية- دورًا محوريًا في إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية العالمية؛ حيث استخدمت الدول منذ فترة طويلة شبكات النقل من طرق سريعة وسكك حديدية عابرة للقارات وموانئ كأداة لإبراز القوة الجيوسياسية.

ومع احتدام المنافسة بين القوى الكبرى خلال القرن الواحد والعشرين، وبالأخص بين الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والشرق بقيادة الصين وروسيا اللتين تسعيان إلى إعادة هيكلة النظام الدولي وإنهاء الهيمنة الأمريكية وبناء نظام عالمي متعدد الأقطاب، باتت مشاريع البنية التحتية العالمية للنقل، التي يُشار إليها بـ "ممرات الربط الدولي" أحد مكونات "الرمز الجيوسياسي" للقوى الكبرى. وهذا المصطلح الأخير يقصد به "الافتراضات الجيوسياسية التي تشكل الأساس لتطوير علاقات الدولة مع الدول الأخرى، ويتضمن تعريفًا لمصالح الدولة وتحديد التهديدات الخارجية التي تواجهها، وكذا تحديد الحلفاء والأعداء الحاليين والمحتملين وأدوات التعامل معهم، كما يشمل التصورات التي تتبناها الدولة لتقييم موقعها في العالم، وتصميم استراتيجية للحفاظ على أمنها وازدهارها"، وبينما يركز الرمز الجيوسياسي لبعض الدول على الدول المجاورة حدوديًا لها، فإن دولاً أخرى قد تطور رموزاً جيوسياسية على المستوى الإقليمي، في حين قد تتبنى دول أخرى رموزاً جيوسياسية عالمية².

وتتنوع أدوات الرمز الجيوسياسي بين استخدام تكتيكات سياسية واقتصادية وعسكرية وخطائية متشابكة لتحقيق مصالح الدولة. وبحسب أستاذ الجغرافيا البشرية الإنجليزي "بيتر جيه تايلور"³ تقع الحسابات الجغرافية في قلب عملية بناء الرموز الجيوسياسية للدولة من حيث تطوير مشاريع سياسية واقتصادية ذات طبيعة إقليمية ودولية تتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للدولة؛ ففي عالم اليوم لم تعد الأساليب الدبلوماسية واستعراض القوة العسكرية والعلاقات الاقتصادية (التعاونية أو كأداة للضغط مثل العقوبات) وحدها كافية لتحقيق وحماية مصالح الدولة، بل أصبحت الاستثمارات في مشاريع البنية الأساسية الضخمة على نطاق عالمي مثل؛ شبكات الطرق، وخطوط السكك الحديدية للشحن، ومشاريع الجسور والمطارات والموانئ، وخطوط النقل البحري، واتفاقيات التجارة الحرة والاستثمارات - إحدى أدوات التوازنات الجيوسياسية الجديدة.

وتقدر بعض التوقعات أن البشرية ستبني المزيد من البنية الأساسية في السنوات الأربعين المقبلة مقارنة بما بنته في الأربعة آلاف عام الماضية، وبالنظر

إلى أن ربح التجارة العالمية فقط تتم بين البلدان المتجاورة، فإن مشاريع الربط العابرة للقارات، أو ما ستطلق عليه الدراسة "ممرات الربط الدولي"، ستكون أحد المحاور الرئيسية للمنافسة بين القوى الكبرى، كما ستشكل أهمية مركزية للجغرافيا السياسية. وفي الواقع، لا يوجد اتفاق بين الأدبيات السياسية أو الاقتصادية على اصطلاح "ممرات الربط الدولي"، ولم تقدم تعريفاً موحداً لها، وإنما تتنوع المُسميات التي تُطلق على شبكات البنية التحتية الضخمة العابرة للقارات بين "ممرات النقل الدولي" أو "الممرات الاقتصادية" أو "ممرات التنمية"، لكن الدراسة سوف تعتمد على التعريف الذي ساقه بنك التنمية الآسيوي للممرات الاقتصادية باعتباره صادراً عن إحدى المؤسسات الدولية ويتسق مع تصور الدراسة لممرات الربط الدولي باعتبارها نموذجاً جغرافياً اقتصادياً جديداً للعالم لجأت إليه دول كبرى وإقليمية لرفع مكانتها في النظام الدولي.

ويُعرف بنك التنمية الآسيوي الممرات الاقتصادية بأنها "أنظمة متكاملة من الطرق والسكك الحديدية والموانئ البحرية والمطارات وخطوط الأنابيب وخطوط الاتصالات التي تربط بين عدد من الفاعلين الدوليين على طول منطقة جغرافية محددة، وهي تربط بين مراكز الإنتاج، بما في ذلك مراكز التصنيع والتجمعات الصناعية والمناطق الاقتصادية، فضلاً عن مراكز الطلب مثل العواصم والمدن الكبرى؛ أي أنها تربط بين جانبي العرض والطلب في الأسواق، بحيث تعمل كبوابات للتجارة الإقليمية والدولية داخل نطاقها الجغرافي، فيما توفر المراكز الحضرية في الممر مصدرًا للعمالة والتكنولوجيا والابتكار اللازمين لدفع عجلة النمو الاقتصادي⁴.

وتتعدد صور ممرات الربط الدولي؛ فقد تكون وطنية أو إقليمية أو دولية، ويُمكن أن تقوم على الروابط البحرية أو البرية أو الجمع بينهما، وتعمل على تعزيز التجارة الدولية من خلال تحسين الربط بين المناطق والبلدان؛ مما يتيح حركة أسهل وأكثر سلاسة للسلع والأشخاص والخدمات، والتغلب على الحواجز الجغرافية، وتحسين الوصول إلى الأسواق والموارد والفرص الاقتصادية، بما يقلل من تكاليف النقل وأوقات العبور والأعباء الإدارية، لكنها ليست مجرد طريق للتجارة والنقل وإنما تشمل مجموعة متنوعة من الأنشطة الاقتصادية التي تسير بالتوازي مع

الشرايين الرئيسية للنقل؛ إذ تسهم في التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز التكامل الإقليمي، وجذب الاستثمارات، وخلق فرص للصناعات والشركات والعمالة على طول الممر؛ مما يؤدي إلى النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، كما تحفز على تطوير وتحديث البنية الأساسية للنقل، بما في ذلك الطرق والسكك الحديدية والموانئ والمطارات، وبما يؤدي إلى زيادة المعايير الدولية للبنية الأساسية القائمة ويعود بالنفع على شبكة النقل الإجمالية الواقعة ضمن النطاق الجغرافي للممر⁵.

وتشمل المزايا طويلة الأجل التي تعود على الأعمال والصناعة على طول الممر الفوائد الناشئة عن سهولة الوصول إلى وحدات الإنتاج الصناعي، وانخفاض تكاليف النقل والاتصالات، وتسريع وقت تسليم البضائع، وخفض تكاليف المخزون، وبالتالي فإن استراتيجية ممر الربط تهدف إلى تطوير قاعدة صناعية سليمة، تخدمها البنية الأساسية التنافسية كشرط أساسي لجذب الاستثمارات إلى الصناعات الموجهة نحو التصدير والتصنيع⁶. ولكي تؤدي الممرات وظائفها بفاعلية يكون من الأهمية بمكان وضع سياسات تشجع الأعمال التجارية وتسهل حركة الناس والبضائع، بما في ذلك تبسيط الإجراءات الجمركية، وخفض التعريفات الجمركية على الواردات، وتنفيذ الإعفاءات الضريبية في المناطق الاقتصادية الخاصة، وتسهيل عملية إنشاء الشركات وإغلاقها⁷.

ويُضفي هذا التعريف الطابع الاقتصادي البحت على ممرات الربط الدولي باعتبارها مشروعات ذات مستهدفات اقتصادية تنموية تجارية بحتة، وهي نظرة أحادية قاصرة بالنظر إلى تأثير تطور الاتصالات الدولية بشكل كبير بالاعتبارات الجيوسياسية للدول، وخاصة الرغبة في تعزيز نفوذها في السياسة الخارجية من خلال البنية التحتية الحديثة، بحيث تعكس ديناميكيات الاتصالات الدولية المصالح الجيوسياسية والجيواقتصادية للدول المشاركة في تطوير خطوط الاتصالات الدولية، ولعل ذلك مُفسراً لتفضيل الدراسة استخدام مصطلح "ممرات الربط الدولي"، وليس الممرات الاقتصادية أو ممرات النقل أو ممرات التنمية، اتصالاً بهدفها الرئيسي في بحث كيف باتت شبكات النقل العالمية أداة جيواقتصادية توظفها الدول لتحقيق أهداف جيوسياسية أوسع تتعلق في حالة موضوع الدراسة بإعادة

صياغة هيكل النظام الدولي والانتقال من مرحلة الهيمنة الأحادية الأمريكية إلى نظام متعدد الأقطاب؛ إذ يُمكن القول إن ممرات الربط الدولي تُمثل شبكة معقدة من المصالح الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية التي تمتلك القدرة على إعادة تشكيل المشهد السياسي والاقتصادي العالمي، ومن ثمّ فإن تأمين الترابط العالمي والنقل الفعال للسلع والخدمات عبر الطرق الإقليمية والعالمية هو مسعى جيوسياسي رئيسي، ولا يقتصر على الجوانب الاقتصادية ومن ثمّ لا تفضل الدراسة استخدام مسمى اقتصادي بحت.

ويُبرز المستشار الاستراتيجي "باراج خانا" في كتابه "الاتصال الجغرافي: رسم خريطة لمستقبل الحضارة العالمية"⁸، كيف باتت ممرات الربط الدولي أداة للمنافسة الجيوسياسية العالمية، بقوله إن عالم المستقبل سوف يُنسج مع مشاريع البنية الأساسية، وإن الاتصال التنافسي بين مناطق العالم من خلال تفعيل مشروعات البنية التحتية التي تربط أجزاء العالم ببعضه وحركة التجارة العالمية والبشر والموارد هي سباق التسلح الجديد للعقود القادمة، وإن الحروب لن تُشن من خلال العقائد العسكرية ولكن من خلال الخطط الاقتصادية الرئيسية، وإن المفهوم الجديد للقوة يستند بشكل أساسي على البنى التحتية التي تمكّن من القدرة على الاتصال الفعّال بالعالم الخارجي، سواء في شكل الطرق والكباري، أو خطوط السكك الحديدية والموانئ، أو حتى كابلات الإنترنت، مؤكداً أن تتبع مشروعات البنية التحتية يُخرنا بمستقبل الجغرافيا السياسية.

ويصور خانا مشروعات البنية التحتية التي تربط أجزاء العالم من طرق وخطوط سكك حديدية وكباري وأنفاق وموانئ سوف تعمل خلال السنوات المقبلة كهيكل عظمي للعالم - إذ ما نظرنا لكوكب الأرض ككائن بشري - بينما تتمثل أوعيته الدموية في أنابيب الغاز الطبيعي والنفط وشبكات الكهرباء، أما جهازه العصبي فسيكون شبكات الاتصالات من كابلات الإنترنت والأقمار الصناعية والشبكات الخلوية، وهذا ما أطلق عليه مفهوم "الكونكتوجرافيا" (Connectography)، أو الاتصال الجغرافي⁹.

الأمر ذاته أشار إليه الضابط الصربي والخبير في العلاقات الدولية رادوفان فوكادينوفيتش في كتابه "العلاقات السياسية الدولية"¹⁰، الذي تناول العديد من القضايا الرئيسية المتعلقة بالتطورات في السياسة الدولية والتأثير الجيوسياسي للقوى الكبرى، مُسلِّطاً الضوء على الدور الاستراتيجي لممرات الربط باعتبارها جزءاً أساسياً من البنية التحتية التي تشكل العلاقات الدولية، ومؤكداً أنه في عالم مترابط بشكل متزايد، لم تعد السيطرة على الممرات مجرد قضية اقتصادية ولكنها عنصر أساسي في تشكيل القوة السياسية العالمية والإقليمية، إذ تشكل النظام العالمي الجديد من خلال عولمة البنية التحتية؛ حيث تعمل ممرات الطرق والسكك الحديدية كأدوات لربط الاقتصادات المختلفة وخلق علاقات مترابطة.

ورغم قدم ظاهرة ممرات الربط الدولي وارتباطها بالإمبراطوريات القديمة كما أشارنا سلفاً، فإنها اكتسبت زخماً خلال العقود الأخيرة ارتباطاً بالتغيرات الجيوسياسية المستمرة والضرورات الاقتصادية في العالم المعاصر؛ فقد بشّر القرن الحادي والعشرين بعصر جيوسياسي جديد لم تعد فيه الهيمنة تُقاس بالقوة العسكرية وإنما بالسيطرة الاقتصادية والدبلوماسية المتعلقة بالبنية الأساسية، ومن هنا استثمرت العديد من القوى العظمى والدول الكبيرة والقوى الإقليمية في البنية الأساسية العالمية لترسيخ نفوذها السياسي والاقتصادي في المناطق التي تظل محورية لتوازن القوى العالمي، بما في ذلك الولايات المتحدة والصين وروسيا وتركيا وغيرهم، ورغم تعدد الدول الواقعة على طول النطاق الجغرافي لممرات الربط الدولي فإنها غالباً ما تخضع لسيطرة قوة رئيسية مهيمنة سياسياً واقتصادياً توظف الممر كأداة لإعادة تشكيل المشهد الجيوسياسي العالمي بما يخدم مصالحها الاستراتيجية¹¹.

ومن أمثلة ممرات الربط الدولي المؤثرة التي تهيمن عليها قوى دولية وإقليمية مبادرة الحزام والطريق الصينية (BRI)، ومشروع ممر "الهند-الشرق الأوسط-أوروبا" الأمريكي (IMEC)، والممر الدولي للنقل من الشمال إلى الجنوب (INSTC) الذي أطلقته روسيا والهند وإيران، وطريق النقل الدولي عبر سيبيريا "طريق بحر الشمال البحري" الذي يخدم المصالح الروسية بشكل أكبر، وطريق النقل الدولي عبر بحر قزوين "الممر الأوسط" (TITR)، وممر لوبيتو للسكك الحديدية (Lobito Atlantic)

(Railway) بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا وأنجولا الذي ترعاه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في مواجهة مبادرة الحزام والطريق بأفريقيا.

ويركز هذا الفصل على ممرات الربط الدولي التي أطلقتها الصين والولايات المتحدة أو تدعمها بشكل صريح، باعتبارها إحدى الأدوات التي اعتمدها الصين في مسعاها لزعزعة الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي وبناء نظام متعدد الأطراف، ويتفق اللجوء لأداة ممرات الربط الدولي مع رؤية الصين للنظام العالمي الذي تقوده والذي يُعطي الأولوية للاقتصاد وليس الأيديولوجية والقيم والفلسفات، وهو ما أشعر الولايات المتحدة بالقلق على مكائنها العالمية ودفعها لطرح شبكات بنية تحتية مضادة لاحتواء مجال النفوذ المتسع للصين.

ثانياً - خريطة ممرات الربط الدولي في ضوء التنافس الأمريكي الصيني

بينما تقف السياسة العالمية أمام مرحلة فاصلة تبددت فيها لحظة القطب الواحد الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة وباتت الخطوط العريضة لعالم ثنائي القطبية أو حتى متعدد الأقطاب تتشكل وتتبلور، تعددت ساحات التنافس والصراع على النفوذ بين الصين والولايات المتحدة لتشمل مجالات التكنولوجيا والفضاء والمعادن النادرة والتجارة والطاقة المتجددة والنشاط الإقليمي، وقد أصبحت مشاريع البنية التحتية العالمية الضخمة التي توفر الاتصال والتكامل الاقتصادي ساحة تنافس أخرى بين القوتين الدوليتين، وعليه، يكون مفيداً استعراض خرائطها ودوافع إطلاقها والتحديات التي تواجه استكمال إنشائها. وفي هذا السياق، يتناول هذا الجزء مبادرة "الحزام والطريق"، ومشروع ممر "الهند-الشرق الأوسط-أوروبا"، ومشروع ممر "لوييتو"، باعتبارهم مظاهر للتنافس بين واشنطن وبكين على مسارات النقل الدولي بهدف إعادة تشكيل المشهد الجيوسياسي والاقتصادي العالمي.

1. مبادرة "الحزام والطريق" الصينية:

باتت مبادرة "الحزام والطريق" المعروفة أيضًا باسم "حزام واحد، طريق واحد" مكونًا رئيسيًا لأجندة السياسة الخارجية الصينية، بعدما أطلق الرئيس شي جين بينج مكوناتها الرئيسيين "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير" و"طريق الحرير البحري في القرن الحادي والعشرين" خلال زيارته لكازاخستان وإندونيسيا في 7 سبتمبر و3 أكتوبر 2013 على الترتيب، لتصبح بمثابة "خطة مارشال" الصينية. وتُعد المبادرة من بين أكثر مشاريع البنية التحتية طموحًا على الإطلاق، حيث تشمل دولًا متعددة في آسيا وأوروبا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وصنفتها بكين عام 2017 باعتبارها "مشروع القرن"، وتُعد بمثابة استراتيجية جيوسياسية جديدة للصين تهدف إلى توسيع دورها في الشؤون السياسية والتجارية العالمية، وإيجاد معايير جديدة للتعاون الاقتصادي الدولي، وخلق نظام عالمي جديد، كما أنها تجسد طموح القيادة الصينية لدمج الصين بالكامل في الاقتصاد العالمي.

وعلى الرغم من قدم ممرات البنية التحتية العابرة للحدود الوطنية للتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي، فإن مبادرة الحزام والطريق هي أول مثال حديث على الارتباط الصريح بين بناء الممرات العابرة للحدود الوطنية واستراتيجية القوى العظمى الجيوسياسية.

أ. مسارات المبادرة:

ارتبط الحزام والطريق ببرنامج ضخم من الاستثمارات في سلسلة من مشاريع البنية التحتية البرية بما في ذلك الطرق والسكك الحديدية وخطوط الأنابيب في جميع أنحاء آسيا الوسطى وأوروبا، إضافة إلى شبكة من الموانئ وممرات الشحن البحرية تمتد من بحر الصين الجنوبي إلى أفريقيا والبحر المتوسط، فضلًا عن محطات الطاقة وشبكات الاتصالات. وتهدف المبادرة إلى إنشاء شبكة واسعة من السكك الحديدية وخطوط الأنابيب والطرق السريعة والمعابر الحدودية، سواء باتجاه الغرب عبر الجمهوريات السوفيتية السابقة، أو باتجاه الجنوب إلى باكستان والهند وبقية دول جنوب شرق آسيا. وتضم المبادرة ستة "ممرات اقتصادية" تربط

الصين بجنوب شرق آسيا وأفريقيا وأوروبا في نهاية المطاف، وهم: الجسر البري الأوراسي الجديد، وممر الصين-منغوليا-روسيا، وممر الصين-آسيا الوسطى-غرب آسيا، وممر الصين-الهند (ممر النقل الجنوبي)، وممر الصين-باكستان، وممر بنغلاديش-الصين-الهند-ميانمار¹².

الشكل (1) - المساران البري والبحري لمبادرة الحزام والطريق¹³



ومع نشر "رؤية التعاون البحري في إطار مبادرة الحزام والطريق" عام 2017، أعلنت الصين عن نيتها توسيع نطاق المشروع إلى منطقة القطب الشمالي، فيما أُطلق عليه مشروع "طريق الحرير القطبي" ويتضمن إنشاء طرق بحرية في القطب الشمالي تربط موانئ شمال شرق الصين بالنرويج. كما طرحت بكين تصوراً لإقامة اتصال رقمي مع دول المشروع سُمي بـ "طريق الحرير الرقمي" ويتضمن مشاريع تتعلق بالاتصالات والأقمار الصناعية والتجارة الإلكترونية بما يساهم في توسيع النفوذ الرقمي للصين.

وتحدد المبادرة أولويات عمل خمس أطلق عليها "الارتباطات الخمسة" وهي؛ تنسيق السياسات الاقتصادية واستراتيجيات التنمية بين الدول الواقعة على مسار المبادرة، وربط البنية الأساسية، وإزالة الحواجز أمام التجارة والاستثمار، والتكامل المالي، وتوسيع وتعميق التواصل الشعبي¹⁴. وتنطوي المبادرة على نحو 1800 مشروع في بلدان تمثل 40٪ من سكان العالم، وتشير التقديرات إلى أن مشاريع النقل على طول ممرات المبادرة يُمكن أن تقلل أوقات السفر بنسبة 12٪ وتعزز التجارة الدولية بنسبة تتراوح بين 4 و12٪. وقد أنشأت بكين عديد الكيانات المالية لتمويل مشاريع الحزام والطريق، مثل صندوق طريق الحرير (باستثمار حكومي 40 مليار دولار)، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، إضافة إلى دور البنوك التجارية الوطنية وبنك التنمية الجديد الخاص بمجموعة بريكس. وبحلول أواخر عام 2023، انضمت 155 دولة و30 منظمة دولية للمبادرة بينما أعلنت إيطاليا الانسحاب في ديسمبر 2023، وينتمي معظم شركاء المبادرة إلى بلدان الجنوب العالمي.

ب. الحزام والطريق أداة للمنافسة الجيوسياسية:

رغم إصرار الحكومة الصينية على التأكيد أن مبادرة الحزام والطريق آلية اقتصادية شاملة لتعزيز التنمية المشتركة وأنها ليست استراتيجية جيوسياسية للمنافسة العالمية إلى حد أن أصدرت وكالة أنباء شينخوا التي تديرها الدولة الصينية أمرًا تنفيذيًا عام 2017 يحظر استخدام "استراتيجية مبادرة الحزام والطريق" في جميع وسائل الإعلام العامة، فإنه لا يُمكن اعتبارها مشروعًا اقتصاديًا تقليديًا بل تُشكل جوهر الطموحات الجيوسياسية للصين بالنظر للآثار والنتائج الجيوسياسية العالمية المتوقعة له، فهي تُعد أجنحة جيوسياسية وجيواقتصادية لتعزيز القوة العالمية للصين وشرعية الحزب الشيوعي، وتعتبر بمثابة المؤشر الرئيسي لحجم طموحات الصين العالمية التي خلقت مخاوف كبيرة للولايات المتحدة ودول أخرى؛ ويُمكن استعراض مستهدفات المبادرة الجيوسياسية كالتالي:

إعادة صياغة شكل النظام الدولي:

يُعد الحزام والطريق أحد مكونات الرمز الجيوسياسي للصين¹⁵، فالشبكات العالمية للمبادرة القائمة على الموانئ والطرق والسكك الحديدية وممرات النقل التي تتجاوز نطاقات الإقليم إلى العالم، تُعتبر وسيلة تحقيق عنصر أساسي من الرمز الجيوسياسي للصين وهو التكامل الاقتصادي العالمي والإقليمي، وهذا التكامل -الذي يعزز النفوذ السياسي والاقتصادي الصيني- يحمل في طياته جزءًا من الرؤية الاستراتيجية الأوسع لباكين المتعلقة بإنهاء الهيمنة الأمريكية المنفردة على النظام الدولي وخلق عالم ثنائي القطبية أو حتى متعدد الأقطاب، وتحويل قواعد وبنية النظام الدولي نحو نظام عالمي أكثر مركزية على الصين، أي انتقال العلاقة الحالية بين مركز النظام الدولي ومحيطه من الغرب وتحديدًا الولايات المتحدة إلى الشرق - أي باكين.

ولما بات النقل يحتل مكانة بارزة بشكل متزايد في الحسابات الاستراتيجية للدول الكبرى، ولما أصبح أمرًا حاسمًا في الجغرافيا السياسية الحالية، فإن البرنامج الاستثماري الضخم في البنية التحتية يُعتبر أداة للسيطرة على الممرات البحرية الاستراتيجية، بما في ذلك المضائق والموانئ، مما يُكسب باكين مكانة القوة العالمية ويتحدى الولايات المتحدة وحلفاءها، حيث إن بناء بنية تحتية للنقل على شكل ممرات وموانئ بحرية ينتج هياكل جيوسياسية مادية متشابكة تخلق روابط اقتصادية وسياسية وثقافية يُمكن للصين من خلالها أن تتواصل على المستوى الجوي والإقليمي والعالمي. ويتوافق هذا النهج مع سردية شي جين بينج بشأن "حلم الصين" المتمثل في "التجديد الأعظم للأمة الصينية"، بمعنى أن مشروع الحزام والطريق يُمثل أداة ويُعبر عن عودة الصين إلى وضع القوة العظمى واستعادتها لتولي دور قيادي عالمي "مسئول"، كما تقدم باكين المشروع كدلالة على دورها المستقر في الشؤون الدولية في وقت يشهد الكثير من التقلبات الجيوسياسية¹⁶.

تحقيق الهيمنة الاقتصادية:

اتصلاً بالنقطة السابقة، تنظر بكين لمبادرة الحزام والطريق كنهج "سلمي" يمكنها من تقديم نفسها كقائد بديل في الشؤون الاقتصادية العالمية يقوم نمودجه الاقتصادي التنموي على مبدأ "التنمية المتبادلة القائمة على مبادئ المشاركة بالاختيار الحر والتشاور العادل وضمان تحقيق الرخ لكافة الأطراف"، كنموذج مضاد لنموذج التنمية غير المتكافئ الذي تروج له أشكال العولمة التي تقودها الولايات المتحدة، بهدف نهائي هو تحقيق الهيمنة الاقتصادية من خلال السيطرة على سلاسل التوريد العالمية والتحكم بالعقد الاقتصادية الرئيسية المتمثلة في الموانئ والطرق وممرات النقل، وخلق تبعيات اقتصادية جديدة¹⁷. كما أن المبادرة مصممة لإضعاف القبضة الأمريكية على بنية الحوكمة الاقتصادية الدولية؛ حيث تُقدم هيئات مالية جديدة تقودها الصين مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية وبنك التنمية الجديد التابع للبريكس واتحاد البنوك التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون بما يوفر مؤسسات بديلة لمتلقي القروض بعيداً عن مؤسسات بريتون وودز الخاضعة لهيمنة الولايات المتحدة مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذين عززا أسس القوة الصلبة الاقتصادية الأمريكية لعقود، ومن ثمَّ خلق بنية اقتصادية دولية أكثر ملاءمة للصين من شأنها الحد من الضغوط الاستراتيجية الأمريكية¹⁸.

تقديم نموذج جديد للقيادة العالمية:

لم تشر الحكومة الصينية صراحةً في مضمون الاستراتيجية إلى نموذج عالمي مضاد للقيم والمبادئ الغربية، إلا أن جوهرها يحمل طرْحاً بديلاً للنهج الأمريكي في القيادة العالمية؛ فبينما تقدم واشنطن مقاربة عسكرية للأمن العالمي تعتمد على تعظيم ومراكمة القوة العسكرية وتوسيع انتشارها الخارجي، فإن الصين تطرح مقاربة تنموية تقوم على تعزيز الروابط الاقتصادية والاجتماعية كسبيل لحل الصراعات وخفض التوترات والاضطرابات العالمية وبناء الثقة وتعزيز التعاون الأمني والتكامل الإقليمي، ومن ثمَّ تعزيز السلام والاستقرار الإقليميين والعالميين وتحقيق الأمن العالمي. ويتسم النهج التنموي الصيني بكونه "نهجاً تشاورياً

تعاونيًا" يتضمن جهودًا لبناء الثقة المتبادلة والتكامل الاجتماعي والاقتصادي، ويرتكز على مفاهيم الصداقة والتنمية المشتركة والسلام والوئام ومستقبل أفضل والمشاركة بالإرادة الحرة بدلًا من السعي إلى السلطة أو السيطرة من خلال نهج يركز على الدولة، وهو ما يجسد جوهر دعوة الرئيس شي جين بينج لجميع الدول للعمل معًا لتعزيز "مجتمع المصير المشترك"، وتُكيّف بكين هذا النهج كاستراتيجية "جذب حضاري" تمنحها قبولًا بين البلدان التي سئمت الهيمنة الثقافية والقيمية الغربية ووقعت ضحية للقوة العسكرية الأمريكية¹⁹.

تمديد النفوذ الخارجي الصيني:

تعتبر الدوائر الاستراتيجية الصينية مبادرة الحزام والطريق ضرورية لتأسيس "نافذة فرصة استراتيجية" للتقدم الدبلوماسي للبلاد؛ إذ يُمكن المشروع بكين من توسيع نفوذها السياسي داخل الدول الواقعة ضمن النطاق الجغرافي للمشروع، واستخدامه لاحقًا كورقة للضغط السياسي والاقتصادي على تلك البلدان لاتخاذ مواقف تخدم المصالح الصينية. وتُعد "دبلوماسية فخ الديون"²⁰ - وجوهرها منح بكين قروضًا ضخمة لدول العالم الثالث الواقعة ضمن مبادرة الحزام والطريق رغم معرفتها بعدم قدرتها على السداد وعندما تعجز عن السداد تستحوذ على بنيتها التحتية الاستراتيجية من مطارات وموانئ ومضائق وجسور حيوية - إحدى أدوات بسط النفوذ كونها تتسبب في تآكل السيادة الوطنية، وتعزيز علاقة التبعية مع الدول المشاركة، والخضوع للضغوط السياسية، وتمنح الصين على الأمد الطويل إمكانية استخدام البنية الأساسية سواء التي سيطرت عليها أو أنشأتها، مثل الموانئ، في العمليات البحرية أو لإنشاء شبكة قواعد عسكرية خارجية.

أداة لكسب المنافسة الجيوسياسية مع الولايات المتحدة:

توظف الصين مبادرة الحزام والطريق كأداة لصراعها الجيوسياسي مع الولايات المتحدة داخل مناطق النفوذ المشتركة؛ فعلى سبيل المثال، تسمح المبادرة لبكين بإقامة توازن استراتيجي على طول حدودها القارية الأوراسية لكسر تفوق الولايات المتحدة وحلفائها في الإندوباسيفيك؛ إذ قد يؤدي الوجود البحري المتزايد،

والممرات البرية الجديدة عبر باكستان وميانمار، والنفوذ المتزايد في الدول الجزرية مثل سريلانكا وجزر المالديف إلى إحكام حلقات "سلسلة اللؤلؤ" الصينية والإندونيسيفيك²¹. و"سلسلة اللؤلؤ" مفهوم جيوسياسي ورد لأول مرة في تقرير داخلي للبنتاجون عام 2005 بعنوان "مستقبل الطاقة في آسيا"، ويُشير للهيمنة الصينية في المحيط الهندي من خلال البنية التحتية البحرية. كما تسعى المبادرة لفك الخناق الأمريكي الناشئ عن سياسة "التحول باتجاه آسيا" التي تبنتها إدارة أوباما وصارت على خطاها الإدارات اللاحقة عن طريق تخصيص المزيد من الموارد السياسية والعسكرية لمنطقة غرب المحيط الهادئ لخنق الصين. فضلاً عن التضييق على الحلفاء الإقليميين الاستراتيجيين لواشنطن، وبالأخص الهند، بما يتيح لبكين القدرة على استعادة مساحتها الاستراتيجية الإقليمية عبر تعزيز نفوذها على جيرانها. إضافة إلى أنها تنطوي على استراتيجية تعاونية مع أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تعزز الحضور الصيني في نصف الكرة الغربي لإزعاج الولايات المتحدة في "فناءها الخلفي"²².

خفض الأهمية الاستراتيجية للمضائق البحرية الخاضعة للهيمنة الأمريكية:

توفر الممرات الاقتصادية للحزام والطريق للصين الاتصال البري إلى آسيا الوسطى وجنوب آسيا والشرق الأوسط وتنويع خيارات الشحن من خلال خلق ممرات بحرية تجارية بديلة، ومن ثمّ تخفف اعتمادها الكبير على الممرات البحرية الخاضعة للقوة البحرية الأمريكية مثل مضيق ملقا الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة ويمر عبره نحو 80% من إمدادات النفط الصينية، والذي يعرضها لخطر الحصار البحري وقطع الغالبية العظمى من إمدادات الطاقة حال نشوب صراع مع واشنطن، وهكذا، تمنح مساعي بكين لتأمين خطوط الاتصالات البحرية من خلال بناء الموانئ على طول طريق الحرير، حرية حركة أكبر على الساحة العالمية وتعالج جزئياً "معضلة ملقا"²³.

مزاخمة النفوذ الأمريكي في الجنوب العالمي:

احتفظت الولايات المتحدة لعقود بالهيمنة - بالمعنى الاستراتيجي - على دول الجنوب العالمي، وتعتقد الصين أن إقامة شراكات وثيقة مع دول الجنوب العالمي (الشرق الأوسط وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والبلدان النامية بآسيا) سيكون مدخلاً ضرورياً لبناء نظام عالمي جديد بقيادتها، لذلك ظل الجنوب المحور الأساسي لمبادرة الحزام والطريق، وكثيراً ما تستحضر الصين سرديات التعاون بين بلدان الجنوب والصفقات "المرجحة للجانبين" في أثناء الترويج للمبادرة ضمن رغبتها في تقديم نفسها كقائد للجنوب العالمي باعتبارها مسئولية ملقاة على عاتقها كأكبر دولة نامية بالعالم، ومن شأن إضعاف الزعامة الأمريكية وتزايد النفوذ الصيني على الجنوب العالمي أن يحول بدرجة ما قواعد وبنية النظام الدولي نحو نظام عالمي أكثر مركزية على الصين²⁴.

اكتساب الهيمنة التكنولوجية:

يمنح "طريق الحرير الرقمي" شركات التكنولوجيا الصينية السيطرة على البنية الأساسية التكنولوجية في بلدان المبادرة والوصول إلى كميات هائلة من البيانات ومعالجتها واستغلالها تجارياً وسياسياً وعسكرياً، بما في ذلك جمع المعلومات الاستخباراتية عن الحكومات الأجنبية أو المنشآت العسكرية سواء كانت حليفة للولايات المتحدة أو بالقرب من القواعد الأمريكية، كما أن الكميات الهائلة من البيانات المتراكمة من سيطرة الصين على شبكات الإنترنت سيضعها في وضع يسمح لها بإجراء التجسس بشكل أكثر فاعلية وتحسين عملياتها السبرانية الهجومية، علاوة على إغلاق أسواق التكنولوجيا أمام شركات التكنولوجيا الغربية وبالأخص الأمريكية²⁵.

السيطرة على العقد اللوجستية العالمية:

تتيح المبادرة سيطرة الصين على العقد اللوجستية الجغرافية بما في ذلك البنية التحتية وشبكات الطاقة والسكك الحديدية والموانئ (تدير الشركات الصينية أو تمتلك جزئياً نحو 93 ميناءً حول العالم، وتمتلك الشركات ذات العلاقات الوثيقة بالصين 100 ميناء حول العالم)؛ الأمر الذي يحمل آثاراً استراتيجية كبرى الولايات المتحدة؛ فقد تغلق بكين بعض الموانئ أمام القوات الأمريكية بما يضعف عملياتها العسكرية بالخارج، وربما تعيق تدفق الإمدادات اللوجستية والعسكرية الأمريكية للدول الحليفة، أو تقوم بتجميع معلومات استخباراتية عن العمليات العسكرية الأمريكية، أو توجيه المرافق ذات الاستخدام المزدوج نحو الأغراض العسكرية. كما توفر سيطرة الصين على مناولة البضائع في الموانئ الرئيسية إمكانية إعطاء الأولوية لمناطق اقتصادية معينة على غيرها من خلال وضع شروط للنقل من هذه العقد اللوجستية، والتحكم في أسعار السوق عن طريق إبطاء عمليات التسليم أو ترك السلع القابلة للتلف تنتهي صلاحيتها في الميناء، كذلك يسمح إشرافها الإداري على الموانئ بإعطاء الأولوية لصادراتها الاستراتيجية على منافسيها الاقتصاديين، وبالأخص الولايات المتحدة²⁶.

2. ممر الهند-الشرق الأوسط-أوروبا:

أعلن زعماء مجموعة العشرين خلال قمة نيودلهي (سبتمبر 2023) خطة لإنشاء ممر اقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا (IMEC) ضمن مبادرة الشراكة من أجل البنية التحتية العالمية والاستثمار (PGII) الهادفة للتنافس مع مبادرة الحزام والطريق الصينية من خلال توفير التمويل لمشاريع البنية التحتية التي من شأنها تحسين الاتصال في الدول النامية. وقد وقعت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والهند وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والسعودية والإمارات مذكرة تفاهم خاصة بالمشروع، كما أعربت إسرائيل واليونان -وهما نقطتان محوريتان رئيسيتان في المشروع- حماسهما للانضمام، ويهدف الممر إلى تعزيز التكامل الاقتصادي والتعاون وتعزيز الروابط الجيوسياسية وإنشاء اتصال حيوي بين آسيا وأوروبا.

ورغم العوائد الاقتصادية والتجارية الإيجابية المحتملة للمشروع فإن دراسته بعدسة جيوسياسية تُعطينا نتائج أفضل كونه مشروعاً جيوسياسياً بالأساس يهدف لمواجهة مبادرة الحزام والطريق التي باتت مركزاً للجغرافيا السياسية العالمية، ويتكشف ذلك من اختلافات سماته عن مبادرات التجارة الأمريكية والأوروبية السابقة²⁷؛ إذ يُعطي الأولوية للبنية الأساسية على حساب السياسات التجارية مثل اتفاقيات التجارة الحرة والمناطق الاقتصادية الخاصة واتفاقيات التجارة الإقليمية كوسيلة لتوسيع التجارة بين المناطق وداخلها، كما يغيب عنه اشتراطات الديمقراطية وحقوق الإنسان التي لطالما ربطتها واشنطن بمبادراتها التجارية.

أ. مسار المشروع:

يُعد ممر "الهند-الشرق الأوسط-أوروبا" مشروع بنية تحتية اقتصادية واسعة للنقل عبر الحدود بالسفن والسكك الحديدية وغيرها من طرق النقل، بغرض تأمين سلاسل التوريد الإقليمية وزيادة إمكانية الوصول إلى الأسواق وتيسير التجارة. ويتضمن المشروع ممرين منفصلين؛ الشرقي يربط الهند بالخليج العربي، والشمال يربط الخليج العربي بأوروبا؛ إذ تُنقل البضائع بحرياً من الهند إلى ميناء الفجيرة أو جبل علي بالإمارات، ثم برياً عبر طريق خط سكك حديدية من الإمارات إلى السعودية فالأردن وإسرائيل، وصولاً إلى ميناء حيفا الإسرائيلي على ساحل المتوسط، ليعاد شحنها بحرياً إلى ميناء بيرايوس اليوناني أو الموانئ الإيطالية الرئيسية. فضلاً عن مد كابلات الطاقة والألياف الضوئية الرقمية على طول السكك الحديدية لتعزيز الاتصال الرقمي وخطوط الأنابيب لتصدير الهيدروجين النظيف، وخطوط اتصالات للوصول إلى الكهرباء²⁸.

ويهدف المشروع إلى الاستفادة من طرق التجارة القائمة بين الهند والخليج وشرق المتوسط وأوروبا، مع بناء البنية التحتية المفقودة لربط منطقتي الخليج والبحر المتوسط. ويتوقع الخبراء أن يسرّع المشروع التجارة بين الهند وأوروبا بنسبة 40٪ بحيث تصل البضائع الهندية التي تغادر مومباي إلى البر الرئيسي الأوروبي في بيرايوس خلال أقل من 10 أيام، ويخفّض تكاليف النقل بنسبة 30٪، ويشمل المشروع دولاً تمثل مجتمعة قرابة 40٪ من سكان العالم وتسهم بنحو 50٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي²⁹.

الشكل (2) - مسار ممر "الهند-الشرق الأوسط-أوروبا" 30



ب. ممر "الهند-الشرق الأوسط-أوروبا" أداة للمنافسة الجيوسياسية:

يشكل المشروع خطوة جيوسياسية للحد من بصمة الصين المتنامية في كل من أوروبا وغرب آسيا، ويمثل نهجًا تعاونيًا لإعادة بناء النفوذ الجيوسياسي الأمريكي في الشرق الأوسط ردًا على المحاولات الاستراتيجية الصينية الناشئة لمزاحمة النفوذ الأمريكي بالمنطقة، ويُمكن استعراض مستهدفات المشروع الجيوسياسية كالتالي:

تقويض فاعلية مبادرة الحزام والطريق:

يُمكن وصف ممر "الهند-الشرق الأوسط-أوروبا" بمشروع "اقتصادي الطابع جيوسياسي الهدف"؛ إذ يُمثل مناورة استراتيجية أمريكية -بالشراكة مع الهند التي تُعد حجر زاوية في المنافسة الدولية بين الولايات المتحدة والصين- لمواجهة مبادرة الحزام والطريق؛ نظرًا لكونه يُعيد تشكيل الجغرافيا السياسية في منطقة جنوب أوراسيا من خلال توفير طريق بديل لطريق الحرير؛ حيث تراهن واشنطن على أن تسريع سلاسل توريد البضائع الهندية إلى أوروبا يقلل الاعتماد على البضائع الصينية، ومن ثمّ يجد من نفوذ بكين دوليًا، كما أنه يُسهم في توسيع النفوذ الجغرافي الاقتصادي للهند ويطرحها كزعيم الجنوب العالمي؛ مما يضعها كقوة موازنة للصين³¹.

خدمة استراتيجية "التوجه نحو آسيا":

يستهدف الممر إعادة تشكيل المشهد الجيوسياسي في الشرق الأوسط عن طريق جعل إسرائيل مفترق طرق مركزي للتجارة العالمية، وتقوية روابطها الإقليمية بالدول العربية وتحفيز توسيع اتفاقيات إبراهيم لتشمل السعودية، وجلب الاستقرار الجيوسياسي إلى الشرق الأوسط من خلال زيادة الاتصال والتعاون بين الدول؛ إذ لا يزال صنّاع السياسات في واشنطن يعتبرون التجارة محركاً للنمو والسلام الإقليميين. ولا ينفصل هذا الهدف عن سياق المنافسة الجيوسياسية الأوسع مع بكين؛ حيث تدفع واشنطن باتجاه تقليل انخراطها في المنطقة واتباع استراتيجية "القيادة من الخلف عن طريق الحلفاء الإقليميين"، ومن ثمّ توجيه جهدها العسكري والسياسي لاحتواء التهديد الصيني المتنامي في الإندوباسيفيك اتساقاً مع استراتيجية الأمن القومي التي صنفت بكين المنافس الاستراتيجي الرئيسي للولايات المتحدة، وحددت التكامل بين شركاء وحلفاء واشنطن بالمنطقة كأساس للاستقرار والأمن.

مواجهة النفوذ الصيني في الشرق الأوسط:

يخدم المشروع كأداة دبلوماسية أمريكية لمواجهة النفوذ الجيواقتصادي الصيني المتنامي في الشرق الأوسط خلال السنوات الخمس الأخيرة؛ حيث سعت دول الخليج إلى الحصول على استثمارات صينية لمشاريع البنية التحتية الخاصة بها مثل ميناء "أبو ظبي" وميناء حمد القطري ومدينة الحرير الكويتية، كما منحت بعضها عقوداً لشركة هواوي. وتتطلع الدول الخليجية أيضاً للترتيبات المتعددة الأطراف التي تقودها الصين؛ فقد أقرت دول مجلس التعاون الخليجي -خلال زيارة الرئيس الصيني إلى السعودية في ديسمبر 2022- أحدث مشاريع الصين وهما: مبادرة التنمية العالمية ومبادرة الأمن العالمي، وفي الوقت نفسه، تتمتع دول مجلس التعاون، باستثناء عُمان، بوضع شريك الحوار في منظمة شنغهاي للتعاون، وانضمت السعودية والإمارات لعضوية البريكس في يناير 2024، علاوة على توسط الصين في اتفاق المصالحة السعودي الإيراني³². بينما تراجعت خلال الفترة ذاتها العلاقات الأمريكية-الخليجية واعتراها الشكوك والضعف والفتور. وعليه، سعت واشنطن عبر ممر "الهند-الشرق

الأوسط-أوروبا" إلى موازنة نفوذ بكين الناشئ وطمأنة شركائها التقليديين، ويؤدي مشاركة حلفائها الرئيسيين مثل الاتحاد الأوروبي والهند في المشروع إلى تعاون وتنسيق أكبر بينهم وبين دول الخليج؛ مما يسمح لواشنطن بمواجهة نفوذ الصين في المنطقة بشكل أكثر فاعلية.

ج. هل يستطيع ممر "الهند-الشرق الأوسط-أوروبا" منافسة الحزام والطريق؟

يُمكن إذاً اعتبار مشروع ممر "الهند-الشرق الأوسط-أوروبا" استجابة أمريكية -لكنها متأخرة نسبياً- لمبادرة الحزام والطريق التي سبقتها بحوالي 10 سنوات، لكن يصعب القول بقدرته على منافسة الحزام والطريق بفاعلية حالياً؛ فالأخير يتجاوز مسألة بناء طرق نقل لتسهيل التجارة إلى العمل كاستراتيجية شاملة لتوسيع نفوذ الصين، بل إن وضع الممر في مواجهة الحزام والطريق نهج غير واقعي لأسباب عدة نستعرض أبرزها كالتالي:

- يتداخل مسار الممر مع مشاريع مبادرة الحزام والطريق في أماكن لوجستية مهمة استراتيجياً؛ فمثلاً تستحوذ شركة (China Ocean Shipping Group) الصينية على 67% من حصة ميناء بيرايوس اليوناني الذي سيستقبل البضائع من ميناء حيفا الإسرائيلي؛ أي إنها تُسيطر على الأرصفة والمحطات وتتمتع بصلاحيات تقرير مستقبل الميناء، وتدير الشركة نفسها محطة حاويات في ميناء خليفة، وتشارك شركات صينية أخرى مثل China State Construction Engineering Corporation و Power China في مشروع "سكة حديد الاتحاد" الرابط بين المراكز الصناعية الكبرى وقواعد التصنيع والمراكز اللوجستية والموانئ الرئيسية في الإمارات وصولاً للحدود السعودية، علاوة على وجود علاقات مالية عميقة بين الصين والخليج متمثلة في معدلات التبادل التجاري المرتفعة وتنفيذ مشروعات استثمارية ذات طابع استراتيجي³³، ويخلق وجود التنافس بين المناطق المشاركة مخاطر جيوسياسية لبلدان المشروع.

توجد فجوة لوجستية بين المبادرتين؛ فالحزام والطريق أحرز تقدماً فيما يتعلق بإنشاء البنية الأساسية، بينما يقبع ممر "الهند-الشرق الأوسط-أوروبا" حالياً في مراحل التخطيط المبكرة وهناك أجزاء كبيرة من خطوط السكك الحديدية التي يُمكن الاعتماد عليها في مساره البري غير مكتملة وتتطلب جهود بناء واستثمارات كبيرة لاستكمالها؛ فعلى سبيل المثال، لا يزال قرابة 1100 كيلو متراً من مسارات خط السكة الحديد من الفجيرة في الإمارات إلى حيفا مفقودة، و745 كيلو متراً من جبل علي في دبي إلى حيفا مفقودة، و630 كيلو متراً من خط السكة الحديد من أبوظبي إلى حيفا مفقودة³⁴. كذلك لم تنته دول مجلس التعاون الخليجي بعد من بناء شبكة ريطة بينية؛ فالإمارات تواصل بناء خطوط السكك الحديدية من موانئها باتجاه الحدود السعودية ضمن مشروع "سكة حديد الاتحاد"؛ الأمر ذاته بالنسبة لبناء شبكة سكك حديدية ساحلية لربط الكويت ومسقط، كما تسعى السعودية لاستكمال بناء مشروع السكك الحديدية شمال-جنوب، وهناك خطط لبناء خط سكك حديدية من معبر الحدود السعودي في الحديثة إلى العاصمة الأردنية عمّان. يضاف إلى ذلك، حاجة شبكة السكك الحديدية الأردنية إلى التحديث، وحاجة ميناء حيفا لتوسيع مرافقه لاستيعاب الحجم المتزايد من البضائع³⁵. ويتأكد دور العقوبات اللوجستية إذ علمنا بسجل نيوديلهي الضعيف في إنهاء المشاريع المتعلقة بالاتصال والبنية الأساسية الإقليمية، ومحدودية موانئها ذات المعايير الدولية.

يلعب النطاق الجغرافي لمبادرة الحزام والطريق -تضم 155 دولة و30 منظمة دولية- لصالح جعلها أكثر جاذبية اقتصادية، فهي تتمتع بجوافز اقتصادية أكبر كونها تخلق اتصالاً أكبر يجمع بلدان عديدة ضمن شبكتها لضمان الاستفادة الكاملة من مزايا المبادرة، بينما تجاوز مسار ممر "الهند-الشرق الأوسط-أوروبا" ثلاثة اقتصادات شرق أوسطية كبيرة، وهي مصر وتركيا وإيران، واقتصادات أخرى واعدة مثل قطر والكويت وسلطنة

عُمان، وبعض البلدان الأقل نموًا كالعراق وسوريا ولبنان؛ مما يُظهر أن الممر يعطي الأولوية للمصالح الأمريكية على الحقائق الإقليمية، ويجعله يفتقر إلى فكرة تحقيق تكامل اقتصادي أكبر³⁶.

وقعت معظم الدول المقترحة للانضمام إلى مسار الممر مذكرة تفاهم مبادرة الحزام والطريق، كما أن الأخيرة تتوافق وخطط التجديد الوطني وأهداف التنوع الاجتماعي والاقتصادي لبعضها مثل دول الخليج الذين ينظرون للمبادرة كفرصة لتعزيز الاتصال الإقليمي والتجاري الخاص بهم³⁷، ومن ثم يأتي انضمامها لمشروع الممر ضمن توظيف المنافسة الجيوسياسية بين واشنطن وبكين لتنويع علاقاتها وتوسيع هامش المناورة والحركة بهدف خدمة مصالحها وليس للاصطفاف بجانب أي من القوتين العظميين ضد الأخرى.

لا يُمكن للاتحاد الأوروبي التخلي نهائيًا عن الصين؛ فهي الشريك التجاري الرئيسي الثاني لأوروبا بعد الولايات المتحدة بحيث بلغ حجم التجارة الثنائية حوالي 737,9 مليار دولار عام 2023³⁸ مقارنة بالهند التي بلغ حجم تجارتها مع أوروبا حوالي 124 مليار دولار خلال العام ذاته³⁹، كما تعتمد الدول الأطراف المقترحة، بما في ذلك الهند، على الصين في صادراتها عالية التقنية، ومن غير الممكن تحقيق الاكتفاء الذاتي في القطاعات الحيوية للدول المنضمة إلى المشروع.

تستفيد مبادرة الحزام والطريق من مركزية صنع القرار في الصين، بعكس طبيعة ممر "الهند-الشرق الأوسط-أوروبا" المتنوعة البلدان التي تجعل عملية صنع القرار بطيئة ومعقدة، كما يحتاج المشروع إلى مستوى عالٍ من التعاون بين الحكومات والشركات، بينما لا يوجد حاليًا نظام دولي شامل لتنسيق التمويل وإنشاء مشاريع بنية تحتية عالية الجودة تشمل جميع دول مجموعة السبع، ولم يتم إيلاء مهمة تنسيق أنشطة مختلف وكالات التنمية والتمويل الحكومية ومجتمع الأعمال لتمويل وبناء المشروع، إلى

جهة معينة⁴⁰. ويتصل بذلك مركزية التمويل؛ فالحكومة الصينية تقود بنفسها استثمارات مبادرة الحزام والطريق واستثمرت بالفعل حوالي 1,019 تريليون دولار تنقسم إلى 596 مليار دولار في عقود البناء و418 مليار دولار في الاستثمارات غير المالية، بينما يتوقف تمويل ممر "الهند-الشرق الأوسط-أوروبا" على إسهامات الدول الأعضاء -لم يتم تحديد نسب بعد- دون وجود ضمانات لالتزامها بالنفقات المقدرة على المدى الطويل بالنظر للتقلبات السياسية والمالية المحتملة⁴¹.

■ تركز مبادرة الحزام والطريق على توجيه الاستثمارات للاقتصادات النامية والناشئة، وخاصة في مناطق مثل جنوب شرق آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط، فقد تلقت دولاً مثل باكستان وإيران وماليزيا وسريلانكا وكينيا وإثيوبيا تمويلاً صينياً كبيراً لتطوير البنية الأساسية، وهي بذلك تسد فجوة تنمية حيوية وتلبي الطلب الحقيقي في الاقتصادات الناشئة على مشاريع الطرق والسكك الحديدية والموانئ والطاقة، بما منحها شرعية تنمية وقبولاً سياسياً في العالم النامي، بعكس تركيز ممر "الهند-الشرق الأوسط-أوروبا" على دول مجلس التعاون الخليجي الغنية والاقتصادات الأوروبية الكبرى فقط⁴².

3. ممر لوبيتو:

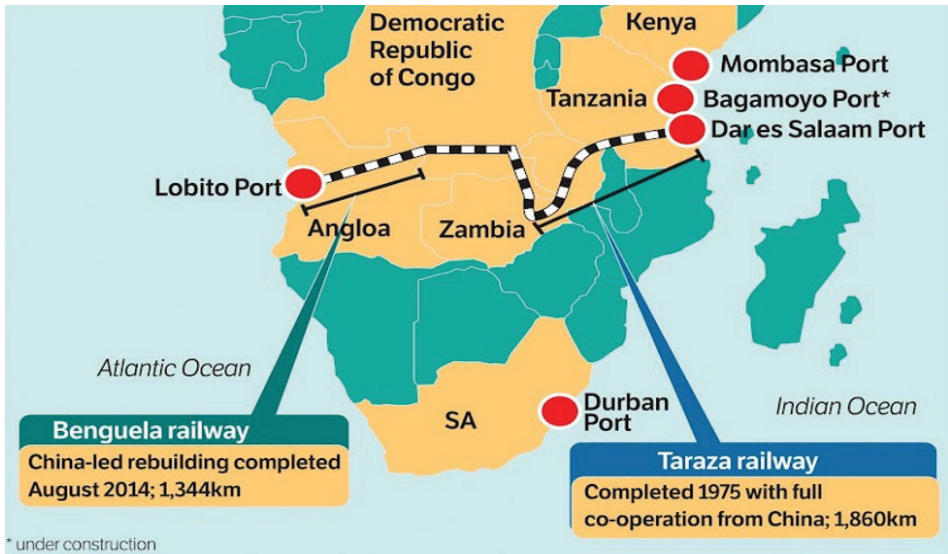
وقع اتحاد الشركات الأفريقية التي تعمل على تطوير الممر مذكرة تفاهم مع مجموعة السبع فيما يتعلق بتصدير النحاس والكوبالت المنبعث من منطقة "كاموا-كارولا" نقطة انطلاق خط السكك الحديدية المقترح في جمهورية الكونغو الديمقراطية⁴³.

ورغم الطابع الإقليمي للمشروع فإنه يُعد جزءاً رئيسياً من معادلة التنافس الجيوسياسي والجيواقتصادي بين الولايات المتحدة والصين لذا ستتم دراسته تفصيلاً.

أ. مسار المشروع:

يُعتبر ممر لوبيتو مبادرة بنية أساسية تهدف إلى إحياء طريق تجاري حيوي يربط مناطق تعدين النحاس والكوبالت في جمهورية الكونغو الديمقراطية بميناء لوبيتو الأنجولي على المحيط الأطلسي ومركز التعدين في ندولا بزامبيا - وكانت بلجيكا والبرتغال قد بنتا هذا الخط الممتد عبر الكونغو وأنجولا بين عامي 1902 و1929 لكنه انهار في أثناء الحرب الأهلية التي أعقبت استقلال أنجولا عام 1975. ويمثل المشروع أول استثمار أمريكي كبير في تطوير السكك الحديدية بأفريقيا خلال السنوات الأخيرة، ويتضمن بناء نحو 1344 كيلو مترًا من خطوط السكة الحديدية الجديدة في أفريقيا، ومصافي تكرير على طول خط السكك الحديدية وبالقرب من ميناء لوبيتو لمواجهة هيمنة الصين على قطاع التكرير العالمي.

الشكل (3) - مسار ممر "لوبيتو"⁴⁴



كما يقترح المشروع أيضًا استثمارات في تطوير الطاقة الخضراء، ومشاريع الاتصال الرقمي، والتعدين المستدام، وتخزين الطاقة، وتطوير البنية التحتية الاجتماعية، ومبادرات الصحة العامة. وقد وافق بنك التصدير والاستيراد الأمريكي

على قرض يزيد على 900 مليون دولار لدعم بناء محطتين للطاقة الشمسية في أنجولا بسعة 500 ميغاواط، بالإضافة إلى ضمان قرض إضافي بقيمة 363 مليون دولار لدعم تمويل وبناء أكثر من 180 جسراً يربط بين المجتمعات الريفية⁴⁵.

ب. ممر لوبيتو أداة للمنافسة الجيوسياسية:

تتجسد المنافسة الجيواقتصادية والجيوسياسية بين الولايات المتحدة والصين ضمن ممر لوبيتو بالأساس في السباق العالمي للحصول على المعادن النادرة؛ إذ تتعامل الولايات المتحدة مع قضايا مثل إنتاج واستخدام المعادن الاستراتيجية باعتبارها قضايا رئيسية للأمن القومي لارتباطها بالجوانب العسكرية والتكنولوجية وعمليات تحول الطاقة؛ مما أكسبها بُعداً استراتيجياً. وتتشكل "المعضلة الجيوسياسية الأمريكية" في استحواذ الصين على 90٪ من إمدادات العناصر الأرضية النادرة، وامتلاك شركاتها حصصاً أو سيطرة كاملة على أكثر من 65٪ من الاحتياطيات العالمية النشطة حالياً من المعادن الحيوية المختلفة، علاوة على احتكارها معدن الغاليوم بشكل شبه كامل، وهو عنصر حيوي لبعض أشباه الموصلات التي يستخدمها الجيش الأمريكي، بينما يُشكل الافتقار إلى الإنتاج المحلي للمعادن النادرة وضعف سلاسل التوريد نقطي ضعف للأمن القومي الأمريكي⁴⁶.

وفي ظل هكذا مناخ من المنافسة الجيوسياسية، تعتبر واشنطن أن النفوذ الكبير لبكين على هذه الموارد الحيوية أمر غير مقبول. ولمعالجة هذا الضعف الاستراتيجي، بدأت الولايات المتحدة في تأمين إمدادات المعادن الحيوية من خلال الاستثمار في مشاريع مشتركة مع الدول الصديقة، بينما اتبعت الصين استراتيجية لضمان استمرار هيمنتها على سلاسل توريد المعادن الحيوية في جميع أنحاء العالم من خلال مبادرة الحزام والطريق؛ الأمر الذي تحولت معه الدول المستحوذة على المعادن النادرة إلى مسرح جديد للمنافسة العالمية ومن بينها الدول الأفريقية، وتبرز جمهورية الكونغو الديمقراطية وتنزانيا وزامبيا كمسارح للتنافس في القارة بسبب احتياطياتها الغنية غير المستكشفة من الموارد المعدنية الحيوية مثل الكوبالت والنحاس والليثيوم.

وقد هيمنت الصين على قطاع المعادن الأفريقي من خلال مبادرة الحزام والطريق، فعلى سبيل المثال، باتت تسيطر على قرابة 70٪ من مشاريع التنقيب الصناعي عن الكوبالت والنحاس و80٪ من مناجم النحاس في الكونغو الديمقراطية، واستثمرت قرابة 4,5 مليارات دولار في تعدين الليثيوم في بلدان مثل زيمبابوي وأنجولا وناميبيا بين عامي 2018 و2023، وتعدت بتخصيص 1,4 مليار دولار لمصنع معالجة الليثيوم بجوار منجم الليثيوم المملوك لها في زيمبابوي، كما تتنافس على عقود التنقيب في أنجولا⁴⁷.

وعليه، جاء طرح ممر لوبيتو كمحاولة لكسر الهيمنة الصينية على قطاع المعادن النادرة الأفريقي حيث يوفر طريقًا غربيًا أسرع لنقل المعادن الاستراتيجية، ومركبات إعادة التدوير، ومنتجات سلسلة قيمة بطاريات السيارات الكهربائية، من حزام النحاس في وسط أفريقيا إلى الأسواق العالمية وبالأخص الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة؛ إذ يقطع الممر ثلاث دول غنية بالمعادن فالكونغو وزامبيا هما أكبر منتجين أفارقة للنحاس، وبلغت إنتاجيتهما عام 2022 نحو 2,3 مليون و797 ألف طن على التوالي، ويُعتبر النحاس ضروري لتصنيع البطاريات الكهربائية وطواحين الهواء وموائئ شحن السيارات الكهربائية، فيما تمتلك أنجولا احتياطات من 32 من أصل 51 معدنًا حيويًا للتحول الأخضر، ومن ثمّ بالنسبة للغرب - كما هو الحال بالنسبة للصين - فإن الفوز بدول وسط أفريقيا أمر بالغ الأهمية للفوز بسباق سلسلة التوريد العالمية للمعادن النادرة⁴⁸.

ويشكل ممر لوبيتو عنصرًا أساسيًا في استراتيجية الإدارة الأمريكية لتقليص الاعتماد على الصين في المعادن الحيوية المستخدمة في إنتاج السلع الاستهلاكية، والتقنيات العسكرية، وتعزيز عمليات الانتقال للطاقة الخضراء، وخلق ممرات بديلة لإمدادات تتجاوز القبضة الصينية، وبما يتوافق مع التركيز الجيوستراتيجي لقانون خفض التضخم على إمدادات الطاقة الخضراء.

ج. هل يستطيع ممر لوبيتو منافسة الحزام والطريق؟

عند الحديث عن جدوى مشروعات بنية أساسية غربية منافسة داخل القارة الأفريقية، فإنه لا يُمكن تجاهل بصمة بكين الواسعة في جميع أنحاء أفريقيا ودورها

المركزي فيما يتصل بالاستثمار في البنية الأساسية والعلاقات الدبلوماسية بشكل مكثف من ترسيخ مكائنها كشريك موثوق به لأفريقيا وبناء شراكات عميقة وشاملة بما في ذلك حول المعادن الحيوية التي أصبحت الآن موضوعاً للمنافسة الجيوسياسية؛ الأمر الذي يتطلب جهوداً دؤوبة من الولايات المتحدة لتنمية مستوى ثقة مماثل لا سيّما في ظل تنامي المشاعر المعادية للوجود الغربي في القارة واعتباره امتداداً لمرحلة الاستعمار مقابل عدم امتلاك الصين إرثاً استعماريّاً، ولا يزال هناك عدم يقين بشأن ما إذا كانت الولايات المتحدة قادرة على سد فجوة الأنحراط والثقة مع موطن قدم الصين الراسخ⁴⁹.

علاوة على احتلال المقاولون الصينيون في قطاعي السكك الحديدية والبناء نسبة 61,9% من سوق البناء، وتجاوز هذه الحصة 80% داخل بعض البلدان، بينما تفتقد الولايات المتحدة للثقل الذي يؤهلها لترسيخ نفسها كشريك رئيسي في البنية الأساسية داخل القارة بالنظر لانخفاض الحصة الأمريكية في قطاع المقاولات الأفريقي لمستوى خانة الآحاد، والافتقار لوجود شركات بناء حكومية ذات استراتيجيات توسعية دولية مقارنة بالصين لعدم اتباعها قاعدة "النمو الاقتصادي المدفوع بالبنية الأساسية"⁵⁰. فضلاً عن وجود فجوة تمويلية كبيرة لصالح بكين بحيث يظل الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في أفريقيا أعلى بكثير من الدول الغربية -حتى مع انخفاضه إلى أدنى مستوياته خلال السنوات الأخيرة- لا سيّما مع إظهارها النية والقدرة المالية لإقراض مبالغ ضخمة من النقد للدول الأفريقية منذ عام 2013⁵¹.

كما أن الصين متقدمة في بناء سلاسل التوريد للكوبالت والليثيوم والعديد من المعادن الأساسية الأخرى داخل أفريقيا، وتقود مشروعات بنية تحتية منافسة مثل خط سكة حديد "تازارا"، الذي يمتد من وسط زامبيا إلى ميناء دار السلام على المحيط الهندي، وتتحرك حالياً بكين لإعادة تشغيله كوسيلة لضمان النقل الفعّال للمواد والمعادن من جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا، كذلك يتداخل المشروع الأمريكي مع "ممر بنغويلا"؛ الذي دُمّر خلال الحقبة الاستعمارية وأعدت شركة بناء السكك الحديدية الصينية المحدودة بنائه بين عامي 2006 و2014⁵². إضافة إلى أن تأسيس بنية تحتية تمولها أو تديرها كيانات غربية لا يعني اقتصار استخدامها على الأطراف الغربية فليس هناك ما يمنع الشركات الصينية من استخدامها.

ثالثاً- الآفاق المستقبلية لسياسة ممرات الربط الدولي

أدت المنافسة الجيوسياسية إلى تغيير الاستراتيجيات الاقتصادية العالمية؛ فعلى ما يبدو أن المشهد الاقتصادي الدولي يمر حالياً بمرحلة تحولية بات أحد ملامحها إطلاق الدول الكبرى مشاريع ممرات بنية تحتية ضخمة عابرة للحدود لتحقيق التكامل الإقليمي والعالمي الاقتصادي والتجاري بديلاً عن الترتيبات التنظيمية التقليدية؛ مثل المنظمات الاقتصادية متعددة الأطراف، واتفاقيات التجارة الحرة، واتفاقيات التجارة الإقليمية؛ بحيث باتت ممرات البنية الأساسية سمة أساسية من سمات المنافسة الناشئة بين القوى العظمى حول شكل وصيغة النظام الدولي، بما يُشير إلى التقاطع بين المنافسة الجيوسياسية والبنية الأساسية للنقل.

وقد تضافرت مجموعة عوامل حفزت الاتجاه العالمي نحو تأسيس ممرات ربط دولية جديدة أو الانضمام إليها؛ منها العمل كآلية للالتفاف على العقوبات الاقتصادية وإضعاف تأثيراتها عبر إيجاد مسارات بديلة لتسهيل حركة السلع والبضائع من وإلى الدولة الخاضعة للعقوبات، والتحوط ضد التوترات الجيوسياسية والأزمات العالمية المفاجئة ذات التأثيرات السلبية في سلاسل التوريد العالمية مثل جائحة كورونا والحرب الأوكرانية والاستهداف الحوثي للملاحة في البحر الأحمر من خلال تنويع خيارات النقل وعدم اقتصرها على الممرات التقليدية. إضافة إلى المحركات الاقتصادية التقليدية مثل تحقيق التكامل الإقليمي والتبادل الاقتصادي، وخلق فرص أمام الشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر للانخراط في مشروعات تنموية على طول مسار الممر، وتحفيز النمو الاقتصادي، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتوفير فرص العمل، وتقليل نسب الفقر، وتنمية المناطق الواقعة ضمن نطاق المشروع، وتحفيز توسع النشاط الاقتصادي عبر إقامة مشروعات أخرى لخدمة أهداف الممر، ورفع مستوى المعيشة، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية⁵³.

وحتى الآن لم تُشكل ممرات الربط الدولي المقترحة بديلاً لخطوط التجارة العالمية الحالية ولم تكتمل مساراتها بالكامل، ومع ذلك، لا يُمكن إغفال التأثيرات الجزئية المحدودة الناجمة عن تحويل مسار التجارة -ولو بنسبة محدودة للغاية حالياً مقارنة

بالحجم الكلي - للمرور من خلال مسارات بديلة أو عبر الأجزاء المنجزة من ممرات الربط المقترحة الجديدة، وبالأخص الحزام والطريق، كونها تحمل في طياتها اللبنة الأولى لإعادة تشكيل خريطة النقل العالمية التي ستكتمل ملامحها على الأمد الطويل⁵⁴.

وتنطوي ممرات الربط الدولي على مكاسب جيوسياسية واقتصادية وتجارية وربما تكنولوجية وبيئية تعود بالنفع على الدول المطلقة للممرات أو الواقعة ضمن مسارها لكن بدرجات متفاوتة تتوقف على أهميتها الاستراتيجية انطلاقاً من موقعها الجغرافي وثقلها الاقتصادي، ويُمكن استعراض منافع تشييد ممرات ربط دولي كالتالي:

- تعمل ممرات الربط الدولي على رفع الأهمية الاستراتيجية للدول المتوسطة والصغيرة إلى حد كبير؛ فسعى القوى العالمية الكبرى إلى تأكيد نفوذها من خلال طرح مبادرات بنية أساسية ضخمة متنافسة ربما يضع حجر الأساس لنظام دولي متعدد الأقطاب، ومن ثمّ يمنح الدول المتوسطة والصغيرة فرصاً للتفاوض على شروط أكثر ملاءمة، وتجنب الاعتماد المفرط على أي قوة مهيمنة واحدة، وتحدي احتكار هيكل التجارة العالمية التي يهيمن عليها الغرب.

- تخلق الممرات فرصاً اقتصادية للدول الواقعة ضمن نطاقها الجغرافي من خلال تعزيز الربط المالي فيما بينها وزيادة تعاون البنوك المركزية والمؤسسات المالية ووضع أطر تنظيمية وقواعد مصرفية فاعلة؛ مما يؤدي إلى تيسير المعاملات عبر الحدود وتدفقات رأس المال، وتمويل الأنشطة التجارية والاستثمارية.

- تُسهم الممرات في تعزيز التعاون الإقليمي من خلال ربط الاقتصادات الوطنية بشكل أكثر فعالية، مما قد يؤدي إلى تعميق التكامل التجاري عبر سلاسل الإمداد والتوريد؛ حيث تُسهم الممرات في تشكيل ديناميكيات التجارة العالمية نظراً لقدرتها على تقليل تكاليف التجارة، وتعزيز الوصول إلى الأسواق، والسماح بحركة السلع والخدمات والعمالة بسلاسة أكبر.

■ تحسّن الممرات الترابط بين المناطق الحضرية ونظيرتها الريفية من خلال تطوير البنية الأساسية ودعم برامج الإصلاح الاقتصادي بما يقلل من تكلفة ممارسة الأعمال التجارية، ويدعم تطوير المدن الحديثة أو الذكية، والمناطق التكنولوجية والاقتصادية الخاصة.

■ تلعب الممرات دوراً في الحد من الفقر عبر تحسين الوصول إلى الفرص الاقتصادية، وخفض تكاليف السلع والخدمات، وتسهيل إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية، وتضييق الفجوات التنموية بسبب دمج الاقتصادات الصغيرة والأقل نمواً وغير الساحلية في النظام الاقتصادي العالمي.

■ تخلق الممرات اقتصاداً ديناميكياً قائماً على المعرفة من خلال تعزيز الابتكار والبحث والتطوير، بما في ذلك تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عبر استخدام البيانات الضخمة لتعزيز الاتصال الافتراضي والتكنولوجي، بما يزيد من القدرة التنافسية والإنتاجية، واستغلال الموارد بشكل أكثر إنتاجية.

■ تدعم الممرات التصنيع والتنويع الاقتصادي من خلال تقديم الحوافز المالية وتشييد البنية الأساسية المتطورة، وتسهيل التجارة ودعم مشاركة القطاع الخاص مقابل تقليص الدور الحكومي؛ مما يجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة الواقعة ضمن النطاق الجغرافي للممر.

■ تحمل الممرات تأثيرات اجتماعية وبيئية إيجابية، بما في ذلك تحسين الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم وغير ذلك من الخدمات الأساسية للمجتمعات الواقعة على طول الممرات، كما أنها تسهل حركة الناس، وتعزز السياحة والتبادل الثقافي، وتتضمن ممارسات نقل مستدامة وصديقة للبيئة، بما يساهم في الحفاظ على البيئة ويعالج مخاوف تغير المناخ.

لكن يظل السؤال غير المحسوم يتعلق بمدى إمكانية تحول الممرات إلى أداة جيوسياسية فعالة وحافز لزيادة التعاون الدبلوماسي والاستقرار

الجيوسياسي بين الدول المشاركة؟ أما الإجابة عليه فتتوجب الإشارة إلى التحديات التي تواجه ممرات الربط الدولي وتعيق وصولها إلى أقصى قدرة تشغيلية ممكنة، والتي يُمكن إلقاء نظرة موجزة عليها كالتالي⁵⁵:

- تشمل مشروعات ممرات الربط الدولي الضخمة مسافات شاسعة وتضاريس جغرافية متنوعة وقدرات بنية تحتية متنوعة، وتُغطي بلداناً متعددة ذات أنظمة قانونية وسياسات وبروتوكولات نقل ولوائح مختلفة قد تخلق عقبات بيروقراطية وحواجز تجارية وتسبب تأخيرات في عمليات صنع القرار، ومن ثمّ يرتهن نجاحها بالتغلب على التحديات اللوجستية ومعالجة الجوانب التنظيمية والاستثمارية الجماعية عن طريق؛ توحيد الأطر التنظيمية وتبسيطها، ومعالجة القضايا اللوجستية مثل الإجراءات الجمركية واللوائح الحدودية وتأخيرات النقل لمنع الاختناقات وضمان تدفقات التجارة، وإنشاء نظام نقل متكامل، وتحسين البنية الأساسية القائمة، وإنشاء لوائح تجارية واستثمارية مواتية بين الدول المشاركة، وهي جهود ضرورية لتعزيز الثقة بين أصحاب المصلحة وخلق نظام بيئي مواتٍ للأنشطة الاقتصادية، وإلا فإن السياسات المختلفة والبيروقراطية سوف تؤدي إلى تأخير التنفيذ وانعدام الكفاءة التشغيلية.
- تتطلب مشاريع البنية الأساسية العابرة للأقاليم موارد مالية ضخمة، وقد يكون صعباً حشد الاستثمارات اللازمة في الوقت المناسب نظراً لكثرة المشاركين. ويتطلب اجتذاب استثمارات ضخمة من أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك الحكومات والمنظمات الدولية وكيانات القطاع الخاص، إطاراً مالياً قوياً يربط بين جميع الدول المشاركة ربما لا يزال غير متحققاً؛ مما يؤثر في التقدم الإجمالي للمشروع.
- تتطلب ممرات الربط الدولي التعامل مع مشهد جيوسياسي معقد مرتبط بقطع الممرات دولاً متعددة ذات أنظمة سياسية متنوعة تتبنى أيديولوجيات وقيماً سياسية مختلفة، ولديها أولويات مختلفة ووجهات نظر متضاربة

تاريخياً بشأن مختلف المسائل الاقتصادية والسياسية، وتمتلك مصالح متباينة، وربما يعاني بعضها تهديدات أمنية مختلفة بما في ذلك الإرهاب والصراعات وعدم الاستقرار السياسي، وقد تعيق هذه التعقيدات والتوترات الجيوسياسية التعاون وتنفيذ مشاريع الاتصال الإقليمية.

- لا تقتصر المخاطر الجيوسياسية على الاعتبارات السياسية بين الدول المشاركة، وإنما ترتبط بالدول غير الأطراف في الممرات التي قد تعتبرها مهدداً جيوسياسياً يضر بمصالحها الاقتصادية ونفوذها الجيوسياسي، ومن ثمّ ربما تلجأ لاتخاذ تدابير تحريبية لعرقلة الممرات - سواء خلال مرحلة التنفيذ أو التشغيل - تتضمن توظيف الجماعات الإرهابية أو المسلحة لاستهداف البنية التحتية الحيوية على طول طريق الممرات، أو تهديد سلامة مسارات الملاحة البحرية أو تعطيلها.

- تُثير ممرات الربط الدولي بعض المخاوف لدى الدول الصغيرة من إمكانية أن تصبح أدوات للسيطرة السياسية والتبعية الاقتصادية، بمعنى استغلال القوى الكبرى الاستثمارات في ممرات الطرق كوسيلة لتوسيع سيطرتها السياسية والتأثير في القرارات الاستراتيجية لحكومات الدول الصغيرة، أو إجبارها على الاختيار بين مصالح القوى المختلفة بما يجعلها أكثر عرضة للضغوط السياسية الخارجية.

وفي كل الأحوال، أثبتت الخبرات الدولية العملية أن ممرات الربط متعددة الأطراف مثل الممر الدولي للنقل من الشمال إلى الجنوب، وطريق النقل الدولي عبر سيبيريا "طريق بحر الشمال البحري"، وطريق النقل الدولي عبر بحر قزوين "الممر الأوسط"، لا تصل إلى القدرة التشغيلية الكاملة المتصورة خلال مراحل التخطيط الأولى بغض النظر عن حجم التنسيق السياسي والأمني والاقتصادي على طول مسار الممر؛ نظراً للمخاطر غير المتوقعة مثل التهديدات الأمنية، والاضطرابات السياسية، والأعمال العسكرية، والأزمات الاقتصادية، والأدوات الجيواقتصادية مثل العقوبات الدولية، وكذلك الأزمات العالمية الطارئة مثل الجوائح.

ومع ذلك، يبدو أن ممرات الربط الدولي ستصبح خلال المرحلة المقبلة أحد الشرايين الرئيسية في النظام التجاري العالمي؛ مما يعني أن المستقبل سيشهد تحولات مستدامة في طرق وأنماط التجارة وديناميكيات القوة والنفوذ العالميين؛ حيث ستسمح تلك المشاريع الضخمة للدول الرئيسية بممارسة نفوذها على نطاق عالمي ويجعلها قوة رائدة في إعادة تشكيل المشهد الاقتصادي والسياسي العالمي، وربما يؤسس لنموذج جديد للعولمة.

ختاماً،،

تُعتبر مبادرة "الحزام والطريق" ومشروع ممر "الهند-الشرق الأوسط-أوروبا" رؤيتين متنافستين للتنمية العالمية تعكسان المشهد الجيوسياسي المتغير للقرن الحادي والعشرين، كما تسلطان الضوء على الاختلافات الجوهرية في العقلية الاستراتيجية الأمريكية والصينية؛ فبينما تطرح بكين الحزام والطريق ضمن إطار تعاوني عالمي لا يستبعد الولايات المتحدة أو حلفاءها الغربيين وهو ما يتسق من منظورها الاستراتيجية للعلاقات مع الغرب في سياق لعبة محصلتها إيجابية، فإن مشروع ممر "الهند-الشرق الأوسط-أوروبا" وممر "لوبيتو" مدفوعان في المقام الأول بالحمية الاستراتيجية لمواجهة الصين باستخدام سياسات الكتلة، وليس تضافر التعاون اتساقاً مع تأطير صناع السياسات الأمريكيين المنافسة مع الصين في سياق محصلته صفر، بحيث يعتبرون أن أي تمدد جيو-اقتصادي للصين على الساحة العالمية يُمثل خسارة جيوسياسية للغرب بشكل افتراضي.

وعلى كل، فإن دراسة تلك الممرات في سياق الاتجاه العالمي المتنامي للتحويل نحو إطلاق ممرات بنية تحتية عابرة للأقاليم والقارات يظل مهماً كونه يحمل المفتاح لفهم الدوافع والاستراتيجيات غير المعلنة للدول في إحداث تغييرات عالمية من خلال أنظمة ومسارات النقل، وتُشير هذه التغييرات تساؤلات حول الكيفية التي قد تؤدي بها هذه الظاهرة إلى إحداث ثورة في البيئة الجيوسياسية العالمية. ومع ذلك، تظل فاعلية مشاريع الربط الدولي وجدواها كأداة للمنافسة الجيوسياسية والجيواقتصادية العالمية مرهونة بمعالجة التحديات التي تنتقص من فاعليتها وتقوض استمراريته وتفرض بها

إلى نتائج أقل كثيرًا من المستهدفات الطموحة المطروحة، بما في ذلك تحقيق التوازن بين المصالح الجيوسياسية للدول المشاركة والحساسيات السياسية المحتملة والأولويات الاقتصادية المحلية، توحيد الأطر التنظيمية القانونية والفنية ومعالجة القضايا اللوجستية لضمان سلاسة حركة التجارة، وإيجاد آليات تمويل مستدامة، وتنفيذ تدابير أمنية قوية لحماية البنية التحتية والبضائع المنقولة عبرها من التهديدات مثل الإرهاب والسرقة والقرصنة وغيرها من المخاطر الأمنية، ومعالجة المخاوف المتعلقة بالأثر البيئي وضمان الاستدامة والالتزام بالممارسات الخضراء والصديقة للبيئة في البناء والتشغيل.

قائمة المراجع:

1. Peter Frankopan, "The silk roads: a new history of the world", New York, Vintage Books, March 2017.
2. "Geopolitical Codes", Geography of International Affairs, College of earth and mineral science, The Pennsylvania State University, available at: <https://www.e-education.psu.edu/geog128/node/644>.
3. Peter J. Taylor, "Britain and the Cold War: 1945 as Geopolitical Transition", (London, Bloomsbury Academic, 1990).
4. Hans-Peter Brunner, "What is Economic Corridor Development and What Can It Achieve in Asia's Subregions?", The Asian Development Bank, Working Paper Series on Regional Economic Integration, No. 117, August 2013.
5. "What are the advantages of transport corridors?", Ports News and information Mediterranean, Black and Caspian Seas, 28 May 2023, available at: <https://www.portseurope.com/reference-what-are-the-advantages-of-transport-corridors/>.
6. "Economic Corridors", Brookings, 9 October 2013, available at: <https://www.brookings.edu/articles/economic-corridors/>.
7. Stephanie Petrella, "What Is an Economic Corridor?", Center for Strategic and International Studies, 27 March 2018, available at: <https://reconasia.csis.org/what-economic-corridor/>.
8. باراج خانا، "الاتصال الجغرافي: رسم خريطة لمستقبل الحضارة العالمية"، عرض: مروة صبيحي منتصر، مركز المستقبل للبحوث والدراسات المتقدمة، نيويورك، داراندوم للنشر، 2016.
9. المرجع السابق.
10. Radovan Vukadinovic, "Marredheniet Politike Nderkombetare", Kosovo, Universiteti Victory, 2009.
11. Lavdim Hamiti, "The Role of Road Corridors in Defining Geopolitics in the Western Balkans – Analysis", Eurasia Review, 12 September 2024, available at: <https://www.eurasiareview.com/12092024-the-role-of-road-corridors-in-defining-geopolitics-in-the-western-balkans-analysis/>.
12. "China Belt and Road Initiative (BRI) Background", Geopolitical monitor, available at: <https://www.geopoliticalmonitor.com/tag/china-belt-and-road-initiative-bri/>.
13. https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-031-31042-3_12
14. Zhixin Zhang, "The Belt and Road Initiative: China's New Geopolitical Strategy?", SWP, 2 October 2018, available at: https://www.swp-berlin.org/publications/products/projekt_papierre/Zhang_BCAS_2018_BRI_China_7.pdf.
15. Colin Flint & Cuiping Zhu, "The geopolitics of connectivity, cooperation, and hegemonic competition: The Belt and Road Initiative", Geoforum, Vol. 99, February 2019, pp. 95-101.
16. Michael Clarke, "The Belt and Road Initiative: understanding the geopolitical and geo-economic logic of China's New Silk Roads", CEDA, 11 November 2017, available at: https://www.ceda.com.au/newsandresources/opinion/international-affairs/the-belt-and-road-initiative-understanding-the-geo#_edn4.
17. Paul B. Richardson, "Geopolitical encounters and entanglements along the belt and road initiative", Geography compass, Vol. 15, Issue 8, August 2021.
18. Thomas P. Cavanna, "Unlocking the Gates of Eurasia: China's Belt and Road Initiative and Its Implications for U.S. Grand Strategy", Texas National Security Review, Vol. 2, Issue 3, July 2019, pp. 10–37.
19. Zhixin Zhang, "The Belt and Road Initiative: China's New Geopolitical Strategy?", Op.cit.
20. "ومن خلال هذه الدبلوماسية نجحت بكين في توظيف البنى التحتية الاستراتيجية في عديد من الدول بالشكل الذي يخدم مصالحها الفردية ويعزز هيمنتها على مفاصل الاقتصاد العالمي". تي آر تي عربي، 29 نوفمبر 2021، متاح على: <https://tinyurl.com/2rcbwndj>.
21. Fakhar Hussain & Others, "Strategic Implications of the Belt and Road Initiative", Journal of Legal, Ethical and Regulatory Issues, Vol. 24, Issue 6, 2021.
22. IBID.
23. Michael Clarke, "The Belt and Road Initiative: understanding the geopolitical and geo-economic logic of China's New Silk Roads", Op.cit.

24. Maria Adele Carrai, "Is America Losing the Global South? Assessing the Dynamics of Sino-American Rivalry in Infrastructure Diplomacy", *Orbis*, Vol. 67, Issue 4, 2023, Pages 524-543.
25. Jacob J. Lew and Gary Roughead, "China's Belt and Road: Implications for the United States", CFR, March 2021, available at: <https://www.cfr.org/task-force-report/chinas-belt-and-road-implications-for-the-united-states/findings>.
26. Daniel Lindley, "Assessing China's Motives: How the Belt and Road Initiative Threatens US Interests", *Journal of Indo-Pacific Affairs*, Air University Press, 1 August 2022, available at: <https://www.airuniversity.af.edu/JIPA/Display/Article/3111114/assessing-chinas-motives-how-the-belt-and-road-initiative-threatens-us-interests/>.
27. Steve L. Monroe, "The India-Middle East-Europe economic corridor: an early assessment", *Economic research Forum*, 31 October 2023, available at: <https://theforum.erf.org/eg/2023/10/30/the-india-middle-east-europe-economic-corridor-an-early-assessment/>.
28. Rajeswari Pillai Rajagopalan, "The Geopolitics of the New India-Middle East-Europe Corridor", *The Diplomat*, 19 September 2023, available at: <https://thediplomat.com/2023/09/the-geopolitics-of-the-new-india-middle-east-europe-corridor/>.
29. Arhama Siddiq, "Corridor Politics Imec Vs. Bri: Another Geopolitical Face-Off in U.S.-China Rivalry", *Journal of Pakistan-China Studies (JPCS)*, Vol. 4, No. 1, December 2023.
30. <https://www.aa.com.tr/ar/info/%C4%B0nografik/35827>
31. Naveed Hussain, "Enter the corridor wars", *Tribune*, 8 October 2023, available at: <https://tribune.com.pk/story/2439926/enter-the-corridor-wars>.
32. Jean-Loup Samaan, "The India-Middle East Corridor: a Biden Road Initiative?", *Atlantic Council*, 6 October 2023, available at: <https://www.atlanticcouncil.org/blogs/the-india-middle-east-corridor-a-biden-road-initiative/>.
33. Abdul Moiz Khan, "The India-Middle East-Europe Economic Corridor (IMEC): Too Little, Too Late?", *Carnegie*, 12 December 2023, available at: <https://carnegieendowment.org/sada/2023/12/the-india-middle-east-europe-economic-corridor-imec-too-little-too-late?lang=en>.
34. Burak Elmalı, "Assessing Global Connectivity Projects: The Development Road vs. IMEC", *TRT research center*, 3 June 2024, available at: <https://researchcentre.trtworld.com/wp-content/uploads/2024/06/Assessing-Global-Connectivity-1.pdf>.
35. Kawsar Uddin Mahmud, "India-Middle East-Europe Economic Corridor: Towards Building a New Global Connectivity", *The Geopolitics*, 6 November 2023, available at: <https://thegeopolitics.com/india-middle-east-europe-economic-corridor-towards-building-a-new-global-connectivity/>.
36. Md. Muddassir Quamar, "India-Middle East-Europe Economic Corridor: Significance and Prospects for India", *Indian Express*, 14 June 2024, available at: <https://indianexpress.com/article/upsc-current-affairs/upsc-essentials/india-middle-east-europe-economic-corridor-significance-for-india-upsc-9373544/>.
37. Arhama Siddiq, "Corridor Politics Imec vs. Bri: Another Geopolitical Face-Off in U.S.-China Rivalry", *Op.cit*.
38. "China-EU - international trade in goods statistics", *Eurostat*, February 2024, available at: https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=China-EU_-_international_trade_in_goods_statistics.
39. "EU trade relations with India", *European Commission*, available at: https://policy.trade.ec.europa.eu/eu-trade-relationships-country-and-region/countries-and-regions/india_en.
40. *IBID*.
41. Nujhat Amina Jarin, "India-Middle East-Europe Economic Corridor (IMEC): Opportunities and Challenges", *Bangladesh Institute of Peace and Security Studies*, December 2023, available at: [https://bipss.org.bd/pdf/India-Middle%20East-Europe%20Economic%20Corridor%20\(IMEC\)%20_%20%20Opportunities%20and%20Challenges%20\(1\).pdf](https://bipss.org.bd/pdf/India-Middle%20East-Europe%20Economic%20Corridor%20(IMEC)%20_%20%20Opportunities%20and%20Challenges%20(1).pdf).
42. "Will India-Middle East-Europe economic corridor be competitive with BRI?", *Beijing Review*, 16 October 2023, available at: https://www1.rmhb.com.cn/Opinion/Voice/202310/t20231016_800345088.html.

43. Prithvi Gupta, "The Lobito Corridor: The West's bid against Chinese domination in Central Africa", ORF, 11 December 2023, available at: <https://www.orfonline.org/expert-speak/the-lobito-corridor-the-west-s-bid-against-chinese-domination-in-central-africa>.
44. <https://www.climatebusiness.africa/2024/09/26/afc-signs-landmark-concession-agreements-for-zambia-lobito-rail-project/>
45. "Confronting the China Challenge in Africa: The Lobito Corridor", Lobito Corridor Investment Promotion Authority, 17 April 2024, available at: <https://www.lobitocorridor.org/post/confronting-the-china-challenge-in-africa-the-lobito-corridor>.
46. Claus Soong, "Rare Earths and Semiconductors in US Policymaking Amidst US-China Rivalry", E-International relations, 1 August 2024, available at: https://www.e-ir.info/2024/08/01/rare-earths-and-semiconductors-in-us-policymaking-amidst-us-china-rivalry/#google_vignette.
47. Prithvi Gupta, "The Lobito Corridor: The West's bid against Chinese domination in Central Africa", Op.cit.
48. Alex Stonor, "The Lobito Corridor: Washington's Answer to Belt and Road in Africa", Geopolitical Monitor, 4 January 2024, available at: <https://www.geopoliticalmonitor.com/the-lobito-corridor-washingtons-answer-to-belt-and-road-in-africa/>.
49. Syed Raiyan Amir, "Clashing Geopolitical Railways: China's Belt And Road Initiative And US Effort To Redefine African Infrastructure – Analysis", Eurasia Review, 25 December 2023, available at: <https://www.eurasiareview.com/25122023-clashing-geopolitical-railways-chinas-belt-and-road-initiative-and-us-effort-to-redefine-african-infrastructure-analysis/>.
50. Cobus van Staden, "U.S. Plans to Build Africa's Infrastructure Bring Opportunities, Challenges", Op.cit.
51. Alex Stonor, "The Lobito Corridor: Washington's Answer to Belt and Road in Africa", Op.cit.
52. E. D. Wala Chabala, "Lobito Corridor – A Reality Check", Africa Policy Research Private Institute, available at: <https://afripoli.org/lobito-corridor-a-reality-check>, 2 February 2024.
53. "سياسة الممرات: كيف تزايد الاهتمام الدولي بمشروعات الربط بين الأقاليم؟"، إنترريجونا للتحليلات الاستراتيجية، 19 سبتمبر 2023، متاح على: [https://www.interregional.com/article/%D8%B3%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%AA:/1635/Ar%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%AA:/1635/Ar%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%AA:/1635/Ar%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%AA:/1635/Ar%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%AA/](https://www.interregional.com/article/%D8%B3%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%AA:/1635/Ar%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%AA:/1635/Ar%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%AA/)
54. Guntur Sugiyarto & Dewan Anas Mushtaq, "How to Unlock the Transformative Power of Economic Corridors in Asia", Asian Development Bank, available at: <https://blogs.adb.org/blog/how-unlock-transformative-power-economic-corridors-asia>.
55. Mohamed ELDoh, "The India-Middle East-Europe Corridor: Challenges Ahead", Geopolitical Monitor, 26 September 2023, available at: <https://www.geopoliticalmonitor.com/the-india-middle-east-europe-corridor-challenges-ahead/>.

التكتلات الاقتصادية الجديدة في ميزان القوى العالمية

بسنت جمال*

شهدت بنية النظام الدولي تطورات وتحولات عميقة على مدار العقود الماضية، كان بروز قوى صاعدة، على رأسها الصين، على الساحة الدولية مع تشكيل تكتلات اقتصادية جديدة تمارس فيها تلك القوى نفوذاً أكبر في النظام الاقتصادي العالمي أحد ملامحها؛ مما يدل أن الدول الناشئة والنامية لم تُعد "الأغلبية الصامتة"، بل أصبحت قوة رئيسية قد تسهم في إعادة رسم ملامح النظام الدولي من خلال محاولة تدويل عملاتها مع الابتعاد عن الدولار الأمريكي كعملة مهيمنة على الأنشطة التجارية والاستثمارية، وتسوية التبادل التجاري بالعملات المحلية، إلى جانب إطلاق نظام مالي واقتصادي ومؤسسات بديلة عن نظام بريتون وودز الذي ترعاه الولايات المتحدة. ورغم أن ظاهرة التكتلات الاقتصادية ليست ظاهرة حديثة، بل تعود إلى بداية القرن العشرين، وبالتحديد بعد الحرب العالمية الثانية، فإن الجديد هو تنامي وسرعة التوجه إلى إنشائها والانضمام إليها وطغيانها على المشهد الاقتصادي إلى جانب اختلاف أهدافها.

* باحث أول بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

وعليه، يهدف الفصل إلى دراسة التكتلات الاقتصادية الجديدة كإحدى أدوات المنافسة الجيوسياسية والجيواقتصادية بين الولايات المتحدة والصين، بالتركيز على "البريكس"، و"منظمة شنغهاي للتعاون"، واتفاقيات الشراكة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، مع تحليل الأدوات الجيوسياسية لتلك التكتلات لرسم الخريطة الاقتصادية العالمية، وأبرز العقبات التي تعيق فاعليتها، ومن ثم، ينقسم الفصل إلى ثلاثة محاور رئيسية؛ يتناول الأول: التأسيس النظري لمفهوم التكتلات الاقتصادية، ليناقد الثاني: التكتلات الاقتصادية الجديدة وإعادة توازنات القوى، وأخيراً يحلل الثالث: الآفاق المستقبلية للتكتلات الاقتصادية الجديدة وتداعياتها على النظام الاقتصادي العالمي.

أولاً: ماهية التكتلات الاقتصادية؟

برز مصطلح "التكتلات الاقتصادية" بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة لإعادة هيكلة النظام الدولي وتنامي ظاهرة "التكامل الاقتصادي"، حيث سعت الدول إلى الانضمام لتجمعات إقليمية ودولية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي، وتعزيز التجارة والاستثمارات وحرية تدفق رؤوس الأموال. وقد تجلّى هذا بوضوح في أوروبا من خلال تأسيس "الاتحاد الأوروبي" وفق اتفاقية ماستريخت عام 1992، بعد سلسلة جهود بدأت بمجموعة بينيلوكس واتفاقية روما. في المقابل، سعت الدول النامية لتشكيل تجمعات اقتصادية كوسيلة لضمان مصالحها في النظام العالمي، مثل تجمعات "ميركوسور" و"الكوميسا" و"الآسيان"، بالإضافة إلى تكتلات حديثة كـ "البريكس" و"منظمة شنغهاي للتعاون"، مما عزز من التكامل في الاقتصاد العالمي¹.

1. التأسيس النظري لمفهوم التكتلات الاقتصادية:

تُعرف التكتلات الاقتصادية على أنها "تجمع إقليمي بين عدة دول ذات أساس سياسي واجتماعي متجانس بهدف توفير الظروف الاقتصادية والسياسية الملائمة لتطوير القوى الإنتاجية بصورة أكفأ"، أو "اتفاق عدد من الدول المنتمية جغرافياً إلى إقليم اقتصادي معين كمنطقة العربية أو الأوروبية لإقامة ارتباط فيما بينها في شكل

من أشكال التكامل الاقتصادي". وفي هذا السياق، يشير مفهوم التكتل الاقتصادي إلى مجموعة الترتيبات التي تتم بين عدة دول كتوقيع اتفاقيات ومعاهدات بهدف تحرير التجارة الخارجية ورفع الحواجز أمام التبادل التجاري، وتنسيق سياساتها المالية والنقدية، والمساعدة على مواجهة المشكلات والأزمات الاقتصادية، أي أنها درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصادياً وجغرافياً وتاريخياً وثقافياً واجتماعياً، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة، بهدف تعظيم تلك المصالح وتحقيق أكبر عائد ممكن.²

وتأتي التكتلات الاقتصادية على صورة عدة مستويات، يتمثل الأول: في إقامة تجمع بين مجموعة من الدول بهدف إطلاق منطقة تجارة حرة، فيما يتضمن الثاني: توقيع اتفاقية بين كتل اقتصادية مكون من عدة دول متقاربة جغرافياً مع دول أخرى خارج النطاق الجغرافي كالشراكة الأوروبيةمتوسطية والتي تجمع الاتحاد الأوروبي مع دول شرق المتوسط، بينما يركز الثالث: على عقد شراكة بين دولة ودولة أخرى عبر دولة ثالثة في صناعة معينة مثل اتفاقية "الكويز"، وأخيراً، يتمحور المستوى الرابع: في إقامة علاقات وتحالفات بين الشركات متعددة الجنسيات عبر الاستثمار الدولي وتحركات رؤوس الأموال من خلال ما يُسمى بالعملة المالية.³

وترتيباً على ذلك، أصبحت التكتلات الاقتصادية أداة راسخة في النظام الاقتصادي العالمي لتحقيق التكامل بين الدول وتعزيز التعاون والتفاهم المشترك، وتقديم فرص جديدة للدول النامية والمتقدمة على حد سواء عبر تعميق بصمتها في الخريطة التجارية والاقتصادية العالمية، ولهذا، ينبغي التفرقة بين "التكتلات الاقتصادية"، وبين كلٍ من "التعاون الاقتصادي" و"التكامل الاقتصادي". من ناحية أخرى، يرتبط مفهوم "التكامل الاقتصادي" بتحقيق تغييرات هيكلية في الاقتصاد المحلي للدول المعنية بالتكامل؛ مما يزيد من عمق العلاقات بينها، حيث يسعى إلى إزالة العقبات التي تعرقل حركة العلاقات الاقتصادية الدولية، ويشمل إنشاء سوق مشتركة وضمان حرية تدفق السلع والخدمات وحرية التنقل والتواصل بين الدول الأعضاء.⁴

2. دوافع الانضمام للتكتلات الاقتصادية:

عادة ما تلجأ الدول لتشكيل كتل اقتصادي إقليمي من أجل تأمين مزايا اقتصادية وتجارية لن تتمكن من جنيها بشكل فردي وبهدف التكيف مع العولمة الاقتصادية، إلى جانب تعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي، والتخفيف من حدة المخاطر الناجمة عن الأزمات العالمية المفاجئة، فضلاً عن تدعيم القوة التفاوضية للدولة، واستقرارها الأمني والسياسي من خلال تبني مواقف ورؤى مشتركة تجاه القضايا المثارة على الساحة العالمية، ويُمكن تحليل دوافع الانضمام للتكتلات إلى النقاط الآتية:

أ. الدوافع الاقتصادية:

تكمن أهم المحفزات الاقتصادية للانضمام للتكتلات الاقتصادية في ضمان حرية حركة عناصر الإنتاج بدون قيود؛ مما يسهم في اتساع حجم السوق المحلي، وتطوير العملية الإنتاجية، وخفض تكاليفها بما يفضي في النهاية إلى تحسين جودة المنتجات؛ إذ إن انتقال رؤوس الأموال وعناصر الإنتاج خاصة العمالة من الدول ذات الفائض إلى نظيرتها ذات العجز يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد، وتحقيق التوازن الاقتصادي في مستويات الأجور على المدين المتوسط والطويل، إلى جانب تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أعمق، وعلى نطاق أوسع، وإيجاد حل جزئي لمشكلة البطالة والشيخوخة السكانية عبر إعادة توزيع العمالة ما بين الدول المتكاملة. فيما تتضمن باقي دوافع الانضمام تيسير عملية التنمية الاقتصادية وخلق مناخ ملائم لها من خلال التنسيق بين مشروعات التنمية الإقليمية، ووضع سياسات عامة تستهدف استغلال الإمكانات الاقتصادية المختلفة للدول الأعضاء⁵.

تتمثل أبرز دوافع الانضمام للتكتلات الاقتصادية في ضمان حرية حركة عناصر الإنتاج، مما يؤدي إلى توسيع الأسواق، تحسين جودة المنتجات، خفض التكاليف، وتحقيق التوازن الاقتصادي عبر انتقال رؤوس الأموال والعمالة بين الدول. كما تسهم التكتلات في تسهيل التنمية الاقتصادية من خلال تنسيق المشروعات الإقليمية واستغلال الموارد المشتركة. وللدول النامية، تُعد التكتلات خطوة دفاعية لمواجهة

التكتلات الكبرى وآثار العولمة، وتعزيز القدرات التفاوضية والاقتصادية، والحد من المخاطر المستقبلية كالحروب التجارية والأزمات المناخية أو الجيوسياسية⁶.

ب. الدوافع السياسية:

قد يكون الدافع وراء الانضمام للتكتل الاقتصادي سياسياً كالرغبة في تكوين اتحاد سياسي بين الدول الأعضاء؛ حيث يبدأ الأمر بتشكيل كتل اقتصادي، على أمل أن يمهّد الطريق أمام نشأة اتحاد سياسي من خلال إيجاد أداة مشتركة للتفاوض والتشاور؛ مما قد يسهل في النهاية تحقيق الوحدة السياسية. وقد لا تكون الغاية من وراء التكتل الاقتصادي تأسيس اتحاد سياسي وإنما رغبة دولة عظمى في السيطرة سياسياً على مجموعة من الدول الصغرى.

كما يُمكن أن تنضم الدول للتكتلات الاقتصادية لتجنب خطر الصراع السياسي والعسكري بينها، وجعله مستحيلاً من الناحية الواقعية، وذلك من خلال تعميق وتشابك العلاقات الاقتصادية، حيث أسهم تكتل "الميركسور" في تخفيف الصراع بين الأرجنتين والبرازيل واحتواء خطر البرامج العسكرية والنووية للطرفين⁷.

من الممكن أن تقرر الدول تأسيس كتل لمواجهة خطر خارجي مشترك، كما كان الحال مع مجلس التعاون الخليجي الذي تشكل لاحتواء التبعات السلبية لحرب الخليج الأولى. وقد تتكتل الدول معاً بهدف زيادة قدرتها على المساومة في المفاوضات متعددة الأطراف وتعزيز موقفها التفاوضي، أو تعزيز قوة وموقف الدول الأعضاء على الصعيد الإقليمي والعالمي من خلال توحيد القوانين والمعايير، وتوحيد المواقف في المنظمات الدولية، وزيادة القدرة على التفاوض في القضايا الدولية ذات الصلة بالاقتصاد والتجارة، إلى جانب توطيد قدرتها على استخدام التكتل الإقليمي كألية لضمان الوفاء بالتزاماتها الداخلية المتعلقة بالإصلاحات الاقتصادية بما يعزز شرعية حكومتها السياسية. وهكذا لجأت الدول لاستخدام ما يُعرف بـ "الدبلوماسية الاقتصادية والتجارية" والتي تعني استغلال القوة الاقتصادية للدولة لضمان المصالح القومية، وإنشاء علاقات سياسية بين الدول الأعضاء مبنية على السلام والتعاون وتطوير وسائل التحكم في الصراعات.

ج. الدوافع الأمنية:

تنطوي التكتلات الاقتصادية على بُعد أمني يتعلق بإمكانية عملها كمنصة لمناقشة القضايا الأمنية المشتركة لتعزيز الأمن القومي والسلام الإقليمي، فثمة علاقة بين توطيد العلاقات الاقتصادية والارتقاء بها لمستوى التكامل ومفهوم الأمن القومي؛ حيث أصبح مفهوم الأمن الاقتصادي جزءاً أساسياً من الأمن القومي؛ مما يعكس حالة التشابك بين السياسات الاقتصادية والمخاوف الأمنية الأوسع، ولهذا لجأت العديد من الحكومات للانضمام للتكتلات وتعزيز الروابط التجارية مع الدول الشريكة أو تلك التي تقع في الإقليم نفسه⁸. لذلك، لم تعد الدراسات الحديثة تفصل بين الشؤون الأمنية ونظيرتها الاقتصادية فالتهديدات الأمنية لا تشمل التهديدات العسكرية فقط وإنما قد تشمل التهديدات الاقتصادية؛ مما يحفز الدول على الانضمام للتكتلات لحل المشاكل التي يمكن أن تتطور إلى حروب وصراعات مستقبلية باستخدام طرق وقائية غير عسكرية تتضح نجاحها في احتواء الأزمة⁹.

3. تحديات استمرارية التكتلات الاقتصادية:

رغم الفوائد المتوقعة من الانضمام للتكتلات الاقتصادية، فإنها غالباً ما تعيقها تحديات عديدة تمنع تحقيقها على أرض الواقع. من أبرز هذه التحديات التباين في السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية بين الدول الأعضاء، والتفاوت التنموي الذي يؤدي إلى توزيع غير عادل للمنافع، حيث تجذب الدول الأكثر تقدماً النصيب الأكبر من الاستثمارات الأجنبية. إضافة إلى ذلك، تُفاقم الأزمات الاقتصادية المحلية، كارتفاع المديونية أو تعثر الدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها المالية، من عرقلة حركة التجارة وتأخير المشروعات المشتركة. كما يحد ضعف البنية التحتية في بعض الدول من خفض تكاليف التجارة البينية وحركة العمالة، رغم أهمية هذه البنى كشبكات الطرق والمنافذ البحرية والسكك الحديدية للتكامل الاقتصادي¹⁰.

كذلك، يسبب تداخل عضوية الدول في أكثر من تكتل ازدواجية في الإجراءات وتضارب السياسات، ما يجعل المشاركة في التكتلات شكلية وغير فعالة. إلى جانب ذلك، تُعرقل التحديات الاقتصادية العالمية، مثل الركود الاقتصادي، أو الأزمات

المفاجئة كجائحة كورونا التي عطلت التجارة العالمية، والحرب الأوكرانية التي شلت سلاسل الإمداد وأدت إلى ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء، استفادة الدول الأعضاء بشكل كامل. ولا تقتصر العقبات على الجانب الاقتصادي فقط؛ إذ يضعف غياب الإرادة السياسية الجادة والتحرك الفعلي لتأسيس تكتلات قوية، إلى جانب تغليب المصالح السياسية الضيقة وغياب آليات إقليمية لحل النزاعات، قدرة التكتلات على تحقيق أهدافها المرجوة، مما يفاقم الانقسامات والخلافات البينية بين الأعضاء¹¹.

4. مسار التحول إلى التكتلات الاقتصادية الجديدة:

شهد العالم موجتين من التكتلات الاقتصادية الإقليمية؛ الأولى في الخمسينيات والستينيات، وعُرفت بالتكتلات التقليدية، التي كانت محصورة بين دول متجاورة جغرافيًا ومتشابهة اقتصاديًا واجتماعيًا بهدف تحقيق عوائد مباشرة اقتصادية وسياسية. أما الثانية، التي ظهرت في التسعينيات، فقد عُرفت بالتكتلات الجديدة، التي تجاوزت قيود الجوار الجغرافي والتقارب الثقافي، مدفوعة بتراجع الهيمنة الأمريكية وبروز قوى اقتصادية ناشئة كالصين وروسيا، ومع تصاعد المساعي الإقليمية لمواجهة الهيمنة الدولارية. وتختلف التكتلات التقليدية عن الحديثة من حيث النطاق الجغرافي، إذ تعتمد الأولى على الجوار بينما تشمل الثانية دولاً من قارات مختلفة. كما تركز التكتلات التقليدية على التجانس الثقافي والاجتماعي بين الأعضاء، في حين تضم الحديثة دولاً متفاوتة في التنمية بقيادة القوى الاقتصادية الكبرى دون اشتراط معاملة بالمثل.

وتمر التكتلات الاقتصادية التقليدية بخمس مراحل متتابعة تبدأ بالاتفاقيات التجارية الثنائية أو متعددة الأطراف لتقديم معاملات تفضيلية متبادلة من خلال خفض الرسوم الجمركية على بعض السلع والخدمات التي يتم تحديدها سابقاً، تمهيداً للانتقال إلى المرحلة التالية، وهي منطقة التجارة الحرة التي تستهدف تحقيق حرية انتقال السلع والخدمات بين الدول الأعضاء عبر الإلغاء التدريجي للتعريفات الجمركية، مع احتفاظ كل دولة عضو بالتعريفات الجمركية الخاصة بها تجاه الدول

غير الأعضاء. لتمثل المرحلة الثالثة في الاتحاد الجمركي القائم على إلغاء كافة القيود التجارية المفروضة على تبادل السلع بين دول التكتل مع وضع تعريفات جمركية موحدة في التبادل التجاري مع الدول خارج التكتل، وتأتي المرحلة الرابعة في صورة السوق المشتركة التي لا تركز على حرية انتقال السلع والخدمات فحسب بل على حرية انتقال عناصر الإنتاج (العمل - رأس المال) دون قيود فاستثمارات الدول الأعضاء تتم معاملتها معاملة الاستثمارات الوطنية، وبالتالي تحصل على الحقوق والامتيازات نفسها، وأخيراً تأتي المرحلة الخامسة في صورة الاتحاد الاقتصادي، وهي آخر مراحل التكامل الاقتصادي التي تتطلب وجود سلطة اقتصادية تهيمن على كل الجوانب الاقتصادية للدول الأعضاء¹².

كذلك، تشمل التكتلات التقليدية تحريراً شاملاً للتجارة وتهدف للوصول إلى الاتحاد الاقتصادي التام، بينما تقتصر الحديثة على تحرير سلع محددة وتبني اتفاقيات تعاونية دون الوصول للتكامل الكامل. سياسياً، تسعى التكتلات التقليدية لتحقيق السلام والأمن، بينما تستهدف الحديثة تحقيق الاستقرار الداخلي وخلق توازن قوى مع الغرب. كما تتميز الحديثة بالمرونة من خلال مبدأ العضوية المفتوحة، مع تركيز أكبر على مطالب الدول المتقدمة والشركات العابرة للحدود. أخيراً، تسعى التكتلات الجديدة لتعزيز التعاون بين الدول المتقدمة والنامية، وزيادة النمو الاقتصادي، وتوسيع النفاذ إلى الأسواق العالمية، ومواجهة الهيمنة الغربية لخلق نظام اقتصادي عالمي متعدد الأقطاب، مما جعلها سمة بارزة للنظام العالمي الجديد.

ثانياً: التكتلات الاقتصادية الجديدة وإعادة توازنات القوى

بينما كان التحول البنيوي في النظام العالمي يتبلور عاماً تلو الآخر تجاه عالم متعدد القطبية، ظهرت التكتلات الاقتصادية الجديدة كإحدى أدوات التنافس الجيوسياسي والجيواقتصادي بين أكبر اقتصاديين في العالم، الولايات المتحدة والصين، ولهذا، فمن الضروري استعراض السياق العالمي المصاحب لتلك التكتلات مع تحليل دوافع تأسيسها والمعوقات التي قد تحول دون تحقيق أهدافها المستقبلية.

1. البريكس ومساعي تدشين نظام عالمي جديد:

صاغ الباحث الاقتصادي بمؤسسة جولدمان ساكس "جيم أونيل" عام 2001 مصطلح "البريك"، الذي يشير إلى تجمع الدول صاحبة أسرع معدلات نمو اقتصادي عالمي؛ حيث توقع حينذاك صعود القوة الاقتصادية للبرازيل وروسيا والهند والصين خلال العقد القادم، لتتحول توقعاته إلى واقع بانعقاد أول اجتماع بين الصين والهند والبرازيل وروسيا عام 2009، لتنضم عقب ذلك جنوب أفريقيا عام 2010، ومن ثم تحول التجمع رسمياً إلى البريكس "BRICS". وينطبق على هذا التجمع وصف "التكتل الاقتصادي الجديد"؛ نظراً لكونه تجمعاً دولياً مختلفاً عن بقية أشكال التحالفات والمؤسسات التي شهدتها النسق الدولي من قبل؛ إذ تأتي الدول الأعضاء الخمس من قارات مختلفة فلا يربطها نطاق جغرافي أو إقليمي أو ثقافي.

أ. السياق العالمي للتأسيس:

تشكلت كتل البريكس استجابة لتغير الديناميكيات الاقتصادية العالمية وسعيًا لكبح هيمنة الغرب على النظام الاقتصادي والسياسي والمالي العالمي، وذلك تماشيًا مع مطالب الدول النامية بتعزيز الديمقراطية والشفافية في اتخاذ القرار داخل المؤسسات المالية الدولية. وقد جاء تأسيس البريكس في سياق محفز شمل الأزمة المالية العالمية عام 2008 التي أظهرت هشاشة النظام الاقتصادي العالمي¹³.

سعى البريكس منذ تأسيسه إلى تحقيق أهداف اقتصادية تشمل تعزيز التجارة والاستثمارات البينية، تحقيق التكامل الاقتصادي في مجالات النفط والغاز والبنية التحتية، وإصلاح المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد والبنك الدولي، بجانب التركيز على التعاون التكنولوجي في الطاقة المتجددة والصناعات المتقدمة¹⁴.

وعلى الصعيد الجيوسياسي، يهدف البريكس إلى تقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي في المدفوعات الدولية، وتنويع سلة الاحتياطي النقدي، وتوسيع استخدام العملات المحلية في التجارة، بجانب العمل على تأسيس نظام عالمي جديد بعيد عن الهيمنة الأمريكية تمهيدا لتغيير جذري في النظام الاقتصادي العالمي¹⁵.

ب. الثقل الاقتصادي للدول الأعضاء:

تحتل الدول الأعضاء بمجموعة البريكس مكانة ملموسة في الاقتصاد العالمي كونها تشكل كتلة إقليمية وديموغرافية كبرى تمتد على ما يقرب من ثلث مساحة اليابسة وتضم أكثر من 40٪ من إجمالي سكان العالم، تتركز غالبيتها في الصين والهند، الدولتين الأكثر اكتظاظًا بالسكان في العالم، كما يُبين الجدول الآتي:

الجدول 1 - المؤشرات الاقتصادية الكلية لدول كتل البريكس - 2023

عدد السكان (مليون نسمة)	البطالة (%)	التضخم (%)	نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (تريليون دولار)	
216.42	7.94	4.6	2.91	1.955	البرازيل
143.83	3.07	7.4	3.60	1.525	روسيا
1428.63	4.17	5.6	7.58	3.199	الهند
1410.71	5.2	0.2	5.20	17.174	الصين
60.41	27.98	6.1	0.60	0.363	جنوب أفريقيا

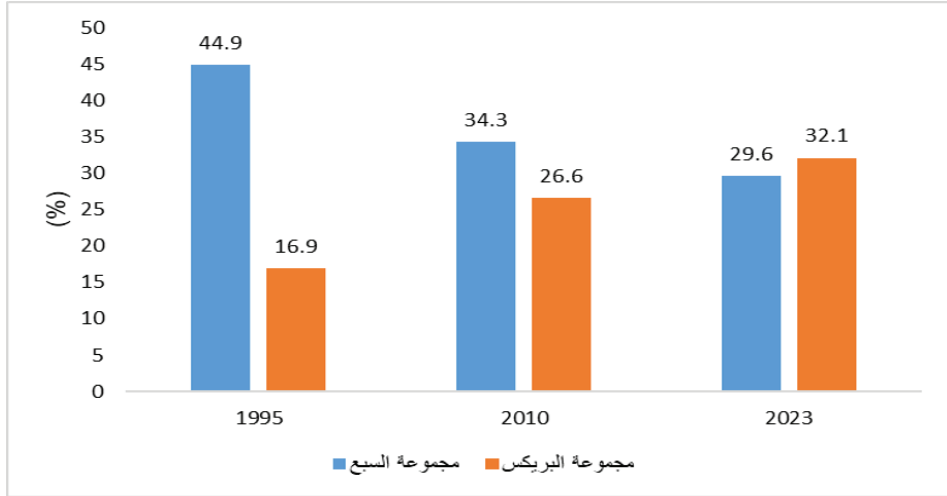
الجدول إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات البنك الدولي [/https://databank.worldbank.org](https://databank.worldbank.org)

يُبين الجدول أعلاه أن الصين تحتل المركز الأول فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي يليها الهند مع ملاحظة أن الفارق بينهما يبلغ حوالي 14 تريليون دولار، وتليها البرازيل وروسيا وجنوب أفريقيا، من ناحية أخرى تصدر الهند القائمة فيما يتعلق بنمو الناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب تصاعد التحديات الاقتصادية التي يواجهها ثاني أكبر اقتصاد في العالم كأزمة الشيخوخة وتراجع النمو السكاني وركود سوق العمل، والحرب التجارية والتكنولوجية مع الولايات المتحدة، وأزمات القطاع العقاري، وضعف الاستهلاك الناتج عن تفشي جائحة كورونا¹⁶، كما تتفوق الهند على الصين في عدد السكان مع توقعات باستمرار انخفاض حجم السكان الصينيين إلى ما دون المليار نسمة قبل نهاية القرن الحادي والعشرين¹⁷.

كما تكمن أهمية دول البريكس للاقتصاد العالمي في استحوادها على نحو 32,1٪ من الناتج الإجمالي العالمي المحسوب على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2023،

مقارنة بنحو 18٪ خلال عام 2010، وفقاً لصندوق النقد الدولي، وهو ما يتجاوز نسبة إسهام اقتصادات مجموعة السبع - كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة - في الاقتصاد العالمي، كما يوضح الشكل الآتي:

الشكل 1 - نسبة إسهام مجموعة "البريكس" و"السبع" في الناتج المحلي العالمي



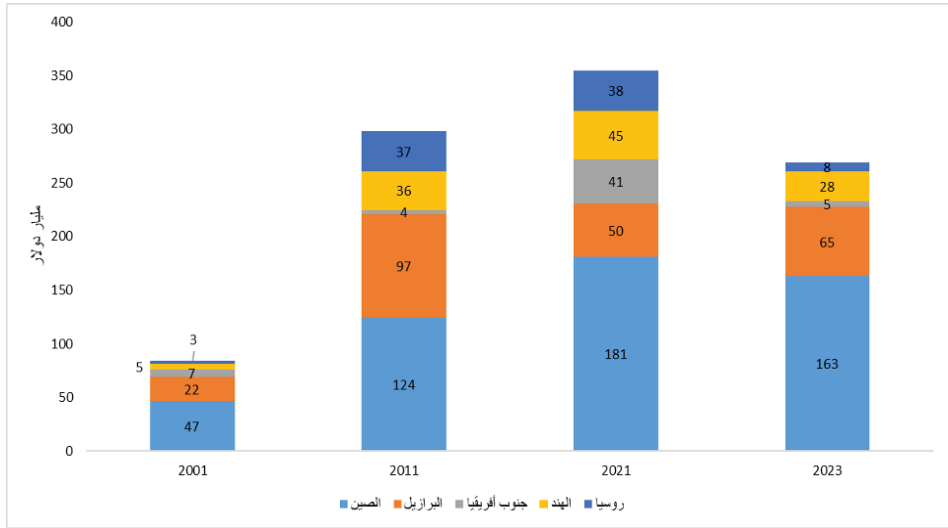
Source- Statista, IMF Economic Outlook.

وترجع زيادة النسبة بين عامي 1995 حتى عام 2023 إلى الصعود الاقتصادي للصين، واحتلالها مكانة متصاعدة في التجارة العالمية وسلاسل التوريد، فضلاً عن كونها قوة تكنولوجية وأكبر دولة صناعية وتجارية، وامتلاكها سوقاً استهلاكياً ضخماً¹⁸. وفي حين أن الهند لم تستطع تحقيق نهضة صناعية ملموسة، فإن عدد سكانها الكبير وتطور صناعاتها التكنولوجية قد أعطاها فرصة لتصبح القوة الاقتصادية الثانية في التكتل.

وإلى جانب ذلك، تستحوذ مجموعة بريكس على 20٪ من التجارة العالمية، و18٪ من حجم الصادرات، ويتجاوز معدل نمو الصادرات داخل المجموعة المتوسط العالمي؛ مما يدعم وجهة النظر القائمة على وجود علاقة طردية بين التكامل الاقتصادي وزيادة حجم التجارة والاستثمار. وشهدت اقتصادات البريكس زيادة بأكثر من أربعة أضعاف في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية، من 84

مليار دولار في عام 2001 إلى 355 مليار دولار في عام 2021 لتتخفض بفعل تباطؤ الاستثمارات الأجنبية العالمية إلى 269 مليار دولار بحلول نهاية عام 2023، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 2 - الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول البريكس (مليار دولار)



Source- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD).

وتضاعفت حصة دول البريكس في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية من 11٪ في عام 2001 إلى 22٪ عام 2021، وتستأثر الولايات المتحدة بالنصيب الأكبر من الاستثمارات الأجنبية في تلك البلاد، فيما جاءت المملكة المتحدة في المرتبة الثانية، والصين في المرتبة الثالثة، لتأتي في المراتب الأخرى اليابان وهونج كونج وألمانيا وهولندا وفرنسا وسويسرا وإسبانيا¹⁹.

ج. أدوات إعادة رسم الخريطة الاقتصادية العالمية:

لجأت اقتصادات البريكس لتبني عدد من الأدوات بهدف تقليص النفوذ الأمريكي على الساحة الاقتصادية العالمية والحد من قدرتها على تسليح الدولار ونظم المدفوعات الدولية، ويمكن استعراض تلك الأدوات كالتالي:

تشبيد مؤسسات مالية بديلة:

نجحت مجموعة البريكس بقيادة الصين في تعزيز نفوذها الاقتصادي والجيوسياسي بدول الجنوب العالمي عبر استغلال هشاشة مؤسسات نظام "بريتون وودز" وفقدانها للثقة نتيجة فرض شروط قاسية على الدول النامية عند الاقتراض وافتقارها للتمثيل العادل في عملية اتخاذ القرار؛ إذ لا تتجاوز حصة دول البريكس 13٪ من حقوق التصويت في البنك الدولي و11٪ في صندوق النقد الدولي. استجابة لهذه المعطيات، اتفقت دول البريكس في قمته السادسة عام 2014 على إنشاء بنك التنمية الجديد "NDB" برأس مال مصرح به قدره 100 مليار دولار لتعبئة الموارد لدعم مشروعات البنية التحتية والتنمية المستدامة، مع ضمان تساوي الدول الأعضاء في رأس المال وسلطة اتخاذ القرار، على الرغم من قدرة الصين على تأسيس البنك بمفردها²⁰.

تطور قدرات البنك، توسعت أنشطته لتشمل تمويل مشروعات الأمن الغذائي والطاقة والرعاية الصحية ومكافحة تغير المناخ، كما أطلق البنك أول "سندات خضراء" عام 2016 بقيمة 3 مليارات يوان لدعم المبادرات البيئية. وازدادت أهمية البنك الجيوسياسية مع قبول أعضاء جدد مثل بنجلاديش ومصر والإمارات، ما يعكس جاذبيته للاقتصادات الناشئة والنامية كبديل لمؤسسات "بريتون وودز"، بفضل سياسته غير التدخلية وقدرته على سد الفجوات التمويلية مع تعزيز ثقل الدول النامية في المنظمات الدولية²¹.

استطاع بنك التنمية الجديد أن يكتسب وزناً جيوسياسياً جديداً مع قبوله لضم أعضاء جدد كبنجلاديش ومصر والإمارات وأوروغواي والجزائر، مع تقديم المزيد من الدول حول العالم طلبات للانضمام؛ نظراً لكونه خياراً جذاباً للعديد من الاقتصادات النامية والناشئة، وهو الأمر الذي يدل على أن البنك ليس مجرد منظمة مالية تابعة لتكتل البريكس فحسب، بل إنه يتمتع بإمكانية النمو ليصبح "بنكاً دولياً" آخر؛ مما يلقي بظلاله على نفوذ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ورغم قدرة الصين على إنشاء بنك تنمية من جانب واحد برأس مال أكبر بعدة مرات من بنك التنمية الجديد نتيجة لتصنيفها الائتماني المرتفع، فإنها قد وافقت في

نهاية المطاف على اتباع أطر تعاونية متعددة الأطراف وبناء هياكل حوكمة اقتصادية عالمية متعددة الأطراف مع تمتع باقي الدول الأعضاء بالحقوق نفسها التي تتمتع بها، من أجل تقديم نفسها كقائد للعالم النامي بما يمنحها دورًا أكبر على الساحة العالمية ويطرحها كشريك بديل موثوق فيه.

إطلاق نظم مدفوعات موازية:

تسعى مجموعة البريكس إلى إنشاء نظم مدفوعات بديلة لتعزيز استقلالها المالي وتقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي، مما يخفف المخاطر الاقتصادية ويضعف تأثير العقوبات الغربية. تشمل هذه الجهود إطلاق نظام "بريكس باي" بتقنية "بلوكتشين" ومنصة "بريكس بريدج"، لتسهيل التجارة الدولية واستخدام العملات المحلية أو الرقمية بدلاً من الدولار. يهدف النظام إلى توحيد المدفوعات داخل التكتل، متجاوزًا سيطرة المؤسسات الغربية²².

على المستوى الفردي، تقود روسيا جهودًا لتطوير نظم بديلة، مستغلة العقوبات الغربية المفروضة عليها بسبب الحرب الأوكرانية. تضمنت جهودها تعزيز نظام "SPFS" لتبادل الرسائل بين البنوك، الذي أطلق عام 2014، ونظام الدفع الإلكتروني "Mir"، في ظل توقف خدمات "فيزا" و"ماستركارد" الأمريكية في روسيا. تدعو موسكو دول "البريكس" والصديقة لتبني هذه النظم كجزء من فك الارتباط بالدولار²³.

من جانبها، تعمل الصين على تعزيز نفوذها المالي عبر ربط نظامها "CIPS" بالدفع عبر الحدود بنظام "SPFS" الروسي، لتسهيل التجارة بالرنمينبي، ودمج نظام "Mir" الروسي مع "UnionPay" الصيني. تهدف هذه المبادرات إلى إعادة تشكيل النظام المالي العالمي خلال السنوات القادمة، مما يعزز استقلال الدول الأعضاء عن الهيمنة الغربية²⁴.

تنويع سلة الاحتياطي من العملات الأجنبية:

في إطار جهود دول البريكس لتأسيس نظام اقتصادي مواز للنظام الذي تقوده الولايات المتحدة، أنشئ "ترتيب احتياطي الطوارئ" (CRA) عام 2014 بحجم 100 مليار دولار، لدعم الدول الأعضاء في مواجهة صعوبات السيولة. تسهم الصين بـ 41 مليار دولار، والبرازيل وروسيا والهند بـ 18 مليار دولار لكل منها، وجنوب أفريقيا بـ 5 مليارات دولار²⁵. كما أطلقت الدول مبادرة "R5" لإنشاء عملة احتياطية جديدة مبنية على سلة عملات دول البريكس لتسهيل المعاملات الثنائية²⁶.

على الصعيد الفردي، عملت الدول الأعضاء على تنويع احتياطياتها من العملات الأجنبية. خفضت روسيا حصة الدولار في احتياطياتها من 43٪ عام 2014 إلى 16,4٪ عام 2021، مع تضاعف حصة الذهب واليوان. كما أصبح البنك المركزي الروسي أكبر حامل للعملة الصينية عالمياً. في البرازيل، ارتفعت حصة اليوان إلى 5,37٪ من الاحتياطيات الأجنبية في 2022، متجاوزة حصة اليورو البالغة 4,74٪²⁷.

تشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى تراجع حصة الدولار في الاحتياطيات الأجنبية للبنوك المركزية، مع زيادة نصيب العملات غير التقليدية مثل اليوان الصيني. يأتي ذلك في ظل تصاعد العقوبات المالية وسياسات التشديد الكمي التي أضعفت عملات الأسواق الناشئة، مما يعزز أهمية مبادرات البريكس في إعادة تشكيل النظام المالي العالمي²⁸.

تسوية التبادل التجاري بالعملات المحلية:

اتخذت دول البريكس، خاصة الصين وروسيا، خطوات جديدة لا تهدف لمواجهة الدولار فقط بل إلى تدويل الروبل واليوان وإضفاء الطابع الروسي والصيني على النظام المالي، ففي قمة عام 2015 أقرت الدول الخمس إمكانية استخدام العملات الوطنية في المعاملات المالية والتجارية فيما بينها، فيما اتفقت خلال قمة عام 2017 على تطوير أسواق السندات بعملاتها المحلية كوسيلة للإسهام في استدامة التمويل، وتعزيز أسواق السندات المحلية والإقليمية للدول الأعضاء، كما شرعت دول التكتل

في إطلاق مبادرات تهدف إلى تعزيز استخدام عملاتها في التجارة والتمويل الدوليين من خلال توقيع اتفاقيات مبادلة العملات فيما بينها. ففي عام 2023، أبرمت الصين والبرازيل صفقة تجارية بعملتيهما المحليتين لأول مرة؛ حيث تم تمويل المعاملات وتسويتها بالرنمينبي وتحويلها مباشرة إلى الريال البرازيلي دون الاعتماد على الدولار كوسيط²⁹، كما أعلنت روسيا أوائل عام 2024 عن تسوية 92٪ من التجارة الثنائية مع الصين بالعملات المحلية³⁰، كما يجري البنكان المركزيان الروسي والهندي مناقشات بشكل مستمر لوضع آلية لتوسيع التجارة بالعملة المحلية بعدما فتحت نيودلهي أسواقها أمام النفط الروسي³¹.

إلى جانب ذلك، أعلن الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" خلال قمة البريكس لعام 2022 عن خطط التكتل لإصدار عملة موحدة-على غرار اليورو- يتم استخدامها بين الدول الأعضاء، أو بينها وبين باقي الدول الحليفة بهدف تعزيز التكامل الاقتصادي داخل دول البريكس، وإضعاف مكانة الدولار الأمريكي كعملة احتياطية عالمية، وتشجيع الدول الأخرى لتحذو حذو البريكس عبر تشكيل كتلات إقليمية مشابهة. ورغم تأييد باقي الدول الأعضاء لمبدأ إطلاق عملة موحدة فإنه لم يتم تحديد جدول زمني دقيق لموعد إطلاقها أو لكيفية عملها نظراً لوجود بعض العقبات التقنية والجيوسياسية التي سيتم مناقشتها فيما بعد.

توسيع نطاق العضوية:

حفّزت التحولات الجيوسياسية العديد من الدول على الانضمام إلى تكتل البريكس، الذي أصبح منصة لطرح رؤى الدول الناشئة والنامية بشأن النظام الاقتصادي العالمي وإعادة صياغة مبادئ الحوكمة العالمية بعيداً عن الاستقطاب. أبدت أكثر من 40 دولة اهتمامها بالانضمام، وتقدمت 23 دولة بطلبات رسمية، حيث وافقت قمة 2023 على ضم مصر، السعودية، الإمارات، إثيوبيا، إيران، والأرجنتين، إلا أن الأخيرة انسحبت بعد فوز الرئيس خافيير ميلي، مفضلة التعاون التجاري الثنائي مع "بريكس+".

تتجاوز أهمية ضم أعضاء جدد الجانب الاقتصادي، حيث يمثل الأعضاء العشرة حوالي 37,3% من الناتج الإجمالي العالمي. ويُتوقع أن يزيد التكتل من نفوذه، خاصة مع انضمام منتجي النفط الرئيسيين كالسعودية والإمارات، مما يعزز دوره في قطاع الطاقة ويزيد التعاون التجاري. تسعى دول أخرى للانضمام للاستفادة من التجارة البينية، آليات التمويل المرنة، وتوجه التكتل نحو التبادل التجاري بالعملات المحلية، مما يدعم عملاتها ويخفض الاعتماد على الدولار، ويعكس النقل الجيوسياسي المتنامي للبريكس³².

د. عوامل تحد من فاعلية دور "البريكس":

رغم مساعي البريكس الملموسة للتدشين لمرحلة جديدة من التعددية الاقتصادية في النظام الدولي، ومجابهة الهيمنة الأمريكية الأحادية على النظام الدولي ومؤسساته، فإن هناك عددًا من التحديات التي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة للمجموعة، والتي يُمكن استعراضها تاليًا:

غياب القواسم المشتركة:

توجد اختلافات جوهرية بين دول "البريكس" على الصعيد السياسي والاقتصادي والعسكري والديموغرافي؛ إذ إن الناتج المحلي الإجمالي الصيني يسجل مستويات أعلى من الدول الأربع الأخرى مجتمعة، علاوة على تحكمها في نسبة كبيرة من سلاسل التوريد العالمية، وامتلاكها قواسم مشتركة مع الاقتصادات المتقدمة أكثر من نظيرتها النامية كونها حققت تقدمًا ملموسًا في مجالات التكنولوجيا والابتكار والذكاء الاصطناعي. وإلى جانب ثقلها الاقتصادي، فإنها تمتلك ثقلًا سياسيًا أيضًا يتمثل في اتجاهها للعب دور وسيط في بعض الخلافات والنزاعات الدولية كالحرب الأوكرانية والتوسط في اتفاقية التقارب بين السعودية وإيران على سبيل المثال. كما أن مستويات التنمية الاقتصادية في دول المجموعة متفاوتة، ونظام الحكم السياسي غير متشابه فبعض الدول الأعضاء تتبع النظام الشيوعي وبعضها ينظر إليها كأكبر دولة ديمقراطية حول العالم.

كما تتباين الدول في حجم الموارد المتاحة، والاتجاهات الديموغرافية؛ حيث يقطن غالبية سكان البرازيل في المناطق الحضرية مقابل الهند التي لا تزال تتميز بالطابع الريفي، فيما تعاني الصين وروسيا من الشيخوخة السكانية مقابل تمتع الهند بقاعدة كبيرة من السكان في سن العمل. وكذلك، تفتقر الدول الأعضاء إلى القدرة على تنسيق السياسات النقدية والمالية والمصرفية، وإدارة المؤشرات الاقتصادية كالتضخم وأسعار الفائدة وسعر الصرف، وتتمتع بمكانة متفاوتة داخل النظام الدولي الحالي فروسيا والصين قوتان دوليتان لديهما عضوية دائمة في مجلس الأمن الدولي، ولهذا يُعد غياب القواسم المشتركة بين دول المجموعة تحدياً رئيسياً لبناء موقف موحد على الساحة الدولية³³.

الخلافات السياسية:

لم تتمكن دول البريكس حتى الآن من صياغة خطوات واستراتيجية جديدة يُمكن تطبيقها على أرض الواقع من أجل التحول إلى عالم متعدد الأقطاب، خاصة في ظل الرغبة الصينية في تحدي القوة الأمريكية بشكل صريح مقابل المحاولات الهندية الحفاظ على علاقات متوازنة مع المحور الشرقي والغربي؛ نظراً لمخاوفها المتصاعدة من هيمنة الصين على التكتل، وعضويتها في التحالف الرباعي "كواد"، وانعدام ثقتها في التكنولوجيا الصينية، فضلاً عن انخراطها في نزاع حدودي وتجاري مع بكين³⁴.

وتوجد اختلافات واضحة وملحوظة في السياسات الخارجية لأعضاء التكتل؛ حيث أيدت الصين وروسيا توسيع دائرة عضوية التكتل منذ عام 2017، فيما كانت البرازيل والهند أكثر تحفظاً، كما تتباين دوافع كل دولة للوصول إلى عالم متعدد الأقطاب؛ حيث ترغب روسيا في التخفيف من حدة العقوبات الغربية المفروضة عليها والتأكيد على فشل السياسات الغربية الرامية لعزلها عن النظام الاقتصادي العالمي، فيما تسعى الصين لتدويل اليوان في التبادلات التجارية العالمية، ولأنّ محل الولايات المتحدة كقائد للنظام الدولي، في المقابل تستهدف البرازيل تنويع الشراكات الاقتصادية وتعميق التعاون الاقتصادي بينها وبين الدول المناظرة³⁵.

غياب المؤسسية:

تعاني مجموعة البريكس من عدم وجود هياكل مؤسسية واضحة ورسمية؛ مما سمح لأعضائها بالتوصل إلى توافق فقط على أجندات مشتركة، والاعتماد على إعلانات القمم السنوية فقط؛ حيث تعتمد المجموعة على إرادة أعضائها للحفاظ على مناقشات منتظمة دون الاعتماد على أي هيكل رسمي، مثل وجود مقرر رئيسي أو إطلاق منطقة تجارة حرة أو حتى خفض الرسوم الجمركية بين التجارة البينية للدول الأعضاء التي تظل عند مستويات منخفضة نسبيًا. ومن ناحية أخرى، يشكل غياب القواعد والمعايير المشتركة تحديًا للمجموعة أمام قرارات حاسمة مثل توسعها وضم أعضاء جدد؛ إذ لا يوجد قواعد ومعايير واضحة لقبول الأعضاء الجدد في التكتل، ويدل على ذلك عدم الإشارة إلى ماهية المبادئ التوجيهية والمعايير والإجراءات الخاصة بعملية توسع البريكس خلال قمة عام 2023 رغم ضمهم أعضاء جدد.

عقبات تقنية:

تواجه أنظمة الدفع البديلة التي تقترحها دول البريكس عدة تحديات تنظيمية وقانونية وتكنولوجية تتعلق بتنسيق اللوائح والمتطلبات المالية بين الدول الأعضاء وبعضها البعض؛ حيث يُعد ضمان الامتثال لهذه اللوائح أمرًا ضروريًا لتجنب المشكلات القانونية وضمن التشغيل السلس لنظام الدفع، كما ينبغي ضمان التوافق مع الأنظمة المالية العالمية وشبكات الدفع، إلى جانب دمج أنظمة الدفع المحلية مثل واجهة الدفع الموحدة (UPI) في الهند ونظام (MIR) في روسيا مع نظام الدفع المقترح "BRICS Pay". كما تعاني البنية التحتية المالية لبعض الدول الأعضاء من بعض أوجه القصور؛ الأمر الذي يشكل عائقًا أمام وضع تدابير أمنية قوية للحماية من الاحتيال والهجمات الإلكترونية والوصول غير المصرح به³⁶.

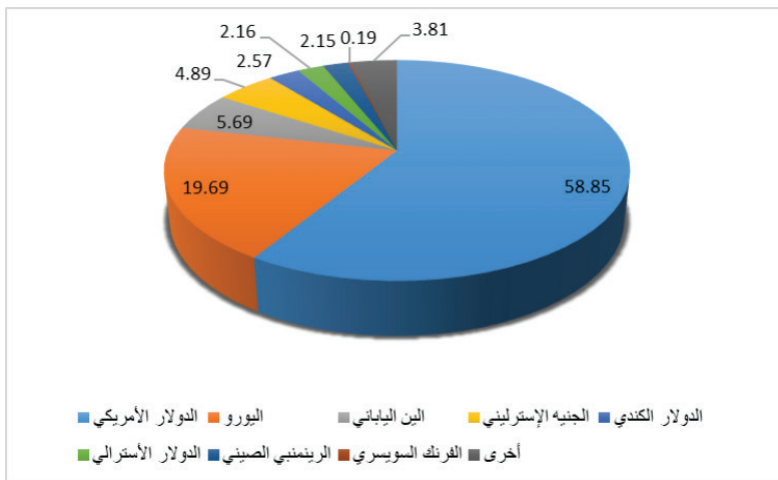
وأكدت قمة البريكس لعام 2023 أن هدف إطلاق عملة موحدة للمجموعة لا يزال بعيد المنال، بسبب البنية التحتية المالية غير الكافية، وارتفاع تكلفة استخدام العملات المحلية في المعاملات عبر الحدود، وعدم التوصل حتى الآن إلى آلية موحدة لسعر الصرف، مع عدم امتلاك أسواق مالية مستقرة، وأنظمة دفع فاعلة موازية

لنظام "السويفت"، أو بنك مركزي موحد، إضافة إلى غياب وجود اتفاق رسمي بين الدول الخمس للتخلص التدريجي من عملاتها السيادية، إلى جانب المعارضة المحتملة من قبل الهند والبرازيل على ربط العملة الموحدة بسلة من السلع كالذهب والمعادن الأرضية النادرة ومنتجات الطاقة؛ حيث تكمن قوتها في قطاعي الخدمات والمنتجات الزراعية على الترتيب³⁷.

عملات غير احتياطية:

رغم جهود دول البريكس لتقليل الانكشاف على الدولار، فإن عملاتها المحلية ليست عملات احتياطية عالمية؛ فالاتفاقيات التي توقعها روسيا أو الصين مع الدول المرتبطة بها تجاريًا لا تعني سوى أن "الروبل" أو "اليوان" يُمكن استخدامها على نطاق محدود بين الدول ذات المصلحة فقط، وليس أنها عملات قابلة للتداول في المعاملات التجارية الدولية التي لا تكون روسيا أو الصين طرفًا فيها. ويدل على ذلك رفض الهند سداد المدفوعات باليوان مقابل وارداتها من النفط الروسي، ولهذا فلا يزال الدولار يهيمن على 88% من المعاملات الدولية ويمثل نحو 58% من احتياطيات النقد الأجنبي العالمية كما يُبين الشكل أدناه:

الشكل 3 - نصيب العملات الرئيسية من احتياطي العملات الأجنبية العالمي - الربع الأول 2024



Source- IMF, Currency Composition of Official Foreign Exchange Reserves (COFER).

ويُظهر الشكل أعلاه أن الروبل الروسي والرينمبي الصيني لم يصبحا عملات احتياطية عالمية حتى الآن؛ حيث استحوذ الثاني على نسبة ضئيلة من الاحتياطي النقدي العالمي سجلت 2,15٪ حتى الربع الأول من عام 2024. ولا يزال اعتماد تمويل بنك التنمية الجديد على العملة المحلية ضئيلاً نسبياً مقارنة بالعملات الأجنبية؛ إذ وصلت النسبة إلى 22٪ من محفظة البنك حتى عام 2023 مع خطط زيادتها إلى 30٪ بحلول عام 2026.

2. منظمة شنغهاي للتعاون.. نحو عالم متعدد الأقطاب:

انطلقت منظمة شنغهاي للتعاون بشكل رسمي عام 2001، إلا أن بدايتها الفعلية تعود إلى 1996 عقب مبادرة الصين بتشكيل منظمة "شنغهاي خمس" مع دول الجوار الأربع (روسيا وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان)، وخلال الاجتماع السنوي السادس الذي عقد في شنغهاي انضمت أوزبكستان إلى الاتفاقية، ليعلن قادة الدول الست تأسيس منظمة شنغهاي للتعاون. وينطبق على هذا التجمع وصف "التكتل الاقتصادي الجديد"؛ نظراً لكونه يهدف إلى خلق عالم متعدد الأقطاب، ولكونه يتبنى مبدأ العضوية المفتوحة بحيث تسمح لأي دولة غير عضو بأن تنضم للتكتل بشرط توفر مقومات الانضمام.

أ. السياق العالمي للتأسيس:

أسهم انهيار الاتحاد السوفيتي وظهور الولايات المتحدة كقطب وحيد في النظام الدولي إلى رفض ضمني لهذا الاتجاه لدى أغلبية دول العالم؛ مما أنتج تكتلات إقليمية رافضة لنزعة الهيمنة والتفرد الأمريكي، من بينها منظمة شنغهاي للتعاون التي باتت رمزاً لترسيخ تعددية الأقطاب في العلاقات الدولية، ونواة بناء نظام دولي جديد. وارتكز هدف تأسيس المنظمة في البداية على البعد الأمني المتمثل في القضاء على التطرف الإسلامي والحركات الانفصالية والإرهاب عبر مواجهة الحركة الإيغورية المسلمة، وتصفية ما تسميه الدول الأعضاء بالمنظمة بالحركات الأصولية الإسلامية في المنطقة، وحل الخلافات الحدودية، ومواجهة الأجنحة الدولية المتعلقة بآسيا الوسطى خاصة الأجنحة الأمريكية، وتعزيز التعاون الفعال

في مجالات السياسة والتجارة والاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا والثقافة والتعليم، والنقل والسياحة وحماية البيئة³⁸.

وفي عام 2003، وقعت الدول الأعضاء في المنظمة برنامجًا لمدة 20 عامًا يشمل 100 مشروع للتعاون في مجالات متعددة، بهدف إنشاء منطقة حرة خلال الأمد الطويل، وتهيئة بيئة مواتية للتجارة والاستثمار على المدى القصير³⁹. وتدلل تلك الاتفاقية على تحول اهتمام المنظمة إلى الجانب الاقتصادي من خلال فتح المزيد من الأسواق أمام الدول الأعضاء، وإتاحة الوصول إلى التكنولوجيا والموارد الحيوية، وتيسير النمو الاقتصادي الشامل والمتوازن والتنمية الاجتماعية والثقافية في المنطقة، وتحسين الأحوال المعيشية لشعوب دولها⁴⁰.

ب. الثقل الاقتصادي للدول الأعضاء:

تمتلك الدول الأعضاء مؤهلات وإمكانات اقتصادية؛ إذ تبلغ مساحتها 30 مليون كلم مربع بما يعادل 3/5 من مساحة القارة الأوراسية، وتسيطر على 1/5 الاقتصاد العالمي، و1/8 احتياطي النفط العالمي، كما يقطن في الدول الأعضاء نحو 1,6 مليار نسمة؛ مما يرفع ثقل المنظمة في القرارات والسياسات التي ترتبط بالقارة الآسيوية ومنطقة أوراسيا⁴¹، كما يُبين الجدول أدناه:

الجدول 2 - المؤشرات الاقتصادية الكلية لأعضاء منظمة شنغهاي للتعاون - 2023

عدد السكان (مليون نسمة)	البطالة (%)	التضخم (%)	نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (تريليون دولار)	
1410.71	5.2	0.2	5.20	17.174	الصين
143.83	3.07	7.4	3.60	1.525	روسيا
19.9	4.86	14.7	5.1	0.232	كازاخستان
7.1	4.09	10.7	6.1	0.0089	قيرغيزستان
10.14	-	-	8.2	0.014	طاجيكستان
36.41	-	11.4	5.9	0.131	أوزبكستان

ومن بين دول منظمة شنغهاي للتعاون، تحتل الصين المركز الأول فيما يتعلق بالنتائج المحلي الإجمالي يليها روسيا مع ملاحظة أن الفارق بينهما يبلغ حوالي 15,6 تريليون دولار، وتليها كازاخستان وأوزبكستان، وتتفوق الصين أيضًا فيما يتعلق بعدد السكان؛ إذ تضم نحو 1,4 مليار نسمة مقارنة بنحو 143,83 مليون نسمة في روسيا، و36,4 مليون نسمة في أوزبكستان.

ووصل حجم التجارة الإجمالية داخل المنظمة إلى مستوى قياسي مرتفع يتجاوز 112,5 تريليون دولار عام 2019 مقارنة بـ 672 مليار دولار فقط عام 2001، كما توسع حجم التجارة بين الصين وباقي الدول الأعضاء إلى 258,8 مليار دولار في عام 2019، بزيادة قدرها 20 ضعفًا. وبحلول نهاية عام 2020، كانت الصين أكبر شريك تجاري لروسيا وأوزبكستان وقيرغيزستان، وثاني أكبر شريك تجاري لكازاخستان، ورابع أكبر شريك تجاري لطاجيكستان.

كما أصبحت دول المنظمة أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر الذي بلغ 52,62 مليار دولار فقط عام 2001، ليرتفع عقب ذلك إلى نحو 231,56 مليار دولار بحلول عام 2019. وحتى نهاية عام 2022، تجاوزت الاستثمارات الصينية المباشرة في الدول الأعضاء الأخرى في المنظمة نحو 37,5 مليار دولار، وقدمت بكين قروضًا بقيمة 150 مليار دولار في اتحاد بنوك منظمة شانغهاي للتعاون من أجل زيادة بصمتها ونفوذها في المنظمة⁴². وبمقارنة الجدول (1) مع الجدول (2) يتبين أن إسهام مجموعة البريكس في الاقتصاد العالمي أعمق وأقوى تأثيرًا من منظمة شنغهاي للتعاون.

ج. أدوات إعادة رسم الخريطة الاقتصادية العالمية:

تبنت الدول الأعضاء بمنظمة شنغهاي عددًا من الأدوات بهدف إنهاء النزعة الأمريكية من الاقتصاد العالمي، وبناء نظام عالمي متعدد المراكز يلبى مصالح كل دولة، ويضع احتياجاتها وخصوصيتها الاقتصادية والاجتماعية في الاعتبار، كما يتبين تاليًا:

التوسع خارجياً:

اعتمدت منظمة شنغهاي استراتيجية توسع تدريجي منذ إنشائها، حيث بدأت بست دول مؤسّسة، ثم انضمت الهند وباكستان عام 2017 بعد مناقشات استمرت عامين. دعمت روسيا توسع العضوية، خاصة انضمام الهند، لمواجهة هيمنة الصين على المنظمة، بينما دعمت الصين انضمام باكستان لتحقيق استقرارها الأمني والاقتصادي⁴³.

في عام 2022، انضمت إيران بعد عضوية مراقب منذ 2005، ما يعكس توجه المنظمة نحو الشرق الأوسط وغرب آسيا، ويسهم في تعزيز التعاون الإقليمي في الطاقة والحوكمة العالمية. يأتي ذلك ضمن تحول إيران نحو الشرق في ظل العقوبات الغربية، حيث تسعى لتعزيز علاقتها مع آسيا، خاصة الصين والهند، لضمان استدامة تجارتها الخارجية والحصول على النقد الأجنبي⁴⁴.

انضمت بيلاروسيا عام 2024 لتصبح العضو العاشر، بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي، تقليص الاعتماد على الدولار، وإنشاء آليات للمدفوعات الثنائية بالعملة الوطنية. تعكس طلبات الانضمام المتزايدة للمنظمة قيمتها في تحقيق الأمن الجيواقتصادي، ومناهضة العقوبات الغربية كوسيلة للتنويع الدبلوماسي والاقتصادي.

تقدمت تركيا بطلب عضوية وتنتظر القبول، بينما تضم المنظمة دولاً بصفة مراقب كأفغانستان ومنغوليا، وشركاء حوار كالإمارات وقطر. كما رفضت المنظمة طلبات مراقبة من الولايات المتحدة وألمانيا، مما يعكس موقفها المستقل من الهيمنة الغربية⁴⁵.

تقليص الانكشاف على الدولار الأمريكي:

تتخذ الدول الأعضاء بمنظمة شنغهاي خطوات معلنة تجاه تقليص الاعتماد على الدولار الأمريكي وزيادة تسوية المعاملات بالعملات المحلية بما يعكس رغبة مشتركة بين الدول الأعضاء في تقليل اعتمادها على عملة واحدة، وحماية اقتصاداتها

من العقوبات المستقبلية المحتملة التي قد تعرض أمنها القومي واستقلالها للخطر، ولطالما دعت الصين وروسيا إلى زيادة استخدام العملات الوطنية في التجارة بين دول المنظمة، وإنشاء نظام دفع جديد داخلها من أجل الاضطلاع بدور حيوي في النظام العالمي الجديد⁴⁶. وفي هذا الشأن، تستغل الصين علاقاتها الوطيدة مع دول آسيا الوسطى تحت مظلة المنظمة؛ حيث وصل حجم التبادل التجاري بين الجانبين إلى 89,4 مليار دولار خلال عام 2023 بزيادة سنوية تبلغ 27٪⁴⁷، كما تدعم الصين دول آسيا الوسطى في المجال الاقتصادي والبنية التحتية عبر استثمارات في شبكات النقل وأنابيب الطاقة؛ الأمر الذي مهد الطريق لتوقيع البنك الوطني الكازاخستاني وبنك الشعب الصيني مذكرة تعاون تسمح بتسوية التعاملات المالية باليوان الصيني.

وفي سياق متصل، اتخذت الدول الأعضاء بالمنظمة قرارًا في مارس 2020 باعتماد العملات المحلية في التبادل التجاري والاستثمار الثنائي وإصدار السندات في الأسواق المالية⁴⁸، وتم تشغيل مركز خدمة يستهدف تمويل وتسوية اليوان عبر الحدود لأسواق منظمة شنغهاي للتعاون رسميًا يناير 2023، فيما اقترحت إيران عقب انضمامها اعتماد عملة موحدة لتسهيل التبادل التجاري بين الدول الأعضاء.

إطلاق مؤسسات دولية بديلة:

تحولت منظمة شنغهاي للتعاون تدريجيًا من كتلة ذي أبعاد أمنية وسياسية فقط لتكتل يستهدف تقويض الهيمنة الأمريكية على النظام الاقتصادي العالمي وإضعاف مركزية الدولار الأمريكي، وقد دفعت تلك الأهداف الدول إلى تأسيس "اتحاد البنوك المشتركة - The Interbank Consortium" أكتوبر 2005، الهادف لإنشاء آلية للدعم المالي والحفاظ على استدامة المشروعات الاستثمارية بالدول الأعضاء وتعميق التفاعل مع المؤسسات المالية الرسمية للدول المراقبة والشركاء بالمنظمة، والتعاون مع الهياكل الاقتصادية الرائدة العاملة في فضاء المنظمة كمجلس أعمال المنظمة، وبنك التنمية الأوراسي. كما يسعى اتحاد البنوك المشتركة لتحقيق أهداف بعيدة المدى، كتطوير نظام للمدفوعات بالعملات الوطني إلى الوصول للشراكة الاستراتيجية من أجل التنمية المستدامة. واقترحت الصين كذلك إنشاء بنك

تنمية تابع للمنظمة عام 2010 على غرار بنك التنمية الجديد التابع للبريكس ليكون آلية مهمة لربط اقتصادات الأعضاء بهدف تعزيز الاستثمار وتوفير التمويل اللازم للمشروعات التنموية بشروط ميسرة⁴⁹.

د. عوامل تحد من فاعلية دور "منظمة شنغهاي للتعاون":

على الرغم من قدرة منظمة شنغهاي للتعاون على اكتساب المزيد من النفوذ الجيوسياسي الذي ساعدها على التحول إلى مركز استقطاب للبلدان الراغبة في تطوير التعاون مع روسيا والصين والمحيط الإقليمي، فإن هناك جملة من التحديات التي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة للمجموعة، والتي يُمكن استعراضها تاليًا:

هيمنة الخلافات الداخلية:

ألقت الخلافات الداخلية بظلالها على ديناميكيات العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول الأعضاء، وخاصة بين الصين والهند، وباكستان والهند حول إقليم كاشمير، ودائمًا ما يتضح هذا الخلاف في الخطابات الهندية خلال القمم السنوية للمنظمة والتي تحمل في طياتها هجومًا ضمنيًا على كل من الصين وباكستان، في وقت تتخوف فيه نيوديلهي من تطور العلاقات الصينية الروسية على نحو قد يهدد مصالحها. كما تجدد النزاع الحدودي بين طاجكستان وقرغيزستان عام 2022؛ ليدخل الصراع في دائرة الصراعات الممتدة والمتجددة والتي يصعب الوصول فيها لتسوية شاملة تحول دون اشتعاله مرة أخرى، بسبب تشابك مواقف الأطراف المرتبطة بالصراع، وعدم القدرة على بناء تفاهات طويلة الأمد⁵⁰.

تباين المصالح:

تتسم مصالح الدول الأعضاء بمنظمة شنغهاي للتعاون ودوافع انضمامها للمنظمة بالتباين والاختلاف فيما بينها؛ مما يحول دون تحقيق الاستفادة القصوى من الانضمام؛ حيث ترى روسيا أن المنظمة أداة لتحقيق أغراض جيوسياسية واستراتيجية بعيدة المدى، أما الصين فتسعى لاستغلالها لتأمين موارد الطاقة واستغلال اتساع أحجام أسواقها لتعمل بمثابة بوابة لمنطقة آسيا الوسطى بعدما

أصبحت المقرض الرئيسي والشريك التجاري للمنطقة مع مراعاة مصالح روسيا في المنطقة وعدم التدخل في سياسة باقي الدول الداخلية⁵¹. وبمعنى آخر، فإن موسكو تميل إلى التركيز على القضايا الأمنية باعتبار دول آسيا الوسطى امتداداً تاريخياً وجغرافياً وحضارياً لها، فيما تنحاز بكين للتعاون الاقتصادي، أي أن روسيا ترى المنظمة كوسيلة لتدعيم وجودها الاستراتيجي في آسيا الوسطى، في حين تريد الصين أن تكون المنظمة أداة لمد نفوذها الاقتصادي.

أما عن حكومات دول آسيا الوسطى ذات التوجه العلماني فإنها تنظر للمنظمة على أنها ملجأ يحميها من المد الإسلامي، ويؤمن لها تعاملاً متوازناً مع المراكز الدولية الكبرى كالولايات المتحدة وأوروبا من جهة والصين وروسيا من جهة أخرى، كما تستغل أوزبكستان وكازاخستان عضويتها في المنظمة من أجل لعب دور مهم في المنطقة، ومن ناحية أخرى، تعتبر قرغيزستان وطاجيكستان مشاركتها في منظمة شنغهاي للتعاون أداة لحل القضايا المحلية المتعلقة بالأزمات الاقتصادية والاستقرار الداخلي⁵².

محدودية الفوائد الاقتصادية:

تفتقر المنظمة لوجود آلية رسمية لتعزيز التجارة بين أعضائها لكونها منظمة أمنية وجيوسياسية ذات فوائد اقتصادية محدودة، لذا فإن مسارها بطيء فيما يتعلق بتعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي، وذلك رغم تضاعف التجارة البينية بين دول آسيا الوسطى فإن هذا النمو لا ينسب للمنظمة حيث كانت العلاقات الاقتصادية قائمة بين الدول حتى قبل الانضمام. كما سعت بكين لتطوير علاقاتها الثنائية مع باقي الدول الأعضاء في المنظمة بشكل منفصل ومستقل عقب عرقلة موسكو إنشاء بنك التنمية أو منطقة التجارة الحرة⁵³.

وعلاوة على ذلك، فإن معظم دول المنظمة هي أعضاء في منظمات اقتصادية أخرى؛ مما قد يصرف انتباهها عن التزامها بالتعاون الاقتصادي مع أطرافها، كما تسعى كل دولة تنضم حديثاً للمنظمة إلى استخدامها كمنصة للترويج لأولويات سياستها الخارجية. إضافة إلى ما سبق، فإن دول آسيا الوسطى لا تزال تعاني من

ارتفاع معدلات الفقر، وتراجع التنمية الاقتصادية، وارتفاع معدلات الدين العام والعجز المالي، وتفاقم الموجات التضخمية في ظل انخراط روسيا في الحرب الأوكرانية منذ عام 2022، ولا شك أن الوضع الاقتصادي المتأزم الذي تعيشه دول أعضاء منظمة شنغهاي للتعاون يعوق تنفيذ الخطط التنموية للمنظمة .

السياسات الأمريكية المضادة:

تسعى الولايات المتحدة لتقويض أي تعاون دولي يكون محوره روسيا والصين، وهو ما يتضح من خلال محاولة ضم الهند إلى تحالف كواد، واتباع آلية الزيارات المتبادلة رفيعة المستوى وتشكيل تحالفات اقتصادية مع دول آسيا الوسطى تقوم على عدد من القضايا كالأمن والتجارة والاستثمار⁵⁴، كما عقد الرئيس الأمريكي "جوبايدن"، سبتمبر 2023، قمة هي الأولى من نوعها، مع رؤساء دول آسيا الوسطى الخمس (كازاخستان، وقرغيزستان، وطاجيكستان، وتركمانستان، وأوزبكستان)، على هامش اجتماعات الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك، في إطار مجموعة الحوار (1+C5)، التي تم إطلاقها عام 2015، بهدف مناقشة القضايا الإقليمية ذات الصلة، والحرب على الإرهاب، ومكافحة المخدرات والاتجار بالبشر، والقضايا الاقتصادية المتعلقة بالعلاقات التجارية، ونمو الوظائف في المنطقة، ومكافحة التغيرات المناخية إلى جانب محاولة تحقيق نوع من التوازن بين علاقات آسيا الوسطى مع روسيا والصين من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى⁵⁵.

3. الاتفاقيات والشراكات الاقتصادية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ:

تعتبر منطقة المحيطين الهندي والهادئ التي تُعرف بـ "إندو-باسيفيك" من أبرز نقاط التنافس العالمي فيما يتعلق بتأسيس تكتلات اقتصادية؛ نظراً لثقلها الجغرافي والاقتصادي والسياسي والديموغرافي، ولتمتعها بوفرة في الثروات الطبيعية والبشرية، وتحكمها في سلاسل التوريد وأهم طرق التجارة البحرية، إلى جانب ريادتها التكنولوجية، ولهذا، أصبحت المنطقة مركز ثقل للنمو الاقتصادي والتجارة العالمية، وهو ما حفز القوى الاقتصادية الكبرى على إبرام اتفاقيات تجارية وتشكيل تحالفات

اقتصادية مع دولها، من أهمها اتفاقية الشراكة الشاملة والتقدمية عبر المحيط الهادئ والتي كانت تعرف سابقاً باتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ، واتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة، والإطار الاقتصادي لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ.

أ. السياق العالمي للتأسيس:

انبثقت اتفاقية الشراكة الشاملة والتقدمية عبر المحيط الهادئ (CPTPP) من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ (TPP)، والتي وقع عليها 12 دولة، أستراليا وبروناي وكندا وتشيلي واليابان وماليزيا والمكسيك ونيوزيلندا وبيرو وسنغافورة وفيتنام بالإضافة إلى الولايات المتحدة، فبراير 2016 تحت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق "باراك أوباما" بهدف تعزيز دور واشنطن في آسيا وتقوية تحالفاتها في المنطقة لتعزيز التكامل الأمريكي - الآسيوي.

ورغم محورية الاتفاقية بالنسبة لإدارة الرئيس "أوباما"، إلا أن إدارة الرئيس "دونالد ترامب" انسحبت من الاتفاقية عام 2017 إعمالاً بمبدأ "أمريكا أولاً" المرتكز على إعادة التفاوض العادل حول الاتفاقات التجارية الثنائية بما يعزز سوق العمل الأمريكي ويعيد الصناعة والاستثمارات إلى الولايات المتحدة. ومع ذلك، حاولت الدول الإحدى عشرة الباقية الأعضاء المضي قدماً واستكمال الاتفاقية عقب انسحاب الولايات المتحدة ليتم التوصل إلى ما يُعرف بـ "الاتفاقية الشاملة والمتقدمة للشراكة عبر المحيط الهادئ" التي دخلت حيز التنفيذ ديسمبر 2018. وتتمثل أبرز نقاط الاختلاف بين الاتفاقيتين في تعليق أو تغيير 22 بنداً من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ يتعلق بحماية براءات الاختراع للأدوية المُبتكرة، وقواعد حقوق النشر والملكية الفكرية، وقدرة المستثمرين على رفع المنازعات؛ وهو الأمر الذي يعني وضع القضايا التي كانت ذات أولوية بالنسبة للولايات المتحدة في المفاوضات الأصلية جانباً، والتركيز على النقاط محل الاهتمام بالنسبة لباقي الدول الأعضاء⁵⁶.

ولترسيخ بصمتها في المنطقة، وقعت الصين اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP) خلال نوفمبر 2020 مع 14 دولة من المنطقة بما في ذلك الدول العشر الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) وأربعة شركاء إقليميين؛ هم: أستراليا واليابان وكوريا الجنوبية ونيوزيلندا. ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ في يناير 2022، وتأتي رعاية الصين لتلك الاتفاقية بدافع التأكيد على تمسكها بالعملة الاقتصادية، وترسيخ نفوذها السياسي الإقليمي⁵⁷.

وبعد شهر واحد من دخول اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة حيز النفاذ، أصدرت إدارة الرئيس "جو بايدن" استراتيجية الولايات المتحدة الجديدة تجاه منطقة الإندو-باسيفيك انطلاقاً من كون المنطقة وجهة لثلث الصادرات الأمريكية، ومصدر لنحو 900 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر بما يدعم نحو 3 ملايين وظيفة؛ ونظراً لرغبة الولايات المتحدة في مواجهة النفوذ العسكري والتكنولوجي والاقتصادي الصيني المتزايد في المنطقة، أطلقت الولايات المتحدة خلال مايو 2022 "الإطار الاقتصادي لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ"، الذي يضم 13 دولة من المنطقة، وبطبيعة الحال، لم تدع الولايات المتحدة الصين للانضمام إلى الإطار الاقتصادي على الرغم من انتمائها إلى المنطقة فضلاً عن كونها قوى اقتصادية كبرى، كما لم تُظهر الصين أيضاً أي اهتمام بالانضمام إليه⁵⁸.

ب. الثقل الاقتصادي للدول الأعضاء:

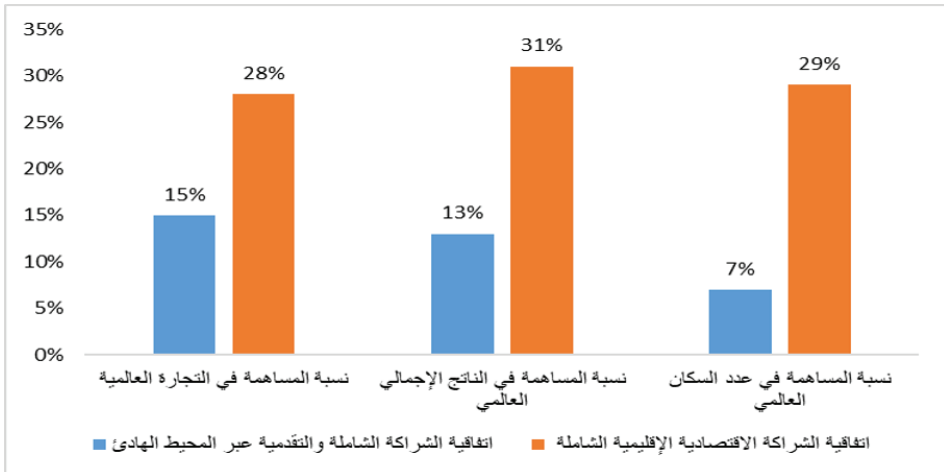
تقع منطقة المحيطين الهندي والهادئ في مركز ثقل النمو الاقتصادي والتكنولوجي العالمي؛ مما مكنها من احتلال مكانة محورية بالنسبة للاقتصاد العالمي وحولها إلى محور استراتيجي مهم في الصراع الدولي للبلدان ذات المصالح المتنافسة.

وفي هذا الشأن، تأتي أهمية الدول الموقعة على اتفاقية الشراكة الشاملة والتقدمية عبر المحيط الهادئ بالنسبة للاقتصاد العالمي بسبب موقعها الجغرافي وامتلاكها البنية التحتية اللازمة للتجارة، وتوفيرها قاعدة استهلاكية ضخمة تساعد الشركات العالمية على الوصول إلى شريحة كبيرة من المستهلكين، كما تتمتع بارتفاع

عرض العمالة الماهرة اللازمة لتلبية احتياجات الصناعات التحويلية. وتمثل الدول الأعضاء نحو 13٪ من الناتج الإجمالي العالمي حتى عام 2022، وتستحوذ الدول الأعضاء بالاتفاقية على نحو 7٪ من إجمالي عدد السكان عالمياً. وإلى جانب الموارد البشرية، تتميز الدول المعنية بريادتها في إنتاج المعادن النادرة؛ كما سيتضح لاحقاً. إلى جانب ذلك، تضم الاتفاقية بعض الدول المتقدمة تكنولوجياً التي تسعى لتوفير البنية التحتية الرقمية لسكانها واستغلال التكنولوجيا لتعزيز وتقوية القطاعات الصحية والتعليمية والخدمية؛ حيث بلغت صادرات التكنولوجيا المتقدمة بشكل عام بالدول الأعضاء بالاتفاقية نحو 492,78 مليار دولار خلال عام 2022 بنسبة 18,8٪ من إجمالي الصادرات العالمية⁵⁹.

فيما تُعد اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة أكبر اتفاقية تجارة تفضيلية في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث تمثل نحو 31٪ من الناتج الإجمالي العالمي، و28٪ من التجارة العالمية، و29٪ من إجمالي عدد السكان، كما يتبين من المقارنة الآتية:

الشكل 4 - المؤشرات الاقتصادية لاتفاقيات التجارة في الإندو-باسيفيك



Source- Congressional Research Service, Regional Comprehensive Economic Partnership (RCEP).

ومن منظور جيوسياسي، فإن الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة تمثل فوزاً سياسياً للدول المشاركة، وخاصة رابطة دول جنوب شرق آسيا والصين؛ حيث ساعدت دبلوماسية "القوة المتوسطة" لدول الآسيان على تيسير إتمام الاتفاقية من خلال الجمع بين دول لديها تاريخ طويل من الصدام المباشر كالصين وكوريا الجنوبية واليابان⁶⁰. وبالتحول صوب الإطار الاقتصادي لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ، يتضح أن الدول الأعضاء بالاتفاقية تمثل نحو 40٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، كونها تضم الاقتصاد الأكبر في العالم، و28٪ من تجارة السلع والخدمات العالمية؛ حيث تركز الاتفاقية على التجارة، وسلاسل الإمداد والتوريد، والطاقة النظيفة وإزالة الكربون والبنية الأساسية؛ والضرائب ومكافحة الفساد⁶¹.

ج. أدوات إعادة رسم الخريطة الاقتصادية العالمية:

رغم أن الاتفاقيات والشراكات الاقتصادية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ لا تستهدف بشكل مباشر إعادة تشكيل النظام العالمي، فإن الدول الأعضاء بتلك الاتفاقيات تتخذ خطوات تحمل في طياتها أهدافاً غير مباشرة لإعادة رسم الخريطة الاقتصادية العالمية، من أبرزها ما يلي:

ضم أعضاء جدد:

حاولت العديد من القوى الدولية والإقليمية ملء الفراغ السياسي الذي خلفه انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ؛ حيث انضمت المملكة المتحدة رسمياً منتصف عام 2023، لتصبح بذلك أول عضو جديد منذ دخول الاتفاقية حيز النفاذ، ولتصبح بذلك أيضاً أول دولة أوروبية تنضم إليها بهدف تعزيز نفوذها بالقارة الآسيوية، وبناء علاقات معها بعد مغادرة الاتحاد الأوروبي عام 2020⁶². فيما تقدمت كل من أوكرانيا وأوروغواي وكوستاريكا والإكوادور وتايوان والصين بطلبات للانضمام، وأعلنت دول أخرى كنيوزيلندا وكوريا الجنوبية والفلبين، عن اهتمامها بالانضمام⁶³، وقد أبدى قادة الدول الأعضاء في أكتوبر 2022 قبول فكرة توسيع نطاق العضوية في الاتفاقية مع أخذ العوامل الجيوسياسية والجيواقتصادية في الاعتبار، إلا أن قبول انضمام تايوان في الاتفاقية سيواجه عدداً من العوائق رغم عضويتها في منظمة التجارة العالمية، وتوافق

اقتصادها إلى حد كبير مع بنود الاتفاقية؛ نظراً لعدم الاعتراف بها كدولة مستقلة، ولعدم رغبة الدول الأعضاء في إغضاب الصين التي تطالب بها كجزء من أراضيها السيادية⁶⁴.

اعتماد العملات المحلية في التبادل التجاري:

تسعى الصين باتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة إلى استغلال علاقاتها بباقي الدول الأعضاء من أجل تحقيق أهدافها الرامية لتقويض الهيمنة الأمريكية على النظام الاقتصادي العالمي؛ حيث بلغت استثماراتها في دول رابطة دول جنوب شرق آسيا نحو 19,73 مليار دولار في عام 2021، وهو ما يمثل 15,4٪ من استثماراتها في آسيا، فيما بلغ إجمالي استخدام اليوان في التسويات عبر الحدود بين الصين ودول الآسيان نحو 4,8 تريليونات يوان خلال عام 2021، بزيادة سنوية تبلغ 16٪، وزيادة بنحو 20 مرة على مدار العقد الماضي⁶⁵. ولهذا، يُمكن اعتبار اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية فوزاً جيوسياسياً كبيراً للصين التي تحاول ممارسة نفوذها على باقي الدول الأعضاء.

التوازن بين النفوذ الصيني والأمريكي بالمنطقة:

تحاول الدول الأعضاء بالاتفاقيات والشراكات الاقتصادية بمنطقة الإندو-باسيفيك تحقيق التوازن ما بين النفوذ الصيني والأمريكي بالمنطقة؛ مما خلق مشهداً معقداً من الناحية الجيواقتصادية والجيواستراتيجية؛ إذ يحاول أكبر اقتصادين في العالم رسم خارطة اقتصادية جديدة للإقليم؛ مما يجعله حجر الزاوية الجديد في النظام الاقتصادي العالمي؛ حيث تستهدف الصين دفع الولايات المتحدة الأمريكية بعيداً عن المنطقة نظراً لمخاوفها التي تتعلق بوجود قوة عسكرية أمريكية في تلك المنطقة من خلال فرض نفسها كشريك لا يُمكن تجنبه، وكلاعب عالمي مؤثر وفعال، فضلاً عن استغلال قدراتها الاقتصادية لإبرام اتفاقيات تجارة ثنائية مع دول المنطقة وضح استثماراتها في قطاعات حيوية كالبنية التحتية والموانئ، في مقابل ذلك فإن الولايات المتحدة تسعى لتقويض الصعود الصيني ومنعها من تأسيس موقع مهيمن في المنطقة بشكل يُمكنها في نهاية المطاف من إزاحتها من المشهد السياسي والاقتصادي.

وفي هذا الشأن، لا يمكن عزل اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة عن اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ أو الإطار الاقتصادي لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ؛ نظراً لكونها أبرز مثال على التنافس الأمريكي-الصيني في المنطقة، ولكونها خير دليل على محاولة الدول الأعضاء في كل من الاتفاقيات الثلاث تحقيق الاتزان الدقيق بين القوتين العظميين، وهكذا تحولت بؤرة التركيز في العلاقات الدولية صوب منطقة المحيطين الهندي والهادئ التي تتزاحم عليها القوى العالمية والإقليمية لتصبح مسرح التنافس الجيوسياسي بين واشنطن وبكين.

د. عوامل تحد من فاعلية الاتفاقيات والشراكات الاقتصادية في المنطقة:

يتوقف مدى نجاح التحالفات الاقتصادية المذكورة سلفاً في تحقيق أهدافها المُعلن عنها على العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والجيوسياسية؛ إذ إنه عادةً ما يُنظر لتلك البنود على أنها غير فاعلة من الناحية العملية؛ نظراً لوجود عدد من العقبات، التي يُمكن مناقشتها تالياً⁶⁶:

الانكفاء على الذات:

تتكفى بعض دول منطقة الإندو-باسيفيك الناشئة على ذاتها لمواجهة التحديات الداخلية المتعلقة بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؛ مما يؤثر في فاعلية التحالفات الاقتصادية ككل؛ حيث اتجهت كل دولة لإعادة ترتيب أولوياتها بما يفضي بتحقيق المصالح الذاتية وحل المشكلات الداخلية في المقام الأول. ومن ناحية أخرى، قد يسهم التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين بلدان المنطقة في استفادة بعض الدول من التحالفات الاقتصادية بشكل غير متكافئ على حساب نظيرتها من الدول الأقل نمواً؛ حيث تحاول الصين استغلال تلك الاتفاقيات لصالحها عبر إغراق الأسواق الأخرى بمنتجاتها وفتح أسواق تصديرية جديدة بما يضر الاقتصاد المحلي لباقي الدول.

الدخول في تحالفات متضادة:

يُعتبر الدخول في تحالفات متضادة سمة أساسية للاتفاقيات الاقتصادية في المنطقة، رغم محاولة الدول الأعضاء إيجاد التوازن بين الصين والولايات المتحدة، فإنها وجدت نفسها على حبل مشدود بينها من خلال مراعاة أهمية الولايات المتحدة لمصالحها الأمنية والدبلوماسية والسياسية، وأهمية الصين لمصالحها الاقتصادية والتجارية والتنمية؛ حيث يُنظر إلى الأولى على أنها مجرد شريك أمني، في حين، تُعد الأخيرة الشريك التجاري والاستثماري الرئيسي. ويُمكن الاستعانة بالاستراتيجية الكورية الجنوبية تجاه المنطقة للتدليل على هذا الأمر؛ إذ انطوت على اعتراف رسمي بمبادئ الولايات المتحدة في المنطقة والمتمثلة في تعزيز الحرية والسلام والازدهار، والتمسك بالقيم العالمية القائم عليها النظام الدولي كالحرية والديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، مع دعم دور الأمم المتحدة في الحفاظ على النظام الدولي، ورغم اعتراض الاستراتيجية الضمني على تدخلات الصين في بعض دول المنطقة، فإنها لم تخلُ من التأكيد على أهمية الشراكة الاقتصادية والرقمية والتكنولوجية معها، ولهذا أطلقت الاستراتيجية على الصين "الشريك الرئيسي لتحقيق الازدهار والسلام في منطقة المحيطين الهندي والهادئ".

فرض قيود تجارية متبادلة:

اتخذت العديد من الدول الأعضاء في الثلاث اتفاقيات المذكورة أعلاه إجراءات حمائية تتمثل في فرض تعريفات جمركية على واردات بعضها البعض من أجل حماية الصناعة المحلية أو مواجهة إغراق الدول للسوق المحلية بمنتجات زهيدة الثمن ومكافحة السلوكيات التجارية غير العادلة، وهو ما أنشأ النزاع التجاري بين الصين وأستراليا، والصين والهند؛ الأمر الذي يدل على التحديات التي تخلفها الخلافات التجارية أمام التكامل الاقتصادي الإقليمي؛ مما قد يلقي بظلاله في نهاية المطاف على الاقتصاد العالمي. لذا، فمن الممكن أن تقلل القيود التجارية من فاعلية التحالفات والاتفاقيات الاقتصادية التي تضم دولاً متحاربة تجارياً، وأن تقوض بنود تحرير التجارة التي تقتضيها تلك الاتفاقيات من الناحية العملية؛ مما يؤثر إجمالاً على حرية التجارة العالمية ومرونة سلاسل التوريد إعمالاً بمبدأ "تأثير الدومينو".

ثالثاً: التكتلات الاقتصادية الجديدة وقدرة التغيير في النظام الدولي

يشهد النظام العالمي الحالي تحولات عميقة على المستوى السياسي والاقتصادي تنذر بنشوء نظام عالمي جديد يتسم بالتعددية القطبية بتكتلات وتحالفات وفاعلين جدد في ظل تصاعد حالة الاستقطاب والصدام بين القوى الدولية، ونتيجة لتصاعد الأزمات العالمية وتشابكها على نحو معقد وغامض أسهم في تزايد الضبابية وحالة اللامبالية التي تحيط بالمشهد الجيوسياسي العالمي. ووفقاً لذلك، فإن النظام الدولي يمر بمرحلة انتقالية تشهد صداماً مباشراً وغير مباشر بين القوة المهيمنة الرئيسية وهي الولايات المتحدة، والقوى الصاعدة على المسرح العالمي، على رأسها الصين، التي تمكنت من البروز في هذه البيئة الجديدة كمنافس استراتيجي للولايات المتحدة عبر طرح رؤية بديلة للنظام الدولي⁶⁷.

ويحدث هذا التحول البنيوي المتمثل في المواجهة الصينية الأميركية المتزايدة، والذي يختلف تمام الاختلاف عن القطبية الثنائية في عصر الحرب الباردة، في وقت تواجه فيه جميع الدول حول العالم تحديات متصاعدة في ظل وجود هشاشة المؤسسات الدولية الراسخة في النظام الدولي⁶⁸. ومن النتائج التي أفرزتها التغييرات تحول مسار التكتلات من النسخة التقليدية القائمة على الارتقاء من الشراكات الاقتصادية إلى إزالة الحواجز التجارية المباشرة وغير المباشرة عبر إنشاء مناطق تجارية حرة، يُمكن أن تتحول إلى اتحاد جمركي، وسوق مشتركة ليصل الأمر إلى اتحاد اقتصادي بشكل كامل، والتي لا تستلزم وجود ترابط جغرافي أو تاريخي أو ثقافي بين الدول، ولا تستلزم أيضاً بناء مناطق تجارية حرة، بل إنها تقوم على مبدأ المصالح المشتركة، وقبول أعضاء جدد، ومحاولة بناء نظام عالمي متعدد الأقطاب.

ولهذا، يُمكننا اعتبار تكتل البريكس أو منظمة شنغهاي للتعاون نموذجاً حيويًا للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية يجسد حقيقة التحولات الملموسة التي تحدث على صعيد النظام الاقتصادي العالمي لصالح قوى جديدة تمثل نواة لتصاعد دور الاقتصادات الناشئة القوية وتسهم في إعادة تشكيل ملامح النظام العالمي، وإحداث تغيير في ديناميكيات القوة بالنظام الدولي من خلال لعب دور فاعل في

الساحة العالمية، ونقل مركز الثقل السياسي والاقتصادي من الغرب إلى الشرق ومن الدول المتقدمة إلى الدول الصاعدة.

ورغم ما تتبناه التكتلات الجديدة من أدوات تهدف لإعادة تشكيل الخريطة الاقتصادية وإعادة رسم سلاسل القيمة العالمية، فإنها لا تزال تواجه عددًا من العقبات التي قد تحد من فاعلية تلك الأدوات وتحول دون تحقيق أهدافها، كالاخلافات السياسية وتباين المصالح وإرث النزاعات الحدودية، وعدم التجانس الاقتصادي والثقافي والعرقى والاجتماعي والتنموي بين الدول الأعضاء وبعضها البعض، ووجود بعض الصعوبات التقنية والبنوية في سبيل إنشاء نظام مدفوعات بديل ذات ثقل دولي، إلى جانب عدم قدرة العملات الناشئة والصاعدة على تلبية الطلب العالمي على العملات؛ نظرًا لكونها عملات غير احتياطية لا يمكن استخدامها على نطاق عالمي واسع.

ورغم أن التكتلات الاقتصادية الجديدة تفتقد للجوانب المؤسسية المتماسكة والهياكل التنظيمية المستقرة ولا يمكن اعتبارها بديلاً عن مؤسسات بريتون وودز من حيث النطاق الجغرافي أو الثقل الاقتصادي أو الطابع المؤسسي، فإنه لا يمكن إغفال تأثيراتها - حتى لو بدأت جزئية ومحدودة حتى الآن - على المشهد الاقتصادي العالمي، فالدول الأعضاء في تلك التكتلات والمنظمات والاتفاقيات الاقتصادية تدرك تمام الإدراك أن تأثيراتها الحالية في الواقع الدولي لا تزال محدودة وأنها تتحرك وسط نظام اقتصادي يتسم بالتشابكية والغموض وعدم اليقين تفرض صعوبات أمام تحقيق قفزات ملموسة تجاه أهدافها الرامية إلى إنزال الولايات المتحدة من على عرش الاقتصاد العالمي، لكن الخطوات الجزئية قد تحمل في طياتها اللبنة الأولى لإعادة رسم ملامح النظام الدولي وربما تتبلور تأثيراتها بشكل أكثر وضوحًا خلال العقود القليلة المقبلة.

ختاماً،

وقع النظام العالمي الحالي فيما يُعرف بفخ "ثوسيديدس - Thucydides" الذي يعني أن يشهد العالم حروباً وصدامات مباشرة، حينما تهدد قوة صاعدة بإزاحة قوة حاكمة من عرش النظام الدولي بدافع استحقاق القوة الصاعدة المتزايد، والشعور بأهميتها، والمطالبة بمزيد من التأثير في النظام الدولي.

وفي حال تطبيق المصطلح الذي صاغه المؤرخ اليوناني على التنافس الجيوسياسي بين الصين والولايات المتحدة، يتضح أنه ليس بالضرورة أن تؤدي المحاولات الصينية لمواجهة الهيمنة الأمريكية إلى اندلاع حرب عسكرية بالمفهوم التقليدي وإنما قد تسفر عن حروب بالمعنى الحديث كالنزاعات التجارية والتكنولوجية، وقد أفرز احتدام التنافس بين القوتين العالميتين بروز ما يعرف بالتكتلات الاقتصادية الجديدة القائمة على بناء علاقات توازنية بين دول متباينة اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً ولكن يجمعها هدف واحد، وهو زيادة تمثيلها في المؤسسات الدولية وتعزيز ثقلها في النظام العالمي، وهنا لا يمكن القول إن تلك التكتلات قد نجحت بالفعل في تحقيق أهدافها أو استطاعت أن تصبح فاعلاً دولياً ذا شأن، إلا أنه من الممكن أن يشهد العالم تأسيس المزيد من التكتلات المشابهة خلال الأعوام المقبلة مع توسع نظيرتها المنشأة حالياً؛ مما قد يشكل القاعدة الأولى نحو إطلاق نظام عالمي تعددي في المستقبل.

قائمة المراجع:

1. فخري الفقي، التكتلات الاقتصادية الحديثة والفرص المتاحة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 8 فبراير 2021، مُتاح على <https://idsc.gov.eg/Article/details/4503>.
2. نافي حورية، دور التكتلات الاقتصادية في العلاقات الدولية- الاتحاد الأوربي نموذجًا، (رسالة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، 2022)، ص 25-30.
3. سكينه حملاي، واقع التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة في ظل الأزمة المالية الراهنة- دراسة حالة الشراكة الأورومتوسطية - دول المغرب العربي، (رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، 2012)، ص 20-22.
4. بنافي حورية، دور التكتلات الاقتصادية في العلاقات الدولية - الاتحاد الأوربي نموذجًا، مرجع سبق ذكره.
5. عبد الكريم جابر العيساوي، التكتلات الاقتصادية والتجارية ومناطق التجارة الحرة: الأشكال والدوافع، آراء حول الخليج، 1 ديسمبر 2007، مُتاح على <https://araa.sa/index.php?view=article&id=2073:2014>، Itemid=172&option=com_content&04-48-00-19-07-https://araa.sa/index.php?view=article&id=2073:2014.
6. أماني أحمد مختار، الإطار النظري التكتلات الاقتصادية مفاهيم ونظريات، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 31 أغسطس 2023، مُتاح على <https://www.idsc.gov.eg/Article/details/8825>.
7. Mercosur: South America's Fractious Trade Bloc, Council on Foreign Relations, 18 December 2023, Available at <https://www.cfr.org/background/mercosur-south-americas-fractious-trade-bloc>.
8. هبهوب فهيمه ويوسفي سناء، التكتلات الإقليمية كآلية لتحقيق الأمن الإقليمي دراسة حالة: منظمة شنغهاي للتعاون، (رسالة ماجستير، جامعة العربي التبسي، 2018)، ص 49-55.
9. عبد الله الراداي، الأمن الاقتصادي والأمن القومي، الشرق الأوسط، 9 سبتمبر 2024، مُتاح على <https://aawsat.com/%D>.
10. Mzukisi Qobo, The challenges of regional integration in Africa, Institute for Security Studies, 2007, volume (145), pp. 10-20.
11. محمد عيسى محمود، معوقات التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية (دراسة حالة الكوميسا)، 2012، مجلة الباحث، عدد 10، ص 23-32.
12. أسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، (رسالة ماجستير، جامعة الحاج الأخضر، 2007)، ص 50-60.
13. إيهاب عياد، "الإقليمية الجديدة وإعادة توازنات القوى في النظام الدولي" "مجموعة البريكس وإعادة الصياغة الجيوستراتيجية"، 2023، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 20، ص 61-102.
14. Prahalathan Iyer, BRICS : STRENGTHENING COOPERATION IN R&D, India Exim Bank, 2016, Available at <https://www.eximbankindia.in/blog/blog-content.aspx?BlogID=18&BlogTitle=BRICS%20:%20STRENGTHENING%20COOPERATION%20IN%20R&D#:~:text=Under%20the%20cooperation%20area%20of,and%20Innovation%20through%3A%20furthering%20the>.
15. Mihaela Papa and Ravi Chaturvedi, Is BRICS offering an alternative model for global governance?, East Asia Forum, 2 April 2024, Available at <https://eastasiaforum.org/2024/04/02/is-brics-offering-an-alternative-model-for-global-governance/>.
16. بسنت جمال وأية حمدي، التوظيف الأمثل: الاشتراكية وصعود الصين كمحرك للنمو الاقتصادي العالمي، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 15 أغسطس 2024، مُتاح على <https://ecss.com.eg/47449>.
17. Michael E. O'Hanlon, China's shrinking population and constraints on its future power, Brookings, 24 April 2024, Available at <https://www.brookings.edu/articles/chinas-shrinking-population-and-constraints-on-its-future-power/>.
18. What does 'path of socialism with Chinese characteristics' mean?, CGTN, 2024, Available at <https://www.cgtn.com/how-china-works/feature/What-does-path-of-socialism-with-Chinese-characteristics-mean.html>.
19. BRICS Investment Report, United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), 4 April 2023, Available at <https://unctad.org/publication/brics-investment-report>.
20. Pang Xun, the New Development Bank: Not Merely a Bank, Carnegie Endowment for International Peace, 14 August 2014, Available at <https://carnegieendowment.org/posts/2014/08/the-new-development-bank-not-merely-a-bank?lang=en>.

21. Maksim Chirkov and Alisa Kazelko, BRICS New Development Bank: A Second Bretton Woods or a New Trend with its Own Future? , Valdai Discussion Club, 2 September 2022, Available at <https://valdaiclub.com/a/highlights/brics-new-development-bank-a-second-bretton-woods/>.
22. Vaibhav Tandon, A BRICS Alternative To SWIFT?, Northern Trust, 6 September 2024, Available at <https://www.northerntrust.com/middle-east/insights-research/2024/weekly-economic-commentary/a-brics-alternative-to-swift#:~:text=At%20present%2C%20the%20BRICS%20are,border%20transactions%20among%20its%20members..>
23. Syed Zain Abbas Rizvi, "The US Dollar's Global Dominance Is Facing a Big Threat", Fair Observer, 13 October 2022, Available at <https://www.fairobserver.com/politics/the-us-dollars-global-dominance-is-facing-a-big-threat/>, 16 March 2023.
24. Matthew Zweig and John Hardie, "Time to Sanction Russia's Alternative to SWIFT", Foundation for Defense of Democracies, 7 March 2022, Available at <https://www.fdd.org/analysis/2022/03/07/time-to-sanction-russias-alternative-to-swift/>, 16 March 2023.
25. Yaroslav Lissovlik, "A BRICS Reserve Currency: Exploring the Pathways", BRICS Information Portal, 28 November 2022, Available at <http://infobrics.org/post/37155/>, 16 March 2023.
26. European Parliament, the BRICS Bank and Reserve Arrangement: towards a new global financial framework?, December 2014, Available at [https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/ATAG/2014/542178/EPRS_ATA\(2014\)542178_REV1_EN.pdf](https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/ATAG/2014/542178/EPRS_ATA(2014)542178_REV1_EN.pdf).
27. Yuan tops euro as Brazil's second currency in foreign reserves, Reuters, 31 March 2023, Available at <https://www.reuters.com/article/markets/currencies/yuan-tops-euro-as-brazils-second-currency-in-foreign-reserves-idUSL1N3632DU/#:~:text=The%20U.S.%20dollar%20continues%20to,facilitate%20bilateral%20trade%20and%20investment>.
28. سيركان أرسلان ألب وآخرون، هيمنة الدولار في نظام الاحتياطيات الدولية: تحديث، صندوق النقد الدولي، 13 يونيو 2024، متاح على <https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2024-dollar-dominance-in-the-international-reserve-system-an-update/11/06/>.
29. China, Brazil trade in local currencies for first time, Xinhua, 5 October 2023, Available at <https://english.news.cn/20231005/d65510543e3f4d98b705058274ca82a8/c.html>.
30. Trade with China mainly settled in yuan, rubles: Russian deputy PM, Global Times, 28 March 2024, Available at <https://www.globaltimes.cn/page/202403/1309666.shtml>.
31. وليد القاضي، قمة مودي - بوتين: دوافع ودلالات تعزز العلاقات الهندية الروسية في بيئة دولية معقدة، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 16 يوليو 2024، متاح على <https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/9474>.
32. European Parliament, Expansion of BRICS: A quest for greater global influence?, March 2024, Available at [https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2024/760368/EPRS_BRI\(2024\)760368_EN.pdf](https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2024/760368/EPRS_BRI(2024)760368_EN.pdf).
33. عمرو عبد العاطي، ملامح دور مجموعة البريكس في الاقتصاد العالمي ومستقبله، آفاق اقتصادية معاصرة، يونيو 2023، العدد 31، متاح على <https://idsc.gov.eg/upload/DocumentLibraryI3.pdf>.
34. India to impose up to 30% tariffs on some steel imports from China, Vietnam, Reuters, 11 September 2024, Available at <https://www.reuters.com/markets/commodities/india-impose-up-30-tariffs-some-steel-imports-china-vietnam-2024-09-11/>.
35. عزت سعد، تحديات توسيع "بريكس" في ظل نظام دولي مضطرب، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 8 فبراير 2023، متاح على <https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item>.
36. Robert Greene, The Difficult Realities of the BRICS' Dedollarization Efforts—and the Renminbi's Role, , Carnegie Endowment for International Peace, 5 December 2023, Available at <https://carnegieendowment.org/research/2023/12/the-difficult-realities-of-the-brics-dedollarization-effortsand-the-renminbis-role?lang=en>,
37. Aude Darnal, The Future of BRICS: Between Objectives and Challenges, Stimson Center, 9 November 2023, Available at <https://www.stimson.org/2023/the-future-of-brics-between-objectives-and-challenges/>.
38. راشد عليموف، دور منظمة شنغهاي للتعاون في مواجهة تهديدات السلم والأمن، الأمم المتحدة، متاح على <https://www.un.org/ar/chronicle/article/19949>.

39. بعد انضمام إيران إليها.. ما هي منظمة شنغهاي للتعاون؟ الشرق للأخبار، 3 أغسطس 2023، مُتاح على <https://asharq.com/politics/5>.
40. شريفة فاضل بالط، تجمع شنغهاي: قوته وتأثيره في النظام الاقتصادي الدولي، آفاق آسيوية، المجلد 5، العدد 8، مارس 2022، ص. 1-21.
41. Khalid Rahman, the Shanghai Cooperation Organization: Prospects and Opportunities, Policy Perspectives, Vol. 4, 2007, pp. 129-136.
42. Yan Dexue, Economic Cooperation under the Shanghai Cooperation Organization: Achievements and Prospects, China International Studies, June 2021, Available at https://rus.ecnu.edu.cn/u/5_2111/59269_1.pdf.
43. Linda Maduz, Flexibility by design: The Shanghai Cooperation Organization and the future of Eurasian cooperation, Center for Security Studies, May 2018, Available at <https://css.ethz.ch/content/dam/ethz/special-interest/gess/cis/center-for-securities-studies/pdfs/Maduz-080618-ShanghaiCooperation.pdf>.
44. سنت جمال، التوجه شرقاً: أبعاد انضمام إيران لمنظمة شنغهاي للتعاون، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 10 أكتوبر 2022، مُتاح على <https://ecss.com.eg/21140>.
45. Yauheni Preiherman, Belarus Becomes First European Member of Shanghai Cooperation Organization, The Jamestown Foundation, 15 July 2024, Available at <https://jamestown.org/program/belarus-becomes-first-european-member-of-shanghai-cooperation-organization/>.
46. China-led SCO bloc agrees to expand trade in national currencies, Reuters, 16 September 2022, Available at <https://www.reuters.com/markets/commodities/china-led-sco-bloc-agrees-expand-trade-national-currencies-2022-09-16/>.
47. Chu Daye, Trade, economic cooperation between China, Central Asian countries on fast lane: analyst, Global Times, 20 May 2024, Available at <https://www.globaltimes.cn/page/202405/1312657.shtml>.
48. كفاية أولير، دول "شنغهاي" تتحلل من علاقتها بالدولار الأمريكي "المهيمن"، إندبندنت عربية، 19 مارس 2020، مُتاح على <https://www.independentarabia.com/node>.
49. Bas Hooijmaaijers, Understanding Success and Failure in Establishing New Multilateral Development Banks: The SCO Development Bank, the NDB, and the AIIB, Asian Perspective, Vol (45), 2021, pp. 445-467.
50. محمود قاسم، اليوم التالي: سيناريوهات تطور الصراع بين طاجكستان وقرغيزستان، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 20 سبتمبر 2022، مُتاح على <https://ecss.com.eg/20941>.
51. ناصيف حتي، منظمة شنغهاي للتعاون في النظام العالمي الجديد، الشرق الأوسط، 20 سبتمبر 2022، مُتاح على <https://aawsat.com/home/article>.
52. Sadi'a Nasir, Shanghai Cooperation Organization Challenges and Response, Margalla Papers 2008, pp. 94-115.
53. هند المحلي سلطان، شراكة مهددة: أي تأثير لـ "منظمة شنغهاي" على مستقبل النظام الدولي؟، مركز ربح للدراسات الاستراتيجية، 20 سبتمبر 2022، مُتاح على <https://rcssegyp.com/11662>.
54. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، نظام عالمي جديد: أهداف روسيا والصين من عقد قمة منظمة شنغهاي للتعاون، 25 سبتمبر 2022، مُتاح على <https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/7641/%D9%85-%D8%B8%D8%A7%D9%D8%B9%D8%A7%D9>.
55. Office of the Spokesperson, C5+1 Diplomatic Platform, US Department of State, 27 February 2023, Available at <https://www.state.gov/c51-diplomatic-platform/>.
56. Matthew Goodman, From TPP to CPTPP, Center for Strategic and International Studies | CSIS, 8 March 2018, Available at <https://www.csis.org/analysis/tpp-cptpp>.
57. تشوي مي، "اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية.. زخم قوي لإنعاش الاقتصاد بعد الجائحة"، الصين اليوم، 20 مارس 2022، مُتاح على <http://www.chinaday.com.cn/ctarabic.html>.
58. "INDO-PACIFIC STRATEGY OF THE UNITED STATES", The White House, February 2022, Available at <https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2022/02/U.S.-Indo-Pacific-Strategy.pdf>.
59. World Bank, High-technology exports (current US\$), Available at <https://data.worldbank.org/indicator/TX.VAL.TECH.CD?view=chart>.

60. European Parliament, Short overview of the Regional Comprehensive Economic Partnership (RCEP), February 2021, Available at [https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2021/653625/EXPO_BRI\(2021\)653625_EN.pdf](https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2021/653625/EXPO_BRI(2021)653625_EN.pdf).
61. Indo-Pacific Economic Framework for Prosperity (IPEF), Office of the United States Trade Representative, 2022, Available at <https://ustr.gov/trade-agreements/agreements-under-negotiation/indo-pacific-economic-framework-prosperity>.
62. ريطانيا توقع على انضمامها لشراكة التجارة الحرة عبر المحيط الهادي، الشرق الأوسط، 16 يوليو 2023، مُتاح على <https://aawsat.com>.
63. Jeffrey J. Schott, Which countries are in the CPTPP and RCEP trade agreements and which want in?, Peterson Institute for International Economics, 27 July 2023, Available at <https://www.piie.com/research/piie-charts/which-countries-are-cptpp-and-rcep-trade-agreements-and-which-want>.
64. Hugh Stephens and Jeff Kucharski, The CPTPP Bids of China and Taiwan: Issues and Implications, Asia Pacific Foundation of Canada, 15 November 2023, Available at <https://www.asiapacific.ca/publication/cptpp-bids-of-china-and-taiwan-issues-and-implications>.
65. Yang Panpan and Xu Qiyuan, Use of RMB to enrich ASEAN ties, China Daily, 15 May 2023, Available at <https://www.chinadailyhk.com/hk/article/330998>.
66. بسنت جمال، "خريطة التنافس الاقتصادي في الإندو-باسيفيك"، في: "الإندو-باسيفيك" .. التنافس الدولي في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، مايو 2023.
67. كاترين فرح الله، نحو تشكيل نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب، مجلة السياسة الدولية، 17 سبتمبر 2023، مُتاح على <https://www.siyassa.org/News/19678.aspx>.
68. Rudolf G. Adam, Prospects for a multipolar world order, GIS Reports, 16 June 2023, Available at <https://www.gisreportsonline.com/r/multipolar-world-order/>.

آسيا الوسطى: مركز للتكامل العالمي

3

أحمد السيد*

شهدت العقود الأخيرة تحولات جيوسياسية عميقة أثرت بشكل كبير على دور آسيا الوسطى في النظام الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بربط آسيا بأوروبا عبر ممرات إقليمية ودولية، ما جعلها محورًا للصراع والتنافس الدولي. وتعكس هذه التحولات سعي القوى الكبرى لتعزيز نفوذها عبر استراتيجيات اقتصادية وجيوسياسية متداخلة.

وتتألف آسيا الوسطى من خمس دول رئيسية هي: كازاخستان، أوزبكستان، تركمانستان، طاجيكستان، وقيرغيزستان، وهي جميعًا دول حبيسة جغرافيًا تعتمد بشكل أساسي على تعزيز بنيتها التحتية وربطها الإقليمي والدولي لضمان تدفق التجارة والتنمية الاقتصادية. ولطالما كانت المنطقة ممرًا حيويًا على "طريق الحرير" التاريخي، الذي ربط الشرق بالغرب لقرون طويلة، ويستمر هذا الدور في سياق التحولات المعاصرة التي تشهدها المنطقة.

* باحث أول بوحدة الدراسات الآسيوية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

ويُشكل الموقع الجغرافي لآسيا الوسطى عاملاً رئيسياً في تفسير الأهمية الجيوسياسية التي اكتسبتها المنطقة، فهي تقع في قلب القارة الأوراسية؛ حيث تتقاطع المصالح الجيوسياسية والاقتصادية للقوى الكبرى. ويتجسد هذا الموقع في التحولات العميقة التي شهدتها البنية التحتية الإقليمية والدولية لربط آسيا الوسطى بالعالم الخارجي. ومع تصاعد التنافس بين القوى العالمية، أصبح لممرات النقل الدولي دوراً استراتيجياً في تحديد موازين القوة والتحكم في تدفقات التجارة العالمية.

ولم تكن ممرات الربط الإقليمية مجرد مشاريع اقتصادية أولوجستية بحتة، بل أصبحت أدوات للتنافس الجيوسياسي بين القوى الكبرى. في السياق ذاته، تبرز أهمية ممرات الربط الدولي بين آسيا وأوروبا التي تمر عبر آسيا الوسطى، حيث أصبحت المنطقة جزءاً لا يتجزأ من شبكات الربط الجديدة التي تسعى إلى تجاوز العقبات الجغرافية. ويمثل "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير" الذي يعد جزءاً من "مبادرة الحزام والطريق الصينية"، أحد أبرز هذه المشروعات، حيث تهدف الصين من خلاله إلى تعزيز البنية التحتية عبر بناء شبكة من الطرق والسكك الحديدية التي تربط أسواقها بأوروبا.

كما واجهت دول آسيا الوسطى العديد من التحديات، إذ إن معظمها لم تتمكن من بناء دولة قوية قادرة على حماية سيادتها الوطنية بشكل كامل، مما أوجد بيئة تنافسية بين القوى الإقليمية والدولية التي تسعى للسيطرة على موارد الطاقة الغنية التي تمتلكها المنطقة. وتبذل القوى الكبرى جهوداً متزايدة لتعزيز نفوذها الاستراتيجي في إطار ما يُعرف بـ "المباراة الكبرى الجديدة"، التي عبر عنها "دوجلاس هيرد"، وزير الخارجية البريطاني الأسبق، عن أهمية هذا التنافس في خطاب ألقاه أمام الجمعية الملكية للشئون الآسيوية في لندن، مشيراً إلى أن آسيا الوسطى تعود إلى حقبة "المباراة الكبرى" التي شهدت صراعاً بين روسيا وتركيا والصين وإيران والهند للظفر بالمكاسب الاقتصادية والسياسية في هذه المنطقة¹.

فرضت آسيا الوسطى نفسها كلاعب محوري في النظام الاقتصادي العالمي الجديد بفضل ما تمتلكه من موارد طبيعية هائلة، وخاصة النفط والغاز، إضافة إلى موقعها الجغرافي الذي يجعلها حلقة وصل لا غنى عنها بين آسيا وأوروبا. ومن ثم،

فإن تعزيز الربط الإقليمي من خلال ممرات النقل يشكل فرصة كبرى لدول المنطقة لتطوير اقتصاداتها وتعزيز مكانتها في النظام العالمي.

وفي هذا السياق، تلعب الممرات الجديدة دوراً رئيسياً في تغيير موازين القوى الإقليمية، حيث تسعى كل من الصين وروسيا والولايات المتحدة إلى تعزيز نفوذها في المنطقة عبر استثمارات ضخمة في مشاريع البنية التحتية. ومن هنا، فإن آسيا الوسطى أصبحت اليوم أكثر من مجرد منطقة عبور تقليدية، بل أصبحت مركزاً رئيسياً للتكامل الاقتصادي بين آسيا وأوروبا، ما يعزز دورها في النظام الاقتصادي الدولي.

وبالرغم من الفرص التي تتيحها ممرات الربط الإقليمي في آسيا الوسطى، فإن دول المنطقة تواجه هذه الدول معضلة الحفاظ على استقلالها السياسي والاقتصادي في ظل الضغوط المتزايدة التي تمارسها القوى الكبرى لتأمين مصالحها الاستراتيجية. لذلك، تعتمد دول آسيا الوسطى استراتيجيات توازن دقيقة، تقوم على تعزيز التعاون مع جميع الأطراف، دون الانحياز لأي قوة كبرى بعينها.

بالإضافة لذلك فإن ممرات الربط الإقليمية والدولية في آسيا الوسطى ليست مجرد مشروعات لوجستية عابرة، بل هي جزء من رؤية شاملة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار الإقليمي. ومع استمرار تدفق الاستثمارات في هذه الممرات، تتزايد الفرص أمام دول المنطقة لتحقيق تكامل اقتصادي أكبر مع العالم، مما قد يسهم في تحسين مستويات المعيشة وتعزيز الاستقرار السياسي.

وفي هذا الفصل، سنعتمد على منهجية تحليلية متكاملة تركز على ثلاثة محاور أساسية تسلط الضوء على العوامل المؤثرة في تشكيل ممرات الربط الإقليمية في آسيا الوسطى، وذلك على النحو التالي:

أولاً، شرح العوامل الجيوسياسية والجيواقتصادية التي دفعت دول آسيا الوسطى إلى إنشاء ممرات ربط إقليمية مثل "الممر الأوسط لآسيا الوسطى"، المعروف أيضاً بـ "ممر الصين الوسطى وغرب آسيا" أو "طريق النقل عبر بحر قزوين"، بالإضافة إلى مشروع ممر TUTIT المتعدد الوسائط الذي يربط طاجيكستان، أوزبكستان، تركمانستان، إيران، وتركيا.

ثانيًا، شرح كيف تشكل ممرات الربط الإقليمية ساحة للتنافس الجيوسياسي بين القوى الكبرى مثل الصين، الولايات المتحدة، وروسيا، إلى جانب القوى الإقليمية مثل تركيا وإيران.

ثالثًا، تحليل فرص التكامل بين ممرات الربط الإقليمية والدولية في آسيا الوسطى ودورها في تعزيز المكانة الإقليمية وإعادة تشكيل توازنات القوى العالمية

الأهمية الحيوية لمنطقة آسيا الوسطى:

تعتبر منطقة آسيا الوسطى واحدة من أهم المناطق الجغرافية في العالم بفضل موقعها الاستراتيجي بين القارات الكبرى وثرواتها الطبيعية الهائلة. وكما ذكرنا في المقدمة تتكون آسيا الوسطى من خمس جمهوريات رئيسية وهي: كازاخستان، قيرغيزستان، طاجيكستان، تركمانستان، وأوزبكستان، إضافة إلى أذربيجان التي تشارك مع بعضها بعضًا تاريخيًا وثقافة متشابهة مع اختلاف في الموقع الجغرافي. وتقع هذه الدول في منطقة حساسة جغرافيًا، حيث تجاورها روسيا من الشمال، الصين من الشرق، أفغانستان وإيران من الجنوب، وبحر قزوين من الغرب، وذلك كما هو موضح في الشكل رقم (1)². وهذا الموقع المتميز جعل آسيا الوسطى منطقة محورية على الساحة الجيوسياسية الدولية.

الشكل رقم (1)



الموقع الجغرافي وأهميته:

يشير الموقع الجغرافي لآسيا الوسطى إلى أنها منطقة حبيسة، مما جعل دولها معتمدة على جيرانها للوصول إلى الأسواق العالمية والتجارة الدولية. وتقع المنطقة بين قوى كبرى مثل روسيا والصين وإيران، مما يجعلها نقطة تقاطع حيوية للتجارة والنقل، ويعزز من أهمية الممرات البرية بينها وبين جيرانها، حيث تعد هذه الممرات شريان الحياة الاقتصادية والتجارية في ظل توافر موارد طبيعية ضخمة مثل النفط والغاز الطبيعي. في السياق ذاته، تُعتبر الجغرافيا السياسية أحد العوامل الأساسية التي حفزت دول آسيا الوسطى لتشكيل ممرات ربط إقليمية. كما أن موقعها القريب من الشرق الأوسط جعلها ممرًا حيويًا للتجارة والنقل. هذا الموقع الاستراتيجي يعزز من إمكانية استقطاب الاستثمارات الأجنبية، ويتيح للدول في آسيا الوسطى الوصول إلى الأسواق العالمية بسهولة.

في الوقت ذاته، تسعى دول آسيا الوسطى إلى تقليل الاعتماد على جيرانها للوصول إلى الموانئ والممرات البحرية، حيث إن معظم هذه الدول تعتبر محاطة بحدود برية. من هنا، جاءت فكرة تطوير الممر الأوسط لآسيا الوسطى، الذي يهدف إلى الربط بين دول آسيا الوسطى ومنطقة بحر قزوين، مما يساهم في تسهيل التجارة والنقل، ويمثل هذا الممر خيارًا استراتيجيًا يُمكن أن يعزز من الاقتصاد المحلي للدول المعنية، حيث يعكس أهمية الاستثمار في بنية النقل الأساسية.

آسيا الوسطى: كنز الطاقة العالمي:

تتمتع دول آسيا الوسطى بدور محوري في مجال الطاقة العالمي، حيث تحتوي على كميات هائلة من الموارد غير المتجددة، مثل النفط والغاز الطبيعي والفحم. فكازاخستان، على سبيل المثال، تنتج 1,2 مليار طن متري من النفط، وتعد أحد الموردين الرئيسيين للطاقة في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، تُساهم أوزبكستان بما يصل إلى 730 مليون برميل من النفط. هذه الاحتياطيات الكبيرة تجعل من آسيا الوسطى مصدرًا رئيسيًا لتلبية الطلب العالمي المتزايد على الطاقة، حيث تُدرّج إنتاج

حقوق النفط في المنطقة بحوالي 4 ملايين برميل يوميًا في عام 2015، وهو ما يعادل الإنتاج اليومي للعراق والكويت مجتمعين³.

إلى جانب مواردها غير المتجددة، تحتوي آسيا الوسطى على إمكانات ضخمة في مجال الطاقة المتجددة. فقرغيزستان على وجه الخصوص تمتلك قدرات كبيرة في توليد الطاقة من المصادر المتجددة مثل الطاقة الشمسية والطاقة الكهرومائية. مع امتلاك المنطقة حوالي 5,5% من إجمالي الإمكانات العالمية للطاقة الكهرومائية، فإنها قادرة على المساهمة بشكل كبير في تطوير مصادر الطاقة البديلة، مما يساعد في التحول العالمي نحو طاقة نظيفة ومستدامة⁴.

ولا تقتصر أهمية آسيا الوسطى على مواردها فحسب، بل يمتد تأثيرها من خلال موقعها الجغرافي الذي يجعلها ممرًا رئيسيًا لنقل الطاقة بين آسيا وأوروبا. مع وجود أكثر من 20% من اليورانيوم المستكشف في العالم في كازاخستان وأوزبكستان، وتزايد أهمية خطوط الأنابيب لتسهيل نقل النفط والغاز إلى الأسواق العالمية، فإن استثمار المنطقة في تطوير بنيتها التحتية للطاقة سيعزز أمن الطاقة العالمي ويسهم في استقرار الإمدادات، لذا فإن تنوع وثراء منطقة آسيا الوسطى بمصادر الطاقة جعلها مطمئنًا للقوى الدولية والإقليمية مثل روسيا، الصين، والولايات المتحدة، بالإضافة إلى دول إقليمية أخرى.

أولاً: المحفزات الجيوسياسية والجيواقتصادية لدول آسيا الوسطى لتشكيل ممرات ربط إقليمية

شهدت منطقة آسيا الوسطى تحولاً كبيراً من خلال تشكيل ممرات ربط إقليمية جديدة، تهدف إلى تعزيز التجارة والنقل بين دول المنطقة وباقي العالم. هذه الممرات، مثل "الممر الأوسط لآسيا الوسطى" أو "ممر الصين الوسطى وغرب آسيا" المعروف أيضاً بـ "طريق النقل عبر بحر قزوين"، ومشروع "ممر TUTIT متعدد الوسائط بين طاجيكستان، أوزبكستان، تركمانستان، إيران، وتركيا، وغيرها من ممرات الربط

الإقليمية؛ تمثل رد فعل طبيعي للتحديات والفرص التي تواجهها هذه الدول في السياق الجيوسياسي والجيواقتصادي.

في السياق ذاته، تمثل هذه المشاريع الإقليمية تطوراً هاماً في استجابة دول آسيا الوسطى لموقعها الجغرافي الفريد وثرواتها الطبيعية، وكذلك التنافس الدولي على النفوذ في المنطقة. وتهدف هذه الممرات إلى تجاوز العقبات الجغرافية وتوفير وسائل نقل أسرع وأكثر فاعلية للموارد والبضائع. ويعكس هذا الاتجاه الرغبة في تنويع الشركاء التجاريين، وتقليل الاعتماد على الممرات التقليدية التي تسيطر عليها القوى الإقليمية الكبرى.

ومن أهم هذه المحفزات الجيوسياسية وراء تشكيل الممرات الإقليمية:

1. التحرر من النفوذ الروسي:

منذ انهيار الاتحاد السوفيتي في أوائل التسعينيات، عملت جمهوريات آسيا الوسطى على تعزيز استقلالها السياسي والاقتصادي. ومع أن روسيا حافظت على نفوذ كبير في المنطقة، إلا أن الدول بدأت تسعى إلى تنويع علاقاتها الدولية وتقليل الاعتماد على روسيا خاصة ما يتعلق بالبنية التحتية للنقل والطاقة. وتقليدياً كانت روسيا تسيطر على طرق التجارة والطاقة في آسيا الوسطى من خلال شبكة خطوط الأنابيب والسكك الحديدية التي تربط المنطقة بالأسواق الأوروبية. ومع ذلك، فإن التوترات الجيوسياسية بين الغرب وروسيا، وخاصة بعد الصراع في أوكرانيا والعقوبات الغربية على موسكو، دفعت دول آسيا الوسطى إلى البحث عن بدائل جديدة، كالممر الأوسط لآسيا الوسطى، الذي يربط بين الصين وأوروبا عبر بحر قزوين وتركيا، والذي يُعد من بين البدائل التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على الممرات الروسية⁵.

2. التوازن بين القوى الكبرى:

دفع الصراع بين القوى الكبرى (مثل الولايات المتحدة، الصين، وروسيا) دول آسيا الوسطى إلى السعي لإنشاء ممرات جديدة تعزز من استقلاليتها وتوازن علاقاتها مع هذه القوى. فعلى سبيل المثال، أصبحت الصين على وجه الخصوص لاعباً رئيسياً في المنطقة من خلال مبادرة "الحزام والطريق"، التي تهدف إلى إنشاء

شبكة ضخمة من البنية التحتية للتجارة والنقل تربط آسيا بأوروبا. كما يُعزز الممر الأوسط لآسيا الوسطى، الذي يعتبر جزءًا من هذه المبادرة، العلاقات الاقتصادية بين دول المنطقة والصين، وفي الوقت نفسه يقلل من الاعتماد على روسيا. وبالإضافة إلى الصين، تلعب تركيا وإيران دورًا مهمًا في هذه الديناميكيات. فتركيا تسعى لتعزيز نفوذها في آسيا الوسطى من خلال علاقات ثقافية ولغوية مشتركة، بينما تسعى إيران إلى تعزيز دورها كجسر بين آسيا الوسطى والشرق الأوسط. هذا التنافس بين القوى الإقليمية والدولية يخلق فرصًا لدول آسيا الوسطى لتعزيز خياراتها الاستراتيجية وتوسيع علاقاتها مع مختلف الشركاء.

3. البحث عن الاستقرار الإقليمي:

تؤثر التوترات الداخلية والإقليمية في آسيا الوسطى، بما في ذلك النزاعات الحدودية والتوترات العرقية، بشكل كبير على استقرار المنطقة. لذا فإن إنشاء ممرات النقل الإقليمية يعزز من التعاون بين دول المنطقة ويشجع على التكامل الاقتصادي، مما يسهم في تقليل النزاعات وتعزيز الاستقرار. كما تُسهم ممرات الربط في بناء جسور التواصل والتكامل، وكذلك تسهيل حركة التجارة وربط الأسواق الإقليمية، مما يسهم في تقليل التوترات الحدودية والعرقية في المنطقة، وذلك عبر تطوير شبكة متكاملة من الطرق وسكك الحديد التي تعزز من الاعتماد المتبادل بين الدول المشاركة. هذا التكامل الاقتصادي يفتح المجال أمام شركات تجارية واستثمارات أجنبية، مما يدعم التنمية المستدامة ويعزز الاستقرار.

على الصعيد الأمني والدبلوماسي، تُعتبر ممرات الربط أدوات هامة لبناء الثقة وتخفيف النزاعات بين الدول، من خلال تعزيز التعاون في مجالات الأمن والاقتصاد، حيث تُسهم هذه المشاريع في مواجهة التهديدات الإقليمية المشتركة مثل الإرهاب وتهريب المخدرات. بالإضافة إلى ذلك، توفر الممرات فرصة للدول الكبرى مثل الصين وروسيا وتركيا لتوسيع نفوذها عبر استثمارات في البنية التحتية، مما يدعم الاستقرار الإقليمي ويعزز التوازنات الجيوسياسية في المنطقة⁶.

4. تعزيز التحالفات الإقليمية:

تتيح ممرات الربط الإقليمية لدول آسيا الوسطى بناء علاقات تحالفية أقوى مع الدول المجاورة. فمشروع ممر TUTIT، على سبيل المثال، يعزز التحالف بين طاجيكستان وتركيا وإيران، ويدفع بالتعاون الاقتصادي والسياسي في إطار تكتل جديد يهدف إلى تأمين المصالح المشتركة. هذا التعاون يُعزز من قدرة الدول على مواجهة التحديات الجيوسياسية والاقتصادية ويقلل من اعتمادها على الشركاء التقليديين⁷.

من أهم المحفزات الجيواقتصادية المحفزة لتشكيل الممرات الإقليمية:

1. تنويع طرق التجارة:

تعتمد آسيا الوسطى - وهي منطقة حييصة - بشكل كبير على جيرانها للوصول إلى الأسواق العالمية. وهذا الانحباس الجغرافي جعل دول المنطقة تواجه تحديات كبيرة فيما يتعلق بتأمين طرق التجارة والنقل. من هنا، نشأت الحاجة إلى تنويع الطرق المتاحة للوصول إلى الأسواق العالمية، وتجنب الاعتماد على طرق تقليدية تخضع لنفوذ قوى خارجية. لذا فإن بعض ممرات الربط مثل الممر الأوسط لآسيا الوسطى، الذي يمر عبر بحر قزوين وتركيا وصولاً إلى أوروبا، يشكل بديلاً هاماً للطريق التقليدي عبر روسيا. وهذا الممر يعزز من قدرات دول آسيا الوسطى على تصدير منتجاتها ومواردها الطبيعية، مثل النفط والغاز، إلى الأسواق العالمية دون الحاجة للمرور عبر الأراضي الروسية⁸.

2. الاستفادة من مبادرة "الحزام والطريق" الصينية:

تلعب الصين، من خلال مبادرة "الحزام والطريق"، دوراً حيوياً في تحفيز دول آسيا الوسطى على تطوير ممرات الربط الإقليمية، حيث تستثمر بكين بشكل كبير في البنية التحتية للنقل والتجارة في المنطقة، مما يساعد هذه الدول على تحسين شبكات النقل الداخلية والخارجية. وهذه الاستثمارات تشمل بناء سكك حديدية وطرق سريعة، وتطوير الموانئ على بحر قزوين. كما تُعزز الاستفادة من الاستثمارات

الصينية في البنية التحتية من مكانة آسيا الوسطى كجزء محوري في شبكة التجارة العالمية⁹. فعلى سبيل المثال، مشروع "ممر الصين-غرب آسيا"، الذي يمر عبر آسيا الوسطى، يعزز من قدرة دول المنطقة على تصدير منتجاتها إلى الأسواق الأوروبية والشرق أوسطية، وفي الوقت ذاته يسهل وصول السلع الصينية إلى هذه الأسواق¹⁰.

3. تطوير القطاع اللوجستي:

يُعد القطاع اللوجستي أحد العناصر الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في دول آسيا الوسطى؛ لذا فإن تحسين البنية التحتية للنقل والمواصلات يساهم في تقليل تكاليف الشحن والنقل، مما يعزز من تنافسية منتجات هذه الدول في الأسواق العالمية. فعلى سبيل المثال، الممر الأوسط يوفر بديلاً أقل تكلفة وأسرع من الممرات التقليدية التي تعتمد على السكك الحديدية عبر روسيا. لذا فإن تطوير ممرات النقل الإقليمية يعزز من قدرة دول آسيا الوسطى على جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث إن الشركات الدولية تتطلع دائماً إلى تحسين كفاءة سلسلة التوريد وتقليل التكاليف اللوجستية، مما يجعل المنطقة أكثر جاذبية كمركز للتجارة والنقل.

4. أهمية موارد آسيا الوسطى في تأمين الطاقة والمعادن النادرة:

تُعد منطقة آسيا الوسطى من أهم المناطق الغنية بالموارد الطبيعية، خاصة في قطاعي النفط والغاز. وفقاً للتقديرات، تحتل المنطقة المرتبة الثانية عالمياً من حيث احتياطي النفط، بينما تأتي في المرتبة الأولى عالمياً بالنسبة لاحتياطات الغاز الطبيعي، ما يجعلها لاعباً رئيسياً في أسواق الطاقة. ومع تصاعد التوترات الجيوسياسية بين روسيا والغرب، أصبح هناك توجه متزايد من دول آسيا الوسطى نحو تنويع مسارات تصديرها بعيداً عن الأراضي الروسية، مما يعزز أمن الطاقة ويخفف من الاعتماد على مسارات مهددة جيوسياسياً¹¹.

إلى جانب الطاقة، تتمتع آسيا الوسطى بموارد معدنية هائلة تشمل خامات المنجنيز، الكروم، الزنك، والتيتانيوم. هذه المعادن تعد أساسية للصناعات التكنولوجية، العسكرية، والدفاعية. على وجه الخصوص، تسعى كازاخستان إلى

منافسة الصين في إنتاج المعادن الأرضية النادرة مثل الإيتريوم والسكانديوم، التي تعد حيوية لصناعة الإلكترونيات والتكنولوجيا المتقدمة. وقد جذب هذا التفوق اهتمام الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، اللذين يسعيان لتقليل اعتمادهما على الصين من خلال استثمار استراتيجي في قطاع التعدين في آسيا الوسطى. في هذا السياق، تعززت المنافسة الدولية على الموارد الطبيعية في آسيا الوسطى، حيث تحاول القوى الكبرى تأمين سلاسل إمداد مستقلة ومستدامة من المعادن النادرة. في السياق ذاته، توضح جولات التعاون الأخيرة بين الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، ودول آسيا الوسطى، مثل الحوار الذي عقد في فبراير 2024، أهمية هذه المنطقة كمصدر استراتيجي لتلك الموارد¹².

أمثلة لبعض ممرات الربط الإقليمية:

ممر آسيا الوسطى وغرب آسيا (TITR)

الشكل رقم (2)



المصدر: Elnur Enveroglu, "Middle Corridor's growing importance for states along its route", (azer news, 14 April 2024).

URL: <https://www.azernews.az/analysis/224602.html>

إن الممر الأوسط، المعروف أيضًا باسم ممر النقل الدولي عبر بحر قزوين (TITR)، كما هو موضح في الشكل رقم (2) ¹³ هو طريق تجاري يربط بين البحر الأسود والقوقاز وصولًا إلى سهول آسيا الوسطى. ويمثل هذا الممر شريانًا حيويًا يربط أسواق الصين وشرق آسيا بأوروبا. ويعتبر الممر الأوسط أقصر طريق بين غرب الصين وأوروبا مقارنة بالممر الشمالي عبر روسيا والممرات البحرية عبر قناة السويس.

ويتبع الممر الأوسط تقريبًا مسار طريق الحرير القديم، إلا أن الطريق التاريخي كان يمر جنوب بحر قزوين وعبر بلاد فارس (إيران الحديثة)، في حين يتجنب الممر الأوسط إيران من خلال استغلال موانئ في كازاخستان وتركمانستان لنقل البضائع عبر بحر قزوين إلى أذربيجان. ومن هناك يتم نقل البضائع إلى أوروبا عبر موانئ جورجيا أو عبر الأراضي التركية.

والممر الأوسط ليس مجرد طريق نقل واحد، بل هو شبكة مترابطة من الطرق البرية والسكك الحديدية والممرات البحرية. وقد ساعدت مجموعة متنوعة من مشاريع البنية التحتية خلال العقود الثلاثة الماضية في تحديث الممر الأوسط وتقليل أوقات العبور للشحنات. بالإضافة إلى الاستثمارات الضخمة من مبادرة "الحزام والطريق" الصينية، كما استثمر الاتحاد الأوروبي مبالغ كبيرة في هذا الممر. في وقت سابق من عام 2024، تعهدت المؤسسات المالية الأوروبية والدولية باستثمار حوالي 10,8 مليار دولار في تطوير الممر العابر لبحر قزوين في آسيا الوسطى. هذا ويهدف طريق النقل المتعدد الوسائط، الذي تدعمه الصين وقوى إقليمية أخرى، إلى تسهيل التجارة مع تجاوز روسيا، التي اكتسبت أهمية متزايدة بسبب التحولات الجيوسياسية، وخاصة في أعقاب الصراع بين روسيا وأوكرانيا¹⁴.

في السياق ذاته؛ فإن الدول الأوراسية التي تشكل الممر الأوسط قد استثمرت الكثير من الوقت والموارد في تحسين البنية التحتية الحالية أيضًا. ففي أواخر عام 2022، اجتمع وزراء الخارجية والنقل من كازاخستان، وجورجيا، وأذربيجان، وتركيا لتحديد سبل تسريع تطوير الممر وزيادة القدرة الاستيعابية للشحن. وأعلن الوزراء عن خطة مدتها خمس سنوات تركز بشكل كبير على تحديث السكك الحديدية، ومن المتوقع أن تضاعف هذه الخطة القدرة الاستيعابية للسكك الحديدية عند

اكتمالها. وبحلول عام 2027، من المتوقع أن تصل القدرة الاستيعابية للممر إلى 10 ملايين طن سنوياً، مع تقليل زمن النقل إلى 14-18 يوماً¹⁵.

الأهمية الاستراتيجية لهذا الممر:

الممر الأوسط يتمتع بعدة مزايا تجعله خياراً جذاباً للشحن الدولي مقارنة بالممرات الأخرى. يوفر الممر أماناً أكبر للبضائع وسرعة في النقل، حيث يُقدر زمن العبور بـ 14-18 يوماً مقارنة بـ 19 يوماً عبر روسيا أو 22-37 يوماً عبر المسارات البحرية الجنوبية. في عام 2023، تجاوز حجم البضائع المنقولة مليون طن، بزيادة 65٪ عن العام السابق، مما يعكس اهتماماً متزايداً به، رغم أن قدرته الاستيعابية لا تزال محدودة مقارنة بقناة السويس.

يكتسب الممر أهمية استراتيجية في ظل التحولات الجيوسياسية، حيث تسعى الدول إلى تنويع طرق التجارة بعيداً عن روسيا. وتلعب مبادرة الحزام والطريق الصينية دوراً محورياً في تطويره، مما يعزز الربط بين آسيا الوسطى وأوروبا. يوفر الممر بديلاً استراتيجياً لتجنب العقوبات الغربية المفروضة على روسيا واضطرابات سلاسل التوريد العالمية.

تشارك دول كازاخستان وأوزبكستان وأذربيجان وجورجيا في تطوير الممر عبر تحسين بنيتها التحتية. وأكد الرئيس الكازاخستاني قاسم جومارت توكايف أهمية هذا الممر في تعزيز التنمية المستدامة، مشيراً إلى إمكانية زيادة أحجام النقل خمسة أضعاف على المدى المتوسط¹⁶. يعزز الممر أيضاً الاستقلال الاستراتيجي لآسيا الوسطى، حيث يحد من الاعتماد على روسيا أو الصين، ويدعم سياسة كازاخستان المتوازنة لجذب الاستثمار من الغرب والشرق.

يُعد الممر شرياناً اقتصادياً للدول الواقعة على مساره، حيث يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي، جذب الاستثمارات، وخلق فرص العمل. كما يثير اهتمام أوروبا، التي تدعمه كوسيلة لتنويع سلاسل التوريد وتقليل أوقات النقل إلى أقل من 15 يوماً بين آسيا الوسطى وأوروبا¹⁷.

رغم هذه المزايا، يواجه الممر الأوسط تحديات، مثل المخاوف الأمنية، الحاجة إلى تطوير البنية التحتية، والتصورات الراسخة عن المسارات التقليدية. ومع ذلك، يمكن للتعاون الدولي والاستثمار التغلب على هذه العقبات، مما يمكن الممر من أن يصبح محوراً رئيسياً للتجارة في القرن الحادي والعشرين.

ممر TUTIT المتعدد الوسائط (طاجيكستان - أوزبكستان - تركمانستان - إيران - تركيا)

يُعد ممر النقل المتعدد الوسائط TUTIT والذي يربط بين (طاجيكستان - أوزبكستان - تركمانستان - إيران - تركيا) مشروعاً إقليمياً رئيسياً يهدف إلى ربط آسيا الوسطى مع تركيا وأوروبا، كما يُسهم في تعزيز التكامل الإقليمي والتعاون الاقتصادي. وهذا الممر تم تطويره لتعزيز التجارة والربط اللوجستي بين هذه البلدان عبر وسائل متعددة للنقل، والتي تشمل الطرق البرية، السكك الحديدية، والموانئ البحرية¹⁸.

وقد تم اعتماد قرار مشروع هذا الممر وفقاً لتوصية إعلان أنقرة، الذي اعتمده الاجتماع الحادي عشر لوزراء النقل في منظمة التعاون الاقتصادي "إيكو" في فبراير 2022، ثم تم الإعلان عن التوافق على المشروع رسمياً في أكتوبر من العام نفسه، في العاصمة الطاجيكية "دوشنبه"، خلال المؤتمر الدولي "اللوجستيات ومزاياها في تطوير روابط النقل بين طاجيكستان ودول المنطقة". وكان من آخر الاجتماعات المشتركة لمناقشة المشروع الاجتماع الوزاري الثاني عشر لوزراء النقل في دول (TUTIT) الذي عُقد في 2 نوفمبر 2023، في العاصمة الأوزبكية طشقند، وناقش تدابير توحيد المعايير القانونية والفنية عند تنظيم نقل البضائع على طول الممر وزيادة ربط وسائل النقل بين الدول المشاركة فيه¹⁹.

وتُعد منظمة التعاون الاقتصادي أحد المحركات الرئيسية وراء هذا الممر، والتي تهدف إلى تعزيز شبكات النقل الإقليمية. حيث يعمل الممر أيضاً كحلقة وصل مهمة للصين، مما يمكنها من نقل البضائع عبر آسيا الوسطى نحو أوروبا. بالإضافة إلى ذلك، يتم التخطيط لتحسينات البنية التحتية على طول الطريق لزيادة الكفاءة

وتبسيط إجراءات التجارة. على سبيل المثال، التزمت طاجيكستان بتعزيز قدراتها اللوجستية والنقلية لضمان بقائها لاعباً رئيسياً في هذا الممر.

الأهمية الاستراتيجية للممر

يأتي هذا المشروع كجزء من جهود إقليمية أوسع لتعزيز الروابط التجارية واللوجستية وتطوير البنية التحتية للنقل، بما يتماشى مع التوجهات العالمية لتسهيل حركة البضائع وتقليل التكاليف التجارية. كما يُعتبر ممر TUTIT من المشاريع الاستراتيجية التي تساهم في تعزيز الربط التجاري بين آسيا وأوروبا. هذا الممر يوفر بديلاً أسرع وأقل تكلفة مقارنة بالممرات التقليدية عبر روسيا، مما يجعله خياراً مغرباً للشركات والدول الراغبة في تعزيز تجارتها مع الأسواق الأوروبية. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر المشروع جزءاً من الجهود الإقليمية لإحياء طريق الحرير التاريخي، والذي كان يربط الصين بأوروبا عبر آسيا الوسطى. كما أن الممر يكمل مبادرات النقل الأخرى مثل مبادرة الحزام والطريق الصينية، مما يعزز دوره كمحور مهم في شبكات التجارة الدولية.

بالإضافة لذلك، يُعد مشروع ممر TUTIT من المشاريع الطموحة التي من المتوقع أن يكون لها تأثير كبير على التجارة والنقل في آسيا الوسطى. وبفضل التعاون الإقليمي لدول الممر، فمن المتوقع أن يعزز هذا الممر ليس فقط التجارة البينية بين الدول المشاركة، بل أيضاً الربط اللوجستي بين الصين وأوروبا، مما يجعل آسيا الوسطى محوراً أساسياً في التجارة العالمية.

ومن حيث التأثير الطويل الأجل، من المقرر أن يلعب هذا الممر دوراً حيوياً في تعزيز النمو الاقتصادي عبر البلدان المشاركة. كما يُنظر إليه على أنه خطوة مهمة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الحد من الحواجز اللوجستية للمناطق غير الساحلية، مما يوفر في نهاية المطاف وصولاً أفضل إلى الأسواق الدولية. ومن المتوقع أن يؤدي التعاون المتزايد بين هذه البلدان، والذي تيسره مجموعات العمل رفيعة المستوى، إلى تعزيز إمكانات الممر لتوسيع التجارة والتنمية.

ممر شمال جنوب:

يربط هذا الممر آسيا الوسطى والهند عبر إيران وروسيا، ويهدف إلى تعزيز التجارة بين جنوب آسيا وأوروبا من خلال تقليل المسافات وزمن النقل مقارنة بالطرق التقليدية. هذا الممر يشمل النقل المتعدد الوسائط، بما في ذلك النقل البحري والبري والسكك الحديدية. كما تُشارك دول مثل كازاخستان، أذربيجان، والهند بفاعلية في تطوير هذا الممر. بدأت فكرة هذا الممر في أواخر القرن التاسع عشر خلال عهد الإمبراطورية الروسية، حيث كانت تهدف روسيا إلى تأمين وصولها إلى المياه الدافئة عبر ممر بري يمتد من أراضيها إلى أفغانستان، ثم إلى بلاد فارس المطلّة على المحيط الهندي. رغم ذلك، لم تتحقق هذه الفكرة حتى عام 2000، عندما وقعت ثلاث دول، هي روسيا وإيران والهند، اتفاقية لإنشاء ممر تجاري متعدد الوسائط يربط بينها²⁰.

على مدار العقد التاليين، انضمت إحدى عشرة دولة إلى المشروع، موزعة بين غرب ووسط آسيا وشرق أوروبا. ويبلغ طول هذا الممر المقترح حوالي 7,200 كم، وينطلق من مدينة مومباي في جنوب الهند، وصولاً إلى مدينة سان بطرسبرغ الروسية في الشمال، كما يتضح في الشكل رقم (3). هذا الممر يهدف إلى تعزيز التجارة وتقليل زمن النقل بين آسيا وأوروبا، معتمداً على وسائل نقل متعددة تشمل السكك الحديدية والنقل البحري.

الشكل رقم (3)



ظل العمل على مشروع ممر الشمال-الجنوب بطيئاً حتى السنوات الأخيرة، حيث أسهمت التحولات السياسية العالمية والإقليمية في إحياء الاهتمام بتفعيله. وتسعى إيران من خلال هذا الممر إلى التحول إلى مركز لوجستي حيوي في آسيا الوسطى والغربية لتعزيز اقتصادها، فيما تأمل روسيا في استخدامه لتجاوز العقوبات الغربية وتعزيز تجارتها مع الدول الآسيوية. كما يوفر الممر أيضاً فرصة لتسريع إيصال البضائع بين روسيا والشرق الأوسط، مما يقلل زمن الشحن بنحو 40-50٪ مقارنة بالطرق التقليدية عبر قناة السويس. من جانبها، ترى الهند في الممر وسيلة للوصول إلى أسواق آسيا دون الاعتماد على الممرات الصينية أو المرور عبر باكستان، بينما تسعى دول آسيا الوسطى لزيادة ارتباطها بسلاسل الإمداد العالمية لتحفيز اقتصاداتها.

مع ذلك، يواجه المشروع العديد من التحديات، مثل سوء البنية التحتية في بعض الدول كإيران، حيث تعاني شبكات السكك الحديدية والطرق السريعة والموانئ من التردّي. إلى جانب ذلك، تواجه الدول المشاركة صعوبة في تمويل عمليات التطوير بسبب تردد المؤسسات المالية الدولية في تقديم القروض لأسباب سياسية. علاوة على ذلك، تفتقر الدول إلى التنسيق الجمركي المناسب، كما أن غياب الهياكل اللوجستية الفعالة وتوترات الأمن والسياسة بين الدول المشاركة يعوقان تقدمه. ومع ذلك، تتعاون بعض الدول في تطوير البنى التحتية للممر، وتسعى لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المشروع لتسريع إنجازه²¹.

ثانياً: ممرات الربط الإقليمية والتنافس الجيواستراتيجي بين القوى الفاعلة في آسيا الوسطى

تمثل آسيا الوسطى ساحةً رئيسيةً للتنافس الجيوسياسي العالمي، حيث تتقاطع فيها مصالح العديد من القوى الدولية والإقليمية الكبرى، وذلك بفضل موقعها الاستراتيجي الذي يربط آسيا بأوروبا. كما أصبحت المنطقة محط أنظار دول مثل الصين، وروسيا، والولايات المتحدة، إلى جانب قوى إقليمية مثل تركيا وإيران والهند. هذا التنافس يتركز بالأساس على السيطرة على ممرات الربط الإقليمية

ومصادر الطاقة الغنية، ما جعل آسيا الوسطى مركزاً للصراع على النفوذ والتأثير. ومع تزايد الأهمية الجيواقتصادية للمنطقة؛ تتعمق ديناميكيات الصراع، لتصبح محوراً أساسياً في خارطة التوازنات العالمية الجديدة²². وفي هذا السياق، سنستعرض القوى الفاعلة في المنطقة ودورها في تشكيل مستقبل آسيا الوسطى في الساحة الدولية.

■ روسيا:

تُعدّ منطقة آسيا الوسطى من المناطق الجيوسياسية الحيوية لروسيا، حيث تجمع بين الجغرافيا، التاريخ، والتعاون الاستراتيجي. تعكس السياسة الروسية تجاه آسيا الوسطى مزيجاً من الطموحات الإمبراطورية السابقة والرغبة في ترسيخ النفوذ في عالم متعدد الأقطاب. تمتد الروابط التاريخية بين روسيا ودول آسيا الوسطى إلى الحقبين القيصريّة والسوفييتية، حين كانت المنطقة تحت السيطرة الروسية، مما خلق ترابطاً ثقافياً وسياسياً. بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، استمرت هذه الروابط من خلال اللغة والثقافة والدين، حيث تُعدّ اللغة الروسية إحدى اللغات الرسمية في العديد من دول آسيا الوسطى.

تسعى روسيا لتحقيق الهيمنة الإقليمية، إذ ترى آسيا الوسطى ساحة تنافس مع قوى كبرى كالصين والولايات المتحدة. تهدف موسكو إلى تعزيز مكانتها كقوة عظمى عبر السيطرة السياسية والاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، تلعب روسيا دوراً محورياً في استقرار الأمن الإقليمي، حيث تواجه تهديدات كالإرهاب وتهريب المخدرات من خلال التعاون الأمني مع دول المنطقة. كما تعزز روسيا التكامل الاقتصادي عبر مبادرات مثل "الاتحاد الاقتصادي الأوراسي"، الذي يدعم التجارة والاستثمار المشترك²³.

تمثل روسيا شريكاً أمنياً رئيسياً لدول آسيا الوسطى، حيث أنشأت "منظمة معاهدة الأمن الجماعي" لتعزيز التعاون الأمني، بالإضافة إلى إقامة قواعد عسكرية تتيح التدخل السريع عند الأزمات. رغم النجاحات الروسية، تواجه موسكو تحديات مثل التنافس مع النفوذ الصيني المتزايد. تستثمر الصين بكثافة في مشاريع البنية التحتية ضمن "مبادرة الحزام والطريق"، مما يدفع روسيا إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية والأمنية لمواجهة هذا التحدي²⁴.

على الرغم من ذلك، تحاول بعض دول آسيا الوسطى، مثل أوزبكستان وكازاخستان، تنويع علاقاتها الخارجية لتقليل الاعتماد على روسيا، مما يُجبر موسكو على إعادة النظر في استراتيجياتها. في هذا السياق، تعزز روسيا علاقاتها الاقتصادية والعسكرية مع دول المنطقة، وتقدم نفسها كوسيط فعال في النزاعات الإقليمية، خاصة مع إيران وأفغانستان. تسعى موسكو إلى ترسيخ مكانتها الدولية باستخدام أدوات "القوة الناعمة" مثل الإعلام الإقليمي، المنح الدراسية، والبرامج الثقافية واللغوية²⁵.

ترى روسيا أن آسيا الوسطى جزء محوري من استراتيجيتها الخارجية، إذ تعكس العلاقات مع دول المنطقة تداخلاً بين التاريخ، الأهداف الاستراتيجية، والتحديات. تعمل روسيا على مشاريع ممرات الربط مثل ممر "شمال-جنوب"، الذي يهدف لتعزيز التجارة مع الهند ودول وسط آسيا، ما يساعدها في مواجهة النفوذ الصيني. تسعى موسكو إلى تقليل الاعتماد على طرق النقل التقليدية لتعزيز موقعها في السوق العالمية²⁶.

تعتمد روسيا أيضاً على التحالفات الإقليمية، مثل منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون، لتعزيز دورها وتأثيرها في السياسات الإقليمية. تعتبر ممرات الربط أدوات استراتيجية لتعزيز الهيمنة الروسية في آسيا الوسطى، حيث تأمل في استعادة مكانتها كقوة مركزية على الساحة الجيوسياسية. باختصار، تسعى روسيا من خلال سياساتها في آسيا الوسطى إلى ترسيخ نفوذها التاريخي وتحقيق الاستقرار والأمان الإقليميين.

■ الصين:

بدأ اهتمام الصين بآسيا الوسطى منذ تأسيس "منظمة شنغهاي للتعاون" عام 2001، كرد فعل على التطورات الجيوسياسية كالحرب في أفغانستان وازدياد النفوذ الأمريكي. منذ ذلك الحين، تطورت العلاقات الاقتصادية والسياسية مع دول المنطقة بشكل كبير، حيث استثمرت الصين في مشاريع ضخمة لتعزيز الروابط التجارية والاستقرار الأمني.

أحد أبرز دوافع اهتمام الصين هو تأمين الموارد الطبيعية، إذ تمتلك آسيا الوسطى احتياطات هائلة من النفط والغاز. تسعى بكين لتقليل اعتمادها على شركاء الطاقة التقليديين في الشرق الأوسط عبر تأمين مصادر قريبة تدعم نموها الاقتصادي المتسارع. كذلك، يشكل الأمن الداخلي دافعاً آخر، حيث تسعى الصين للتعامل مع تحديات كالتطرف والنزاعات في منطقة شينجيانغ المتاخمة لآسيا الوسطى²⁷.

في المجال الاقتصادي، كثفت الصين استثماراتها في البنية التحتية كالطرق والسكك الحديدية والطاقة. تسعى بكين عبر هذه المشاريع إلى إنشاء طرق تجارية جديدة تربطها بأسواق أوروبا وآسيا. أما في المجال الأمني، فتعزز "منظمة شنغهاي للتعاون" التعاون الأمني بين أعضائها، مما يرسخ الاستقرار الإقليمي.

تلعب مبادرة "الحزام والطريق" دوراً رئيسياً في استراتيجية الصين لتعزيز الروابط الإقليمية، حيث تستثمر بكين في مشاريع مثل خط أنابيب الغاز بين الصين وآسيا الوسطى، وخط أنابيب النفط بين الصين وكازاخستان، والطريق السريع بين الصين وقرغيزستان وأوزبكستان. كذلك، يبرز القطار السريع بين الصين وأوروبا كإنجاز محوري يعبر آسيا الوسطى، مما يعزز التجارة والنقل.

نمت التجارة بين الصين وآسيا الوسطى لتصل إلى 89 مليار دولار عام 2023، بزيادة 27% عن العام السابق. تتفوق الصادرات الصينية التي تتجاوز 60 مليار دولار على الواردات، مما يعكس تفوقاً اقتصادياً لصالح بكين. كما سجلت الاستثمارات الصينية في آسيا الوسطى نحو 63,9 مليار دولار حتى 2022²⁸. تساهم الاستثمارات الصينية في البنية التحتية بتعزيز مكانة آسيا الوسطى كمحور تجاري عالمي. على سبيل المثال، يعزز "ممر الصين-غرب آسيا" قدرة دول المنطقة على تصدير منتجاتها للأسواق الأوروبية والشرق أوسطية، مما يسهل أيضاً وصول السلع الصينية لتلك الأسواق.

تشكل ممرات الربط الإقليمية ركيزة أساسية لاستراتيجية الصين لتعزيز نفوذها السياسي والاقتصادي في آسيا الوسطى. من خلال تقديم قروض ميسرة

واستثمارات ضخمة، أقامت بكين شركات قوية مع حكومات المنطقة، مما ساعدها على تعزيز وجودها كقوة اقتصادية مهيمنة. إضافة إلى ذلك، تسعى الصين لإنشاء مراكز لوجستية إقليمية تسهل حركة البضائع وتعزز مكانتها كمركز تجاري عالمي. باختصار، تستخدم الصين ممرات الربط الإقليمية ومبادرة "الحزام والطريق" كوسائل لتعزيز موقعها الاستراتيجي في آسيا الوسطى، مما يساهم في تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية طويلة المدى، ويعزز نفوذها في المنطقة.

■ الولايات المتحدة الأمريكية:

تُعتبر آسيا الوسطى منطقة استراتيجية تحمل أهمية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، حيث تمثل نقطة التقاء للمصالح السياسية والاقتصادية والأمنية. فبعد تفكك الاتحاد السوفيتي، كان الاهتمام الأمريكي منصباً على دعم سيادة الدول المستقلة حديثاً وتوجيه جهودها نحو تعزيز العلاقات التجارية ومنع انتشار الأسلحة النووية.

ويمكن اعتبار عام 2001 نقطة مرجعية عندما هاجمت الولايات المتحدة أفغانستان لتسليط الضوء على تفاعل جمهوريا آسيا الوسطى مع القوى الكبرى. حيث قامت الولايات المتحدة بفتح قواعدها في أوزبكستان وقيرغيزستان، وبدأت حربها على الإرهاب في أفغانستان وشاركت دولاً أخرى في شراكة استراتيجية لمكافحة الإرهاب. مما يعكس اهتماماً أمريكياً بالأبعاد الأمنية في المنطقة. ومع ذلك، تم اتخاذ العديد من المبادرات السلمية من قبل الولايات المتحدة وروسيا، حيث تعهد الطرفان بمحاربة الإرهاب وضمان السلام في أفغانستان. كما قدمت الولايات المتحدة خطة لإنشاء شبكة التوزيع الشمالية التي تهدف إلى إجراء التجارة مع أفغانستان باستخدام أراضي عدة دول، بما في ذلك روسيا²⁹.

كما كشفت القواعد الأمريكية في جمهوريات آسيا الوسطى عن التنافس الجيوسياسي بين الولايات المتحدة وروسيا، مما جعل آسيا الوسطى تبدو كنافذة على نظام دولي متعدد الأقطاب³⁰. على الرغم من عدم وجود قرب جغرافي للولايات المتحدة

من آسيا الوسطى، فقد أصبحت في تسعينيات القرن العشرين قوة عظمى لا يمكن منافستها، وفرضت نفوذها على منطقة ما بعد الاتحاد السوفييتي. فبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، تصدرت آسيا الوسطى اهتمامات الولايات المتحدة، ولكن وجودها غير الناجح في أفغانستان أضاف تعقيدات جديدة إلى المشهد الإقليمي. وبدا أن هناك مصلحة مشتركة بين الولايات المتحدة وروسيا والصين في مكافحة الإرهاب، حيث تركز المصلحة الأمريكية الأساسية على الأمن ومنع تكرار سيناريو أفغانستان في آسيا الوسطى، فضلاً عن الحد من انتشار الجماعات الإرهابية العابرة للحدود التي يمكن أن تهدد استقرار المناطق المتشابكة وتؤثر سلباً على الولايات المتحدة³¹.

وبعد الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، تزايد القلق بشأن تأثير انهيار الحكومة المدعومة أمريكياً في كابول على نفوذ الولايات المتحدة في آسيا الوسطى. وبالتالي، جاء التركيز على إعادة بناء العلاقات مع الدول الخمس المستقلة وتعزيز وجودها في المنطقة³². وتسعى الولايات المتحدة أيضاً إلى الحد من النفوذ الروسي والصيني في المنطقة، حيث تعتبر هذه المنطقة بمثابة حلبة للتنافس الجيوسياسي.

علاوة على ذلك، تحتوي آسيا الوسطى على موارد طبيعية غنية، بما في ذلك احتياطات الطاقة والمعادن النادرة، مما يجعلها هدفاً جذاباً للاستثمار الأمريكي. وبالتالي تسعى الولايات المتحدة إلى تأمين مصادر بديلة للطاقة وتقليل اعتمادها على النفط والغاز الروسيين.

هذا وتمثل الاستراتيجيات الأمريكية الأخيرة، مثل منصة C5+1، محاولة لتعزيز الحوار والتعاون بين الولايات المتحدة ودول آسيا الوسطى. تركز هذه المبادرات على تحسين التعاون الاقتصادي والأمني، وتوفير الدعم اللازم لمواجهة التحديات المشتركة³³. كما تستثمر الولايات المتحدة بشكل كبير في البرامج التعليمية والثقافية لتعزيز العلاقات مع شعوب المنطقة، وهو ما يُظهر التزامها بالتفاعل الشامل مع دول المنطقة. فقد أنفقت أكثر من 9 مليارات دولار من المساعدات لدعم السلام والأمن والنمو الاقتصادي، وهو ما يعكس أولوياتها الاستراتيجية³⁴.

بالإضافة لما سبق، تركز الولايات المتحدة على دعم مبادرات الربط الإقليمي التي تعزز من قدرتها على التأثير في السياسات الإقليمية، مثل دعم ممرات الطاقة والبنية التحتية التي تربط آسيا الوسطى بأوروبا. من خلال دعم مشروعات مثل ممر الطاقة الجنوبية (Southern Gas Corridor)، تسعى الولايات المتحدة إلى تقليل الاعتماد الأوروبي على الطاقة الروسية وتعزيز أمن الطاقة في المنطقة³⁵.

كما تظهر جهود الولايات المتحدة في آسيا الوسطى أن ممرات الربط الإقليمية لا تمثل فقط فرصًا للتجارة والنقل، بل هي أيضًا أدوات استراتيجية تستخدم لتعزيز النفوذ السياسي والاقتصادي، مما يساهم في تشكيل الديناميكيات الجيوسياسية في المنطقة. وبالتالي لا يقتصر الاهتمام الأمريكي بآسيا الوسطى فقط على الأبعاد الأمنية، بل يمتد ليشمل جهودًا لتحسين البنية التحتية وتعزيز العلاقات التجارية. وتوسع واشنطن إلى بناء شبكات طرق ومواصلات تربط بين دول المنطقة، مما يساهم في تسهيل حركة التجارة وتعزيز الاقتصاد المحلي. كما أن الوضع الجيوسياسي المتغير في أعقاب الحرب الأوكرانية زاد من الزخم الأمريكي في آسيا الوسطى. وهو ما تجلّى في سعي واشنطن إلى تعزيز نفوذها في "الحديقة الخلفية" لروسيا، مما يضيف بُعدًا جديدًا لتنافس القوى الكبرى في المنطقة.

■ تركيا:

تعتبر تركيا نفسها "الوطن الأم" للعديد من شعوب آسيا الوسطى، حيث تمتد جذور التراث التركي إلى هذه المنطقة. وتُسمى تركيا هذه المنطقة بـ"تركستان"، مما يعكس ارتباطها الثقافي والتاريخي. هذا السياق الثقافي يمكّن تركيا من تعزيز علاقاتها مع الدول الناطقة بالتركية في آسيا الوسطى، مما يساهم في بناء شبكة من العلاقات القائمة على الهوية المشتركة. ومع تدهور الوضع في المنطقة عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، بدأت تركيا بتوسع نفوذها في المنطقة، معتمدة على نموذجها للدولة العلمانية الديمقراطية. في الوقت ذاته، سعت أنظمة الحكم في الجمهوريات الإسلامية إلى تقليد هذا النموذج. ومع ذلك، فإن ضعف الروابط الثقافية بسبب السياسات القيصرية والسوفيتية فرض على تركيا اعتماد سياسة أكثر واقعية، تمحورت حول اعتبارات تتعلق بالاقتصاد والطاقة، مما جعلها محور السياسة التركية في المنطقة.

كما تطورت العلاقات الاقتصادية بين تركيا ودول آسيا الوسطى بشكل ملحوظ، حيث استثمرت الشركات التركية في العديد من المشاريع، بدءاً من قطاع البناء إلى الطاقة والتكنولوجيا. تعتبر تركيا واحدة من أهم الشركاء التجاريين لدول المنطقة، مما يعكس حرص أنقرة على تعزيز التعاون الاقتصادي من خلال اتفاقيات تجارية ومشاريع استثمارية مشتركة.

ويمكن فهم العلاقات بين تركيا وجمهوريات آسيا الوسطى على أنها قد مرت بثلاث مراحل رئيسية، كل مرحلة تتزامن مع عقد محدد منذ نهاية الحرب الباردة، وهي: التسعينيات (1990-1999)، العقد الأول من الألفية الثالثة (2000-2009)، والعقد الثاني (2010-2019). كل عقد من هذه العقود تأثر بمجموعة معينة من التطورات المحلية والإقليمية.

تميزت أوائل التسعينيات بفترة رئاسة "تورغوت أوزال"، حيث كان التركيز على إنشاء روابط ثقافية مستندة إلى الهوية التركية ذات النزعة الأوراسية. كانت تركيا تسعى لتعزيز دورها كقوة إقليمية من خلال تقوية العلاقات الثقافية والسياسية مع الدول المستقلة حديثاً في آسيا الوسطى، مما يعكس طموحات أنقرة في أن تصبح محوراً ثقافياً وداعماً لهذه الجمهوريات.

مع بداية عهد رجب طيب أردوغان، شهد العقد الأول تعديلات برجماتية وإجراءات ذات طابع استمراري. تركزت هذه الفترة على توسيع العلاقات الاقتصادية والسياسية، حيث زاد التعاون في مجالات البنية التحتية والطاقة. كانت تركيا تسعى إلى تعزيز نفوذها من خلال بناء شراكات اقتصادية وثيقة مع دول المنطقة، مما أسهم في تحقيق مصالحها الاستراتيجية.

في العقد الثاني، ومع توطيد حكم أردوغان وحزب العدالة والتنمية، وخاصةً بعد محاولة الانقلاب في منتصف عام 2016، بدأت تركيا بالتركيز بشكل أكبر على علاقاتها الأمنية والعسكرية مع جمهوريات آسيا الوسطى. أدى هذا التركيز إلى تحسين العلاقات بشكل كبير، حيث أصبحت تركيا تسعى لتعزيز التعاون العسكري والأمني، مما يعكس تغيراً في أولوياتها تجاه المنطقة³⁶.

على صعيد آخر، تُشكل ممرات الربط الإقليمية جزءاً أساسياً من استراتيجية تركيا لتعزيز نفوذها وهيمنتها في منطقة آسيا الوسطى، حيث تسعى لأن تكون جسراً بين الشرق والغرب. وتعتبر تركيا واحدة من الفاعلين الرئيسيين في منطقة آسيا الوسطى، حيث تسعى لتعزيز علاقاتها مع الدول الناطقة بالتركية مثل كازاخستان وأوزبكستان وقرغيزستان. كما تسعى تركيا إلى توسيع نفوذها من خلال استثمارها في مشاريع البنية التحتية، بما في ذلك إنشاء طرق وسكك حديدية تربط هذه الدول معاً ومع الأسواق الأوروبية.

ويُعد مشروع "ممر غاز تركي" هو أحد الأمثلة على جهود تركيا لتعزيز مكائتها في آسيا الوسطى، حيث يهدف إلى نقل الغاز الطبيعي من منطقة بحر قزوين إلى أوروبا عبر تركيا. ويساهم هذا الممر في تقليل اعتماد أوروبا على الغاز الروسي، مما يمنح تركيا دوراً استراتيجياً في تأمين الطاقة لأوروبا³⁷.

كما تعتبر ممرات الربط الإقليمية أيضاً وسيلة لتركيا لتعزيز أمنها الإقليمي. ومن خلال تعزيز التعاون مع دول آسيا الوسطى، تسعى تركيا لمواجهة التحديات الأمنية المشتركة، مثل الإرهاب والتفريب، مما يساهم في تحسين استقرار المنطقة. وبهذا يمكننا القول إن ممرات الربط الإقليمية تمثل أداة استراتيجية لتركيا لتعزيز نفوذها وهيمنتها في منطقة آسيا الوسطى، مما يعزز مكائتها على الساحة الدولية.

■ إيران:

تتمتع آسيا الوسطى بأهمية اقتصادية وسياسية كبيرة للجمهورية الإسلامية الإيرانية، حيث تمثل منطقة حيوية تساهم في تعزيز التعاون الثنائي وتفتح آفاقاً جديدة للتنمية. على الرغم من هذه الأهمية، يظل الدور الفعلي لإيران في العلاقات الاقتصادية والسياسية داخل المنطقة محدوداً، مما يثير تساؤلات حول الأسباب وراء ذلك. في الوقت الحالي، لا تحتل إيران مكانة بارزة بين أكبر عشرة شركاء اقتصاديين لدول آسيا الوسطى، حيث تشكل التجارة الخارجية لإيران مع هذه الدول أقل من 2% من إجمالي تجارتها الخارجية³⁸.

وتعود الأسباب الرئيسية لهذا الوضع إلى عدة عوامل. أولاً، عدم إعطاء الأولوية للتنمية الاقتصادية محلياً أدى إلى ضعف إيران في مجالات الاستثمار والتكنولوجيا والقطاع الخاص. ثانياً، لم تعطِ الدبلوماسية الإيرانية الأولوية الكافية للمنطقة، مما حال دون تطوير العلاقات بشكل يحقق المصالح المشتركة. ثالثاً، العقوبات المفروضة على إيران، والتي تحد من قدرتها على التفاعل الاقتصادي الفعّال مع الدول الأخرى، تعيق أيضاً تعزيز العلاقات.

ومع ذلك، تبرز بعض التطورات الإيجابية في السنوات الأخيرة التي قد تعيد الأمل في توسيع التعاون بين إيران ودول آسيا الوسطى. من بين هذه التطورات، الاتفاقية التجارية التفضيلية بين إيران والاتحاد الاقتصادي الأوراسي التي بدأت عام 2019، والتي تم تفعيلها بموجب اتفاقية التجارة الحرة منذ عام 2023³⁹. كما ساهمت عضوية إيران في منظمة شنغهاي للتعاون منذ عام 2022، بالإضافة إلى سياسة الجوار والسياسة الشرقية التي اعتمدها الحكومة الإيرانية الجديدة منذ عام 2021، في تعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية مع دول المنطقة.

وتساهم هذه الاتصالات الاقتصادية والسياسية في تطوير العلاقات بين إيران وكازاخستان وأوزبكستان وقيرغيزستان وطاجيكستان، على الرغم من أن العلاقات الثنائية بين إيران وقيرغيزستان ليست ديناميكية بشكل خاص. بالمقابل، تعد العلاقات بين إيران وأوزبكستان أكثر تعقيداً، مما يشير إلى تنوع التحديات والفرص التي تواجهها إيران في المنطقة.

بشكل عام، اتخذت إيران ودول آسيا الوسطى خطوات مهمة نحو تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية على مدى العقد الماضي، مما يعني أن طهران تمتلك إمكانات هائلة للتعاون مع دول ما بعد الاتحاد السوفيتي في آسيا الوسطى، ولكن تنفيذ هذه الإمكانيات مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالوضع الجيوسياسي المحيط بإيران. لذا قد يتطلب تعزيز التعاون الفعّال من إيران أن تعيد تقييم أولوياتها الاقتصادية والدبلوماسية، والبحث عن سبل جديدة لتعزيز علاقاتها مع جيرانها في آسيا الوسطى.

على صعيد آخر، تسعى إيران لتعزيز نفوذها في منطقة آسيا الوسطى من خلال تطوير ممرات الربط الاستراتيجية التي تربطها بدول الجوار، مستغلةً موقعها الجغرافي كحلقة وصل بين الشرق والغرب. يُعتبر ممر شمال-جنوب، الذي يربط بين الهند وروسيا عبر إيران، أحد المشاريع الرئيسية التي تعزز من فرص التجارة وتنقل البضائع بين آسيا الوسطى والموانئ الإيرانية. هذا الممر يُتيح لإيران دوراً رئيسياً في تحسين الروابط التجارية ويعزز من مكانتها كدولة محورية في شبكة النقل الإقليمية. ومن خلال تطوير هذه الممرات، تأمل إيران في جذب الاستثمارات وتعزيز التعاون الاقتصادي مع دول آسيا الوسطى، مثل طاجيكستان وكازاخستان، مما يعزز من موقعها الاستراتيجي في خريطة النفوذ الجيوسياسي.

■ الهند:

حتى وقت قريب، لم تكن آسيا الوسطى ذات أهمية حيوية في السياسة الخارجية للهند. وفي أفضل الأحوال، كانت المنطقة ذات اهتمام هامشي تنظر إليها في المقام الأول من خلال منظور روسيا⁴⁰؛ ونظراً لموقع المنطقة الاستراتيجي وقربها من أفغانستان والتحركات المتزايدة للصين، لم يعد بإمكان الهند البقاء بمعزل. وبدلاً من ذلك، سعت لتعزيز بصمتها في المنطقة.

وفي ظل انشغال روسيا بالصراع في أوكرانيا، بدأت دول آسيا الوسطى في البحث عن خيارات بديلة لضمان سلاسل إمداد فعالة، ووجدت الهند الفرصة سانحة لتعزيز وجودها هناك. وأدركت نيودلهي الأهمية الحيوية لتعزيز علاقتها مع دول المنطقة. كما أدركت أنه لا يمكنها تحمل ترك المنطقة لقوى إسلامية أو للهيمنة الصينية. ورأت أن آسيا الوسطى منطقة واعدة لتوسيع مصالح الهند، مما يستوجب إدراجها بشكل أكبر في حسابات سياستها الخارجية.

ومن الجدير بالذكر أن العلاقات الاستراتيجية الثنائية للهند قد توسعت مع دول آسيا الوسطى على مر السنين. لكن في يناير 2019، غيرت نيودلهي المسار من خلال إنشاء "حوار الهند وآسيا الوسطى"، عندما عُقد الاجتماع الأول على مستوى وزراء الخارجية بين وزير الشؤون الخارجية الهندي ووزراء خارجية

كازاخستان وطاجيكستان وتركمانستان وقرغيزستان وأوزبكستان وأفغانستان في سمرقند عاصمة أوزبكستان. وقد تم تأسيس هذا الحوار لتعزيز التعاون في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والتجارية والشراكة التنموية والإنسانية والثقافية، وكذلك لتبادل وجهات النظر حول القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك وتعزيز التعاون تحت إطار الأمم المتحدة وغيرها من المنتديات المتعددة الأطراف. تمثل هدف الحوار أيضًا في بناء شراكة شاملة ودائمة بين الهند وآسيا الوسطى على أساس روابطهما التاريخية والثقافية والحضارية وكذلك الاتصالات الوثيقة التقليدية بين الشعوب⁴¹.

وانعقد الحوار الثاني بين الهند وآسيا الوسطى في 28 أكتوبر 2020، حيث ناقش الحاجة إلى مواصلة التعاون الوثيق في مكافحة جائحة كوفيد-19⁴². كما استضاف رئيس الوزراء الهندي "ناريندرا مودي" قمة الهند وآسيا الوسطى الأخيرة بشكل افتراضي في يناير 2022، حيث ناقش القادة خطوات رفع العلاقات إلى مستويات جديدة وكذلك الوضع الأمني المتطور في المنطقة⁴³.

وعلى صعيد ممرات الربط، تلعب الهند دورًا محوريًا في تعزيز الربط الإقليمي من خلال مشاريع ميناء تشابهار، حيث يُعتبر هذا الميناء نقطة انطلاق استراتيجية لزيادة نفوذها في منطقة آسيا الوسطى. كما تسعى نيودلهي إلى تعزيز التعاون مع الدول المحيطة، مثل أوزبكستان وأفغانستان، لتطوير بنية تحتية تدعم الربط عبر السكك الحديدية والنقل البحري.

كما تُمثل مشاريع الربط التي تقودها الهند جزءًا من استراتيجيتها الأوسع لتعزيز التجارة والاقتصاد في المنطقة. على سبيل المثال، تمثل المبادرة لإنشاء خط سكة حديد يمتد من مزار الشريف إلى هرات، ثم إلى ميناء تشابهار، خطوة مهمة نحو تحسين الوصول إلى الأسواق. وهذا المشروع لا يهدف فقط لتحسين التجارة، بل أيضًا لتقليل الاعتماد على الطرق التقليدية، مثل تلك التي تمر عبر باكستان.

وتشجع الهند أيضًا على انضمام أوزبكستان وأفغانستان إلى ممر النقل الدولي الشمالي الجنوبي (INSTC)، مما يُسهل الوصول إلى الأسواق البحرية من خلال

ميناء تشابهار. كما تهدف إلى تطوير شراكات تنموية مع الدول المجاورة، بما يساهم في تحقيق استقرار اقتصادي أكبر ويعزز من نفوذها الجيوسياسي في المنطقة.

علاوة على ذلك، تعتبر الهند ميناء تشابهار بمثابة بوابة لتعزيز العلاقات التجارية مع دول آسيا الوسطى، مما يعكس سعيها لزيادة مكانتها الاستراتيجية في مواجهة المنافسات الإقليمية. ويدل الاهتمام الهندي المتزايد بالمشاريع المائية والبنية التحتية على أهمية الاستثمارات في تحقيق أهدافها الاقتصادية والجيوسياسية.

ثالثاً: فرص التكامل بين ممرات الربط في آسيا الوسطى ودورها في إعادة تشكيل توازنات القوى العالمية

يُعزز تكامل ممرات الربط الإقليمية في آسيا الوسطى مع الممرات الدولية من مكانة المنطقة السياسية والاقتصادية على المستويين الإقليمي والعالمي ولا سيما في ظل التوازنات الجديدة للقوى العالمية. إذ يُعتبر هذا التكامل فرصة استراتيجية لهذه الدول، وبما يساهم في تقليل عزلتها الجغرافية ويدفعها نحو مزيد من الانخراط في الاقتصاد العالمي، وعبر تحسين الربط بين آسيا الوسطى ودول الجوار الكبرى مثل الصين وروسيا وإيران؛ تصبح دول آسيا الوسطى جسراً استراتيجياً يربط الأسواق العالمية، مما يزيد من تأثيرها الجيوسياسي في تشكيل توازنات القوى، خاصة وأن دول المنطقة تستفيد من موقعها الجغرافي الاستراتيجي الذي يجعلها محوراً للربط بين آسيا وأوروبا والشرق الأوسط. وفي هذا السياق، يُمكن النظر في عدة عوامل حاسمة. ومن أبرز هذه العوامل تحسين البنية التحتية، وتعزيز التجارة البينية، وزيادة الاستثمارات، والتنسيق السياسي، وتعزيز الأمن والاستقرار، فضلاً عن توسيع الشبكات اللوجستية:

1. **تحسين البنية التحتية:** من خلال تحسين الطرق والسكك الحديدية والموانئ، عبر المناطق المعنية. لأن معالجة أي فجوات موجودة في هذه البنية الأساسية المادية سيساهم بشكل كبير في تحسين كفاءة طرق التجارة الإقليمية والدولية. على سبيل المثال، تركز مبادرة الحزام والطريق الصينية على سد هذه الفجوات بين

آسيا الوسطى وغرب آسيا، وجنوب شرق آسيا، وأوروبا، مما يعزز التكامل الإقليمي والدولي من خلال القيام باستثمارات استراتيجية في البنية التحتية في بلدان مثل كازاخستان وإيران وأوزبكستان، وهذا من شأنه أن يُعزز من تحسين البنية التحتية لتلك الدول فضلاً عن تعزيز الروابط مع الأسواق العالمية الأخرى⁴⁴.

كما تعتبر مشاريع البنية التحتية المشتركة فرصة هامة لتعزيز تكامل الممرات. فالشركات بين القطاعين العام والخاص، إلى جانب الاستثمارات المتعددة الأطراف، يمكنها تحسين الخدمات اللوجستية، وخفض تكاليف التجارة، وتعزيز كفاءة سلاسل الإمداد. ومن الأمثلة على ذلك، استفادة البلدان الواقعة على طول مبادرة الحزام والطريق، مثل ممر الصين-قيرغيزستان-أوزبكستان، من تطوير روابط جديدة للنقل عبر الطرق والسكك الحديدية، مما يساهم في إنشاء مسارات تجارية مباشرة بين آسيا وأوروبا.

2. تعزيز التجارة البينية: يتطلب تكامل ممرات الربط الإقليمية مع الممرات الدولية النظر أيضاً في جانب هام وهو تعزيز التجارة البينية وتسهيل التبادل التجاري، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال تطوير البنية التحتية وتحسين السياسات الجمركية. وهذه العوامل يمكن أن تُساهم بشكل كبير في تحسين تدفق البضائع وتوسيع الفرص الاقتصادية للدول المشاركة في هذه الممرات. ومن خلال تكامل ممرات الربط الإقليمية مع الممرات الدولية يمكن أن يفتح أسواقاً جديدة للدول المشاركة. على سبيل المثال، ممرات النقل مثل "الممر الشمالي" الذي يمر عبر روسيا أو "ممر الصين-قيرغيزستان-أوزبكستان" يُمكن أن توسع التجارة بين آسيا وأوروبا. ومن خلال ربط الأسواق الإقليمية مع الأسواق الدولية الكبرى، يمكن للدول الاستفادة من زيادة الطلب وتطوير الصناعات المحلية التي تستفيد من تدفقات البضائع التجارية عبر هذه الممرات⁴⁵. في السياق ذاته، يوفر ذلك الأمر فرصاً للدول الأقل نمواً للوصول إلى أسواق عالمية أكثر تقدماً، مما يفتح الباب لزيادة حجم التجارة والصادرات ويساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المحلي.

على الجانب الآخر، فإن تحسين الربط بين الدول من خلال البنية التحتية المتطورة يقلل من الحواجز الجمركية واللوجستية، مما يسهل حركة البضائع ويخفض تكاليف النقل. على سبيل المثال، فإن التعاون بين الدول المشاركة في الممرات كجزء من "مبادرة الحزام والطريق" يسهم في تطوير السكك الحديدية والموانئ لتقليل تكاليف النقل وتعزيز كفاءة النقل العابر للحدود.

كما تساهم الاستثمارات المتعددة الأطراف في مشروعات البنية التحتية المشتركة في تحسين كفاءة سلاسل الإمداد، مما يسهم في تدفق أكثر انسيابية للبضائع بين المناطق. فضلاً عن تسهيل التعاون الجمركي بين الدول وتحسين البنية التحتية اللوجستية، مثل نظام الرقابة الحدودية وخدمات النقل، مما يساعد على تقليل زمن الانتظار وتكلفة الشحن. وهذا الأمر من شأنه أن يعزز التكامل الإقليمي ويساهم في تحسين تنافسية الدول في الأسواق العالمية⁴⁶.

3. زيادة الاستثمارات: يُعد تطوير ممرات الربط الإقليمية وفرص ارتباطها بالممرات الدولية سبباً مهماً في زيادة وجذب الاستثمارات والمستثمرين، وذلك نتيجة لتحسين الاتصال وتقليل التكاليف اللوجستية، مما يعزز فرص الاستثمارات الأجنبية المباشرة. على سبيل المثال، تساعد مبادرة الحزام والطريق التي تقودها الصين في جذب استثمارات كبيرة في الدول المشاركة، حيث تتحسن البنية التحتية للنقل والتجارة، مما يعزز من بيئة الأعمال ويجفز النمو الاقتصادي.

كما يُعد التعاون في تمويل المشاريع التي تدعم البنية التحتية المشتركة أحد العوامل الرئيسية لتعزيز التكامل بين الممرات الإقليمية والدولية. فتوفير التمويل من خلال الشراكات بين الدول والمنظمات متعددة الأطراف يساعد في تخفيف العبء المالي على كل دولة. وفي حالة الممرات مثل "ممر شمال-جنوب" الذي يربط آسيا الوسطى والهند عبر إيران وروسيا، يُظهر التعاون بين هذه الدول كيف يمكن للتمويل المشترك أن يساهم في تطوير البنية التحتية وتحسين كفاءة التجارة عبر تلك المناطق. بالإضافة إلى ذلك فإن ممرات الربط المتكاملة تُسهل التجارة عبر الحدود وتحفز بيئة أكثر جاذبية للاستثمارات، مما يقلل من التكاليف التجارية ويزيد من

الفرص الاقتصادية للدول المشاركة. على سبيل المثال، البنية التحتية المتطورة في ممر "الصين-قيرغيزستان-أوزبكستان" ساهمت في تحسين حركة البضائع بين آسيا وأوروبا، مما عزز من الاستثمارات في هذه المناطق⁴⁷.

4. **التنسيق السياسي:** التعاون السياسي هو ركن أساسي لتحقيق الفاعلية في المشاريع المشتركة وضمان تنفيذ خطط البنية التحتية بشكل مستدام، لذا تعمل دول مثل إيران وكازاخستان والهند على تعزيز التعاون السياسي والإقليمي من خلال ممرات مثل ممر شمال-جنوب، وذلك لتقليل التوترات الإقليمية وتعزيز الروابط الاقتصادية، مما يسهم في تحسين فرص التجارة البينية على المدى الطويل. في هذا السياق، تُعد الشراكات السياسية والتجارية جزءاً أساسياً من أي مشروع لربط المناطق والأسواق الإقليمية.

كما يتطلب تحقيق التكامل المستدام بين الممرات مشاورات مستمرة بين الدول المعنية لضمان توافق الرؤى وتحقيق الأهداف المشتركة. وبالتالي فإن التعاون من خلال الحوار السياسي المنتظم يسهم في إزالة الحواجز السياسية والاقتصادية التي قد تعرقل تنفيذ الممرات. على سبيل المثال، ممر "الصين-قيرغيزستان-أوزبكستان" شهد تعاوناً مكثفًا بين هذه الدول لتطوير روابط النقل، حيث تلعب المشاورات دورًا حاسمًا في التغلب على العقبات اللوجستية والتشغيلية، كما أن التنسيق المستمر يساعد على ضمان استدامة مثل هذه المشاريع على المدى البعيد.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمشاورات المستمرة بين الدول أن تدعم حل النزاعات وتخفيف التوترات السياسية، مما يزيد من فرص تنفيذ الممرات بشكل فعال. وفي هذا السياق، تُعتبر مبادرة الحزام والطريق مثالاً على كيف يمكن أن يسهم التنسيق السياسي والتعاون بين الدول في تعزيز الاستثمارات، وتقليل التوترات، ودعم التنمية المستدامة على نطاق واسع.

5. **تعزيز الأمن والاستقرار:** يُمكن لتكامل الممرات أن يُعزز الأمن الإقليمي من خلال زيادة التعاون بين الدول في مواجهة التحديات الأمنية المشتركة. على سبيل المثال، قد يؤدي التعاون عبر ممرات التجارة والنقل إلى زيادة التنسيق بين الدول في

مجال مكافحة التهديدات الأمنية مثل الإرهاب والجريمة المنظمة، وهو ما قد يعزز من استقرار المناطق التي تمر بها تلك الممرات. كما تمر العديد من الممرات العابرة للدول مثل ممر شمال-جنوب ومبادرة الحزام والطريق عبر مناطق تتعرض لتوترات سياسية وأمنية، وبالتالي يلعب التنسيق الأمني دورًا مهمًا في حماية التجارة وتعزيز استدامة الممرات.

كما يُعتبر التنسيق الأمني بين الدول المشاركة في هذه الممرات أمرًا حاسمًا لضمان سلامة البنية التحتية وحماية حركة التجارة. ويمكن أن تشمل هذه الجهود تعزيز التعاون في مجالات مكافحة الإرهاب والقرصنة البحرية والجريمة المنظمة، وهو ما يُساعد في تأمين تدفقات التجارة وتقليل المخاطر الأمنية المرتبطة بالنقل عبر الحدود. على سبيل المثال، الجهود المشتركة بين الصين ودول آسيا الوسطى عبر ممر "الصين-قرغيزستان-أوزبكستان" لمواجهة التحديات الأمنية في المناطق الحدودية أسهمت في تعزيز الأمن الإقليمي، مما ساعد على تيسير عمليات النقل عبر تلك المناطق وتحقيق الاستقرار المطلوب لاستمرار الاستثمار في البنية التحتية.

بالإضافة لذلك، يُمكن أن يؤدي التعاون الأمني إلى بناء الثقة بين الدول المشاركة في الممرات التجارية. فتأمين الممرات اللوجستية يضمن تدفق السلع بشكل مستمر، ويُعزز من قابلية الاعتماد عليها من قبل الشركاء التجاريين. على سبيل المثال فإن تأمين ممرات مثل ممر "شمال-جنوب" لا يشمل فقط تأمين البنية التحتية ولكن أيضًا تعزيز الأمن في المناطق المحيطة بها، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات والتجارة الإقليمية.

بشكل عام، يمثل تكامل ممرات الربط الإقليمية مع ممرات الربط الدولي فرصة لتعزيز التنمية الاقتصادية، وتحسين التبادلات التجارية، وتعزيز التعاون السياسي والأمني. لكن ذلك يتطلب رؤية مشتركة، وإرادة سياسية، واستثمارات مستدامة لضمان تحقيق النتائج المرجوة.

ختاماً،

مما سبق يتضح لنا مدى الأهمية الاستراتيجية لمنطقة آسيا ومحوريتها في المشهد الجيوسياسي العالمي. فهي المنطقة التي تتقاطع فيها المصالح الإقليمية والدولية سعياً نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي والأمني. ونظراً لجغرافيا المنطقة عند مفترق طرق التجارة والطاقة، فهذه العوامل عززت من تشكيل الممرات الإقليمية في آسيا الوسطى، ما جعل من هذه المنطقة بوابة حيوية للربط بين آسيا وأوروبا والشرق الأوسط. وتبرز أهمية هذه الممرات في تحسين البنية التحتية للنقل، وتقليل تكاليف الشحن، وتحفيز التجارة والاستثمار، مما يُعزز التكامل الاقتصادي بين الدول.

وفي هذا السياق، يُنظر لتطوير ممرات النقل واللوجستيات في آسيا الوسطى ليس فقط من منظور اقتصادي بحت، ولكن يُنظر إليه على أنه مفتاح لتعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي في المنطقة، وهذا ما يُمكن ملاحظته من خلال الدوافع الكامنة وراء تلك الممرات الاستراتيجية التي لا تعمل فقط على تحسين تدفق السلع والخدمات، بل تساعد أيضاً في خلق فرص عمل جديدة، وتعزيز الاقتصاد المحلي، وتشجيع الدول على تبني سياسات اقتصادية أكثر انفتاحاً وتعاوناً. ومن خلال التركيز على الربط البيئي وتعزيز التجارة، يمكن لهذه الممرات أن تلعب دوراً رئيسياً في تخفيف التوترات الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية في آسيا الوسطى.

وعلى الرغم من الفوائد الاقتصادية الهائلة لهذه الممرات، فإن هناك تحديات كبيرة تواجه تطويرها. يأتي على رأس هذه التحديات التنافس الدولي والإقليمي على النفوذ في آسيا الوسطى. حيث تتنافس قوى مثل روسيا والصين والولايات المتحدة وتركيا والهند وإيران للسيطرة على هذه المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية. فكل قوة من هذه القوى تسعى لتعزيز مصالحها الاقتصادية والسياسية من خلال هذه الممرات، ما يجعل التعاون بين هذه القوى أحياناً معقداً ويعزز من حدة التنافس.

ومن ناحية أخرى، فإن تصاعد التوترات بين بعض الدول الإقليمية والدول الكبرى مثل روسيا والصين والولايات المتحدة يُلقي بظلاله على مستقبل هذه الممرات. فالتغيرات في السياسة الخارجية لهذه الدول، بالإضافة إلى التوترات

المتزايدة بسبب الصراعات العسكرية والمصالح المتضاربة، قد تؤثر على فاعلية هذه الممرات وقدرتها على تحقيق أهدافها الاقتصادية.

لكن على الرغم من التحديات السياسية والأمنية، يمكن القول إن المنطقة توفر فرصًا كبيرة للتعاون الإقليمي. ففي الواقع، يمكن للتنافس الدولي بين القوى الكبرى أن يسهم في تحفيز الاستثمارات في البنية التحتية وتعزيز التنمية. ومن خلال تعزيز الاتفاقيات الاقتصادية المشتركة وتنفيذ مشاريع استثمارية مستدامة، يمكن أن تتحول التحديات إلى فرص حقيقية للتعاون والتنمية. بالإضافة إلى ذلك، فإن التعاون الإقليمي في مجالات مثل مكافحة الإرهاب، وتطوير القدرات الأمنية، وحل النزاعات الحدودية، يُمكن أن يسهم في استقرار المنطقة وفتح المجال أمام المزيد من الاستثمارات والتعاون الاقتصادي.

مستقبل منطقة آسيا الوسطى، إن النظرة المستقبلية لتطوير الممرات الإقليمية في آسيا الوسطى تبدو إيجابية ومشجعة بشكل عام. فالمبادرات الجارية مثل مبادرة الحزام والطريق والممرات المتعددة مثل "TUTIT" تقدم رؤى واضحة للتكامل الاقتصادي الإقليمي. ومع تحسن البنية التحتية للنقل وتوسيع شبكات الاتصال، من المتوقع أن تشهد المنطقة نموًا اقتصاديًا ملحوظًا في العقود القادمة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التعاون بين الدول المختلفة وتبادل الخبرات في مجالات مثل التكنولوجيا، والطاقة المتجددة، والابتكار، قد يساعد في تعزيز الاستدامة والتنمية الشاملة في المنطقة. ومع استمرار التدفقات الاستثمارية وزيادة حجم التجارة، يمكن أن تتحول آسيا الوسطى إلى مركز اقتصادي رئيسي يربط بين آسيا وأوروبا، مما يعزز مكانتها في النظام الاقتصادي العالمي.

ومع ذلك، يبقى مستقبل المنطقة معتمدًا بشكل كبير على قدرة الدول على تجاوز التحديات السياسية والأمنية، والعمل بشكل متعاون لتحقيق أهداف التنمية المشتركة. في الوقت ذاته، فإن تطوير ممرات النقل واللوجستيات في آسيا الوسطى يمثل فرصة ذهبية لتحسين الحياة الاقتصادية والسياسية في المنطقة، ولكنه يتطلب أيضًا جهودًا متواصلة لتحقيق الاستقرار والتعاون الإقليمي.

يمكن القول، إن الممرات الإقليمية في آسيا الوسطى تُعد عنصرًا حاسمًا في تحقيق التكامل الاقتصادي والنمو المستدام. ومع استمرار تطور هذه الممرات وزيادة التعاون بين الدول الإقليمية والدول الكبرى، يمكن أن تتحول المنطقة إلى محور اقتصادي مهم يُسهم في تعزيز الاستقرار والتنمية العالمية. ومع ذلك، يبقى تحقيق هذه الطموحات معتمدًا على القدرة على تجاوز التحديات السياسية والأمنية وبناء شراكات قوية ومستدامة.

قائمة المراجع:

1. مروة أحمد صلاح أحمد، "السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه آسيا الوسطى: دراسة الاستمرارية والتغير مُنذ عام 1991"، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة)، 2016، ص 1.
2. "Central Asia", URL: https://civil-protection-humanitarian-aid.ec.europa.eu/where/asia-and-pacific/central-asia_en
3. - Ariel Cohen, "U.S. Interests and Central Asia Energy Security, the heritage foundation", (November 15, 2006, Access September 25, 2024. URL: <https://www.heritage.org/europe/report/us-interests-and-central-asia-energy-security>
4. Mubarak Ateeq Sultan Alkuwaiti, "The importance of the Central Asian region in energy security at the global level: A review", (online library , 11 November 2020, Access 25 September 2024(URL: <https://onlinelibrary-wiley-com.ezp-prod1.hul.harvard.edu/doi/full/10.1002/pa.2427>
5. Michael Rossi, "How Central Asia became a key region for the West". (The Interpreter, Lowy Institute, 18 December 2023), <https://www.lowyinstitute.org/the-interpreter/how-central-asia-became-key-region-west>
6. Muhammad Ayub Mehar, "Economic Integration in Central Asia Regional Economic Cooperation Member Countries: Financing Economic Corridors and Sovereign Bonds Market", (Asian Development Bank Institute, April 2020), URL: <https://www.adb.org/sites/default/files/publication/579736/adb-wp1109.pdf>
7. "Tajikistan hosted inaugural meeting of the High-level Working Group on the Multimodal corridor "Tajikistan-Uzbekistan- Turkmenistan-Iran-Türkiye" – China joined the event", (news central Asia, 23/09/2023), URL: <https://2h.ae/MKWv>
8. Hunter Stoll, "The Middle Corridor: A Renaissance in Global Commerce", (The Diplomat, March 11, 2024), URL: <https://thediplomat.com/2024/03/the-middle-corridor-a-renaissance-in-global-commerce/>
9. "China's extended Belt and Road commitment to reshape int'l transport routes, deliver prosperity", (Xinhua , October 23, 2023), URL: https://english.www.gov.cn/news/202310/23/content_WS6535d6dbc6d0868f4e8e08a2.html
10. Charley Ward, "The C5+1 Critical Mineral Dialogue: What It Means and How We Got Here", (Caspian Policy Center, 02/23/2024), URL: <https://www.caspianpolicy.org/research/central-asia/the-c51-critical-mineral-dialogue-what-it-means-and-how-we-got-here>
11. Maximilian Hess, "Russia Is Down, But Not Out, in Central Asia", (Foreign Policy Research Institute, 17 feb 2023), URL: <https://www.fpri.org/article/2023/02/russia-is-down-but-not-out-in-central-asia/>
12. "Exploring Central Asia's critical resources landscape: Geopolitical challenges and opportunities", (Mining South East Europe, 06/04/2024), URL: <https://www.miningsee.eu/exploring-central-asias-critical-resources-landscape-geopolitical-challenges-and-opportunities/>
13. Source: Elnur Enveroglu, "Middle Corridor's growing importance for states along its route", (azer news, 14 April 2024), URL: <https://www.azernews.az/analysis/224602.html>
14. Navbahor Imamova, "Central Asian Trade Corridor Gains Interest Amid Regional Tensions", (voanews, December 08, 2023), Accessed September 22, 2024. URL: <https://www.voanews.com/a/central-asian-trade-corridor-gains-interest-amid-regional-tensions-/7390284.html>
15. "Revamping the Middle Corridor: A slow but steady process", (Top center org, 09-08-2023), URL: <https://top-center.org/en/analytics/3547/revamping-the-middle-corridor-a-slow-but-steady-process>
16. "Kazakhstan and its partners focus on dev't of Middle Corridor", (ProQuest, 08 Aug 2024. Access 22 sep 2024), UEL: <http://search.proquest.com.ezp-prod1.hul.harvard.edu/wire-feeds/kazakhstan-partners-focus-on-devt-middle-corridor/docview/3090725251/se-2?accountid=11311>
17. Hunter Stoll, "The Middle Corridor: A Renaissance in Global Commerce", (The Diplomat, March 11, 2024), URL: <https://thediplomat.com/2024/03/the-middle-corridor-a-renaissance-in-global-commerce/>
18. "Tajikistan hosted inaugural meeting of the High-level Working Group on the Multimodal corridor "Tajikistan-Uzbekistan- Turkmenistan-Iran-Türkiye" – China joined the event, ProQuest, 23 Sep 2023. Access 22 Sep 2024. URL: <https://2u.pw/KfKYoqMK>

19. هدير طلعت سعيد، "مشروع ممر TUTIT: محفزات ومعوقات تنفيذ ممر جديد لربط آسيا وأوروبا"، (مركز المستقبل للدراسات والأبحاث، 22 فبراير، 2024)، متاح على الرابط التالي: <https://2h.ae/HKtf>
20. مصطفى عبد اللاد، "قناة السويس في مواجهة المنافسة العالمية (2): الممرات البرية ومتعددة الوسائط"، (المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 2024/08/24)، متاح على الرابط التالي: [/https://ecss.com.eg/47606](https://ecss.com.eg/47606)
21. Lana Rawandi-Fadai, "What North-South International Transport Corridor Means for Iran", (Russian council, August 3, 2023), URL: <https://russiancouncil.ru/en/analytcs-and-comments/analytcs/what-north-south-international-transport-corridor-means-for-iran/>
22. أحمد عبده طراييك، "تنافس دولي وإقليمي في آسيا الوسطى يضع تحديات أمام التقارب مع الدول العربية". مجلة آراء حول الخليج، العدد 142، 8 أكتوبر 2019، متاح كاملاً على الرابط التالي: https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=4785&catid=4241&Itemid=172
23. Andrei Tsygankov, "Russia's Foreign Policy: Change and Continuity in National Identity", (New York: Rowman & Littlefield, 2010, 2nd edition) ; Ted Hopf, Social Construction of International Politics: Identities and Foreign Policies, Moscow, 1955 and 1999 (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2002)
24. Parvesh Kumar Gupta, "Building Resilience: Strategies for Countering Terrorism in Central Asia". Valdai Club, 16 May 2024, <https://valdaiclub.com/a/highlights/building-resilience-strategies-for-countering/>
25. Marlene Laruelle, "Russia's Central Asia Policy and the Role of Russian Nationalism," Silk Road Paper. Washington, DC: Johns Hopkins University/Central Asia-Caucasus Institute, April 2008
26. Andrei Tsygankov, "Preserving Influence in a Changing World: Russia's Grand Strategy" (Problems of Post-Communism 58, no.1 (March/April 2011), 28–44 10.2753/PPC1075-8216580203 ; Celeste Wallander, "Russian Transimperialism and Its Implications," The Washington Quarterly 30, no. 2 (Spring 2007), 107–122 10.1162/wash.2007.30.2.107.
27. Mikhail A Konarovsky, "Central Asia and the War against Terrorism: A View from Russia", (Elizabeth Van Wie Davis and Rouben Azizian, eds., Islam, Oil and Geopolitics: Central Asia after September 11 (Lanham: Rowman & Littlefield Publishers, 2007), p 20.
28. "نفوذ متنام: أي مستقبل للدور الصيني في آسيا الوسطى؟". مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 24 أبريل 2024، متاح على الرابط التالي: <https://tinyurl.com/4m6h9rvn>
29. S. Frederick Starr, "A Partnership for Central Asia, foreign affairs", July 1, 2005, Access September 25, 2024. URL: <https://www.foreignaffairs.com/articles/asia/2005-07-01/partnership-central-asia>
30. Alexander Cooley, "Great Games, Local Rules: The New Great Power Contest in Central Asia Reprint Edition", (Oxford University Press, January 14, 2014). p 11.
31. Fiona Hill, "The United States and Russia in Central Asia: Uzbekistan, Tajikistan, Afghanistan, Pakistan, and Iran", (brookings, August 15, 2002), Access September 25, 2024. URL: <https://www.brookings.edu/articles/the-united-states-and-russia-in-central-asia-uzbekistan-tajikistan-afghanistan-pakistan-and-iran/>
32. Gavin Helf, "Blinken Debuts New U.S. Approach in Central Asia". The United States Institute of Peace, 2 March 2023, <https://www.usip.org/publications/2023/03/blinken-debuts-new-us-approach-central-asia>
33. Lidiya Parkhomchik, "New Format of Dialogue between the US and Central Asian States: C5+1 Initiative," Eurasian Research Institute, April 19, 2016, Access September 25, 2024. URL: <https://www.eurasian-research.org/publication/new-format-of-dialogue-between-the-u-s-and-central-asian-states-c51-initiative/>
34. "United States Strategy for Central Asia 2019-2025: Advancing Sovereignty and Economic Prosperity". (February 2020). Available at: <https://tj.usembassy.gov/wp-content/uploads/sites/143/United-States-Strategy-for-Central-Asia-2019-2025-1.pdf>
35. Mushvig Mehdiyev, "U.S. Supports Southern Gas Corridor To Ensure "Strong Europe"", (Caspian News, February 19, 2018), URL: <https://caspiannews.com/news-detail/us-supports-southern-gas-corridor-to-ensure-strong-europe-2018-2-17-20/>
36. محمد الرمزيان، "السياسة الخارجية التركية نحو آسيا الوسطى في عهد أردوغان: اندماج القومية التركية الجامعة والبراغماتية والإسلامية"، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، مايو، على الرابط التالي: <https://kferis.com/pdf/d5e224f1147d90ec39bf5b441e01596638ed2c11a5dd.pdf>

37. Emil Avdaliani, "Turkey's Return to Central Asia", (RUSI, 1 April 2021), URL: <https://rusi.org/explore-our-research/publications/commentary/turkeys-return-central-asia>
38. A.I. Moldaliyeva, P.K. Kilybayeva, "Political and economic aspects of Iran's relations with Central Asian countries", 28.06.2024, Accessed 25.9.2024. URL: <https://bulpolit.enu.kz/index.php/main/article/view/697/533>
39. "حول اتفاقية التجارة الحرة بين إيران والاتحاد الاقتصادي الأوراسي"، (المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية، 9 يونيو 2024)، على الرابط التالي: <https://2h.ae/yrTE>
40. India and Central Asia: Need to Expand its Development Partnership Initiatives, Indian Foreign Affairs Journal, (Oct-Dec 2021), URL: <https://2h.ae/IZIH>
41. Balwan Singh Nagial, "India and central Asian dialogue", (times of India, January 6, 2022), URL: <https://timesofindia.indiatimes.com/blogs/col-nagial/india-and-central-asian-dialogue/>
42. Parvesh Kumar Gupta, "Second India-Central Asia Dialogue: Major Takeaways", (vif india, November 5 , 2020), URL: <https://www.vifindia.org/article/2020/november/05/second-india-central-asia-dialogue-major-takeaways>
43. "PM Modi to host first India-Central Asia Summit virtually on January 27", (business-standard, Jan 19 2022), URL: https://www.business-standard.com/article/current-affairs/pm-modi-to-host-first-india-central-asia-summit-virtually-on-january-27-122011900731_1.html
44. Zhenhua Chen & Ximeng Li, "Economic impact of transportation infrastructure investment under the Belt and Road Initiative", (Springer Link, 20 July 2021), URL: <https://link.springer.com/article/10.1007/s10308-021-00617-3>
45. Ibid
46. Charles Kunaka, "Six corridors of integration: Connectivity along the overland corridors of the Belt and Road Initiative", (World Bank Blogs, October 04, 2018), URL: <https://blogs.worldbank.org/en/trade/six-corridors-integration-connectivity-along-overland-corridors-belt-and-road-initiative>
47. فردوس عبد الباقي، "دوافع استراتيجية: الصين وثلاثة عقود من العلاقات بأسيا الوسطى"، (المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 19/04/2022)، على الرابط التالي: <https://ecss.com.eg/19177>

الشرق الأوسط في معادلة التنافس الجيوسياسي والجيواقتصادي العالمي

ماري ماهر*

بعد عقود من النظام العالمي أحادي القطب، أصبحت عودة المنافسة بين القوى العظمى إحدى حقائق السياسة الدولية. فبحسب وثيقة "النهج الاستراتيجي للولايات المتحدة تجاه جمهورية الصين الشعبية" الصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية في مايو 2020، دخلت العلاقات الأمريكية الصينية عصر "المنافسة الاستراتيجية" انتقالاً من عصر "المشاركة"، واتخذت هذه المنافسة طابعاً عالمياً يشمل جميع مناطق العالم وإن اختلفت أدواتها وشدتها من منطقة لأخرى. ويُعد الشرق الأوسط إحدى تلك الساحات حيث برز تاريخياً باعتباره إحدى أهم النقاط المحورية للمنافسة الجيوسياسية العالمية خارج الأفنية الخلفية للقوى العظمى.

* باحث أول بوحدة الدراسات العربية والإقليمية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

ويرجع ذلك إلى خصوصية الإقليم بالنسبة للقوى الكبرى التي تجعله في بؤرة اهتمامها على مدار التاريخ بل وتخضعه لتدخلاتها وتفاعلاتها فيما بينها، حيث يتمتع بموقع جيو-استراتيجي مهم نظراً لإشرافه على ممرات الملاحة الدولية ذات الأهمية الاستراتيجية وحيازته على قرابة نصف احتياطات النفط المؤكدة في العالم، و27٪ من الإنتاج العالمي للنفط، وأكبر احتياطات الغاز الطبيعي عالمياً، ما يتيح إمكانيات هائلة للنمو والتنمية الاقتصادية.

هذه الأهمية الجيوسياسية أخضعت مصير الشرق الأوسط للتنافسات بين القوى العظمى، ففي أعقاب هزيمة الإمبراطورية العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى خلقت المنافسة الاستعمارية بين بريطانيا وفرنسا الحدود الحديثة والدول القومية في الشرق الأوسط. وعقب أزمة السويس والعدوان الثلاثي على مصر عام 1956 حلت الولايات المتحدة محل بريطانيا وفرنسا كقوة مهيمنة في الشرق الأوسط وحارسة للمصالح الغربية هناك، وفي إطار ظروف منافسة الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي واصلت الولايات المتحدة دعم حلفاء مختلفين في المنطقة لمنع الاتحاد السوفيتي من الهيمنة عليها وضمان سيطرة الغرب على نفطها. وقد أدت اللحظة الأحادية في حقبة ما بعد الحرب الباردة، علاوة على سلسلة من الأحداث بدأت بحرب الخليج الثانية عام 1990 وهجمات 11 سبتمبر 2001 والغزو العسكري لأفغانستان 2001 والعراق 2003، إلى تعجيل تمرکز القوات الأمريكية بشكل دائم في الشرق الأوسط، ومن ثم أدى ذلك إلى تغيير جذري في المشهد السياسي بالمنطقة.

لقد دخلت المنطقة مرحلة جديدة من التحول تحكمها ديناميكيات القوة المتغيرة في النظام الدولي، حيث تسعى الصين وروسيا إلى تشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب. ولما كان التنافس على قمة هيكل النظام الدولي ينصرف إلى الأنظمة الفرعية، فإن الشرق الأوسط بات إحدى الساحات التي يتجلى على أراضيها ملامح هذا التنافس الذي يتمثل في محاولة الولايات المتحدة الانسحاب التدريجي من المنطقة مقابل انخراط سياسي واقتصادي -وفي بعض الأحيان عسكري- أكبر للصين وروسيا. ويأخذ التنافس أبعاداً سياسية واقتصادية وتجارية وتكنولوجية وطاقوية ودبلوماسية، يهمنها منها في هذا السياق طرح كل من الولايات المتحدة والصين

ممرات ربط دولي متنافسة يُعد الشرق الأوسط منطقة مركزية ضمن مسارها، ومساعي الصين لجذب دول المنطقة إلى عضوية التكتلات الجديدة التي تهدف إلى إعادة صياغة النظام الاقتصادي العالمي، مثل مجموعة بريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون، ويعمل هذا المشهد على إعادة تشكيل رقعة الشطرنج الجيوسياسية في الشرق الأوسط، وي طرح مزيجًا مختلطًا من الفرص والتحديات لدوله.

وعليه، يسלט هذا الفصل الضوء على الأهمية المتزايدة التي اكتسبها الشرق الأوسط في صراع النفوذ بين القوى الكبرى، ويستعرض الفرص التي تتيحها مظاهر التنافس الدولي وفي القلب منها ممرات الربط الدولي والتكتلات الاقتصادية الجديدة لدول المنطقة، وأبرز التحديات والقيود التي تفرضها على الإقليم، ومن ثم ينقسم الفصل إلى ثلاثة محاور رئيسية: الأول يتناول مركزية منطقة الشرق الأوسط في معادلة التنافس الجيوسياسي العالمي. أما الثاني فيناقش الفرص التي تتيحها المنافسة بين الولايات المتحدة والصين لمنطقة الشرق الأوسط. وأخيرًا، يحلل الثالث تحديات المنافسة على الإقليم.

أولاً- مركزية الشرق الأوسط في معادلة التنافس الجيوسياسي العالمي

يُعتبر الشرق الأوسط منطقة بالغة الأهمية لكل من الولايات المتحدة والصين نظرًا لأهميته الاقتصادية والاستراتيجية والجيوسياسية. وبالنسبة لواشنطن، فإنها أبدت اهتمامًا متزايدًا بمنطقة الشرق الأوسط، منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وطوال فترة الحرب الباردة باعتبارها قوة عالمية جديدة، واستندت إلى ثلاث ركائز هي: تأمين مصادر أمنة ورخيصة للطاقة، وضمان أمن إسرائيل، ومواجهة النفوذ السوفيتي، لكن تدريجيًا فقدت بعض جوانب هذا الثلاث أهميتها، فمع سقوط الاتحاد السوفيتي عام 1991 وانتهاء الحرب الباردة وتحول الولايات المتحدة إلى القوة العالمية المهيمنة الوحيدة لم يعد التصدي للشيوعية ومواجهة النفوذ السوفيتي هدفًا أمريكيًا، حيث حفزت المتغيرات الإقليمية والدولية مثل: حرب الخليج الثانية، وهجمات الحادي عشر من سبتمبر، والغزو الأمريكي لأفغانستان والعراق عامي 2001 و2003 على الترتيب، وتسريع البرنامج النووي الإيراني، جملة جديدة من

المصالح الاستراتيجية في الشرق الأوسط بما في ذلك مكافحة المنظمات الإرهابية، والحفاظ على حرية الملاحة في الممرات المائية الرئيسية مثل مضيق هرمز وباب المندب، وضمان التدفق الحر للموارد الطبيعية ولاسيما الطاقة، وتعزيز الاستقرار الإقليمي وتخفيف التهديدات للشركاء والحلفاء، والحفاظ على العلاقات الأمريكية الطويلة الأمد في المنطقة، وردع إيران ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وبناءً عليه انخرطت الولايات المتحدة في العديد من الصراعات الإقليمية، وأقامت العديد من القواعد العسكرية الرئيسية بالمنطقة لتسليط الضوء على قوتها العسكرية وحماية مصالحها.

أما بالنسبة لبكين، فإن الشرق الأوسط مهم لتأمين مصالحها الاقتصادية وتنويع إمداداتها من الطاقة، إذ تعد المنطقة موردًا رئيسيًا للنفط والغاز، وتتضمن مصالحها أيضًا - وإن بدرجة أقل - منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحة الإرهاب. علاوة على ذلك، تشكل المنطقة أهمية جيوسياسية كبيرة بالنسبة للصين نظرًا لكونها تضم العديد من الشركاء الاستراتيجيين الرئيسيين الذين يشكلون أهمية حاسمة لطموحاتها الإقليمية والعالمية بما في ذلك إيران، إذ لطالما نظرت إليها بكين كإحدى ساحات المعركة بين القوى العظمى، فخلال فترة يانآن (بين عامي 1935 - 1948) اعتبر قادة الحزب الشيوعي الصيني الشرق الأوسط "المنطقة الوسطى" للصراع بين القوى العظمى، حيث يمكن للقوات الألمانية واليابانية أن تتقارب ضد الصين وتشكل تطويقًا مشتركًا، وبعد عام 1949 هدفت الصين إلى منع القوى العظمى المعادية من السيطرة على المنطقة مما يشكل تهديدًا عسكريًا غير مباشر لها، وخلال عام 1987 أشار الرئيس دينج شياو بينج إلى أن الوضع في الشرق الأوسط يهم الصين كونه يتعلق بقضية السلام والحرب فيما يتصل باحتمالات اندلاع حرب عالمية ثالثة، لكن بعد انتهاء الحرب الباردة ركزت بكين بشكل أساسي على سوق الشرق الأوسط، وفي الوقت الحالي عادت المنطقة لجذب انتباه الصين في منافستها الجيوسياسية والجيواقتصادية الأوسع مع الولايات المتحدة¹.

وتدرجيًا، فقدت بعض المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط أهميتها ما استلزم بالتبعية تقليل التزامات واشنطن تجاه المنطقة. فعلى سبيل المثال، بسبب

طفرة النفط الصخري الأمريكي تضاءل التركيز على إمدادات نפט الإقليم الخام، ولم تعد صراعاتُ الخصوم في المنطقة تُشكل تهديدًا حيويًا مباشرًا للوضع الاقتصادي والاجتماعي الأمريكي نظرًا للبعد الجغرافي. وبينما تظل بعض المصالح قائمة مثل حماية أمن إسرائيل، حيث أكدت معظم استراتيجيات الأمن القومي الأمريكية منذ عام 1991 على التزام الولايات المتحدة الثابت بأمن إسرائيل؛ فإن واشنطن ارتأت إعادة توجيه سياستها تجاه المنطقة لصالح إعطاء مجال أوسع للدبلوماسية كنهج لمواجهة واستيعاب التطورات المتسارعة وتقليل الأخطار العسكري والابتعاد عن الحروب التي لانهاية لها، وهي استراتيجية بدأها باراك أوباما وتصادت بشدة خلال عهدي ترامب وبايدن قبلما تُجبر حرب إسرائيل ضد غزة ولبنان (اندلعت منذ 7 أكتوبر 2023 ومستمرة حتى توقيت كتابة هذا الفصل) على إعادة توجيه بوصلتها تجاه الشرق الأوسط، ورفع التحشيد العسكري في المنطقة إلى أعلى مستوياته.

ومن جهتها، نظرت بكين إلى تلك التطورات الجيوسياسية باعتبارها فرصةً لتعميق مشاركتها في الشرق الأوسط ليعود بذلك مرة أخرى كأحد محاور الاستراتيجية العالمية للصين لمنافسة الولايات المتحدة. وتوجد ثلاث اتجاهات داخلية بشأن السياسة الصينية المحتملة تجاه الشرق الأوسط، وهي: الاتجاه الأول، بالاستعداد لمنافسة صينية أمريكية كبرى بالمنطقة، وجعل المنافسة بين القوى العظمى اعتباراً رئيسياً في سياسة الصين تجاه الإقليم، وبالتالي تعزيز مكانته في النظام الاستراتيجي العالمي للصين، وزيادة الاستثمار الاقتصادي والسياسي والعسكري بالمنطقة، وهو ما يُمثل عودة نسبية إلى سياسة بكين في الشرق الأوسط قبل عام 1980. فيما يستمر الاتجاه الثاني في النظر إلى الشرق الأوسط باعتباره شريكاً اقتصادياً مهماً مع تجنب المنافسة الصينية الأمريكية الكبرى في المنطقة قدر الإمكان، فمنذ نهاية الحرب الباردة، كان الشرق الأوسط مصدراً مهماً لإمدادات الطاقة وسوقاً لتصدير السلع الأساسية بالنسبة للصين، فضلاً عن كونه شريكاً جيداً في السياسة الدولية، بحيث تكمن قيمته في تأثيره الاقتصادي والسياسي وليس في الدور الذي يلعبه في المنافسة بين القوى العظمى، وبحيث يؤدي ذلك تلقائياً إلى إضعاف النظام الذي تقوده الولايات المتحدة دون أن يكون هذا هدفاً استراتيجياً صينياً متعمداً.

بينما يتبنى الاتجاه الثالث استراتيجية تحوطية مع التركيز على الإمكانيات الاقتصادية للشرق الأوسط والاستعداد أيضًا لمنافسة صينية أمريكية كبرى في المنطقة².

وعلى ما يبدو، تبنت الصين الاتجاه الثاني عن طريق زيادة مشاركتها في الشرق الأوسط خلال السنوات الأخيرة، وحددت أهدافاً سياسية واقتصادية وأمنية وثقافية لتعاونها مع دول المنطقة، حيث عمل الجانبان على تعميق التعاون في مجالات الطاقة والبنية الأساسية والتجارة والاستثمار والتكنولوجيات العالية والجديدة مثل الطاقة النووية والأقمار الصناعية الفضائية والطاقة الجديدة، وقد نما التعاون بين الجانبين وخاصة فيما يتعلق بالتجارة والطاقة والاستثمار في مشاريع البنية التحتية بما في ذلك الموانئ وخطوط الأنابيب والسكك الحديدية كجزء من مبادرة الحزام والطريق، حيث استثمرت الصين بكثافة في مشروعات الحزام والطريق بالشرق الأوسط بحيث شملت 266 مشروعاً بين عامي 2005 و2022، تركز في الموانئ والسكك الحديدية والمناطق الاقتصادية الخاصة والاتفاقيات التجارية ومشاريع طريق الحرير الصحي المرتبطة بتحسين الصحة العامة، معظمها إما جارية أو مكتملة ولا يوجد سوى عدد قليل من المشاريع التي تم إلغاؤها أو إيقافها. كما استثمرت الشركات الصينية في 202 مشروع ضمن مشاريع طريق الحرير الرقمي تنطوي على نقل التكنولوجيا والاتصالات وكابلات الألياف الضوئية ونظام المعلومات الأمنية والتكنولوجيا المالية³.

وعملت الصين أيضاً على ضم الدول الرئيسية بالشرق الأوسط إلى المنظمات الشرقية الاقتصادية والأمنية متعددة الأطراف التي بها ثقل وازن، فعلى مدى السنوات القليلة الماضية، أصبحت منظمة شنغهاي للتعاون بمثابة نقطة محورية مهمة للشرق الأوسط حيث طرقت العديد من دول المنطقة باب المجموعة، وقد حصلت إيران على العضوية الدائمة لشنغهاي بعد توقيع مذكرة تفاهم خلال القمة السنوية للمنظمة في سمرقند في سبتمبر 2022 بعدما حملت صفة مراقب منذ عام 2005 وقد دخلت العضوية حيز النفاذ في 4 يوليو 2023. وأثناء القمة ذاتها، تم الترحيب بقطر ومصر لأول مرة كشركاء حوار، وفي الأشهر التالية مُنحت السعودية والإمارات والبحرين والكويت الصفة ذاتها، وكانت تركيا قد حصلت عليها عام 2012

وتتطلع حاليًا للعضوية الكاملة في شنغهاي. كما وافقت مجموعة بريكس خلال قمة جوهانسبرج في 23 أغسطس 2023 على قبول عضوية ست دول جديدة ابتداءً من مطلع يناير 2024، من بينها أربع دول شرق أوسطية هي مصر وإيران والسعودية والإمارات، وقد تقدمت تركيا بطلب عضوية بريكس، وأعلنت المجموعة خلال قمته في قازان بين 22 و24 أكتوبر 2024 قبول 10 أعضاء جدد دون تحديدهم.

وقد عملت الصين تدريجيًا على تعميق شبكة شراكاتها مع دول المنطقة من خلال توقيع اتفاقيات شراكة استراتيجية ثنائية، وخلق صيغًا لتعاون متعدد الأطراف، وإقامة علاقات متوازنة مع الأطراف الإقليمية المتعارضة، وتحديد إطارًا للتعاون تمثل في طرح وثيقة تحت مسمى "ورقة سياسة عربية" تحدد رؤيتها للتعاون مع العالم العربي، كما قدم الرئيس شي جين بينج اقتراحًا لبناء هيكل أمني مستدام جديد في الشرق الأوسط، وتبنت بكين دبلوماسية المبعوثين الخاصين تجاه المنطقة.

ومع ذلك، تظل الولايات المتحدة الضامن الأمني الرئيسي للمنطقة ولاعبًا اقتصاديًا ودبلوماسيًا رئيسيًا، إذ تحتفظ واشنطن بنحو 40 ألف جندي منتشرين في الشرق الأوسط، وتتجاوز مبيعات الأسلحة الأمريكية لدول المنطقة نصف إجمالي مشترياتها (حوالي 52٪ خلال الفترة بين 2019 و2023 بحسب معهد استكهولم الدولي لأبحاث السلام)، ولا تزال الولايات المتحدة المصدر الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة. وحتى وإن قررت الولايات المتحدة تقليل انخراطها العسكري المباشر في صراعات المنطقة، فإنها تظل المهندس الأساسي للنظام الإقليمي والراسم الرئيسي للخرائط الجيوسياسية للشرق الأوسط.

وتفضل السياسة الأمريكية الحالية تجاه الشرق الأوسط نهج "التكامل الصلب" أو ما أسماه منسق الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي "العودة إلى الأساسيات" الذي يقوم على التحالفات الاستراتيجية مع الالتزامات الأمنية، وتأسيس الأصول العسكرية، وتكامل أنظمة الدفاع الإقليمية⁴. لذلك، كان تركيز الولايات المتحدة على إعادة بناء تحالفاتها التقليدية وطمأنة الحلفاء بتقديم المساعدات العسكرية وإجراء تدريبات مشتركة وإبداء الاستعداد لبقاء القوة

الأمريكية في المنطقة، والسعي لتحقيق التكامل العسكري بين القوات الأمريكية والشركاء الإقليميين، ومن ذلك مقترح تشكيل بنية دفاع جوي وبحري متكاملة في المنطقة، والجهود الرامية إلى تعزيز التشغيل البيئي، وتشكيل عمليات تعاونية مثل القوات البحرية المشتركة. كما عمل المسؤولون الأمريكيون على تعزيز هذا "التكامل الصلب" في المجال السياسي من خلال تشجيع اتفاقيات إبراهيم ومنتدى النقب اللذان سرّعا التعاون الإسرائيلي مع شركاء آخرين للولايات المتحدة مثل الإمارات والبحرين، والاعتماد على الحلفاء لردع المنافسين مثل إيران وتجنب الحاجة إلى تدخلات أمريكية مستقبلية. بينما تراجعت المساعي الأمريكية للجمع بين "التكامل الصلب والناعم" الذي خيم على النهج الأمريكي تجاه المنطقة منذ تسعينيات القرن العشرين، حيث أدت الروابط الاقتصادية المتنامية بين الصين والشرق الأوسط إلى تراجع دور السياسات الاقتصادية النيوليبرالية المدعومة من الولايات المتحدة في هندسة العلاقات الإقليمية.

ومع ذلك، اضطرت واشنطن لقيادة جهد دولي متعدد الأطراف يضم منطقة الشرق الأوسط، ويندرج ضمن نمط "التكامل الناعم"، لمواجهة مبادرة الحزام والطريق الصينية، حيث أعلن الرئيس الأمريكي جو بايدن خلال قمة مجموعة العشرين بنيودلهي في سبتمبر 2023 عن مبادرة لإنشاء ممر اقتصادي دولي يربط بين الهند وأوروبا عبر منطقة الشرق الأوسط، وقد وقعت دولتان شرق أوسطيتين مذكرة التفاهم الخاصة بالمبادرة وهما السعودية والإمارات، وقد تم اختيار خمسة موانئ على الأقل ليتم ربطها بالموانئ الهندية، بما في ذلك الفجيرة وجبل علي وأبو ظبي في الإمارات، والدمام ورأس الخير في السعودية، ويتضمن المشروع بناء خط سكة حديدية الإمارات والسعودية، ومن المتوقع أن يشمل مسار المشروع الأردن وإسرائيل كذلك.

ثانياً- فرص المنافسة الجيوسياسية بين الولايات المتحدة والصين على منطقة الشرق الأوسط

تدعم دول منطقة الشرق الأوسط عملية تحول النظام الدولي إلى الثنائية القطبية أو التعددية القطبية اتصالاً بالفرص ذات الأبعاد الجيوسياسية والاستراتيجية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية التي تنطوي عليها تلك الهياكل، فضلاً عن الفرص المطروحة خلال المراحل الانتقالية للنظام الدولي. وفي هذا السياق، يناقش هذا الجزء مزايا المنافسة الجيوسياسية بين الولايات المتحدة والصين بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط.

1. الاستفادة من مزايا الانتقال إلى نظام دولي متعدد الأقطاب:

تنظر دول الشرق الأوسط إلى المنافسة بين الصين والولايات المتحدة باعتبارها أداة لإحداث تغيير في هيكل النظام الدولي الحالي القائم على الهيمنة الأحادية للولايات المتحدة والتحول نحو الثنائية أو التعددية القطبية، وتلعب تحولات النظام الدولي لصالح تحسين النفوذ الجيوسياسي العالمي لدول المنطقة، ومنحها قدرًا أكبر من الاستقلالية على الساحة الدولية، ووضع نفسها كلاعب مهم في النظام العالمي، وتمكينها من تنويع خيارات سياستها الخارجية على أساس رفض المنطق الصفري في العلاقات الدولية أو فكرة اختيار "الشريك الأوحده" وإنما تبني استراتيجية "التوازن المرنة" بين القوى الدولية الكبرى⁵.

ويتيح هذا النهج لدول الشرق الأوسط الصغيرة والمتوسطة التحول الاستراتيجي، وتجنب أن تكون طرفاً في المنافسة على قيادة النظام الدولي، وامتلاك القدرة على التأثير العكسي إذا استشعرت تعرض مصالحها للضرر، بمعنى ألا تكون مجرد حليف يتأثر بسلوكيات الدول الكبرى وإنما تمتلك زمام المناورة بين الأقطاب الدولية بما يمنحها إمكانية أكبر لتحقيق مصالحها الاستراتيجية والصمود في وجه الضغوط الدولية وزيادة ثقلها الاستراتيجي، ورفع وزنها النسبي في الشؤون الدولية⁶.

علاوة على أن إقامة نظام عالمي متعدد الأطراف سيسمح بتقليص هيمنة القيم والمبادئ الليبرالية الأمريكية المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان وفقاً للنمط الغربي على المعاملات المشتركة، مع تقليل مساحات توظيفها كورقة للضغط والمساومة في التفاهات الدولية أو تقديمها كشرط لتطويع علاقات سياسية وأمنية وعسكرية واقتصادية متقدمة، حيث تطرح بكن رؤية مغايرة لنظام عالمي تعددي أكثر عدالة وتمثيلاً يقوم على الاحترام الصارم لسيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ما يجعلها - في نظر دول الشرق الأوسط - خياراً دولياً وازناً للضغوط الغربية المتعلقة بالقيم الليبرالية، ويضعها في موقف الشريك المحايد المقبول لدول المنطقة بغض النظر عن طبيعة أنظمتهم السياسية أو نموذجهم التنموي أو أيديولوجيتهم، ودون فرض إملاءات تتعلق بتطبيق قيم الديمقراطية والحقوق والحريات باعتبار ذلك تدخلاً في الشؤون السياسية للدول من وجهة النظر الصينية، وأيضاً دون اتباع سياسات من شأنها إحداث تغييرات في الأنظمة السياسية والهياكل الاقتصادية لتلك الدول أو رعايا توجهات انفصالية أو إرهابية مزعومة للاستقرار⁷.

2. ممارسة الضغوط على الولايات المتحدة لمراجعة سياساتها:

يُتيح ظهور شركاء دوليين جدد لدول الشرق الأوسط البعث برسائل تحذيرية واضحة إلى الحلفاء التقليديين، وبالأخص الولايات المتحدة، مفادها وجود شركاء بديلين، لحملها على إعادة رفع مستوى التزاماتها الأمنية والسياسية تجاه حلفائهم الإقليميين، ومراعاة حساباتهم الاستراتيجية دون تصور أنه يتعين على القوى الإقليمية اتباع المسار الذي تحبذه واشنطن حتى لو لم يكن يتناسب مع مصالحها القومية، ولدفعها بعيداً عما يُمكن تسميته بـ "الدبلوماسية المتقلبة" التي باتت سمة للسياسة الأمريكية بسبب طبيعتها القائمة على رد الفعل وتفضيل المصالح الذاتية، وعدم إيلاء الاعتبار اللازم لشواغل الحلفاء⁸.

3. الفكاك من وطأة العقوبات الاقتصادية:

صممت التكتلات الاقتصادية الجديدة ذات الهيمنة الصينية وممرات الربط الدولي التي أطلقتها وبالأخص مبادرة الحزام والطريق، لإعادة تشكيل بنية النظام الاقتصادي الدولي وإضعاف القبضة الأمريكية على هياكل الحوكمة الاقتصادية القائمة، من خلال تأسيس هيئات مالية جديدة تقودها الصين، بهدف تغيير نظام النقد الدولي عن طريق تقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي في المدفوعات الدولية، وتنويع سلة الاحتياطي النقدي، والاعتماد على العملات المحلية في التبادل التجاري، ويساهم هذا الاتجاه المتزايد لنزع الدولرة في إضعاف فاعلية العقوبات الاقتصادية الغربية والأمريكية ضد بعض القوى الشرق أوسطية بعزلها عن النظام المالي العالمي الخاضع لهيمنتها، عن طريق توفير أدوات اقتصادية بديلة تمكنها من استمرار تبادلاتها التجارية ومعاملاتها الاقتصادية مع الشركاء الدوليين دون التعرض لمخاطر الوقوع تحت طائلة العقوبات، ومن ثم تحرير القرار الوطني الاستراتيجي من الخضوع للإملاءات الخارجية.

ومن هذا المنطلق، تكتسب عضوية إيران في التكتلات الاقتصادية الجديدة مثل منظمة شنغهاي للتعاون (يوليو 2023)، ومجموعة البريكس (يناير 2024)، أهمية من خلال العمل كمنصات دبلوماسية تعزز مكانتها على الساحة العالمية وتزيد من قوتها التفاوضية، وتساهم في تخفيف عزلتها الدولية، وتمنحها شركاء اقتصاديين جدد لتعويض التأثيرات السلبية للعقوبات، علاوةً على توظيف قدرات هذه المنظمات لتعزيز مصالحها الأمنية والاقتصادية⁹.

4. تعزيز الاستقرار الإقليمي:

بالنظر إلى محورية الشرق الأوسط في المشروع الجيوسياسي الصيني الهادف إلى توسيع دورها في الشئون السياسية والتجارية العالمية، وتعزيز قوتها العالمية، وخلق نظام عالمي جديد، فقد سعت بكين لزيادة مشاركتها في جهود تعزيز السلام والوساطة بالمنطقة خلال السنوات الأخيرة، بما في ذلك رعاية اتفاقية المصالحة

السعودية الإيرانية (مارس 2023)، واستضافة اجتماع لـ 14 فصيلاً فلسطينياً أسفر عن توقيع "إعلان بكين" الرامي لإنهاء الانقسام وتعزيز الوحدة الفلسطينية.

ورغم محدودية نتائج الجهود الصينية اتصالاً بالطابع غير المغامر لسياستها الخارجية والراغب في تجنب الانخراط في حقل ألغام السياسة بالشرق الأوسط، وتفضيل اقتناص الفرص التي لا تنطوي على مخاطر جمة، فإن تضافر عوامل مثل امتلاك بكين مقاربة تنموية تركز على مفاهيم التشاور والتعاون والصداقة والتنمية المشتركة وتعزيز الروابط الاقتصادية والاجتماعية كسبيل لحل الصراعات وخفض التوترات وبناء الثقة، وقيام السياسة الخارجية ذات الخصائص الصينية على مبادئ احترام السيادة والسلامة الإقليمية وعدم الاعتداء وعدم التدخل والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي، وإقامة بكين شراكات استراتيجية مع مختلف دول الشرق الأوسط بما في ذلك مصر والسعودية والإمارات وإيران وتركيا والأردن وقطر والعراق وسلطنة عُمان والكويت وفلسطين وإسرائيل، وامتلاكها مصالح استراتيجية تتعلق بتأمين تدفق إمدادات الطاقة وضمان حرية الملاحة في الممرات البحرية الرئيسية وتوسيع انخراطها الاقتصادي مع دول المنطقة¹⁰، تحفز بكين لطرح مبادرات لتهدئة وتسوية النزاعات الإقليمية بالتعاون مع شركائها الشرق أوسطيين، لا سيّما أن نهج الحلول التفاوضية الصيني يُشكل عاملاً جذاباً لدول المنطقة، كما تفتح العلاقات الاستراتيجية بين الصين وإيران الباب أمام إمكانية ممارسة دور أوسع للضغط على طهران بهدف الحد من النشاطات المزعزعة للاستقرار.

ومع ذلك، لا يُمكن إغفال حقيقة أن مقاربة "السلام القائم على التنمية" الصينية، التي سبق لصناع السياسات الاستراتيجيين في الولايات المتحدة تأطيرها ضمن مقاربة "التكامل الإقليمي والتجارة كمحرك للنمو والسلام الإقليميين" لم تحقق أهدافها في إنهاء الصراعات والحروب والنزاعات بالشرق الأوسط الذي بات يُعاني معضلة الاضطراب المزمّن، ومرجعها الاختلالات البنوية والهيكلية التي تعاني منها الدولة بالمنطقة والتي تكشف حداثتها في غياب مشروع الدولة الوطنية وصراع الهويات والمذاهب والعرقيات والقوميات وظهور الحركات الانفصالية والولاءات التحتية وانتشار التنظيمات الإرهابية والفواعل المسلحة دون الدولة، وهي اختلالات

تتطلب معالجتها تعبئة عناصر القوة الإجمالية بالمنطقة، وصياغة مقاربة متعددة الأبعاد والمستويات لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات، بينما تظل الحلول المفروضة خارجياً -غربية كانت أم شرقية- بمثابة دفن لمسببات الاضطرابات، محدثة حالة من "الكمون الخادع" أو "الاستقرار الهش" انتظاراً لمحفز خارجي تتصاعد اثره الأحداث نحو نقطة حرجة جديدة، وهكذا¹¹. علاوة على أن دور "الوسيط الدبلوماسي" الذي تلعبه الصين يواجه قيوداً تتعلق بعدم مسعاها لاغتصاب دور الولايات المتحدة كقوة عسكرية مهيمنة في الشرق الأوسط، وعدم رغبتها في تحمل التكلفة الأمنية ذاتها التي تكبدها الولايات المتحدة أو مواجهة نفس العضلات الاستراتيجية¹².

5. دعم الاتجاه التعاوني /التصالي في الشرق الأوسط:

تدفع التعقيدات الناشئة عن تصاعد المنافسة بين الولايات المتحدة والصين في منطقة الشرق الأوسط، دولها إلى إعادة تقييم حساباتها الاستراتيجية، وإيجاد مسارات بديلة للحركة للإبحار في الديناميكيات الجديدة، لعل أحد ملامحها خفض التصعيد الإقليمي، وتجسير الفجوات العميقة وطويلة الأمد بين الأطراف المتنافسة، وإنشاء أطر تعاون إقليمية وعبر إقليمية جديدة تضمن تعاوناً مستداماً وطويل الأمد يتجاوز القوتين العظميين. وقد شهدت السنوات القليلة الماضية استدارة إقليمية ملحوظة نحو مقاربة تعاونية، ومن شأن استمرار حالة اللايقين الجيوسياسي المرتبطة بتبعات المنافسة بين الصين والولايات المتحدة على ديناميكيات القوى في الشرق الأوسط تعزيز الاتجاه التعاوني الإقليمي وصرف دول المنطقة عن أمننة قضاياها، ودعم أجندة إقليمية إيجابية تأخذ الحوار والتهدئة بين الأطراف المتعارضة خياراً أمثل، مع مواصلة خلق منصات تعاونية لممارسة النفوذ والتعاطي ككتلة وواحدة مع القضايا الدولية والإقليمية الشائكة¹³.

6. كسب مزايا عضوية الأطر التعاونية متعددة الأطراف:

تتيح عضوية بعض دول الشرق الأوسط في التحالفات الاستراتيجية الدولية التي يطرحها النظام الدولي متعدد الأقطاب مثل مجموعة البريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون وغيرهما من الترتيبات الهادفة لمواجهة الأحادية الأمريكية، الاستفادة من مزايا

عضوية الكيانات التعددية الدولية، بما في ذلك إرساء الاستقرار الإقليمي، وتشجيع دبلوماسية الحوار بين الخصوم الإقليميين المتعارضين، ومنحهم الفرصة لإعادة تقييم ومراجعة العلاقات على قاعدة تقبل تعارض المصالح، والسعي لبناء تفاهات مشتركة بشأن القضايا الخلافية العالقة، مع إعطاء الأولوية للمصالح الوطنية، حيث تعمل الكيانات المتعددة الأطراف وفق آليات تدعم بناء السلام والاستقرار والأمن الجماعي، وتشمل تحديد المصالح والتهديدات المحتملة التي تواجهها الدول الأعضاء، بما يُساهم في مواءمة أهدافها وتطلعاتها الاستراتيجية وتنسيق تحركات مشتركة على الساحة العالمية في القضايا ذات الأهمية المشتركة، كما أن آلية الاجتماعات الدورية بين الأعضاء تتيح الفرصة لتبادل الرؤى والأفكار ووجهات النظر، واستكشاف القضايا الإشكالية والعمل على معالجتها واحتوائها، وإدارة هذه التعارضات المصلحية وفق صيغة "راج-راج"، ومن ثم بناء الثقة بين الفواعل غير المتوافقة¹⁴.

كما تستفيد دول المنطقة من مزايا العضوية الأخرى، بما في ذلك رفع مكانتها الجيوسياسية على المستويين الإقليمي والعالمي، وتمكينها من حجز مقعد متقدم في هيكل النظام الدولي الناشئ، وتوسيع العلاقات التجارية والاقتصادية مع الدول الأعضاء، وتجاوز الروابط الثنائية القائمة بين أطراف التكتل نحو مستوى أعلى من التكامل، والحصول على مزايا المعاملات الاقتصادية والتجارية التفضيلية المتبادلة، وتحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي بين الدول والأقاليم المتباعدة جغرافياً، وإقامة شبكات تعاونية عابرة للأقاليم في القضايا المتخصصة مثل الطاقة الخضراء، وتغيير المناخ والذكاء الاصطناعي. فضلاً عن تعزيز إدراك ووعي دول الشرق الأوسط بمكاسب النماذج التعاونية متعدد الأطراف، ودورها في صياغة استراتيجية مبرجة للجميع، ومن ثم تحفيز تطبيقها إقليمياً وصولاً إلى مستوى متقدم من التعاون والتكامل الشرق أوسطي¹⁵.

7. التمتع بالفرص الاقتصادية والتجارية المتنوعة التي تطرحها ممرات الربط الدولي:

يُشكل الشرق الأوسط عقدة رئيسية في ممرات الربط الدولي الرئيسية المتنافسة التي طرحتها الصين والولايات المتحدة، وتستفيد المنطقة من وقوعها ضمن النطاق الجغرافي لمشاريع البنية الأساسية الضخمة العابرة للقارات في تعزيز التنمية الاقتصادية، وتحسين إمكاناتها الاقتصادية من خلال التنوع الاقتصادي، ونمو القطاعات الجديدة، وخلق فرص العمل، والارتقاء بالبنية التحتية، ونقل التكنولوجيا والابتكار وتحسين الاتصال، وتوسيع الأعمال والخدمات المساعدة، وجذب الاستثمارات، وتعزيز مصادر الطاقة المتجددة، وزيادة الاعتماد المتبادل والتعاون الاقتصادي البيئي، ونقل الخبرات التكنولوجية وفوائض الطاقة من دول المنطقة، ومساعدة نمو الأسواق المالية الإقليمية من خلال الحصول على التمويل الخارجي.

فضلاً عن تحسين قدرة اقتصاد دول الشرق الأوسط على الصمود أمام التقلبات الاقتصادية العالمية، وتقليل المخاطر المحتملة الناتجة عن هشاشة سلاسل التوريد العالمية، وتسهيل تبادل الخبرات والتكنولوجيا بين دول المنطقة والاقتصادات المتقدمة، وتطوير شبكات نقل فعالة تربط بين المراكز الاقتصادية المهمة في جميع أنحاء المنطقة من خلال ضح الاستثمارات في الموانئ والقطارات والطرق السريعة ومرافق الطاقة المتعلقة باستكشاف وإنتاج النفط والغاز، علاوة على رفع مستوى التبادل التجاري وإعطاء الفرصة للسلع المنتجة محلياً للوصول إلى قاعدة المستهلكين في الأسواق العالمية عن طريق تبسيط الإجراءات الجمركية وتقليل العقبات التجارية وإنشاء مناطق التجارة الحرة¹⁶. ونظراً للموقع الاستراتيجي لمنطقة الشرق الأوسط في خريطة التجارة الدولية فإن مرور ممرات الربط الدولي عبر أراضيها والممرات الملاحية البحرية الدولية التي تُشرف عليها يمنحها القدرة على تشكيل بنية التجارة العالمية، ولعب دور رئيسي في تثبيت استقرار سلاسل التوريد العالمية خلال الأزمات الدولية، ما يرفع مكانتها الجيوسياسية ويضعها كشريك دولي موثوق¹⁷.

وتبزر مبادرة الحزام والطريق كنموذج للاستفادة التنموية الشرق أوسطية لمبادرات البنية الأساسية العملاقة، حيث تمتد مشاريعها إلى خمس عشرة دولة بالمنطقة، تشمل مشاريع البنية التحتية والرقمية الكبرى دخل بعضها حيز التنفيذ، بينما يقبع بعضها الأخرى في مرحلة التخطيط، فيما تم إلغاء أو إيقاف القليل منها. وبحسب البيانات المتاحة، استثمرت الصين في 266 مشروعًا مرتبطًا بالحزام والطريق بين عامي 2005 و2022 في الشرق الأوسط، تنقسم إلى 64 مشروعًا للبنية التحتية المادية التقليدية بنسبة 24% تتركز في الموانئ والسكك الحديدية والمناطق الاقتصادية الخاصة والاتفاقيات التجارية، ومشاريع طريق الحرير الصحي المرتبطة بتحسين الصحة العامة، و202 مشروع للبنية الأساسية الرقمية بنسبة 76% تشمل نقل التكنولوجيا والاتصالات وكابلات الألياف الضوئية ونظام المعلومات الأمنية والتكنولوجيا المالية¹⁸.

8. خدمة استراتيجيات التحديث الاقتصادي والاجتماعي:

تخدم التكتلات الاقتصادية الجديدة مثل شنغهاي والبريكس وممرات الربط الدولي المتنافسة والمتقاطعة في منطقة الشرق الأوسط استراتيجيات التنوع الاقتصادي والإصلاح الاجتماعي التي أطلقها بعض دول الشرق الأوسط، وبالأخص السعودية والإمارات، والتي تستهدف إحداث تغييرات بنيوية في هيكلها الاقتصادية تشمل التقليل التدريجي للاعتماد على النفط مقابل الاستثمار على نطاق واسع في قطاعات البنية التحتية والتكنولوجيا والطاقة النظيفة والخدمات اللوجستية والترفيه والسياحة والرياضة والثقافة، وهو الاتجاه الذي وجد التعبير عنه في وثيقتين حملتا مسمى "رؤية السعودية 2030" و"رؤية أبوظبي الاقتصادية 2030". فعلى سبيل المثال، فتحت مبادرة الحزام والطريق وطريق الحرير الرقمي الباب أمام استفادة السعودية والإمارات من القدرات الاستثمارية والتكنولوجية الضخمة لبكين، وبدأت العلاقات الاقتصادية بين الصين والخليج تتنوع في العديد من القطاعات، بعضها استراتيجي مثل التكنولوجيات الناشئة والذكاء الاصطناعي، إلى الخدمات اللوجستية وسلاسل التوريد، والمعادن الحيوية والطاقات المتجددة.

ويخدم إطلاق طريق الحرير الرقمي وصعود الصين كقوة تكنولوجية هائلة قادرة على إنتاج التقنيات الحيوية بتكلفة معقولة وباستعداد أكبر لمشاركة الملكية الفكرية وإنشاء مشاريع مشتركة، تطلعات الدولتين إلى الظهور كرواد عالميين في التكنولوجيا والابتكار، ويفتح آفاقاً للتعاون في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي والاتصالات واستكشاف الفضاء، حيث وسعت الرياض وأبوظبي تعاونهما مع معاهد البحوث التكنولوجية الصينية وشركات التكنولوجيا مثل هواوي وعلي بابا لتطوير جزء من بنيتها التحتية التكنولوجية، بما في ذلك شبكات الجيل الخامس وتطبيقات المدن الذكية، وبناء مراكز البيانات الكبيرة. فخلال 2022، أبرمت الرياض وبكين عدة صفقات في مجال الذكاء الاصطناعي والحوسبة المتقدمة والتكنولوجيا تشمل التعاون في مجال تكنولوجيا الفضاء وأنظمة حمولة المركبات الجوية غير المأهولة والأقمار الصناعية وغيرها. وخلال سبتمبر 2023، أطلقت هواوي منطقة سحابية جديدة بالرياض لدعم الخدمات الحكومية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي¹⁹.

وتعاونت شركة الذكاء الاصطناعي الإماراتية (G42) مع الشركات الصينية في تطوير لقاح "كوفيد-19" وإطلاق برنامج الجينوم التابع لوزارة الصحة الإماراتية. وتتعاون هواوي مع حكومة الإمارات لتدريب المواهب المحلية في مجال الأمن السيبراني، وتشكيل شراكات بين القطاعين العام والخاص. وخلال مارس 2023، وقعت شركة Origin Space الصينية الخاصة ومختبر أبحاث الفضاء بجامعة هونغ كونج والمركز الوطني لعلوم وتكنولوجيا الفضاء بجامعة الإمارات العربية المتحدة، خطاب نوايا لبناء مركز لتكنولوجيا الفضاء في أبوظبي، وهو مشروع سيعزز العلاقات الصينية الإماراتية وتبادل التكنولوجيا إذا تمت الموافقة عليه. ويمتد التعاون التكنولوجي ليشمل الصعيد الأكاديمي، إذ يرأس أساتذة من أصول صينية أو صينية أمريكية بعضاً من أفضل مؤسسات وشركات أبحاث الذكاء الاصطناعي في الدولتين الخليجتين، مثل جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا بالسعودية، وجامعة محمد بن زايد للذكاء الاصطناعي بالإمارات (MBZAI)، وتضم هذه المؤسسات عددًا كبيراً من العلماء الصينيين بين أعضاء هيئة التدريس، بما في ذلك ما يصل إلى 40٪ في MBZAI²⁰.

وتتلاقى التكتلات الاقتصادية الجديدة وممرات الربط المتنافسة مع أهداف الدولتين الخليجتين لرفع حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة لديهما لمواكبة التحول العالمي بعيداً عن مصادر الطاقة القائمة على الكربون، من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية في موارد الطاقة المتجددة، وبالأخص الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، والاستفادة من الطاقة المستدامة لدفع النمو الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة عن طريق تنويع اقتصاداتها. وفي هذا السياق، تشارك الشركات الصينية في بعض أكبر مشاريع إنتاج الطاقة المتجددة والمشاريع الصديقة للبيئة بالخليج، بما في ذلك بناء حديقة محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية، ومحطة نور أبو ظبي للطاقة الشمسية، وهما اثنتان من أكبر مشاريع الطاقة الشمسية بالعالم. كما استحوذ صندوق طريق الحرير الصيني على حصة 49٪ في شركة الطاقة المتجددة السعودية "أكوا باور"، التي تعمل الآن كذراع استثماري رئيسي للمملكة في مشاريع الطاقة المتجددة بجميع أنحاء المنطقة وخارجها.

كذلك، تتعاون الشركات الصينية مع السعودية في مجال صناعة السيارات الكهربائية، ففي يونيو 2023، وقعت الرياض صفقة بقيمة 5,6 مليارات دولار مع شركة صناعة السيارات الكهربائية الصينية "هيومان هورايزونز" (Human Horizons) لإنشاء مشروع مشترك للبحث والتطوير والتصنيع بالمملكة، ودخلت شركة "إينوفيت" (Enovate) الصينية الناشئة للسيارات الكهربائية في مشروع مشترك مع شركة سمو القابضة السعودية عام 2022 لإنشاء مصنع تصنيع بقيمة 500 مليون دولار داخل المملكة²¹.

وبالمثل، يحفز استهداف مشروع ممر (الهند-الشرق الأوسط-أوروبا) تعزيز مصادر الطاقة المتجددة ووسائل النقل النظيفة من خلال العمل كقناة لإنتاج وتوزيع الهيدروجين الأخضر، ونمو قطاع الطاقة المتجددة في السعودية والإمارات اللتين تمتلكان إمكانيات مرتفعة بحيث تصنفان ضمن أكبر 20 دولة تتمتع بأقصى إمكانات الطاقة الشمسية، بينما تظل حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة لديهما أقل من 10٪. ويتقاطع الممر الهيدروجيني الأخضر المقترح ضمن مسار المشروع مع خطط الرياض وأبو ظبي لبناء قاعدة قوية لإنتاج وتصدير الهيدروجين الأخضر كمصدر

للطاقة النظيفة، وبالتالي تعزيز مكانتهما كقادة في هذا القطاع إقليمياً وعالمياً، من خلال معالجة أحد معوقات توسع استخدام الهيدروجين الأخضر، وهو الافتقار إلى الطلب من الصناعات التي قد لا تكون راغبة في تحويل عمليات إنتاجها لاستخدام الهيدروجين الأخضر، حيث يوسع إنشاء ممر تصدير للهيدروجين الأخضر السوق المتاحة خارج الحدود المحلية²².

علاوة على توسيع الشراكات الاقتصادية مع الأعضاء الآخرين، وممارسة دور أكثر نشاطاً في تمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة بما يوفر لهما الفرصة لاستغلال مواردهما المالية بكفاءة أكبر، ولعب أدوار أكبر في قطاعات الطاقة والتجارة والتمويل الدولية، كما أن العضوية في المؤسسات الاقتصادية التابعة للتكتلات الجديدة، مثل بنك التنمية الجديد الخاص بمجموعة البريكس، يساعد في جهود تسريع التحول الاقتصادي وإعادة الهيكلة بعد النفط في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة المقبلة²³.

9. معالجة المخاطر المرتبطة بتحويلات سوق الطاقة العالمي:

تساهم الشراكة الصينية المتنامية مع دول الشرق الأوسط جزئياً في معالجة المخاطر الاستراتيجية المرتبطة بالتحول الهيكلي في أسواق الطاقة العالمية، وخاصة التحول في مركز ثقل الطلب العالمي على الطاقة نحو آسيا والصين، إذ إن تراجع أهمية نفط الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة بعد اكتشافات الغاز الصخري الأمريكي، خلق أحد أخطر التحديات التي تواجه منطقة الخليج كونها اكتسبت نفوذاً جيوسياسياً كبيراً من موقعها كمنتج رئيسي للنفط قادر على تنظيم أسواق الطاقة العالمية، كما سمحت لها عائدات النفط بممارسة النفوذ السياسي والاقتصادي بالمنطقة، ومن ثم فإن تعزيز العلاقات مع الصين - التي باتت مركز استهلاك ضخم ومتنامٍ للطاقة، وتشكل أكبر سوق نفطية للسعودية، وثاني أكبر سوق للإمارات - ضروري للحفاظ على مركزية منطقة الخليج في الاقتصاد العالمي وتأثيرها الجيواقتصادي خلال أوقات التحويلات العالمية في مجال الطاقة. ففي غضون عشرين عاماً، زادت واردات الصين من الطاقة 15 ضعفاً، وأصبحت أكبر

مستورد للنفط عالمياً منذ 2016، ويمثل الخليج وحده نصف وارداتها، حيث قفزت حصتها من إجمالي صادرات الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي من 5٪ فقط في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى أكثر من 20٪ عام 2023، وتتوقع أوبك أن تظل الصين سوق نمو طويلة الأجل للنفط رغم الاتجاه العالمي للتحويل إلى مصادر الطاقة المتجددة، ما يظهر أهمية تطوير علاقة طويلة الأمد بين الصين ودول الخليج لتحقيق الأمن الاقتصادي وتعزيز المكانة الجيوسياسية²⁴.

ورغم تبني دول الخليج استراتيجيات للتنويع الاقتصادي للابتعاد عن اعتمادها التقليدي على الهيدروكربونات، لا يزال النفط في قلب هياكلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم فإن تأمين صادرات النفط طويلة الأجل إلى الصين يشكل ضرورة استراتيجية، ومن أجل تأمين الطلب الصيني على نفطهما وتقويض منافسيهما، تستثمر السعودية والإمارات مليارات الدولارات في مصافي النفط الصينية والصناعات البتروكيمياوية، وتتفاوضان على اتفاقيات تجارية مع الصين. فعلى سبيل السبيل، وقعت أرامكو اتفاقية مع مجموعة "نورينكو" وشركة "بانجين سينسين" الصينيتين لتطوير مشروع "هواجين" المتكامل للتكرير والبتروكيمياويات في مدينة بانجين بمقاطعة لياونينغ الصينية، ويشمل المشروع مصفاة بطاقة إنتاجية تبلغ 300 ألف برميل يوميًا، ووحدة تكسير إيثيلين بطاقة إنتاجية تبلغ 1,5 مليون طن سنويًا، ووحدة بارازايلين بطاقة إنتاجية تبلغ 1,3 مليون طن سنويًا²⁵. كما وقعت اتفاقيات نهائية للاستحواذ على حصة بنسبة 10٪ في شركة رونغشنغ للبتروكيمياويات المحدودة، تقوم بموجبها أرامكو بتوريد 480 ألف برميل يوميًا من النفط الخام العربي إلى شركة جيغيانغ للنفط والبتروكيمياويات المحدودة التابعة لشركة رونغشنغ، والاستحواذ على حصة في رونغشنغ التي بدورها تستحوذ على حصة 51٪ في شركة جيغيانغ التي تمتلك وتدير أكبر مجمع متكامل للتكرير والكيمياويات في الصين بطاقة معالجة تبلغ 800 ألف برميل في اليوم من النفط الخام، وإنتاج 4,2 مليون طن متري من الإيثيلين سنويًا²⁶.

وفي هذا السياق، توفر عضوية الإمارات والسعودية وإيران لمجموعة البريكس سياسة تنويع أسواق الطاقة المستهدفة، وإعادة هيكلة سوق الطاقة العالمية بالنظر

لعضوية الدول المنتجة والمستهلكة الرئيسية في العالم. فبينما تحتل الصين والهند المرتبتين الأولى والثالثة ضمن قائمة أكبر مستوردي النفط الخام في العالم لعام 2023 بمتوسط حوالي 11,28 و4,65 مليون برميل يوميًا على الترتيب، تأتي روسيا والسعودية والبرازيل والإمارات وإيران في المراكز الثاني والثالث والسادس والثامن والتاسع كأكثر منتجين للنفط عالميًا خلال العام ذاته بمتوسط حوالي 10,78 و9,61 و4,24 و2,95 و2,85 مليون برميل يوميًا على الترتيب²⁷، وتقود العضوية المشتركة لكبار البائعين والمشتريين العالميين ضمن إطار واحد متعدد الأطراف، نحو تنسيق أكبر وفهم أفضل للمصالح المتبادلة، ولا سيّما فيما يتعلق بتحديد الأسعار وسلاسل التوريد.

10. تنويع الشركاء الدفاعيين ودعم الأمن الإقليمي:

يتيح الانتقال بين الشركاء الدوليين العديدين لدول الشرق الأوسط خيارات تسليحية عديدة وتنويع التكنولوجيا العسكرية وسد الثغرات الدفاعية والحصول على مزايا أمنية مضاعفة. فبينما تتمتع المنطقة بالمظلة الأمنية الأمريكية التي توفرها القواعد العسكرية الأمريكية المنتشرة فيما لا يقل عن 12 دولة، وتقني دولها المنظومات التسليحية ذات التكنولوجيا الغربية والأمريكية، فإن الصين -رغم محدودية وجودها الأمني في الشرق الأوسط- تستطيع أن تقدم فرصًا دفاعية للمنطقة لا تقدمها الولايات المتحدة، حيث تبرز كشريك موازٍ قادر ومستعد لسد الفجوة في أنظمة الأسلحة القتالية الخفيفة والمنخفضة التكلفة الناجمة عن إحجام واشنطن عن تزويد شركائها ببعض التكنولوجيا العسكرية، وبالأخص المركبات الجوية المسلحة غير المأهولة والصواريخ الباليستية²⁸، إذ تبدي الصين قابلية لبيع أنظمتها ومشاركة التكنولوجيا ما يتيح لدول الشرق الأوسط الحصول على منظومات صينية عالية التقنية دون مشروطيات سياسية، وتحديث مجموعاتها العسكرية.

وقد زادت بكين مبيعات الأسلحة إلى الشرق الأوسط خلال العقد الماضي بنسبة 80٪، وشملت الطائرات بدون طيار Sky Saker FX80، والطائرات بدون طيار العمودية CR500، والطائرات بدون طيار Wing Loong II، وطائرة Cruise Dragon 5،

ونظام الدفاع الجوي قصير المدى HQ-17AE، وصواريخ "دونغ فنغ" الباليستية. وتستكشف بعض الدول أيضًا بما في ذلك السعودية والإمارات صفقات لشراء مقاتلات صينية من الجيل الخامس من طراز Shenyang FC-31، وطائرات مقاتلة متعددة الأدوار من طراز Chengdu J-10، وطائرات تدريب Hongdu JL-10.²⁹ علاوة على دعم أهداف تطوير الصناعات الدفاعية الوطنية. فعلى سبيل المثال، تعاونت الإمارات والسعودية مع الشركات الصينية منذ عام 2017 في التطوير المشترك وتصنيع الطائرات العسكرية بدون طيار والصواريخ الباليستية.

وعلى صعيد مشروعات ممرات الربط الدولي المتنافسة، الحزام والطريق وممر (الهند-الشرق الأوسط-أوروبا)، فإنها ستضع الممرات الملاحية بالشرق الأوسط والمضائق الاستراتيجية وخاصة مضيق هرمز وباب المندب في مركز المشهد الاستراتيجي العالمي، وهذا يعني أن أمن المضائق وخليج عمان سيحتل مكانة أكبر على رأس المخاوف الأمنية العالمية، وسيدفع بالولايات المتحدة والصين إلى مضاعفة جهودهما وربما تبني ترتيبات أمنية سواء منفردة أو مشتركة أو متعددة الأطراف تضم أصحاب المصلحة الدوليين والإقليميين لخدمة هدف حماية أمن الممرات الملاحية بالشرق الأوسط، كما سيتعزز الاتجاه المتنامي مؤخرًا بخصوص مشاركة جهات فاعلة دولية جديدة من خارج المنطقة في الأمن البحري الإقليمي³⁰، مع احتمالية توسيع الأنشطة العسكرية الصينية بالشرق الأوسط لحماية تجارتها ومصالحها الاقتصادية انطلاقًا من استثمارها في العديد من موانئ المنطقة التي يمكن استخدامها للأنشطة المدنية والعسكرية. وربما تنظر دول الخليج إلى مشروع ممر الهند-الشرق الأوسط-أفريقيا كخطوة لتسريع عملية التكامل الدفاعي مع واشنطن، ومن ثم مساعدتها على التصدي للتهديدات الأمنية المتمثلة الهجمات المرتبطة بالأذرع الإيرانية والإرهاب الجهادي، حيث يتناسب مع منطق التكامل الدفاعي الذي تسعى إليه الولايات المتحدة مع شركاء مجلس التعاون الخليجي³¹.

11. دور المصالح المشتركة الصينية الأمريكية في تحفيز الاستقرار الإقليمي:

إن المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة والصين في منطقة الشرق الأوسط ليست متعارضة تمامًا، ففي بعض الأحيان تتداخل مصالحهما، وتكون لديهما بعض المساحة للتعاون في قضايا مثل الحفاظ على التدفق الحر للطاقة والتجارة عبر الممرات المائية الإقليمية الحيوية بما في ذلك الخليج العربي والبحر الأحمر، ومكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل وخاصة الأسلحة النووية (البرنامج النووي الإيراني تحديدًا)³². فعلى سبيل المثال، رغم اختلاف النظرة الأمريكية والصينية لإيران حيث تعتبرها واشنطن عدوًا بينما تراها الصين شريكًا، إلا أن كلاهما لا تريدان رؤية إيران دولة نووية. لذلك، خلال قرابة 20 عامًا متقطعة من المفاوضات حول البرنامج النووي الإيراني، تعاون البلدان بشكل عام أكثر مما تجادلان. وقد اعتبرت باربرا ليف، مساعدة وزير الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأدنى خلال إحاطة أمام مجلس الشيوخ في أغسطس 2022، أن الولايات المتحدة تعتقد حتى الآن أن الصين تلعب دورًا إيجابيًا في المفاوضات النووية الإيرانية. ويُشكل أمن الممرات الملاحية ومنع الانتشار النووي قضيتين حيويتين لدول الشرق الأوسط، ومن ثم فإن وجود مساحات تعاون محتملة بين القوتين الكبيرين بشأنهما تعمل لصالح تحقيق الاستقرار الإقليمي عبر ضمان التدفق الحر لإمدادات الطاقة ونزع تهديد البرنامج النووي الإيراني.

ثالثا - تحديات المنافسة الجيوسياسية العالمية على الشرق الأوسط

بينما تطرح عمليات تغيير ترتيبات النظام الدولي المستقرة والتحويلات في ديناميكيات القوة بين القوى المهيمنة والقوى الصاعدة تمهيدًا لانتقال الأخيرة من قوى كبرى إلى قوى عظمى، فرصًا للدول المتوسطة والصغرى في النظام الدولي، فإنها تجلب مجموعة من التحديات التي تتطلب التعاطي معها. وعليه، يتناول هذا الجزء التحديات التي تفرضها المنافسة الجيوسياسية بين الصين والولايات المتحدة على الشرق الأوسط.

1. مواجهة معضلة الاختيار:

لعل إحدى الإشكاليات الرئيسية التي تواجه الدول المتوسطة والصغيرة في ظل النظام الدولي ثنائي القطبية أو متعدد الأقطاب هو الاختيار بين المحاور، فخلال الحرب الباردة انقسم العالم إلى محورين شرقي وغربي واضطرت دول الجنوب العالمي إلى الاصطفاف ضمن أحدهما، ومواجهة الضغوط والتحديات التي يفرضها المحور المنافس، وبينما يمر النظام العالمي بلحظة تحول تبرز حالياً الولايات المتحدة والصين كقوتين رئيسيتين مهيمتين إلى جانب قوى أخرى، لكنها ليست بالثقل السياسي والاقتصادي والعسكري والتكنولوجي ذاته الذي لواشنطن وبكين، وهذا يجعل الدول الشرق أوسطية الصغيرة والمتوسطة عرضة للضغوط من كلا القوتين لتبني سياسات تتوافق مع مصالحهما، ولا سيما خلال فترات الأزمات على الصعيدين الدولي والإقليمي. ورغم اتجاه دول المنطقة للحفاظ على استقلالهم في مواجهة واشنطن وبكين كجزء من استراتيجية التحوط، فقد يضطرون للميل إلى أحد الجانبين تحت وطأة الضغوطات للتمتع بالحماية الأمنية وتفادي التعرض للضغوط السياسية والدبلوماسية التي قد تكون مصحوبة بتهديدات اقتصادية وتجارية.

2. التعرض لضغوط أمريكية لتقليص مستوى الشراكة مع الصين:

تنظر الولايات المتحدة بريبة إلى الشراكة المتنامية بين الشرق الأوسط والصين في بعض المجالات باعتبارها تنطوي على تهديدات للمصالح الاستراتيجية الأمريكية العليا، لذلك ربما تلجأ لتحديد أطر ورسم خطوط حمراء لا يجوز لشركائها الإقليميين تجاوزها بما يضع سقفاً لحدود استفادة المنطقة من القدرات والإمكانيات الصينية متعددة الجوانب، ويضع دولها أمام معضلة الاختيار بين أحد الجانبين.

فخلال عهد إدارة دونالد ترامب (2017 - 2021)، مارس المسؤولون الأمريكيون ضغوطاً على حلفاء وشركاء منطقة الشرق الأوسط فيما يتعلق بالتعاون مع الصين في قطاعات مثل الجيل الخامس وإدارة الموانئ التي اعتبروها حساسة، واستمر هذا الاتجاه خلال إدارة جو بايدن (2021 - 2025)، حيث هدد العديد من المسؤولين الأمريكيين بإمكانية تعريض العلاقات الأمنية بين بعض دول المنطقة والولايات المتحدة للخطر حال استمرت شراكاتهم مع بكين في بعض القطاعات وبالأخص العسكرية والتكنولوجية.

وتبرز شركة G42 الإماراتية (الشركة القابضة للتكنولوجيا الإماراتية، تأسست عام 2018، وتعمل على تطوير قدرات ونشر الذكاء الاصطناعي في قطاعات عديدة مثل الاستخبارات الجغرافية والرعاية الصحية وصناعة الطاقة وغيرها) كنموذج لفاعلية الضغوط الأمريكية في إنهاء الشراكات مع الصين، إذ تمتعت الشركة بعلاقات واسعة مع كيانات التكنولوجيا الصينية، بما في ذلك "هواوي" و"بي جي أي جينوميكس" (BGI Genomics)، ونفذت استثمارات كبيرة مع شركات تكنولوجيا صينية مثل "بايت دانس" (ByteDance)، وأدارت صندوق استثمار بقيمة 10 مليارات دولار بمكتب في شنغهاي، الأمر الذي أثار مخاوف الولايات المتحدة بشأن خصوصية البيانات وأمنها ودفعها للضغط على أبوظبي، ما حدا بالشركة الإماراتية إلى التخلص التدريجي من التقنيات الصينية وإنهاء جميع استثماراتها في الصين، بينما أعطت الأولوية للعمل مع الشركات التكنولوجية الأمريكية، حيث وقعت شراكة مع شركة مايكروسوفت باستثمارات تقدر بحوالي 1,5 مليار دولار³³.

كذلك، اعتبرت الولايات المتحدة وجود قاعدة صينية محتملة في السعودية خطًا أحمر، واعترض المسؤولون الأمريكيون بشدة على تولي شركة صينية إدارة ميناء حيفا الإسرائيلي، واعتبروا ذلك تهديدًا للأسطول السادس الأمريكي في شرق البحر الأبيض المتوسط، وضغطت واشنطن على الإمارات عام 2021 لمنع استكمال منشأة صينية في ميناء خليفة الإماراتي، إلا أن أعمال البناء استؤنفت عام 2023، وحاولت الولايات المتحدة أيضًا إقناع دول المنطقة الشريكة برفض تبني أنظمة الجيل الخامس التي طورتها شركة هواوي خوفًا من أن تستخدمها الحكومة الصينية لأغراض المراقبة والاستخبارات.

كما خضعت صناديق الثروة السيادية السعودية والإماراتية، بما في ذلك هيئة أبوظبي للاستثمار، ومبادلة، وصندوق الاستثمارات العامة، للتدقيق من قبل لجنة الاستثمار الأجنبي في الولايات المتحدة (CFIUS) منذ أواخر عام 2023 بسبب علاقاتها مع الصين، وخطر تسرب التكنولوجيا الأمريكية الحساسة، ويُتمل أن يكون هذا وراء قرار الولايات المتحدة بإجبار شركة رأس المال الاستثماري السعودية Prosperity7 على إعادة بيع أسهمها في شركة ناشئة لشرائح الذكاء الاصطناعي في

وادي السيليكون في نوفمبر 2023، ووسعت أيضاً الولايات المتحدة قيودها التصديرية على شراخ الذكاء الاصطناعي المتطورة لتشمل بعض الدول في الشرق الأوسط التي لم يتم تحديدها في أغسطس 2023.³⁴

3. المخاطر الأمنية المرتبطة باحتدام المنافسة الصينية الأمريكية:

تخلق التقديرات المتشككة للقوى الكبرى المتنافسة إزاء نوايا بعضها بعضاً تصورات مشوشة وربما مبالغه بشأن المخاطر والتهديدات المرتبطة بسلوكيات الطرف الآخر داخل ساحات النفوذ المتداخلة، وتدفعها لتبني سياسات مناهضة من شأنها تطويق وتحجيم الحضور السياسي والاقتصادي والعسكري بالقدر الذي لا يُشكل تهديداً لمصالحها الاستراتيجية وفقاً لتعريفها لها، وقد تحفز تلك التفاعلات مستويات صراعية متدرجة بداية من الاحتكاكات الدبلوماسية والتحرشات العسكرية مروراً بالاشتباكات المحدودة وصولاً لاندلاع حرب شاملة كأشد مظهر للصراع. وفي هذا الإطار، تقدر نظرية انتقال القوة - التي تقدم إطاراً هيكلياً وديناميكياً لتحليل التحولات المهمة في التسلسل الهرمي الأساسي للقوة العالمية - أن الحرب تصبح أكثر احتمالية عندما تتفوق قوة صاعدة على القوة المهيمنة، وخاصة إذا كانت القوة الصاعدة تهدف إلى إقامة نظام عالمي جديد.³⁵

وعليه، ربما تميل الولايات المتحدة باعتبارها قوة عظمى قائمة إلى تقديرات غير دقيقة بشأن نوايا وقدرات الصين في منطقة الشرق الأوسط، بينما تحرص الصين باعتبارها قوة صاعدة على إظهار وتأكيد قوتها ومكانتها، الأمر الذي يجعل الشرق الأوسط عرضة لتأثيرات الديناميكيات الكامنة في المنافسة الصينية الأمريكية، حيث تعتبر الولايات المتحدة الشرق الأوسط شريكاً عسكرياً حصرياً لها وليست على استعداد للتخلي عن تفوقها العسكري بالمنطقة أو تقبل الصين كشريك عسكري منافس، كما تشعر بالقلق إزاء محاولات الصين اختراق البنية الأمنية التي رسختها في المنطقة والتي تعتمد على التقنيات التكنولوجية العسكرية والمدنية الأمريكية. وبالمقابل، لا تزال إمكانية قطع الولايات المتحدة لخطوط إمدادات الطاقة الهاجس الرئيسي للصين فيما يتصل بالشرق الأوسط، ومن شأن التقديرات

المتوجسة حفز القوتين نحو تبني سياسات حمائية تشمل -على سبيل المثال- مضاعفة استراتيجيتها القائمة على الأمن، وإنشاء كتل دفاعية مؤيدة للولايات المتحدة كقوة موازنة للنفوذ الصيني، أو خوض مغامرات عسكرية إضافية بهدف استعادة التوازن الاستراتيجي، وربما دفع الصين إلى تجاوز حذرها التقليدي في اللجوء إلى الخيارات العسكرية والتفكير في زيادة وجودها العسكري بالمنطقة³⁶.

ومع ذلك، مقارنة بمسارح تنافس أخرى مثل منطقة المحيطين الهندي والهادئ شهدت مستويات توتر واحتكاك مرتفعة اتخذت في بعض الأحيان أبعاداً عسكرية، تظل العلاقات الأمريكية الصينية في الشرق الأوسط واقفة عند مستويات التنافس ولم تنتقل بعد إلى درجة الصراع، ومرجع ذلك بالأساس إلى الحذر الاستراتيجي للصين والحفاظ على سياسة محايدة نسبياً مقابل الانكماش الاستراتيجي للولايات المتحدة -خلال مرحلة ما قبل اندلاع حربي غزة ولبنان- وهو ما خلق مساحة تعايش مقبولة بين القوتين.

رغم وجود تناقضات بين واشنطن وبكين بشأن بعض القضايا الإقليمية الساخنة ومعارضة الصين للنهج الأمريكي في قضايا مثل سوريا وإيران لكنها ظلت على مستوى الاتهامات المتبادلة وعدم التعاون دون أن تتصاعد إلى مواجهة مباشرة أو تحدٍ صريح للهيمنة الإقليمية الأمريكية، علاوة على أن القوتين الكبريين أبدتا قبولاً متبادلاً لمجالات نفوذ بعضهما بعضاً ولا تظهران اتجاهاً كبيراً لإضعاف مزايا الآخر أو استبدالها، فبينما تعترف الولايات المتحدة بمكانة الصين كقوة اقتصادية شريكة للشرق الأوسط، لا تضع الصين نفسها كشريك أمني بديل للمنطقة كما لا ترغب ولا تمتلك القدرة على تحدي الموقف الأمني للولايات المتحدة حيث تنفق الأخيرة 75 مليار دولار سنوياً على النفقات العسكرية العادية في الشرق الأوسط، بما يمثل 15٪ من إجمالي ميزانيتها العسكرية، لذلك لا تشعر واشنطن بالقلق بشأن استبدال الصين بمكانتها ولا تعتقد أن بكين قادرة على تحدي هيمنتها بشكل كامل³⁷، وهو ما يخلق بيئة استراتيجية مستقرة نسبياً على المديين القصير والمتوسط بينما تظل المخاوف الأكبر مرتبطة بوجود بيئة استراتيجية عالمية متوترة قد توفر سياقاً محفزاً لتصاعد السياسات المعادية وانتقالها لمختلف مناطق النفوذ.

4. انخفاض الالتزامات الأمنية والسياسية الصينية تجاه الشرق الأوسط:

يُثير صعود الصين كقوة عالمية أملاً بشأن إمكانية قيادتها جهوداً لرسم مسار جديد وفعال لخفض التصعيد وحل الصراعات في الشرق الأوسط، مدفوعة برغبتها في حماية السلام والاستقرار الإقليميين لضمان عمليات إنتاج وتصدير النفط بالنظر إلى أن 53٪ من وارداتها النفطية مصدرها الشرق الأوسط، إلا أن تلك الرؤية المتفائلة تغفل أحد جوانب السياسة الصينية تجاه الشرق الأوسط القائمة على مبدأ الحياد وعدم التدخل وإقامة علاقات متوازنة مع الأطراف المتعارضة. فرغم الاهتمام المتزايد بالقضايا الإقليمية إلا أن الصين لم تنخرط في جهود دبلوماسية لمعالجة أي أزمة إقليمية، فلم تشارك بكين أو تلعب أدواراً قيادية في عملية أستانا بشأن سوريا، ومؤتمرات باريس وباليرمو وبرلين بخصوص ليبيا، واتفاقية استكهولم لليمن، وآلية الرباعية الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية. كما لم تساهم المبادرات التي أطلقتها مثل "مبادرة السلام ذات النقاط الخمس" بشأن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، و"المبادئ الأساسية الثلاثة" بشأن الأزمة الليبية، و"المقترحات الستة" بشأن الأزمة السورية، و"المبادرة ذات النقاط الخمس" للأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، في إنهاء الأزمات أو تحقيق الاستقرار الإقليمي المنشود.

إضافة إلى أن الانخراط الصيني بالشرق الأوسط لا ينطوي على أي التزام بالحفاظ على الأمن الإقليمي أو حرية الملاحة، ولا يتوفر لدى الصين الرغبة أو الموارد اللازمة للتعلم في تفاصيل صراعات الشرق الأوسط وأصولها وحلولها المحتملة نظراً لانخفاض ميزانيتها الدفاعية ومحدودية نشاطها العسكري خارج مسرحها الرئيسي في غرب المحيط الهادئ، وهي لا تريد فعل ذلك بالأساس، وإنما تفضل وضع نفسها كعميل وشريك للنفط في الشرق الأوسط، وهو الدور الذي ترى أنه يمنحها قدرًا كبيراً من القوة والنفوذ دون أن يفرض عليها عبء توفير السلام مع الاستفادة بالغطاء الأمني الأمريكي³⁸، بينما تكتفي بتحركات عسكرية محدودة إذا ما تعرضت مصالحها الحيوية المرتبطة بأمن إمدادات الطاقة للتهديد بفعل العمليات الإرهابية أو القرصنة، بما في ذلك نشر الأسطول الـ37 في خليج عدن والمياه قبالة الصومال في مهمة مرافقة سفن مدنية عام 2021، ونشر الأسطولين الـ45 و46 في المنطقة ذاتها خلال فبراير 2024 لحماية السفن الصينية من هجمات الحوثيين.

كما أن المنظور الصيني لتشكيل بنية أمنية شرق أوسطية مستقرة يتجاوز حقائق الواقع السياسي بالمنطقة، ففي عام 2018، قدم الرئيس شي جين بينج اقتراحاً رسمياً "لصياغة هندسة أمنية جديدة للشرق الأوسط تكون مشتركة وشاملة وتعاونية ومستدامة" يقوم على استيعاب المخاوف الأمنية لجميع البلدان، وإقامة حوارات سياسية وأمنية بقيادة وإدارة الدول الإقليمية، والالتزام بمواثيق الأمم المتحدة. وركزت الرؤى الصينية لمعالجة القضيتين التي صنفتها الصين باعتبارهما تحديين أمنيين رئيسيين للسلام والاستقرار في الشرق الأوسط، القضية الفلسطينية وقضية الخليج، على الحوارات الأمنية الإقليمية، بما في ذلك مؤتمر سلام دولي واسع بشأن القضايا الإسرائيلية الفلسطينية، وإقامة منصة حواراً أمني خليجي، مع الاكتفاء بدور الوسيط حال موافقة الدول الإقليمية ودون وضع نفسها كضامن محتمل³⁹، وهو ما يحد من فعالية الجهود الصينية لتسوية الأزمات الإقليمية وإيجاد حلول جذرية لمسبباتها أو تقديم ضمانات أمنية كافية لأطرافها تضمن إرساء معادلة أمن إقليمي مستقرة.

علاوة على أن النهج المجزأ لانخراطها الإقليمي، بحيث تقيم علاقات إيجابية ومتوازنة مع الأطراف المتعارضة وتتجنب الانحياز إلى أي طرف في التنافسات الجيوسياسية، يحول دون إمكانية القيام بدور الراعي أو الحامي الدولي لأحد الأطراف الإقليمية أو إقامة تحالفات سياسية وعسكرية وأمنية استراتيجية طويلة الأمد معه. فضلاً عن أن استخدام الصين "دبلوماسية شبه الوساطة"، وهي استراتيجية لا تتمثل أولويتها في بناء الأمن الإقليمي بل في حماية مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية، بما يتيح لها تجنب التناقضات المحتملة بين مبادئ الحياد والسيادة والسلامة الإقليمية، والحاجة إلى مشاركة أكبر في قضايا الإقليم، وعادة ما تلعب دوراً ثانوياً في الصراعات التي تنطوي على قوى إقليمية وخارج إقليمية، وتقتصر مشاركتها على الدعوة إلى المزيد من التعددية السياسية، وإصدار بيانات عامة حول دعم السلام، ومحاولة تسهيل الحوار بين الأطراف المتنازعة، وتقديم مبادرات للتهديئة، على أن يكون التعويل الأكبر في حماية منظومة الأمن الإقليمي على دول المنطقة⁴⁰.

5. الحرمان من التكنولوجيا العسكرية الأمريكية المتقدمة:

يُثير التعاون العسكري والتكنولوجي المتنامي بين بعض دول الشرق الأوسط والصين، والانتشار المتزايد للمعدات التقنية الصينية المرتبطة بشركات التكنولوجيا مثل "هاواي" في البنى التحتية الرقمية بالخليج مخاوف واشنطن بشأن إمكانية تعرض بنيتها التحتية العسكرية ومنظوماتها المتقدمة للاختراق والمراقبة، ما يعرقل فرص حصول دول المنطقة على الأنظمة الدفاعية الأكثر تقدمًا، وقد سبق وأن جمدت واشنطن صفقة لبيع 50 طائرة شبحية مقاتلة من طراز F-35 إلى الإماراتيين عام 2023 ردًا على شراء الأخيرة معدات الاتصالات من شركة هاواي الصينية، وتتعاظم المخاوف الأمريكية حال سمحت بعض الدول بإقامة قواعد عسكرية أو نقاط أمامية صينية على أراضيها أو حصلت على أنظمة السلاح الصينية الاستراتيجية ويشمل ذلك الصواريخ الباليستية وصواريخ كروز والدفاع الصاروخي والطائرات المتطورة سواء عبر المبيعات أو التعاون في التطوير أو في الإنتاج⁴¹.

ويضع هذا المنطقة أمام معضلة الاختيار بين تنويع شراكاتها الدفاعية والتمتع بمزايا الحصول على التقنيات العسكرية الصينية، بما في ذلك غياب قيود التشغيل داخل مناطق العمليات المختلفة وتوطين بعض جوانب التصنيع الدفاعي داخل أراضيها، أو التخلي عن المنظومات الصينية لصالح اقتناء التقنيات العسكرية الأمريكية المتقدمة. كما أن امتلاك دول شرق أوسطية معدات عسكرية صينية يعرقل مساعي إنشاء شبكة دفاع جوي إقليمية متكاملة، نظرًا لمعارضة واشنطن دمج الأنظمة الصينية والأمريكية بسبب المخاوف بشأن التجسس⁴².

6. إرباك نظام الأمن الإقليمي:

بما أن الشرق الأوسط يُشكّل إحدى الساحات التي تتكشف فيها المنافسة على الهيمنة العالمية، فإن ديناميكيات القوى الكبرى، ونركز هنا على الولايات المتحدة والصين باعتبارهما موضوع الدراسة، تؤثر على علاقات القوة فيه بمعنى تُساهم في تشكيل البيئة الجيوسياسية الإقليمية، حيث أصبح النظام الشرق أوسطي يتشكل من خلال الطريقة التي تسعى بها الدول المتنافسة عبر الانقسامات الجيوسياسية

المتعددة في المنطقة إلى التأثير والسيطرة على الجهات الفاعلة من الدول وغير الدول مما أدى إلى نظام إقليمي مضطرب⁴³. وتجلّى هذا الاضطراب الناتج عن التنافس بين الولايات المتحدة في عدة أبعاد، يتعلق أحدها بتزايد الارتباك الاستراتيجي بين المتنافسين والخصوم الإقليميين حيث أدت التصورات المتباينة بشأن الدور الصيني المحتمل والنهج الأمريكي الجديد في الشرق الأوسط والتقليص (المتخيل أو الحقيقي) للوجود الأمريكي إلى تسابق القوى الإقليمية الرئيسية لطرح مشاريعها الخاصة لنظام إقليمي جديد يخدم مصالحها الخاصة وهذا ما سبب المزيد من الإرباك الاستراتيجي في المنطقة وزيادة التوتر والصراع بين الأقطاب الإقليمية المتنافسة⁴⁴، ويتضاعف الارتباك والفوضى إذا ما اصطفت إحدى القوى العالمية المتنافسة إلى جانب مشروعًا إقليميًا بعينه.

ومن أبعاد الاضطرابات أيضًا توسيع المنافسة الاستراتيجية متعددة المستويات بين القوى الرئيسية في المنطقة وذلك لعدة أسباب منها، زيادة عدد الجهات الفاعلة التي تسعى إلى لعب دور مهمين في المنطقة بما في ذلك تركيا وإيران وإسرائيل والسعودية، وسعي القوى العابرة للإقليمية وفوق الوطنية إلى إقامة تحالفات لسد الفجوة الأمنية والعمل على تدمير التحالفات المتنافسة الأمر الذي أدى إلى زيادة المنافسة المتعددة المستويات، علاوة على تحول القوى العابرة للحدود الوطنية وجماعات المقاومة (حركة حماس، وحزب الله، والحوثيين وغيرها) جهات فاعلة مؤثرة من خلال زيادة أدوارها وإحداث تغييرات في النظام الإقليمي⁴⁵. أما البُعد الثالث للاضطرابات الناتجة عن التنافس الأمريكي الصيني يتمثل في نشوء نظام إقليمي متعدد الأقطاب غير متوازن نتيجة للعلاقات غير المتكافئة بين القوتين العظميين والأطراف الرئيسية في الشرق الأوسط ما أنتج توزيعًا غير متكافئ للقوة بحيث توجد مستويات متفاوتة من القدرات الاقتصادية والعسكرية ومن ثم فإن غياب التوازن بين الأطراف الشرق أوسطية يُضفي مزيدًا من التعقيد على النظام الإقليمي⁴⁶. ويمكن تصور البُعد الرابع للاضطرابات في دعم القوى العالمية المتنافسة فواعل دون الدولة لخدمة مصالحها الاستراتيجية ما يفاقم التوترات وعدم الاستقرار.

7. صعوبة تحقيق هدف إزالة الدولار والانتقال إلى "البتروويوان":

رغم تطلع بعض بلدان الشرق الأوسط لإضعاف الهيمنة الدولارية على المشهد الاقتصادي العالمي وتقليل الانكشاف على الدولار عبر تنويع سلة عملاتها الأجنبية وتعزيز التجارة الثنائية بعملات الاحتياطي غير التقليدية وتقويض نظام البترودولار، وهو هدف يتسق مع مساعي منظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة البريكس، إلى الحد الذي قامت معه الإمارات بتسوية أول عملية بيع للغاز الطبيعي المسال إلى الصين بالرنمينبي خلال مارس 2023، ووقعت الصين والسعودية أول اتفاقية لمبادلة العملات بقيمة 7 مليارات دولار لمدة ثلاث سنوات، إلا أن الانتقال إلى "البتروويوان" بدلاً عن "البترودولار" وتحقيق هدف إزالة الدولار لا يزال صعباً بالنظر لعدة عوامل منها، خشية الدول الوقوع تحت طائلة العقوبات الأمريكية، وطبيعة النظام المالي الصيني الموجه نحو الداخل، والمخاوف المرتبطة بالهيمنة الصينية على مجموعة بريكس بلس، والترابط العميق بين عملاتها والدولار، والذي ينطوي على بعض المنافع الاقتصادية المتمثلة في استقرار النظم النقدية وتعزيز ثقة المستثمرين، واعتماد احتياطياتها النقدية على الدولار، فضلاً عن تنويع صادرات النفط الخليجية إلى دول آسيوية أخرى مما يعني اقتصار التعامل بالرنمينبي على المعاملات التي تكون الصين أحد أطرافها فقط بينما يظل الدولار العملة الرئيسية للتداول التجاري العالمي نظراً لمقبوليته في نظام المدفوعات الدولية، مما يعني أن الرنمينبي عملة غير قابلة للتحويل، كما أن عملات الاحتياطي غير التقليدية مثل الرنمينبي لم تصبح عملات احتياطية عالمية، فلا يزال الدولار يهيمن على 88% من المعاملات الدولية ويمثل نحو 58% من احتياطيات النقد الأجنبي العالمية، مقابل نسبة ضئيلة تبلغ 2,15% شكلها الرنمينبي حتى الربع الأول من عام 2024⁴⁷.

ختاماً،

إن المنافسة الجيوسياسية والجيواقتصادية بين الولايات المتحدة والصين والتي تأخذ ملامح وأدوات عديدة منها ممرات الربط الدولي والتكتلات الاقتصادية الجديدة تطرح فرصاً أمام الشرق الأوسط الذي لا ينظر إليها بعدسة المنافسة

الصفيرية بين القوى العظمى أو حصرها في كونها مشروعات بنى تحتية ومنظمات متعددة الأطراف بقيادة الصين متعارضة، وإنما بمنظور مركزية المنطقة في معادلة التنافس الدولي بما يرفع قيمتها الاستراتيجية، وهو ما يندرج بانتهاء عصر الشراكات الحصرية في الشرق الأوسط لصالح التعددية التي باتت العقلية الدبلوماسية لدول الشرق الأوسط التي تتطلع بشكل متزايد إلى الشرق، وبالأخص إقامة شراكات مع الصين وروسيا والهند، دون أن يعني تنويع الشراكات في مجالات مثل شراء الأسلحة والحوارات الأمنية والعلاقات الاقتصادية أنهم باتوا يدورون في فلك منافسي الولايات المتحدة، فمن غير المرجح أن تدير المنطقة ظهرها لواشنطن خاصة فيما يتصل بقضايا الأمن والدفاع.

ولا يتوقع أن تغير واشنطن وبكين أجندتهما تجاه المنطقة خلال المستقبل المنظور، فالأولى ستواصل التركيز على الأمن والتعاون العسكري مع تأكيد تحالفها الاستراتيجي طويل الأمد مع دول المنطقة، بينما ستلتزم الثانية بأجندة تركز على الاقتصاد والتجارة والتكنولوجيا اتساقاً مع مشروعها الأيديولوجي الذي جوهره التنمية وإدراكاً منها لصعوبة الإحلال محل الولايات المتحدة كمزود للأمن بالنظر لتكاليفه الباهظة سياسياً وأمنياً، وما ينطوي عليه من احتمالية تشويه الصورة الذهنية الإيجابية للصين لدى الجماهير العربية. ولعل التصعيد الإقليمي الأخير المتعلق بحربي غزة ولبنان كاشف لها مشية الدور الصيني كموجه أو ضابط لمسار الأحداث بالإقليم، بينما تظل خرائط الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط خاضعة بشكل كبير لتوجهات واشنطن التي لا تزال قابضة على عملية صناعة القرار الرئيسية في المنطقة، ويكشف ذلك مبالغات الطروحات المتعلقة بانتهاء الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط لصالح الصين وروسيا، حتى وإن انحدر النفوذ الأمريكي في المنطقة بعض الشيء وبات أقل اتساقاً وموثوقية من الناحية الاستراتيجية مقارنة بالسابق، وربما انحصر في خانة رد الفعل.

كما لا تزال الولايات المتحدة قوة مهيمنة على معظم مفاتيح ومفاصل النظام السياسي الدولي، بينما الانتقال نحو الثنائية القطبية أو النظام متعدد الأقطاب يُعد عملية بطيئة تستغرق وقتاً حتى تكتمل، وبالتبعية تتجلى انعكاساتها في المنطقة

تدريجياً وببطء ولا سيّما في ظل الانزواء السياسي الصيني الاختياري خشية تحمل المخاطر والأعباء واتسام مشاركتها السياسية في المنطقة بالانتقائية والتواضع مقارنة بنفوذها الاقتصادي، مع محدودية إطار الأولويات والمصالح والأهداف والاهتمامات السياسية والأمنية والاقتصادية الذي تتحرك فيه روسيا على الساحة العالمية وغياب المصلحة المباشرة في الاشتباك مع بعض القضايا الإقليمية.

ولا تملك دول الشرق الأوسط سوى التنقل بحذر بين ديناميكيات مشهد دولي وإقليمي متشابك ومعقد، وتبني استراتيجيات تضمن الاستعداد لعالم متعدد الأقطاب وتحقيق أقصى تلبية ممكنة لمصالحها الاستراتيجية ربما تتضمن اللعب على مخاوف واشنطن من فقدان مكانتها للضغط من أجل الحصول على تنازلات سياسية، وموازنة المصالح الجيوسياسية بين الولايات المتحدة والصين، ويشمل ذلك الموازنة بين مصالحها الأمنية الاستراتيجية وعلاقاتها الاقتصادية مع واشنطن والفوائد الاقتصادية المتوقعة للعلاقات مع بكين التي صعدت إلى مكانة قوة اقتصادية وتكنولوجية ولا سيّما فيما يتعلق بضمان تنافسيتها الاقتصادية على المدى الطويل، مع التقييم المستمر لاهتمامات وتوجهات الدولتين تجاه المنطقة، والحفاظ على قدر من التحوط الاستراتيجي لتفادي مأزق حتمية الاختيار بين المعسكرين.

ومن شأن استراتيجية التوازن والتعدد تمكين دول الشرق الأوسط من استكشاف جميع فرص التعاون، وإعادة التموضع الاستراتيجي من خلال دمج مصالحها التجارية والاقتصادية مع مصالح قوى متعددة إقليمياً ودولياً باعتبار أن ذلك يعزز بالضرورة أمن الدول إزاء التهديدات الخارجية، وتعزيز مكانتها الجيوسياسية على خريطة التجارة والنقل العالمية من خلال جعلها مركزاً حيويّاً للتجارة والاتصالات بين الشرق والغرب، فضلاً عما يربته من توسيع نطاق الفرص الاقتصادية المفتوحة أمام المنطقة.

قائمة المراجع:

1. Niu Xinchun, "Coexistence with the United States: New Challenges in China's Middle East Policy", CSIS, 1 November 2022, available at: <https://interpret.csis.org/translations/coexistence-with-the-united-states-new-challenges-in-chinas-middle-east-policy/>.
2. Niu Xinchun, "Coexistence with the United States: New Challenges in China's Middle East Policy", Op.cit.
3. Mordechai Chaziza, "A Decade of China's Belt and Road Initiative in the Middle East", The National Interest, 4 June 2023, available at: <https://nationalinterest.org/feature/decade-china%E2%80%99s-belt-and-road-initiative-middle-east-206525>.
4. Waleed Hazbun, "China, the United States, and the Reconfiguration of Middle East Geopolitics: New Possibilities for Conflict and Order", 3 April 2024, Security Context, available at: <https://www.securityincontext.org/posts/china-the-united-states-and-the-reconfiguration-of-middle-east-geopolitics-new-possibilities-for-conflict-and-order>.
5. Jennifer Kavanagh, "The United States and China in the Multi-aligned Middle East", Op.Cit.
6. محمد الصوافي، "دول الخليج في النظام الدولي الجديد: مصادر القوة وحدود التأثير"، تريندز للبحوث والاستشارات، اتجاهات استراتيجية، العدد 26، نوفمبر 2023.
7. Ahmed Aboudouh & Ádám Koi, "China's Strategy in the Middle East", CSIS, 21 February 2024, available at: <https://interpret.csis.org/chinas-strategy-in-the-middle-east/>.
8. حمد الله بايكار، "المنافسة الصينية-الأميركية تدخل مرحلة جديدة في الشرق الأوسط"، كارنيجي، 18 مايو 2023، متاح على: <https://china-us-rivalry-enters-a-new-phase-in-the-middle-east?lang=ar/05/carnegieendowment.org/sada/2023>.
9. "Tehran Looks to Shanghai Alliance to Aid Economy, Reduce Isolation", VOA, 30 June 2023, available at: <https://www.voanews.com/a/tehran-looks-to-shanghai-alliance-to-aid-economy-reduce-isolation-/7162865.html>.
10. Andrew Scobell, "What China wants in the Middle east", The United States Institute of Peace, 1 November 2023, available at: <https://www.usip.org/publications/2023/11/what-china-wants-middle-east>.
11. خالد حنفي علي، "حالة الشرق الأوسط: دورة نقاط التحول.. ومحاولة فهم الاضطراب المزمع"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 17 مارس 2024، متاح على: <https://acpss.ahram.org.eg/News/21138.aspx>.
12. Amer Ababakr, "The Reality of Multipolarity in the Middle East", Modern Diplomacy, 1 April 2023, available at: <https://moderndiplomacy.eu/2023/04/01/the-reality-of-multipolarity-in-the-middle-east/>.
13. "ممر الهند أوروبا وطريق التنمية... كيف ستغير مشروعات النقل خريطة الشرق الأوسط"، أسباب، سلسلة مآلات دولية، العدد 44، سبتمبر 2023.
14. Igor Ivanov, "What Are the Core Benefits of Multilateralism at the Present Stage?", Russian Council, 3 July 2023, available at: <https://russiancouncil.ru/en/analytics-and-comments/analytics/what-are-the-core-benefits-of-multilateralism-at-the-present-stage/>.
15. Osama Al Sharif, "How the Middle East can benefit from multilateralism", Friedrich Naumann Foundation for Freedom, 31 July 2023, available at: <https://www.freiheit.org/middle-east-and-north-africa/how-middle-east-can-benefit-multilateralism>.
16. Muneza Imran, "Belt and Road Initiative in the Middle East: Boosting Connectivity and Promoting Economic Growth", Modern Diplomacy, 24 August 2023, available at: <https://moderndiplomacy.eu/2023/08/24/belt-and-road-initiative-in-the-middle-east-boosting-connectivity-and-promoting-economic-growth/>.
17. Adel Alfalasi, "The Gulf must harness the potential of new economic blocs", Arabian Gulf Business Insight, 13 May 2024, available at: <https://www.agbi.com/opinion/trade/2024/05/gulf-gcc-harness-potential-new-economic-blocs-trade/>.
18. Mordechai Chaziza, "A Decade of China's Belt and Road Initiative in the Middle East", Op.cit.
19. Gedaliah Afterman & Dominika Urhová, "Between the Superpowers: Gulf States and Israel Navigate the New Mideast Dynamics", Middle East policy, Vol. 31, Issue1, spring 2024, pp. 133-148.

20. Camille Lons, "East meets middle: China's blossoming relationship with Saudi Arabia and the UAE", European Council on Foreign Relations, 20 May 2024, available at: <https://ecfr.eu/publication/east-meets-middle-chinas-blossoming-relationship-with-saudi-arabia-and-the-uae/>.
21. IBID.
22. Navdeep Suri & Others, "India-Middle East-Europe Economic Corridor: Towards a New Discourse in Global Connectivity", ORF, 9 April 2024, available at: <https://www.orfonline.org/research/india-middle-east-europe-economic-corridor-towards-a-new-discourse-in-global-connectivity>.
23. ألكسندر كاتب، "مجموعة بريكس الموسعة والخليج: امتيازات العضوية"، كارنيجي، 4 يناير 2024، متاح على: <https://carnegieendowment.org/sada/2024-brics-and-the-arab-gulf-the-perks-of-membership?lang=ar/01/org/sada/2024>.
24. IBID.
25. "أرامكو السعودية توقع اتفاقية لإنشاء أكبر مشروع مشترك أجنبي في الصين مع نورينكو ويانجين"، أرامكو، 22 فبراير 2019، متاح على: <https://www.aramco.com/ar/news-media/news/2019/saudi-aramco-and-norinco>.
26. "أرامكو السعودية توسع وجودها في الصين بالاستحواذ على حصة 10% في رونغشونغ للبتروكيماويات"، أرامكو، 27 مارس 2023، متاح على: <https://www.aramco.com/ar/news-media/news/2023/aramco-to-expand-presence-in-china-by-acquiring-10-percent-stake-in-rongsheng-petrochemical>.
27. محمود يوسف، "ماذا تعرف عن أكبر منتجي النفط في المنطقة والعالم؟"، الجزيرة، 17 فبراير 2024، متاح على: <https://tinyurl.com/557muxzz>.
28. Paul Iddon, "The US is quietly warning its Middle East partners about the cost of stocking up on Chinese-made weapons", Business insider, 18 August 2023, available at: <https://www.businessinsider.com/us-warns-middle-eastern-partners-about-buying-chinese-weapons-2023-8>.
29. "أسلحة الصين على أبواب إفريقيا والمنطقة .. نقاط القوة والضعف"، سكاى نيوز عربية، 1 يونيو 2023، متاح على: <https://tinyurl.com/4ujffdup>.
30. Eleonora Ardemagni, "The Belt and the Corridor: Gulf States capitalize on competing economic projects", ISPI, 12 September 2023, available at: <https://www.ispionline.it/en/publication/the-belt-and-the-corridor-gulf-states-capitalize-on-competing-economic-projects-143302>.
31. Eleonora Ardemagni, "Defense Integration Refashions the US-GCC Alliance", 24 February 2023, ISPI, available at: <https://www.ispionline.it/en/publication/defense-integration-refashions-the-us-gcc-alliance-118338>.
32. Paul Salem, "Managing US-China relations in the Middle East among common and conflicting interests", Middle East Institute, 8 June 2023, available at: <https://www.mei.edu/publications/managing-us-china-relations-middle-east-among-common-and-conflicting-interests>.
33. Mohammed Soliman, "China, the US, and the battle for Middle Eastern technology", Middle East Institute, 20 May 2024, available at: <https://www.mei.edu/publications/china-us-and-battle-middle-eastern-technology>.
34. Camille Lons, "East meets middle: China's blossoming relationship with Saudi Arabia and the UAE", Op.Cit.
35. Mordechai Chaziza, "The US-China Rivalry in the Middle East: Confrontation or Competitive Coexistence", Contemporary Review of the Middle East, Vol. 11, Issue 2, 12 April 2024.
36. Niu Xinchun, "Coexistence with the United States: New Challenges in China's Middle East Policy", Op.Cit.
37. IBID.
38. Yun Sun, "China Wants to Weaken, Not Replace, the U.S. in the Middle east", Foreign Policy, 29 February 2024, available at: <https://foreignpolicy.com/2024/02/29/china-middle-east-united-states-regional-hegemon-war/>.
39. IBID.
40. Moussa Bourekba, "China's new face in the Middle East and North Africa: from economic giant to political heavyweight?", CIDOB, November 2023, available at: <https://www.cidob.org/en/publication/chinas-new-face-middle-east-and-north-africa-economic-giant-political-heavyweight>.

41. بلال صعب وميليسا هورفاث، "التنافس الأمريكي - الصيني... ورغبة الشرق الأوسط في التغيير"، المجلة، 15 أغسطس 2023، متاح على: <https://tinyurl.com/ycyt8xyn>.
42. Paul Iddon, "The US is quietly warning its Middle East partners about the cost of stocking up on Chinese-made weapons", Op.Cit.
43. Waleed Hazbun, "China, the United States, and the Reconfiguration of Middle East Geopolitics: New Possibilities for Conflict and Order", Op.cit.
44. خليل غلخانبازو وآخرون، "تأثير التنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين على النظام الانتقالي في الشرق الأوسط"، مجلة الدراسات الدولية، مجلد 21، العدد 1، يوليو 2024، ص-ص 269-293.
45. المرجع السابق.
46. Özker Kocadal, "China's Middle East Diplomacy: Multipolar World Order in the Making?", Politics Today, 2 August 2023, available at: <https://politicstoday.org/china-middle-east-diplomacy-multipolar-world-order/>.
47. سيركان أرسلان ألب وآخرون، "هيمنة الدولار في نظام الاحتياطيات الدولية"، صندوق النقد الدولي، 13 يونيو 2024، متاح على: <https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2024.dollar-dominance-in-the-international-reserve-system-an-update/11/06/>.

الباب الثاني

ساحات نوعية للتنافس الدولي

5

معركة التفوق التكنولوجي: الحرب التكنولوجية بين الولايات المتحدة والصين

د. مها علام*

لم تكن الحرب التجارية الأكثر أهمية بين الولايات المتحدة والصين في السنوات القليلة الماضية هي حرب التعريفات الجمركية التي بدأها الرئيس "دونالد ترامب" خلال ولايته الأولى، بل على النقيض من بعض الرؤى والتحليلات، كانت هي الحرب التكنولوجية، والتي بدأت في نهاية عهد "باراك أوباما"، واكتسبت زخمًا خلال ولاية "ترامب" الأولى وتصاعدت في ظل إدارة الرئيس الديمقراطي "جو بايدن"، ومن المرجح لها أن يتسع نطاقها في ولاية "ترامب" الثانية¹. وهو المشهد الذي بلور هدفين أمريكيين رئيسيين لهذه الحرب؛ ينصرف الأول إلى العمل على منع الصين من اللحاق بالتفوق التكنولوجي الأمريكي من خلال تحجيم نقل ووصول التكنولوجيا الغربية لها، بينما يستند الثاني إلى تعظيم الفجوة التكنولوجية بين واشنطن وبكين².

* رئيس وحدة الدراسات الأمريكية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

وفي هذا السياق، تنخرط الولايات المتحدة والصين - بشكل متزايد - في منافسة استراتيجية من أجل تحقيق التفوق التكنولوجي بما بات يوصف بالحرب التكنولوجية"، ولا سيما في عدد التقنيات الرئيسية، بما في ذلك أشباه الموصلات والذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمومية والتكنولوجيا الحيوية. لذا، يسعى صناع القرار في كلا البلدين لضمان تمتع بلادهم بميزة المبادرة في المنافسة التي تدفعها المصالح الجيوسياسية والاقتصادية. وعلى الرغم من التوترات الناجمة عن الحرب المدفوعة تكنولوجياً؛ لكن تظل العلاقات التجارية الثنائية هائلة، كما يبدو أن تحقيق الانفصال بين اقتصاد البلدين صعب للغاية، بل ويحمل تكاليف ضخمة لكلاهما³.

اتساقاً بذلك، فإن الحرب التكنولوجية بين واشنطن وبكين والقائمة - بشكل أساسي - على المنافسة على التفوق التكنولوجي أصبحت الآن عنصراً أساسياً في التنافس الأوسع بين البلدين على الساحة العالمية. لقد أصبحت القوة العسكرية والاقتصادية متداخلة ومتشابكة بشكل متزايد، كما أن التكنولوجيا باتت هي الخيط المشترك الذي يوحد بينهما؛ بالاستناد إلى الدور المهم للذكاء الاصطناعي والإلكترونيات الدقيقة وأنظمة المعلومات الكمومية في تحديد التفوق العسكري والاقتصادي خلال العقود القادمة؛ إذ تقوم هذه التقنيات بتشغيل الأسلحة المتطورة وأنظمة المراقبة، فضلاً عن المنتجات الاستهلاكية وعمليات التصنيع المتقدمة. كما أن الدور الأساسي لأشباه الموصلات، على وجه الخصوص، في هذه التقنيات قد دفع سياسات أشباه الموصلات إلى مركز الصدارة في الحرب التكنولوجية الجارية⁴.

وعلى هذا النحو، يتضح أن الحرب التكنولوجية بين واشنطن وبكين هي معركة بين أكبر اقتصادين في العالم من أجل تحقيق الريادة والزعامة في التكنولوجيات المتقدمة لتعزيز مواقعهما الجيوسياسية، بما يحمل حالياً ومستقبلاً تأثيراً هائلاً على الاقتصاد العالمي والسياسة والأمن الدوليين⁵. ومن ثم فإن إحراز التقدم في التقنيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي والإلكترونيات الدقيقة وأنظمة المعلومات الكمومية سوف يحدد التفوق العسكري والاقتصادي في المستقبل، كما سوف يصبح بإمكانه إعادة ترسيم هيكل القوة وتحديد مراكز الصدارة على الساحة الدولية⁶.

واتصالاً بذلك، يتضح أن المنافسة بين الولايات المتحدة والصين في بعدها التكنولوجي تعكس نموذجين مختلفين للابتكار؛ إذ يقوم النموذج الأمريكي على دور واسع للقطاع الخاص وإتاحة مساحة متزايدة من الحركة أمامه، بينما يستند النهج الصيني إلى العمل تحت مظلة وتوجيه الدولة. إلا أنه لا يزال من المبكر الحكم على نتائج كل نموذج وفرصه لتبوء موقع الصدارة في التنافس الجاري، إذ يظل الأمر متعلق بحجم الاستثمارات ليس فقط في تطوير التقنيات المختلفة، وإنما أيضاً الاستثمارات المتعلقة برأس المال البشري وبناء الكوادر التقنية.⁷ وبينما ترى بكين في التفوق التكنولوجي مفتاحاً لتعزيز قدرتها على تجاوز واشنطن من الناحية العسكرية والجيوسياسية، إلا أنها لا تزال تحتاج إلى مشاركة قائمة على التكنولوجيا مع العالم الخارجي، وخاصة الولايات المتحدة، لضمان تعزيز تقدمها التكنولوجي.⁸

أولاً: أبعاد ومجالات التنافس التكنولوجي بين واشنطن وبكين

اتجه كل من Gu Xueming وLiu Yiming في دراستهما المشتركة بعنوان (المنافسة التكنولوجية بين الولايات المتحدة والصين والتدابير المضادة التي تتخذها الصين من منظور القوة التكنولوجية)⁹ المنشورة على موقع مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية CSIS، إلى التأكيد على أن كلاً من الولايات المتحدة والصين قد أمسأ أكثر ميلاً إلى "التعبئة الشاملة لجميع أنواع أدوات السياسة للقتال من أجل القوة التكنولوجية". ومن ثم، فقد أوضحا Xueming وYiming أن "القوة التكنولوجية Technology Power" يمكن النظر إليها كمزيج من القوة التكنولوجية technological power والقوة المؤسسية institutional power والقوة التفسيرية interpretative power. وعلى هذا النحو، فقد صنفا التنافس التكنولوجي الذي بدأت واشنطن ضد بكين إلى ثلاثة جوانب: المنافسة على القوة بهدف الاستيلاء على القوة التكنولوجية؛ والمنافسة على النظام بهدف الحصول على القوة المؤسسية؛ والمنافسة على القيم بهدف الفوز بالقوة التفسيرية.

وعلى هذا النحو، فقد أشارا إلى أن السياسات الأمريكية بشأن المنافسة على القوة تتكون - بشكل أساسي - من "السياسات الدفاعية" و"السياسات الهجومية".

إذ تشكل الضوابط الحصرية للتكنولوجيات الدعامة الأساسية لـ "السياسات الدفاعية"؛ حيث تهدف إلى تثبيط انتشار التكنولوجيا وزيادة تكلفة الابتكار والتطوير بالنسبة للصين، كما تعمل كوسيلة مباشرة للتنافس على القوة التكنولوجية. أما عن "السياسات الهجومية"، تشكل السياسات الصناعية البناء الدعامة الأساسية لها، وتركز على تعزيز القدرة التنافسية الصناعية والموارد البشرية عالية الجودة، وهي قوة دافعة داخلية تسهل المنافسة على القوة التكنولوجية¹⁰.

وفيما يتعلق بالمنافسة على النظام، فقد لفتا Xueming و Yiming إلى أن واشنطن تعتمد في هذا الصدد على تبني "المعايير المزدوجة" بالتوازي مع بناء التحالفات. وهو ما يتم ترجمته في النضال من أجل وضع معايير التكنولوجيا دوليًا عبر المشاركة في بعض الكيانات (مثل المنظمة الدولية للمعايير (ISO) واللجنة الكهروتقنية الدولية (IEC))، وكذا التوصل إلى اتفاقيات تعاون تكنولوجي ثنائية من خلال المعهد الوطني الأمريكي للمعايير (ANSI) ووكالات تقييم المعايير الوطنية الأخرى، بما يعمل على تشكيل "إشعاع عالمي" لنشر المعايير الأمريكية. علاوة على ذلك، تقوم واشنطن بالترويج لـ "النموذج الأمريكي" عالميًا في المجالات التكنولوجية من خلال اتفاقيات ثنائية وإقليمية. بالتوازي مع ذلك، تسعى واشنطن لبناء شبكة من التحالفات المتعددة، ومن أبرز صورها "تحالفات التكنولوجيا"، و"تحالفات سلسلة التوريد"، و"تحالفات القيم"¹¹.

وارتباطًا بذلك، تطبق الولايات المتحدة معايير مزدوجة بين الشركات الأمريكية العابرة للحدود والشركات الصينية. على سبيل المثال، تدعو واشنطن إلى تدابير من شأنها أن تتنازل الدول عن جزء من سيادتها لصالح الشركات العابرة للحدود، بالإضافة إلى المطالبة بتقييد دعم الحكومة الصينية للشركات المحلية، بالرغم من الدعم السياسي للشركات المتعددة الجنسيات والإعانات الحكومية الضخمة للصناعات التكنولوجية العالية في الولايات المتحدة.¹² أما فيما يتعلق بالتنافس على القيم، فقد جادلا Xueming و Yiming بأن الولايات المتحدة تقوم بتأطير "دفاعات عقلانية" من خلال التوجيه القيمي في سبيل إثبات شرعية أنشطتها الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية¹³.

وفي سياقٍ موازٍ، فقد أوضح كل من "بيتر إنجلجي" و"سامانثا وونج" في دراستها المشتركة بعنوان (نحو إطار متماسك للمنافسة التكنولوجية بين الولايات المتحدة والصين في الجنوب العالمي)¹⁴ المنشورة على موقع المجلس الأطلسي، أن الحرب التكنولوجية بين الولايات المتحدة والصين تقوم على ثلاثة أبعاد (جيوسياسية واقتصادية ومعيارية). إذ جادل بأن بكين قد سعت لتنمية نفوذها الدبلوماسي في جميع أنحاء الجنوب العالمي من خلال الاستثمارات والسياسات التكنولوجية، كما تقوم بتصدير عدد كبير من التقنيات ذات الاستخدام المزدوج إلى دول مختلفة، بما في ذلك تلك الموجودة في أفريقيا، بما قد يحمل آثارًا أوسع على الحكم والأمن في هذه الدول. وهو الأمر الذي عزز من النظر إلى هذه الجهود في طور كونها محاولات لبناء توافق بين الدول ذات التفكير المماثل في مواجهة تحالف الديمقراطية الغربية.

أما عن الاقتصاد، فقد اعتبر "إنجلجي" و"ونج" أنه بالاستناد إلى كون الاقتصاد هو الركيزة الأساسية لنجاح الصين في الجنوب العالمي، فإن شركات التكنولوجيا الصينية فعالة في توسيع البصمة الاقتصادية لبكين في الخارج، وغالبًا ما استفادت من تحركات الدولة الخارجية للتوسع في أسواق جديدة ومنح نفسها اليد العليا في العديد من الأسواق المحلية. قدرت مجلة "إيكونوميست" أنه في عام 2023، حققت الشركات الصينية حوالي 800 مليار دولار إيرادات من المبيعات في الجنوب العالمي. هذا، وتعتبر "هواوي" ضمن الأمثلة الأكثر شهرة لشركة تكنولوجيا صينية تتمتع بمنتجاتها وخدماتها بالقدرة على المنافسة عالميًا - بل وحتى الهيمنة، على الأقل في بعض الأسواق، ولا يقتصر نجاح "هواوي" على توسيع النفوذ والهيبة الصينية، بل إن الدول التي تتعامل معها أصبحت الآن أكثر ارتباطًا بالتكنولوجيا الصينية. كما تمثل السيارات الكهربائية مجالًا آخر للتغلغل التكنولوجي الصيني؛ إذ بات من المتوقع أن تتفوق شركة "بي واي دي" على شركة "تيسلا" الأمريكية لتصبح الشركة المصنعة الأولى في العالم من حيث المبيعات¹⁵.

وفيما يتعلق بالبعد المعياري، فقد استند "إنجلجي" و"ونج" إلى ما طرحه "دانيال كريتينبرينك"، مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشرق آسيا والمحيط الهادئ، معتبرًا أن الصين "تقدم رؤية بديلة" في الجنوب العالمي، وهي الرؤية التي تمثل "انحرافًا عن

العديد من المبادئ التي تكمن في قلب النظام الدولي". وهو ما ينصرف قياسًا إلى مجال التكنولوجيا؛ حيث تعد المعركة حول المبادئ والمعايير مهمة لأنها تكشف عن كيفية قيام الجبهتين الديمقراطية والاستبدادية، كما تجسدها الصين، بإنشاء سرديات متضاربة حول التقنيات الجديدة، بهدف وضع معايير الحوكمة المحلية والدولية حولها¹⁶.

وفي هذا الصدد، يعكس الذكاء الاصطناعي مثالاً مناسباً، إذ تعتبر بعض التحليلات أن تعامل الصين مع تطبيقات الذكاء الاصطناعي يتم وفق نموذجها الاستبدادي؛ فقد قامت التدابير المؤقتة التي اتخذتها بكين بشأن الذكاء الاصطناعي التوليدي، والتي دخلت حيز التنفيذ في أغسطس 2023، في أحد مبادئ الخمسة الرئيسية على أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي يجب أن "تلتزم بالقيم الأساسية للاشتراكية"، و"لا يجوز التحريض على تقويض سلطة الدولة"، و"تعريض الأمن القومي والمصالح للخطر". هذا، وتمتد مثل هذه القيود إلى جهات نظر الصين الخارجية والأمنية؛ إذ وجد اختبار أجرته صحيفة "نيويورك تايمز" عام 2023 لروبوت الدردشة "إيرني" من شركة "بايدو"، أن التطبيق "أغلق" أو قدم نتائج متحيزة للغاية عند سؤاله عن بعض الموضوعات (مثل: تايوان، والحرب الروسية الأوكرانية، وسياسة "صفر كوفيد" الصينية). وهو الأمر الذي يرتبط بشكل واضح بما أفادت به وزارة الخارجية الصينية حينما أكدت أن بكين مستعدة "للعمل بنشاط مع دول أخرى، وخاصة الدول النامية، لتطوير البنية التحتية للذكاء الاصطناعي بشكل مشترك.. وإنشاء منصة تعاون دولية لبناء قدرات الذكاء الاصطناعي"، وهو ما يعني أن هناك مساعي صينية لنشر رؤيتها بشأن التكنولوجيا عالمياً¹⁷.

واستناداً إلى ما سبق، يتضح أن كلاً من الحكومتين الأمريكية والصينية تستخدم كيانات وأدوات وآليات مختلفة ومعقدة للتنافس التكنولوجي فيما بينهما؛ إذ يمزج كل طرف فيهما بين الدفاعي والهجوم، وبين الخاص والحكومي، وبين الصلب والناعم، وبين المادي والمعياري. وهو الأمر الذي أسهم في وجود عدد واسع ومتزايد من المؤشرات لحالة التنافس الجارية التي يمكن أن تسهم في إعادة تأطير النظام الدولي وتشكيل هياكل القوة داخله.

ثانياً: الصين.. مساعي تبوؤ موقع الصدارة التكنولوجية

تنظر بكين للتكنولوجيا باعتبارها "الساحة الرئيسية" للمنافسة والتنافس مع الولايات المتحدة؛ وذلك بالاستناد إلى ما أكدت عليه العديد من السياسات والوثائق الاستراتيجية رفيعة المستوى الصادرة خلال ولاية الرئيس الصيني "شي جين بينج" على دور التكنولوجيا في جميع جوانب المجتمع.¹⁸ فبعد توليه السلطة في عام 2012، تبنى "بينج" تحركات كبيرة لتحويل المركز الأساسي للعلوم والتكنولوجيا من الولايات المتحدة إلى الصين من خلال قيادة التقنيات الناشئة¹⁹.

وهو الأمر الذي دفع بكين لتكثيف جهودها لتحقيق الاكتفاء الذاتي في القطاعات التكنولوجية الرئيسية، وخاصة مع تزايد ضوابط تصدير التكنولوجيا الأمريكية. مما يعني أن جهود الصين باتت مرتكزة -بشكل أو بآخر- على الابتكار محلياً بل والعمل على تجاوز القدرات التكنولوجية الأمريكية²⁰. وفي الوقت نفسه، تهدف الصين إلى تحقيق الريادة العالمية في التقنيات المعتمدة على أشباه الموصلات وتخطط لتسريع تطوير قدراتها المحلية للتغلب على الحاجز التكنولوجي الذي تقيمه الولايات المتحدة²¹.

ولتحقيق هذه الأهداف، اعتمدت بكين على مزيج من السياسات الصناعية فضلاً عن التدابير التقييدية. على سبيل المثال، أطلقت الصين برامج استثمارية ضخمة لبناء قدرات متقدمة في تصنيع أشباه الموصلات وتطوير صناعة الذكاء الاصطناعي التنافسية. كما روجت أيضاً لتبني برامج وأجهزة مفتوحة المصدر، وأقامت كذلك حواجز إضافية لدخول السوق أمام الشركات الأجنبية، بما في ذلك تشديد الرقابة على الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الحيوية، مثل: الخدمات المرتبطة بالحوسبة السحابية، والتي تم إدراجها في "القائمة السلبية"²².

وفيما يلي تفكيك لأهم التحركات التي قامت بها الصين في سبيل تعزيز موقفها في الحرب التكنولوجية الجارية مع خصمها الأمريكي:

1. التطوير المحلي للتكنولوجيا:

اتجهت الصين عبرما يعرف بـ "جدار الحماية العظيم" لحظر معظم خدمات "جوجل" بما في ذلك Gmail و Chrome، وكذا، حجب مواقع التواصل الاجتماعي الأمريكية، مثل: "تويتر" و "فيس بوك"، مع توفير بدائل صينية، مثل: Baidu، و Qzone، و WeChat²³. كما عملت بكين على تقليل اعتمادها على التكنولوجيا الأجنبية وتعزيز تطوير التكنولوجيا محلياً، وقد قطعت خطوات واسعة في هذا السبيل، ويتجلى هذا في الخطط الصينية المعروفة، مثل: البرنامج الوطني المتوسط والطويل الأجل لتطوير العلوم والتكنولوجيا عام 2006 وصنع في الصين 2025. ومع تزايد الضغوط الخارجية من قبل واشنطن خلال السنوات الأخيرة، كثفت القيادة الصينية هذه الجهود. على سبيل المثال، تعكس استراتيجية الصين (ذات الدورة المزدوجة dual-circulation strategy) الطموح الكبير للحد من الاعتماد على الخارج، وتعزيز الصناعات المحلية الرئيسية، والاستفادة من قدرتها التنافسية على الصعيد العالمي²⁴.

علاوة على ذلك، فقد أطلقت في سبيل ذلك (وثيقة 79) التي تمتد من الأجهزة، كأشباه الموصلات، إلى البرمجيات وأنظمة إدارة البيانات. إن الكشف عن (وثيقة 79) يعكس توجيهاً واضحاً مؤداه أنه بحلول عام 2027، سيتم استبدال جميع البرامج الأجنبية في الصناعات الحيوية كالتمويل والطاقة. وتهدف هذه السياسة، التي يطلق عليها بشكل عام "حذف أمريكا Delete America"، ليس فقط إلى استبعاد البرامج الأمريكية ولكن أيضاً الاستبدال المنهجي للمعالجات الدقيقة المصنوعة بالولايات المتحدة، مثل تلك التي تنتجها "إنتل Intel" و "أيه إم دي AMD"، ببدائل محلية²⁵.

2. تعزيز تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي:

تركز بكين بشكل كبير على تطوير الذكاء الاصطناعي، وخاصة منذ الإعلان في عام 2017 عن خطة الجيل القادم للذكاء الاصطناعي، والتي تهدف إلى جعل الصين القوة الرائدة عالمياً في مجال الذكاء الاصطناعي بحلول عام 2030، من خلال دعم "صنع القرار والقيادة، ومعدات الدفاع العسكرية، والتطبيقات الأخرى"، بالإضافة إلى "الترويج لجميع أنواع تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي لتصبح مدمجة بسرعة في

مجال ابتكار الدفاع الوطني"²⁶. ففي يوليو 2017، نشر مجلس الدولة الصيني وثيقة "خطة تطوير الجيل الجديد من الذكاء الاصطناعي" (AIDP)، التي تسعى إلى بناء ميزة للصين في هذا المجال، وتسريع بناء دولة مبتكرة وقوة علمية وتكنولوجية عالمية. تجمع الوثيقة بين مسار عملي لتطوير الذكاء الاصطناعي، مع الاعتراف بأنه عنصر أساسي في استراتيجية تنمية الصين ولديه القدرة على دمج الهياكل السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية. لذا، تحدد الوثيقة ثلاث مجالات مهمة استراتيجياً لتطوير الذكاء الاصطناعي (المنافسة الدولية، والتنمية الاقتصادية، والإدارة الاجتماعية)²⁷.

تنص الوثيقة على أن الذكاء الاصطناعي أضحي موضوعاً جديداً للمنافسة الدولية، وأن تطويره هو الاستراتيجية الرئيسية لزيادة القدرة التنافسية للبلاد وحماية الأمن القومي. كما تنص على تنسيق نظام الاقتصاد والدفاع وإنشاء نمط جديد من التكامل العميق والمشاركة الفعالة في البحث والتطوير وإدارة الذكاء الاصطناعي على مستوى العالم. لذا، تعنى الوثيقة بالحاجة إلى توسيع البحث في الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك البيانات الضخمة، ونظرية الذكاء، والاستشعار عبر الوسائط، ونظرية الحوسبة، ونظرية الذكاء الهجين والمعزز، ونظرية الذكاء الجماعي، والتنسيق والتحكم المستقلين، ونظرية اتخاذ القرار الأمثل، ونظرية التعلم الآلي رفيع المستوى، ونظرية الحوسبة الذكية الكمومية²⁸.

وفقاً لتقرير "فك شفرة حلم الصين في الذكاء الاصطناعي" Deciphering "China's AI Dream"، والذي كان أحد أبرز التحليلات الغربية المتعمقة لوثيقة الذكاء الاصطناعي الصينية (AIDP)، فإنه اعتبر أن الوثيقة تظهر بوضوح طموحات الصين لقيادة العالم في مجال الذكاء الاصطناعي، وذلك في إطار تنافسها مع الولايات المتحدة، كما يتوقع التقرير أن تحقق الصين اختراقاً في تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي العسكرية يمكنها من تجاوز الإمكانيات العسكرية الأمريكية، وهو ما اعتبره مؤلفو التقرير وثيق الصلة بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية "للتكامل المدني العسكري"، التي تهدف إلى إعداد القوات المسلحة للعمليات في الحروب الذكية²⁹.

3. جهود التوسع في تصنيع أشباه الموصلات:

تسعى بكين إلى تعزيز موقعها داخل الساحة الدولية بالاعتماد على مجال العلوم والتكنولوجيا، وفي مقدمتها رقائق أشباه الموصلات الدقيقة، التي تُعد ضرورية لجميع التقنيات المدنية والعسكرية الحالية والناشئة؛ إذ تدخل هذه الرقائق باختلاف أنواعها في أغلب الأجهزة التقنية من الهواتف المحمولة إلى وحدات تحكم الأسلحة والرادارات وأنظمة الدفاع الجوي، كما تدخل في أنظمة الذكاء الاصطناعي والسيارات ذاتية التحكم، ناهيك عن أهميتها في استراتيجيات التحول الأخضر واستخدام الألواح الشمسية. وتنقسم عملية إنتاج الرقائق إلى خطوتين رئيسيتين؛ تستند الأولى إلى تصميم الرقائق أي تصميم الدائرة المتكاملة وتحديد خصائصها، وهي الخطوة التي تهيمن عليها الشركات الأمريكية. بينما تقوم الثانية على التصنيع، وهي العملية التي تحتاج لاستثمارات ضخمة وتعتمد عليها الصناعة الدقيقة، وتتم بشكل أساسي في آسيا، وخاصة في تايوان³⁰.

تدرك بكين لحدود قدرتها في مجال صناعة الرقائق سواء رقائق الذاكرة "Memory Chips" أو الرقائق المنطقية "Logic Chips"، حسبما كشفت عنه مداخلة "صن نينجوي"، مدير المركز الوطني لأبحاث وتطوير الحوسبة الذكية أمام اللجنة الدائمة للمجلس الوطني الرابع عشر لنواب الشعب الصيني، 20 مايو 2024³¹. فوفقاً لجمعية صناعة أشباه الموصلات (SIA) ومجموعة بوسطن الاستشارية (BCG)، بينما خصصت الصين أكثر من 142 مليار دولار من الحوافز الحكومية لتعزيز الصناعة المحلية لأشباه الموصلات، لكن يظل من المتوقع أن تتمكن فقط من صنع 2٪ من أكثر الرقائق تقدماً في العالم³². ولكن يظل الكشف عن هاتف Huawei Mate 60 برقاقة "Kirin 9000s" بدقة 7 نانومتر، في سبتمبر 2023، اختراقاً صينياً مهماً لقيود وضوابط التصدير التكنولوجية الأمريكية. كما يؤشر أيضاً الكشف عن مجموعة هواتف "بورا" الجديدة، في أبريل 2024، بمعالج كيرين 9010 بدقة 7 نانومتر، على قدرة قطاع التكنولوجيا الصيني المتزايدة في التغلب على القيود الأمريكية، بل وقدرته أيضاً على تبني مساري دعم الابتكار الصيني³³.

4. الانتشار الدولي للتكنولوجيا الصينية:

اتخذت مبادرة الحزام والطريق التي أطلقها الرئيس الصيني في عام 2013 منعطفًا تكنولوجيًا في عام 2015 مع طريق الحرير الرقمي بهدف ربط الدول عبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي تستهدف بشكل خاص منطقة المحيطين الهندي والهادئ. في 14 مايو 2017، أعلن الرئيس الصيني في منتدى (الحزام والطريق للتعاون الدولي) أن الصين يجب أن "تكتف التعاون في المجالات الرائدة، مثل: الاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا النانو والحوسبة الكمومية، وأن تعزز تطوير البيانات الضخمة والحوسبة السحابية والمدن الذكية لتحويلها إلى طريق حرير رقمي للقرن الحادي والعشرين"³⁴. تتمثل الاستراتيجية وراء هذا المشروع في جعل شركات الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا الجيل الخامس الصينية مثل "هاواي" أو "سينس تايم" أو "كلاود ووك"، لاعبين تنافسيين للغاية وموجودين في كل مكان³⁵.

هذا، وقد ملأ استثمار الصين من خلال طريق الحرير الرقمي الفجوة في تطوير البنية التحتية الرقمية في الجنوب العالمي؛ ومنها: إنشاء مراكز البيانات ومدينة ذكية في كينيا، ومشروع تجريبي لشبكة الجيل الخامس في تايلاند ومنصة التجارة الإلكترونية في ماليزيا. كما تعمل شركة التكنولوجيا الصينية العملاقة "هاواي" في حوالي 150 دولة، وتمتلك كذلك شركتا Hikvision وDahua ما يقرب من (40%) من كاميرات المراقبة في العالم. علاوة على ذلك، تعمل الصين على تعميق مشاركتها في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع العديد من الدول وتروج بنشاط للحكومة الرقمية مع الدول النامية والناشئة، فعلى سبيل المثال لعبت "هاواي" و"زد تي إي" دورًا بارزًا في ابتكار البنى التحتية الرقمية في جنوب شرق آسيا، مثل: إندونيسيا ولاوس وفيتنام³⁶.

وهو الأمر الذي يعني أن مشروعات طريق الحرير الرقمي قد مكنت دول الجنوب العالمي في القيام ببعض المشروعات الرقمية، وربما الطفرات الرقمية، بشكل أسرع وبأسعار أقل بكثير تناسب إمكاناتها المادية. هو ما اعتبرته بعض التحليلات قد زاد من قدرة الصين على تحجيم وربما كسر اعتماد الجنوب العالمي تدريجيًا على تكنولوجيا الشمال العالمي³⁷.

5. دعم اقتراب السيادة السيبرانية:

قامت الصين بعدد من التحركات التي من شأنها تقليل هيمنة الولايات المتحدة على التكنولوجيا من خلال تبني مفهوم "السيادة السيبرانية" مع العمل على إعطائه الزخم على الساحة الدولية. فقد أكد الكتاب الأبيض الصيني، الذي نُشر عام 2010، أن الإنترنت يجب أن يخضع للسيادة الصينية.³⁸ وفي 18 أكتوبر 2011، ألقى "فانج بينشينج" محاضرة حول سيادة الفضاء السيبراني في "الندوة الدولية الأولى حول الفضاء السيبراني والمنتدى الثالث قانون وحوكمة الإنترنت" في بكين. علاوة على ذلك، اقترح الوفد الصيني المشارك في مؤتمر بودابست 2012 ول الفضاء السيبراني، وضع السيادة ضمن المبادئ الخمسة للتعاون الدولي في الفضاء السيبراني.³⁹ وتعزيزاً لهذا لطرح فقد أطلق الرئيس الصيني إعلان رفيع المستوى عن "بناء مجتمع فضاء سيبراني ذي مصير مشترك" بقمة زهين "الثانية في عام 2015، مشيراً إلى ضرورة إنشاء هيكل تنظيمي متعدد الأطراف للفضاء السيبراني وتعزيز رص التنمية عبر الدول.⁴⁰

علاوة على ذلك، فقد أصدرت ثلاثة مراكز أبحاث صينية (معهد الصين للعلاقات الدولية المعاصرة، وأكاديمية "شنغهاي" للعلوم الاجتماعية، وجامعة "ووهان") وثيقة مشتركة، كنتيجة للمؤتمر العالمي السادس للإنترنت في "زهين"، بعنوان: "السيادة في الفضاء السيبراني: النظرية والتطبيق"؛ وقد حددت المفهوم والمبادئ الأساسية للسيادة في الفضاء السيبراني، بما يعزز جهود ما تطلق عليه بكين بناء (مجتمع المصير المشترك في الفضاء السيبراني).⁴¹ وتعليقاً على ذلك، فقد اتجهت بعض التحليلات إلى اعتبار أن السيادة السيبرانية تحمل "دلالة مزدوجة"، يقوم الشق الإيجابي فيها على "استعادة السيطرة" من عمالقة التكنولوجيا، بينما ينصرف الشق السلبي فيها إلى كون الدولة وحدها هي المنوطة بتعريف الحقوق والواجبات الرقمية، الذي يمكن أن تصل إلى المراقبة وقطع الإنترنت وجدران الحماية العظيمة.

أدت هذه الدلالة المزدوجة إلى مساحات من الارتباك، بل والخلط بين السيادة السيبرانية والأمن السيبراني والاستقلالية. وعلى هذا النحو، فقد اعتبر بعض المحللين أن استخدام أو حتى قبول مصطلح السيادة السيبرانية هو في الواقع تأييد للسلطوية التي تنعكس في (النموذج الصيني)⁴².

6. التوسع في شن الهجمات السيبرانية:

أكد تقرير التقييم السنوي للتهديدات لمجتمع الاستخبارات الأمريكي الصادر في 5 فبراير 2024 أن "الصين تظل التهديد السيبراني الأكثر نشاطًا وتحديًا للحكومة الأمريكية والقطاع الخاص وشبكات البنية الأساسية الحيوية؛ حيث إن مساعي بكين للتجسس السيبراني وتصدير صناعتها لتقنيات المراقبة والمعلومات والاتصالات تزيد من تهديدات العمليات السيبرانية العدوانية ضد الولايات المتحدة وقمع التدفق الحر للمعلومات في الفضاء السيبراني"⁴³. واتصالًا بذلك، فقد أثارت الاكتشافات الأخيرة لبرامج خبيثة صينية مخبأة داخل أنظمة الاتصالات والبنية الأساسية الحيوية في الولايات المتحدة حالة من الفرع بين وكالات الاستخبارات الأمريكية وخبراء الأمن السيبراني. ويأتي في مقدمتها شفرة الكمبيوتر الخبيثة، المنسوبة إلى مجموعة قرصنة تابعة للحكومة الصينية تُعرف باسم "فولت تايفون"، التي أثارت مخاوف من إمكانية استخدامها لتعطيل العمليات العسكرية الأمريكية، وخاصة في حالة نشوب صراع يشمل تايوان.⁴⁴

وفي السياق ذاته، فقد دق مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي "كريستوفر راي" ناقوس الخطر بشأن أنشطة القرصنة الصينية في شهادته أمام الكونجرس محذرًا من أن البنية الأساسية الأمريكية، مثل: الاتصالات، والطاقة، والنقل، والمياه، معرضة بشدة لخطر الهجمات السيبرانية الصينية، ولا سيما التي ترعاها الدولة والتي يطلق عليها اسم "فولت تايفون". وبعد أيام قليلة من شهادته، قدم تقرير مشترك صادر عن مكتب التحقيقات الفيدرالي ووكالة الأمن السيبراني وأمن البنية الأساسية ووكالة الأمن القومي وثائق مفصلة عن التهديد الذي تشكله هذه المجموعة.⁴⁵ كما قدم كل من مديرة وكالة الأمن السيبراني وأمن البنية الأساسية "جين إيستري" والمدير الوطني للأمن السيبراني "هاري كوكر" تحذيرات من أن القرصنة الصينيين يقومون بتحويل استراتيجي لاستهداف البنية الأساسية الحيوية، ومن المرجح أن يكونوا قادرين على شن هجمات سيبرانية من شأنها أن تشل البنى التحتية، كما يستغلون -بشكل متزايد- المعلومات الخاصة للأمريكيين.⁴⁶

7. التطوير التكنولوجي للقدرات العسكرية الصينية:

في عام 2015، أنشأت بكين نظيراً لمركز القيادة السيبرانية الأمريكي، قوة الدعم الاستراتيجي، التي تختص بمجال الحرب السيبرانية والفضائية والإلكترونية.⁴⁷ كما اقترحت إدارة الرئيس "شي جين بينج" لأول مرة مفهوم "الأمن الوطني الشامل" كمبدأ توجيهي لسياسة الأمن الوطني في 15 أبريل 2014. ولتنفيذ هذا المفهوم، صدر قانون الأمن السيبراني (2017)، وقانون أمن البيانات (2021)، وقانون مكافحة التجسس المنقح (2023).⁴⁸ في الكتاب الأبيض للدفاع لعام 2019، تحت عنوان "الدفاع الوطني الصيني في العصر الجديد"، تم التركيز على تطبيق أحدث التقنيات في عملية تحديث الجيش الصيني؛ بما في ذلك "تطبيق أحدث التقنيات مثل الذكاء الاصطناعي والمعلومات الكمومية والبيانات الضخمة والحوسبة السحابية وإترنت الأشياء".⁴⁹ وقد أكدت الوثيقة بقوة على أن الحرب الذكية تلوح في الأفق، وأن الثورة الجارية في البعد العسكري ستغير آليات النصر في حرب مستقبلية.⁵⁰

كما تعمل بكين جاهدة على استكشاف ما يسمى بـ "الذكاء الهجين"، الذي من المفترض أن يكون مزيجاً من الذكاء البشري مع الذكاء الآلي؛ إذ تسعى إلى "التآزر بين علم الدماغ والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحيوية، والذي من المتوقع أن يكون له عواقب هائلة على القوة العسكرية المستقبلية". وكجزء من استراتيجية الجيش الجديدة القائمة على الابتكار، تم دمج العديد من المؤسسات الفكرية والبحثية والجامعات منذ يوليو 2017. هذا، وقد جعلت الصين من استراتيجية الذكاء الاصطناعي الأداة الرئيسية للتحديث والقفزة التكنولوجية وحماية مصالح الأمن القومي وتعزيز مكانة الصين وريادتها في وجه الولايات المتحدة.⁵¹

8. التكامل العسكري المدني:

في إطار حالة التنافس التي تغلف العلاقات بين واشنطن وبكين، فإن مصالح وأهداف الدولة الصينية الاقتصادية والجيوسياسية والعسكرية باتت متشابكة. وهو ما يرتبط بشكل واضح في استراتيجية بكين لتطوير "التكامل العسكري المدني" التي تعكس "نهجاً شاملاً" يعزز "التدفق السلس للمواد والتكنولوجيا والمعرفة والكوادر

والموارد المالية بين المجمعات الصناعية والعسكرية والتجارية". ففي حين ارتبطت استراتيجية "التكامل العسكري المدني" ارتباطًا وثيقًا بالرئيس "شي"، يمكن العثور على سوابق لها في السياسة الصينية تمتد إلى أوائل الثمانينيات في عهد "دينج شياو بينج"، بما يعني أن هذه الاستراتيجية تعكس وجهة نظر راسخة داخل الصين مفادها أن النظام المتكامل الذي يدمج الركائز العسكرية والاقتصادية من شأنه أن يحسن قدرة بكين على الابتكار ويتفوق في نهاية المطاف على الدول المتقدمة الأخرى، وخاصة الولايات المتحدة. وهو ما يجد صداه جليًا في بعض الوثائق الصينية منها على سبيل المثال، الخطة التي تم الإعلان عنها لبناء الصين الرقمية القائمة على إنشاء "نظام متكامل منسق بقوة ومترابط أفقيًا ورأسيًا" في المجال الرقمي⁵².

واتصالًا بذلك، فقد اتجهت بعض التحليلات إلى اعتبار استراتيجية "التكامل العسكري المدني" التي تتبناها الصين لتطوير أو الحصول على التكنولوجيات المتقدمة والناشئة، لا تدفع فقط التحديث الاقتصادي والعسكري، وإنما تدعم أيضًا قدرتها على القيام بأنشطة مزعزعة للاستقرار في محيطها الإقليمي، وتعزيز أدواتها للقمع الداخلي، وتعزيز عمليات التضليل العالمية، ناهيك عن تعزيز قدرتها في الهجمات السيبرانية.⁵³ الأمر الذي يعني أن "التكامل العسكري المدني" يتيح مساحات أوسع أمام بكين لتوظيف التكنولوجيا لخدمة أهداف الدولة ودعم سيادتها داخليًا ومكانتها عالميًا.

ثالثًا: الولايات المتحدة.. مساعي صون الريادة

وتعزيز الهيمنة التكنولوجية

في خضم الحرب التكنولوجية بين الولايات المتحدة والصين التي تقوم على حالة من التنافس المحموم في المجالات التقنية المختلفة في سبيل مساعي كل من الطرفين لضمان موقع متقدم ومكانة متميزة على الساحة العالمية، فقد أثار حجم وسرعة التقدم التكنولوجي الذي أحرزته بكين خلال السنوات الأخيرة مخاوف واشنطن بشأن العواقب المترتبة على القدرة التنافسية الاقتصادية الشاملة للولايات المتحدة وأمنها القومي، فضلًا عن التأثير في القيم الليبرالية والحكم الرشيد على مستوى العالم. كما كان هناك

قلق متزايد بشأن تجزئة -وربما تفتيت- قطاع التكنولوجيا العالمي، كنتيجة لصعود المعايير والقواعد المتباينة على خلفية انفصال سوق التكنولوجيا الصينية عن سوق الولايات المتحدة والغرب.⁵⁴ واستجابة لذلك، فرضت الولايات المتحدة قيودًا كبيرة على وصول الصين إلى التكنولوجيا المتطورة، واعتمدت سياسات صناعية وأنشأت أطرًا متعددة الأطراف لاستبعاد الصين من بعض النظم التكنولوجية.⁵⁵

وفي هذا السياق، فقد اتجهت بعض التحليلات إلى اعتبار أن الرئيس "دونالد ترامب" قد أدار الحرب التكنولوجية خلال ولايته الأولى وفقًا لرؤية تقوم على تعزيز "الانفصال الكامل" بين التكنولوجيا الغربية والصينية بما يعرقل -وربما يضعف- التطور التكنولوجي الصيني، في حين اتجهت إدارة الرئيس "جو بايدن" إلى التحول إلى سياسة "ساحة صغيرة وسياج مرتفع"؛ حيث حددت "الساحة الصغيرة" في التقنيات المرتبطة بالأمن القومي، بينما يشير "السيج المرتفع" إلى التدابير الاستراتيجية اللازمة لحماية التقنيات الأساسية داخل "الساحة الصغيرة"، إلا أن غموض تعريف "الفناء الصغير" قد أسهم في العمل تدريجيًا على توسعته ومراجعته بشكل مستمر.⁵⁶

واتصلاً بذلك، يبقى من المرجح أن يتبنى الرئيس "ترامب" خلال ولايته الثانية تحركات أكثر تشددًا في وجه الصين، من أجل كسب معركة التفوق التكنولوجي. وفيما يلي تفكيك لأهم التحركات الأمريكية التي اتخذتها في وجه الصين.

1. تعزيز الابتكار الأمريكي:

في فبراير 2019، أعلن الرئيس "ترامب" عن مبادرة استراتيجية لتطوير الذكاء الاصطناعي. وقد تم الاعتراف بأن تحقيق الأمن القومي والأمن الاقتصادي للولايات المتحدة يتطلب الحفاظ على زعامتها في تقنيات الذكاء الاصطناعي، كذا القيام بتشكيل التطور العالمي للذكاء الاصطناعي بطريقة تتفق مع قيم واشنطن وسياساتها وأولوياتها. وكانت نتيجتها تسريع إنشاء لجنة الأمن القومي المؤقتة للذكاء الاصطناعي (NSCAI)، التي أنشئت في أغسطس 2018. والتي كان من المقرر أن تعد وتقدم التوصيات اللازمة لضمان احتفاظ الولايات المتحدة بهيمنتها في مجال الذكاء الاصطناعي.⁵⁷

يعكس "قانون صناعات المستقبل لعام 2020" خطط الولايات المتحدة لتعزيز الاستثمار الفيدرالي في التصنيع المتقدم، وعلوم المعلومات الكمومية، والذكاء الاصطناعي، والأمن البيولوجي، وشبكات الاتصالات، وما إلى ذلك، بهدف الحفاظ على مكانتها كقائد عالمي في تلك المجالات⁵⁸. ومنذ تولي إدارة "بايدن"، فقد دفعت عددًا من مشاريع القوانين المتعلقة بالابتكار، وخاصة لصناعة أشباه الموصلات؛ إذ وفر قانون CHIPS and Science Act الذي تم توقيعه في أغسطس 2022، ما قيمته 52,7 مليار دولار لأبحاث أشباه الموصلات وتطويرها وتصنيعها وتنمية القوى العاملة على مدى خمس سنوات.⁵⁹ وينص القانون على أن الشركات التي تتلقى إعانات بموجب القانون سوف يُحظر عليها لمدة عشر سنوات إبرام أي صفقة كبرى مع الصين من شأنها أن تعزز قدرة الصين على تصنيع أشباه الموصلات. وهو الأمر الذي يعني أن واشنطن تسعى للجمع بين التنظيم التكنولوجي والسياسة الصناعية، مما يجبر الشركات المتعددة الجنسيات على الاختيار بين العمل في البلدين، وذلك لضمان بقاء الولايات المتحدة متقدمة على الصين في المنافسة على القوة التكنولوجية.⁶⁰

2. دعم الهيمنة السيبرانية الأمريكية:

لم تتبن الولايات المتحدة المفاهيم المرتبطة بالسيادة السيبرانية، بل وعمدت إلى تصويرها -بشكل أو بآخر - كأداة للنظم السلطوية أو الدول الاستبدادية المرتبطة بالنموذج الصيني، وقامت على النقيض من ذلك باتخاذ إجراءات مكثفة لحماية سيادتها داخليًا وتعزيز هيمنتها عالميًا. إذ تبلور رؤية واشنطن بشأن الفضاء السيبراني في الاستراتيجية الأمريكية الدولية للفضاء السيبراني في السلام والحرب، على النحو الذي وضعه رئيس القيادة السيبرانية الأمريكية، الجنرال "بول ناكاسوني" Paul Nakasone، في "تحقيق التفوق في الفضاء السيبراني والحفاظ عليه"⁶¹. وعلى هذا النحو، كانت الولايات المتحدة تقود، أو على الأقل تعمل مع، العديد من الديمقراطيات المتشابهة في التفكير لتعزيز وجهة نظرهم حول الإنترنت العالمي الحر والمفتوح في مواجهة الدول الأكثر استبدادًا التي ترغب في تعزيز السيادة السيبرانية.⁶²

وفي محاولة لإحياء القمة العالمية لمجتمع المعلومات، التي عقدت بتونس في نوفمبر 2005، كتبت وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك "كوندوليزا رايس" إلى رئيس الاتحاد الأوروبي ووزيرة الخارجية البريطانية أن واشنطن تدعم إدارة الإنترنت والتنسيق من قبل منظمة ICANN (وهي منظمة غير حكومية تعمل مع وزارة التجارة الأمريكية). وفي الوقت نفسه، أقر الكونجرس الأمريكي تشريع بأغلبية 423 صوتاً يحث على إصدار بيان عن البيت الأبيض يفيد بأن السيطرة الأمريكية على الإنترنت "غير قابلة للانتهاك". وهو ما علق عليه النائب الجمهوري "جون تايلور دوليتل"، قائلاً إن الولايات المتحدة اخترعت الإنترنت ووصفته بأنه "هدية للعالم" بناءً على أموال دافعي الضرائب الأمريكيين، مؤكداً أنه يعارض أي خطوة لنقل السيطرة عليه أو إدارته من قبل الأمم المتحدة.⁶³

3. التطوير التكنولوجي للقدرات العسكرية الأمريكية:

تُعرّف وزارة الدفاع الأمريكية الدرجة الحرجة للتكنولوجيا "بأهمية التطبيق الذي تُستخدم فيه التكنولوجيا، والتي تتبع بشكل حرج من أهمية ناتج النظام الذي تشكل التكنولوجيا جزءاً منه، وكذلك من أهمية التكنولوجيا في تمكين هذا النظام". وتصنف هذه التكنولوجيات في سبع فئات: المواد، والتصنيع، والمعلومات والاتصالات، والنقل، والأنظمة الحية، والطاقة، والجودة البيئية. وهذه التقنيات الحاسمة هي أدوات قوة حقيقية تناسب بحق حالة التنافس التكنولوجي على الساحة الدولية.⁶⁴ هذا، وقد عبرت وزارة الدفاع الأمريكية عن قلقها بشأن نقاط الضعف في القاعدة الصناعية الدفاعية الأمريكية. وبعد دراسة أجراها البيت الأبيض عام 2018 حول وضع القاعدة الصناعية الدفاعية والتصنيع في الولايات المتحدة، بدأت وزارة الدفاع في القيام باستثمارات استراتيجية في مكونات الأمن القومي الحاسمة. على سبيل المثال، منحت وزارة الدفاع للصناعات الدقيقة عقوداً لمصنعي أشباه الموصلات IBM Global Business Services و SkyWater Technology في محاولة للتعويض عن نقص الإنتاج في بعض الرقائق. كما منحت بعض القرارات الرئاسية وزارة الدفاع من خلال قانون حماية البيانات سلطة توسيع قدرات القاعدة الصناعية المحلية في المجالات الحرجة.⁶⁵

وفي مقابل الهجمات السيبرانية التي تشنها الصين، تقوم الولايات المتحدة أيضًا بشن هجمات مماثلة. ففي 3 مارس 2020، اتهمت شركة الأمن السيبراني الصينية Qihoo 360 وكالة المخابرات المركزية باختراق العديد من الشركات الصينية لأكثر من 11 عامًا، وتنوعت هذه الشركات ما بين شركات طيران وشبكات إنترنت تجارية عالمية كبيرة ومؤسسات بحثية ووكالات حكومية صينية أيضًا.⁶⁶ وفي مايو 2023، قالت وزارة الخارجية الصينية إن هناك تقارير تفيد بإطلاق الحكومة الأمريكية لهجمات سيبرانية طويلة المدى ضد البنية التحتية الحيوية للصين.⁶⁷

أما عن تطوير أفراد الجيش الأمريكي، فقد نشرت وزارة الدفاع الأمريكية في عام 2018 تقريرًا بعنوان "جندي السايبورغ 2050" الذي يحدد أربع حالات تعتبر ممكنة تقنيًا، بحلول عام 2050 وربما قبل ذلك، تنطوي كلها على دمج التكنولوجيا المتطورة في أجساد الجنود؛ بهدف الوصول إلى تطوير مقاتل خارق، قادر على القيام بمهام غير تقليدية في ساحة الحرب. وهو ما سوف يتم عن طريق زرع أجهزة داخل أجساد الجنود (مثل: الرادارات وأجهزة الاستشعار) تمكنهم من اكتشاف الأهداف المعادية بل وتمنحهم قدرات إضافية، مثل: التواصل فيما بينهم من خلال التفكير، أو التحكم فكريًا في المعدات والأسلحة العسكرية، أو الرؤية الليلية.. وغيرها.⁶⁸

4. حظر التكنولوجيا الصينية:

كرد فعل على التهديدات الصينية في خضم التنافس التكنولوجي الجاري بين واشنطن وبكين، اتجهت الولايات المتحدة لفرض رسوم جمركية على الصناعات التكنولوجية الصينية التي تشكل محور مبادرة "صنع في الصين 2025"، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات، وهندسة الاتصالات، والروبوتات الآلية، والمعدات الطبية. كما يحظر قانون شبكة الاتصالات الآمنة والموثوقة الأمريكية لعام 2019، على أي وكالة أو شركة حكومية استخدام المعدات والخدمات من "هواوي" وغيرها من الكيانات التي تشكل مخاطر على الأمن القومي.⁶⁹ وفي مايو 2019، أصدر مكتب الصناعة والأمن قاعدة نهائية لتعديل قانون إصلاح الرقابة على الصادرات لإضافة "هواوي" و68 شركة غير أمريكية إلى قائمة الرقابة المادية؛ مما أدى إلى قطع فرص التجارة بين هذه الشركات وموردي المكونات الحيوية للولايات المتحدة.⁷⁰

وفي نوفمبر 2022، قالت لجنة الاتصالات الفيدرالية الأمريكية: إنها أقرت القواعد النهائية التي تحظر بيع أو استيراد المعدات التي تصنعها شركة " داهوا تكنولوجي " المصنعة لأجهزة المراقبة وشركة " هانغتشو هيكفيجن " للتكنولوجيا الرقمية، وشركة " هيتيرا " للاتصالات، وذلك بموجب قانون عام 2019 الذي صنف 5 شركات صينية، بما فيهم " هواوي " و " زد تي أي "، بأنها تشكل تهديدًا للأمن القومي الأمريكي.⁷¹ بالإضافة إلى المساعي الأمريكية لحظر التطبيقات الصينية، مثل: تطبيقات ByteDance ك (TikTok، و CapCut و Lemon8)، ناهيك عن تطبيقات التجارة الإلكترونية، مثل: (Shein، و Temu).⁷²

علاوة على ذلك، فقد قدم الكونجرس خلال عام 2024 تشريع BIOSECURE الذي يستهدف منع البيانات التكنولوجية الحيوية الأمريكية من الوصول إلى الكيانات المرتبطة بالحكومة أو الجيش الصينيين؛ إذ أظهرت الإدارة الأمريكية التزامًا متزايدًا بحماية المعلومات الوراثية والصحية الشخصية الحساسة من خلال حظر التعاملات الفيدرالية مع بعض شركات التكنولوجيا الحيوية الصينية.⁷³ ومن جهته، وافق الرئيس " بايدن " على تشريع أقره الكونجرس من شأنه أن يجبر شركة " بايت دانس " ByteDance الصينية على بيع التطبيق الشهير " تيك توك "، أو حظر التطبيق نهائيًا في الولايات المتحدة، انطلاقًا من مخاوف تتعلق بعلاقة " بايت دانس " بالحزب الشيوعي الصيني وكانت تسمح للحكومة الصينية بالوصول إلى البيانات الشخصية التي يجمعها " تيك توك "، الذي يضم أكثر من 150 مليون مستخدم في الولايات المتحدة.⁷⁴

5. تقييد وصول الصين للتكنولوجيا المتطورة:

على الرغم من اعتبار أغلب التحليلات أن البداية الفعلية للحرب التكنولوجية كانت خلال إدارة " ترامب "، فإن البداية ربما تكون أبعد من ذلك إلى عام 2015 حينما أطلق مكتب الصناعة والأمن التابع لوزارة التجارة الأمريكية، المسئول عن ضوابط التصدير، تحقيقًا في شركة الاتصالات الصينية " زي تي إي " التي عملت كوسيط في شراء التكنولوجيا الأمريكية التي تم إعادة توجيهها إلى إيران وكوريا الشمالية للتهرب من العقوبات. وهو ما تطور في مارس 2017 إلى غرامة بقيمة 900 مليون دولار لفشلها في

الامتثال للعقوبات المفروضة على هاتين الدولتين. وبدأت التحقيقات تتسع بشأن الشركات الصينية، وسرعان ما أصبحت شركة اتصالات عملاقة أخرى في مرمى النيران، وهي "هاواي". وهذه المرة، لم تكن المشكلة مجرد التهرب من العقوبات، بل كانت بسبب هيمنتها على تكنولوجيا الجيل الخامس 5G.⁷⁵

صدر قانون إصلاح مراقبة الصادرات (ECRA)، في 13 أغسطس 2018، لتنظيم تصدير التقنيات التي تمتلك خصائص الاستخدام المزدوج. كما تم تشديد ضوابط التصدير على منتجات الحوسبة المتقدمة وتصنيع أشباه الموصلات منذ 13 أكتوبر 2022.⁷⁶ ومنذ عام 2021، شنت لجنة الاتصالات الفيدرالية بالتعاون مع الحكومة الأمريكية، حملة صارمة بشكل متكرر على الكيانات الصينية في سبيل الحفاظ على الأمن القومي، وأنشأت قائمة سوداء لأن الكيانات الصينية باتت تشكل "خطرًا غير مقبول على الأمن القومي للولايات المتحدة أو أمن وسلامة الأشخاص في الولايات المتحدة". واعتبارًا من أكتوبر 2022، ضمت القائمة تسع شركات صينية، بما في ذلك ثلاث شركات اتصالات صينية كبرى وشركات تكنولوجيا صينية رائدة، مثل: "هاواي" و"زد تي إي".⁷⁷

وفي 16 سبتمبر 2022، ألقى مستشار الأمن القومي "جيك سوليفان" خطابًا كشف عن تغيير أهداف الأمن القومي المتمثلة في ضوابط التصدير. في حين كان الهدف القديم هو الحفاظ على ميزة "نسبية" على المنافسين في بعض التقنيات الرئيسية، أصبح الهدف في السياق الجيوسياسي الجديد هو الحفاظ على "أكبر قدر ممكن من الريادة". من الناحية العملية، تُرجم هذا الخطاب إلى إجراءات تم الكشف عنها في 7 أكتوبر 2022، والتي تحد من تصنيع أربعة منتجات استراتيجية في الصين: أشباه الموصلات ذات العقد المتقدمة، ومعدات تصنيع أشباه الموصلات (من أي نوع)، والقدرة الحاسوبية المتقدمة، وأجهزة الكمبيوتر العملاقة. وقد دار الهدف العام حول منع الشركات والأفراد الأمريكيين من الإسهام بأي شكل من الأشكال في تطوير هذه المنتجات من قبل المنشآت الصينية.⁷⁸

بالإضافة إلى ذلك، تم إدخال لوائح صارمة تحكم الاستثمار الأجنبي المباشر؛ إذ تم توقيع قانون تحديث مراجعة مخاطر الاستثمار الأجنبي (FIRRMA) كقانون في 13 أغسطس 2018؛ مما أدى إلى تعزيز وتحديث لجنة الاستثمار الأجنبي في الولايات المتحدة (CFIUS)، وتوسيع نطاق المعاملات التي يجب أن تراجعها اللجنة من منظور الأمن القومي. أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي الخارجي المباشر، ففي سبيل منع الانتشار غير المصرح به للتكنولوجيا في الصناعات التكنولوجية العالية، وقع الرئيس "بايدن" في 9 أغسطس 2023 على أمر تنفيذي يلزم الحكومة بتطوير آلية فحص إلزامية لجميع الاستثمارات الصادرة من الولايات المتحدة إلى الصين والتي تنطوي على تقنيات ومنتجات حساسة تتعلق بـ "أشباه الموصلات والإلكترونيات الدقيقة وتقنيات المعلومات الكمومية وقطاعات الذكاء الاصطناعي التي تشكل أهمية بالغة للقدرات العسكرية أو الاستخباراتية أو المراقبة أو السيبرانية". ولتنفيذ الأمر التنفيذي، أصدرت وزارة الخزانة الأمريكية إشعاراً بإصدار قواعد مقترحة في 21 يونيو 2024.⁷⁹

وعلى خلفية الحرب الروسية الأوكرانية التي اندلعت في 24 فبراير 2022، اتجهت واشنطن إلى التوسع في معاقبة الشركات التكنولوجية الصينية كنتيجة لاتهامات تتعلق بدعم آلة الحرب الروسية ضد أوكرانيا. ففي أغسطس 2024، أدرجت الولايات المتحدة 42 شركة في الصين وهونغ كونغ جديدة على "قائمة الكيانات" Entity List لمكتب الصناعة والأمن في الولايات المتحدة لانتهاكها القواعد التي تمنع التكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج من الوصول إلى روسيا في حريها ضد أوكرانيا؛ حيث لا يجوز للكيانات المدرجة تصدير أو إعادة تصدير أو نقل العناصر التكنولوجية المحددة قيد النظر دون ترخيص.⁸⁰

6. توطيد التحالفات الدولية بشأن التكنولوجيا:

لم يرغب البعد القيمي عن تحركات بناء التحالفات الدولية في سياق التنافس بين واشنطن وبكين؛ إذ تبنت الولايات المتحدة بعض التحركات التي من شأنها توظيف الصورة "الديمقراطية" كأساس لتوحيد الحلفاء. في أكتوبر 2020، أصدرت إدارة "ترامب" الاستراتيجية "الوطنية للتكنولوجيا الحرجة والناشئة" لتطوير "معايير ونماذج حوكمة عالمية تعكس القيم والمصالح الديمقراطية". وفي أبريل 2020، طرح

وزير الخارجية "مايك بومبيو" أيضًا "مسار الجيل الخامس النظيف"، معلناً أنه سيتم بناء تحالف في مجال الجيل الخامس مع "الديمقراطية" كرابط له، وحث الحلفاء على التخلي عن معدات موردي تكنولوجيا المعلومات الصينيين الذين تمثلهم "هاواي" و"زد تي إي". كما واصلت إدارة "بايدن" هذا المنحى، وحشدت الدعم المحلي والدولي من خلال قطاعات مختلفة، بما في ذلك مراكز الفكر ووسائل الإعلام، لبناء "تحالف تكنولوجي" قائم على القيم "الديمقراطية".⁸¹

ما يعني أن واشنطن قد أدركت أنه في ظل اقتصاد معولم حيث لم يعد باستطاعتها السيطرة على صناعات التكنولوجيا المعقدة، فإن دعم الحلفاء والشركاء الموثوق بهم أمر ضروري وربما حيوي لزيادة فاعلية تدابيرها التقييدية في وجه الصين وإعادة هيكلة سلاسل التوريد الحرجة. على سبيل المثال، كجزء من قانون CHIPS and Science Act، تسعى واشنطن إلى التعاون مع تايوان وكوريا الجنوبية واليابان لبناء سلاسل توريد أشباه الموصلات القوية. ومن النماذج البارزة أيضًا مجلس التجارة والتكنولوجيا بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة؛ إذ يوفر للجانبين منصة للتنسيق بشأن بعض القضايا، مثل: فحص الاستثمار وسلاسل التوريد الآمنة وضوابط التصدير.⁸² ناهيك عن التعاون العلمي والتكنولوجي بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة بموجب الميثاق الأطلسي الجديد الصادر في يونيو 2021.⁸³ وفي السياق ذاته، تسعى استراتيجية الولايات المتحدة لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ التي أصدرها البيت الأبيض في فبراير 2022 إلى إنشاء شراكات حصرية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ للاقتصاد الرقمي وأمن سلسلة التوريد والتجارة العادلة على أساس التماهي مع قيم "الديمقراطية" و"الانفتاح" و"الترباط".⁸⁴

رابعًا: المخاطر الناجمة عن التنافس التكنولوجي

بين الولايات المتحدة والصين

في حين أن التنافس التكنولوجي بين الولايات المتحدة والصين قد يعزز تطوير سلاسل التكنولوجيا المستقلة في كلا البلدين خلال الأمد القصير، فإنه على الأمد البعيد قد تسهم المنافسة وما يمكن أن ينجم عنها من انفصال العلاقات بين واشنطن وبكين في إعاقة وعرقلة العولمة على الساحة العالمية. وباعتبارهما قوتين كبيرتين، فينبغي عليهما أن يتنافسا بشكل صحيح وأن يحافظا على التعاون، حتى لا يتسببا في أي تأثير سلبي في نظام العلاقات الدولية.⁸⁵

إن التنافس التكنولوجي بين الولايات المتحدة والصين ليس مجرد صراع ثنائي بين دولتين بل ظاهرة ذات تداعيات عالمية؛ إذ إن السياسات والاستراتيجيات التي تتبناها كلتا الدولتين تشكل سابقة لحوكمة البيانات والأمن السيبراني وبروتوكولات التجارة الدولية في العصر الرقمي. ومع استمرار هذه القوى الكبرى في إعادة معايرة نهجها تجاه التكنولوجيا، فإن أفعالها ستؤثر حتمًا على الديناميكيات الاقتصادية العالمية وسياسات الأمن الدولي والمشهد الجيوسياسي العالمي.⁸⁶

أشار المنظر الواقعي الشهير "هانز مورجنثاو" إلى أن مصير الأمم والحضارات يعتمد غالبًا على الفجوات التكنولوجية التي لا يمكن سدها بوسائل أخرى. وقد تؤدي المنافسة التكنولوجية بين الدول إلى تغييرات كبيرة في توزيع القوة، وغالبًا ما تتمكن البلدان ذات المزايا التكنولوجية من اكتساب قوة وطنية أكبر في السياسة الدولية. الأمر الذي يعني أن حالة التنافس التكنولوجية الجارية بين واشنطن وبكين سيكون لها تأثير عميق في تطور وتغيير النمط الاستراتيجي العالمي.⁸⁷ وفيما يلي تفكيك وبلورة لأبرز المخاطر التي يمكن أن تتسبب فيها الحرب التكنولوجية بين الولايات المتحدة والصين.

1. حرب باردة تكنولوجية على الساحة الدولية:

تظل حالة التنافس التكنولوجي المحتملة بين الولايات المتحدة والصين مرشحة لأن تتحول لحرب باردة تكنولوجية، ولا سيما في ضوء مساعي كل طرف لطرح نموذج ذا

بعد قيمي، ناهيك عن التحركات المكثفة لكلا الطرفين لبناء جبهة أو تحالفات متطابقة مع رؤيته. ومن ثم، فإذا اندلع صراع بين واشنطن وبكين، أينما وكيفما حدث، فإن الواقع هو أن الفضاء السيبراني سيكون سلاحًا رئيسيًا ضمن ترسانة متكاملة من الأسلحة التقليدية والناشئة.⁸⁸ وهو ما يمكن استقراؤه في تحليلات المنظرين الصينيين الذين ينظروا للحرب السيبرانية بوصفها "الحرب الاستراتيجية الحقيقية الوحيدة في القرن الحادي والعشرين"، كما كان الحال بالنسبة للحرب النووية في القرن العشرين.⁸⁹

بما يعني أن الحرب السيبرانية ستصبح هي المجال التكنولوجي والعقائدي الذي يسمح بالفوز في صراع متوسط أو كبير بين البلدين، بالاستناد إلى كونها الأساس الذي ستقوم عليه ما بات يُعرف بـ "الحرب الباردة 2,0" أو "الحرب الباردة الجديدة"، التي تعني سلسلة من الأعمال العدائية والهجمات المتنوعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاقتصاد والصناعة، وكذا سرقة المعلومات السرية على المستوى العسكري، فضلًا عن الدعاية المضللة والتلاعب الثقافي.⁹⁰ وهو المشهد وثيق الصلة بتضاعف حالات التجسس بين واشنطن وبكين، على سبيل المثال، سرقة مخططات الطائرة العسكرية الأمريكية (F-35)، التي تحولت إلى شنيانغ (FC-31)، بعد أن سرق جواسيس صينيون مخططات التصميم الخاصة بها. وهي العمليات التي تمتد أيضًا للمصالح الاقتصادية، ففي عام 2012، علق مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي السابق "روبرت مولر" على وجود نوعين فقط من الشركات: تلك التي "تعرضت للاختراق" وتلك التي "ستتعرض للاختراق".⁹¹

2. سياق تسليح تكنولوجي:

من المنظور العسكري والأمني، فإن المنافسة التكنولوجية بين الصين والولايات المتحدة على المستوى العسكري والأمني ستلحق أضرارًا جسيمة بالعلاقات الأمنية بين البلدين؛ الأمر الذي قد يؤدي إلى جولة جديدة من سباق التسلح بين واشنطن وبكين لغرض حماية الأمن القومي. إن الولايات المتحدة والصين قوتان عسكريتان، لذا فإن هذه المنافسة المتوترة ستؤثر بشكل خطير في الاستقرار الاستراتيجي العالمي.⁹²

قال "فرانك كيندال"، وزير القوات الجوية الأمريكية، إن الصين "في سباق نحو التفوق التكنولوجي" مع الولايات المتحدة، مشيرًا إلى أنه مع تزايد ثقة الصين في قواتها المسلحة وقدرتها على استخدامها لتعزيز مصالحها الوطنية، "سنكون في فترة من المخاطر الأكبر بكثير". مؤكداً على أن الذكاء الاصطناعي بات جزءاً أساسياً من سباق التسليح الجديد، والذي "تتحرك فيه الصين بقوة"، ومن ثم، فقد لفت إلى أن واشنطن قد جعلت للذكاء الاصطناعي أولوية قصوى في تطوراتها العسكرية عبر القوة المشتركة.⁹³ وفي السياق ذاته، فقد حذر "دان كويل" نائب الرئيس الأسبق "جورج بوش" الأب من أن الولايات المتحدة بحاجة إلى الاستيقاظ على التهديد المتمثل في "الصين الطموحة المتربصة"، والتي قد تؤدي قدراتها العسكرية المتقدمة بسرعة إلى تحقيق هدفها المتمثل في "استبدال أمريكا كقوة عظمى بارزة في العالم".⁹⁴

3. الاضطرابات الاقتصادية العالمية:

من منظور الاقتصاد العالمي، وفي ضوء كون الاقتصادين الأمريكي والصيني أكبر اقتصادين في العالم، فإن الحمائية التجارية من قبل واشنطن وبكين ستكون ضارة باستقرار نظام التجارة الليبرالي المتعدد الأطراف لمنظمة التجارة العالمية.⁹⁵ ففي حين قد يكون الجزء الأكبر من منتجي التكنولوجيا الرئيسيين في العالم حلفاء وشركاء لأمريكا، لكن يظل لديهم روابط اقتصادية عميقة مع الصين، ولأن ثرواتهم الاقتصادية تدور إلى حد كبير حول صادرات السلع والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا إلى الصين، فإنهم مضطرون إلى المناورة بين الرغبة الأمريكية في تقييد صادرات التكنولوجيا الحساسة إلى الصين ورغبتهم في استمرار صادراتهم إلى الصين.⁹⁶

فعلى سبيل المثال، أعربت الحكومة الكورية الجنوبية عن مخاوفها بشأن ضوابط التصدير الأمريكية على الرقائق إلى الصين؛ إذ تُعد شركات تصنيع الرقائق الكورية الجنوبية من بين أهم الشركات في العالم، ولها مصالح تجارية كبيرة في الصين. ناهيك عما تراه كوريا الجنوبية من تأثير ضار للإعانات التي تقدمها هيئة تنظيم الصناعة بالولايات المتحدة كونها تحجم القدرة التنافسية لكوريا الجنوبية؛ حيث تزعم سيول، إلى جانب شركات تصنيع السيارات الكهربائية الكبرى الأخرى، أن الإعانات

التي تقدمها هيئة تنظيم الصناعة لتشجيع إنتاج السيارات الكهربائية في الولايات المتحدة "تميزية". وتعكس مثل هذه المخاوف الخلاف البارز بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن إعانات هيئة تنظيم الصناعة للتكنولوجيا النظيفة، والتي يخشى مسئولو الاتحاد الأوروبي أن تجعل صناعات التكنولوجيا النظيفة في أوروبا غير قادرة على المنافسة.⁹⁷ علاوة على ذلك، سيكون هناك تأثيرات سلبية واضحة في الابتكار العالمي نتيجة لهذا الانقسام وتقلص التفاعل الدولي بين الشركات والجامعات والباحثين والطلاب.⁹⁸

4. عرقلة التعاون الدولي التكنولوجي:

إن إدارة الأزمات التكنولوجية والسيبرانية لا تزال متعثرة، فقد انخرطت الولايات المتحدة والصين في حوارات ثنائية ومتعددة الأطراف بشأن قضايا تتعلق بالفضاء السيبراني، على سبيل المثال، أدت القمة التي عقدت في عام 2015 بين الرئيس "أوباما" ونظيره الصيني "شي جين بينج" إلى سلسلة من الاتفاقيات - الضمنية والصريحة - بشأن التجسس السيبراني، والجرائم السيبرانية، وهو ما أسفر في نهاية المطاف عن الحوار المشترك رفيع المستوى بين البلدين بشأن الجرائم السيبرانية، ومع ذلك، لم تؤدِ الحوارات الرسمية المباشرة بين واشنطن وبكين إلى تعاون كبير من شأنه أن يهدأ من وتيرة التنافس المحتد أو يحتوي تداعياته المتوقعة.⁹⁹

وفي هذا السياق، تختلف القيم الأساسية لإدارة التكنولوجيا بين الولايات المتحدة والصين اختلافًا واضحًا؛ فواشنطن، باعتبارها مروجة للسوق الحرة تدعم التنظيم الذاتي والمبادئ التوجيهية الطوعية والنهج المرن الموجه نحو السوق لتعزيز هيمنة شركاتها. وعلى الجانب الآخر، تقع بكين، التي تهدف إلى فرض سيطرة الدولة على مواطنيها باستخدام التكنولوجيا وضمان مراجعة الخوارزميات من قبل الحزب الشيوعي الصيني مسبقًا لضمان اتباعها "للقيم الاشتراكية الأساسية". ومن ثم، فإن وجهات النظر المتباينة بين المعسكرين لم تسهم فقط في تأطير نهجين مختلفين للتعامل مع التكنولوجيا على الساحة الدولية، وإنما أدت إلى عرقلة الجهود الدولية التي تهدف إلى بناء أرضية مشتركة لإدارة وحوكمة التكنولوجيا والتقنيات المرتبطة بها. وهو

ما انعكس بوضوح خلال الاجتماع الثنائي في جنيف على سبيل المثال؛ حيث تناولت الصين قضية "القيود والقمع الأمريكي على الصين في مجال الذكاء الاصطناعي"، بينما سلطت الولايات المتحدة الضوء على خطر إساءة استخدام الذكاء الاصطناعي من قبل الصين.¹⁰⁰

5. تفتيت و"بلقنة" التكنولوجيا:

تظل هناك فرص متزايدة لأن تسهم حالة التنافس المحمومة بين واشنطن وبكين في تفتيت التكنولوجيا عالمياً فيما يمكن أن يُطلق عليه "البلقنة التكنولوجية". إذ بات من الواضح أن المواطنين والشركات في الصين يرون ويتفاعلون مع محتوى ومعلومات وأعمال مختلفة. بما يعني وجود انقسام فعلي على مستوى المحتوى بين الصين وبقية العالم، مع اتجاه بعض الدول كروسيا وكوريا الشمالية وإيران ودول أخرى لتبني النهج نفسه. فالواقع اليوم هو أن الكثير من المعلومات والتطبيقات والمواقع الإلكترونية المتاحة خارج الصين غير متاحة داخل الصين - بما في ذلك "جوجل"، و"إكس"، و"فيسبوك"، ووسائل الإعلام الغربية بما في ذلك على سبيل المثال صحيفة "نيويورك تايمز"، وصحيفة "ول ستريت جورنال"، وأي معلومات يعتبرها الحزب الشيوعي الصيني "حساسة".¹⁰¹

بالتوازي مع ذلك، يحدث شكل آخر من أشكال انقسام التكنولوجيا على مستوى السوق أو الاقتصاد مع انفصال سوق التكنولوجيا الصينية - بشكل متزايد - عن أسواق الولايات المتحدة والغرب، وهو ما ينعكس في انفصال الشركات المصنعة والمطورة من جانب، وانفصال الأسواق التي تستهدفها من جانب آخر. وهو ما سوف يرتبط بانقسام اقتصادي كبير مع سعي بكين إلى الحد من اعتمادها على التكنولوجيا الأمريكية، والعمل على تحقيق قدر أعظم من الاكتفاء الذاتي في التكنولوجيا من أشباه الموصلات إلى الذكاء الاصطناعي. علاوة على ذلك، قد يحدث انقسام التكنولوجيا أيضاً على مستوى القواعد والتنظيمات، ولا سيما مع اتجاه كلا الجانبين لتبني مفاهيم متباينة ومعايير مختلفة. مما قد يؤدي إلى تقليص قابلية التشغيل البيئي في التكنولوجيا على نطاق واسع بين الصين والدول المتعاونة تكنولوجياً معها من جانب والولايات المتحدة والغرب من جانب آخر.¹⁰²

6. تحفيز الاضطرابات الإقليمية:

أدت المنافسة التكنولوجية المحتدمة بين الصين والولايات المتحدة إلى مشهد سياسي متأثر بشكل متزايد بـ "القومية التكنولوجية"، بطريقة قد تسهم في تنامي ما يعرف بـ "متلازمة غالاباغوس"، التي تستند إلى عقلية استراتيجية تقوم على "أنت معي أو أنت ضدي"، وتشير إلى تطوير منتج أو خدمة بالاعتماد سوق واحد أو ثقافة معينة، بما يمكن أن يؤدي إلى ضغوط سياسية أو اقتصادية مباشرة على دول أخرى، وإجبارها على اتخاذ موقف محدد في البيزنس والاقتصاد والدفاع.¹⁰³

هذا، ويتضح أن منطقة المحيطين (الهندي - الهادئ) هي المرشحة بقوة لدفع تكاليف التنافس التكنولوجي المحتدم بين واشنطن وبكين، ليس فقط بحكم النطاق الإقليمي الذي يجمعها بالصين، وإنما أيضًا بالاستناد إلى الروابط والمصالح الاقتصادية الكبيرة معها. واتساقًا بذلك، يتضح أن هذه المنطقة تقع في قلب "حرب الرقائق الإلكترونية" بين البلدين، وبالأخص كوريا الجنوبية وتايوان، فقد دفعت الولايات المتحدة شركة تصنيع أشباه الموصلات التايوانية (TSMC) وسامسونج إلى نقل عمليات تصنيع الرقائق الخاصة بهما إلى الولايات المتحدة مع توفير إعانات كبيرة، مع تحذير هذه الشركات بتقييد تصدير أكثر معدات تصنيع الرقائق تقدمًا إلى الصين. وهو ما يخلق معضلة كبيرة لهاتين الدولتين، لأنه يحد من وصولها إلى سوق رئيسية. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة رفعت هذا الحظر مؤقتًا، فإن أي تصعيد بين واشنطن وبكين سيحمل بلا شك عواقب وخيمة على تايوان وكوريا الجنوبية¹⁰⁴.

ختاماً،

يكشف التحليل السابق بوضوح أن التنافس التكنولوجي بين الولايات المتحدة والصين ليس مجرد حماية تجارية، بل هي منافسة على القوة والنفوذ على الساحة الدولية. لذا، يمكن وصف هذا التنافس بـ "القومية التكنولوجية" ¹⁰⁵ Technonationalism، والتي تعني اتجاه الدولة لربط مجالها الاقتصادي والتكنولوجي بالأمن القومي والتنمية. فعلى الرغم من أن هذه المجالات قد لا تكون مرتبطة بشكل مباشر بالدفاع والقضايا العسكرية، فإن الدولة، لأسباب تتعلق بالقدرة التنافسية الوطنية، تريد الهيمنة في هذا المجال من التكنولوجيا. ¹⁰⁶ ومن ثم، فمن المرجح أن تعيد التطورات الجارية التشكيل ليس فقط للجغرافيا السياسية ولكن أيضاً المشهد القانوني والتجاري الدولي؛ مما يجبر أصحاب المصلحة في جميع أنحاء العالم على التكيف مع الحقائق الجديدة للخصوصية والأمن والقدرة التنافسية الاقتصادية في عالم رقمي متزايد. ¹⁰⁷

وعلى الرغم من أن العديد من الخبراء لا يعتقدون أن الصين نداءً للولايات المتحدة من حيث الإنتاج التكنولوجي المتقدم، فإن هناك بعض المؤشرات التي تدل على تقدم كبير للصين، ربما يتجاوز الولايات المتحدة. فقد جادل "دان وانج"، الباحث الزائر في مركز "بول تساي" الصيني في كلية الحقوق بجامعة ييل، أن بكين تجاوزت واشنطن في مجموعة كبيرة من التطبيقات الصناعية الكثيفة من الناحية التكنولوجية. وهو ما يأتي كنتيجة لقيام الصين بتأسيس جزء كبير من نظامها التكنولوجي على التصنيع على نطاق واسع؛ أي المعرفة المستمدة من التعلم من خلال الممارسة. وهذه الميزة بالغة الأهمية، إذ تمكن الصين من الهيمنة على التجارة العالمية في بعض المجالات المربحة والكثيفة التصنيع، مثل: بطاريات المركبات الكهربائية وأنظمة الطاقة المتجددة. ¹⁰⁸

وفي المقابل، تجادل تحليلات أخرى بأن الصعود التكنولوجي السريع للصين لن يستمر بهذه الوتيرة. فقد اعتبر "وانج جيسي"، الباحث بجامعة بكين، أنه على الرغم من "الاختراقات الثورية" التي حققتها الصين في بعض التقنيات الرئيسية بما سمح بتضييق الفجوة التكنولوجية بين واشنطن وبكين، فإن الولايات المتحدة لا تزال تحتفظ بمزايا عالمية واضحة على الصين، بما في ذلك نموذج التعليم المفتوح ونظام تنمية

المواهب. هذا، وقد اتجه بعض المحللين إلى اعتبار أن رغبة بكين في الاكتفاء الذاتي جعلت وضع الصين أسوأ. بينما ذهب جانب من المحللين إلى أن النظام التكنولوجي في الصين مليء بالتناقضات التي ستحكم عليها بالاستمرار في وضع "الدرجة الثانية" خلف الولايات المتحدة. على سبيل المثال، أدت التأثيرات المتبقية من حملة الحكومة الصارمة في عام 2020 على شركات التكنولوجيا إلى خنق الاستثمار في شركات التكنولوجيا الصينية بما قد يضر بمصالح المستثمرين ورجال الأعمال على المدى الطويل.¹⁰⁹

واتصلاً بذلك، فإن السوق المفتوحة النشطة، والتي تعد نتاجاً لالتزام الولايات المتحدة بمجتمع منفتح قائم على التبادل الحر للأفكار، وتؤكد على ميل واشنطن إلى تحويل البحث إلى ابتكارات مؤثرة وقابلة للتطوير.¹¹⁰ كما أن السمات المتأصلة في نظام الابتكار في الولايات المتحدة - حماية الملكية الفكرية، والعائدات المرتفعة على الابتكار، والروابط القوية بين الحكومة والجامعات والصناعة - تحفز الإبداع، وتشجع الابتكار، وتعزز روح المبادرة.¹¹¹

وفي هذا السياق، فإن سياسات الحماية العدوانية تخاطر بإحداث استجابة مدمرة من الصين، مما قد يخلق صدعاً بين الولايات المتحدة من جانب وحلفائها وشركائها من جانب آخر.¹¹² لذا، فالنتيجة النهائية لصناع السياسات في الولايات المتحدة، بين حلفائها وشركائها في السياقات عبر الأطلسي والمحيط الهادئ، يجب أن يقوم على إدراك أن الوجود القوي والمتنامي للصين في سباق التكنولوجيا العالمي لا يمكن الاستهانة به. وسيتعين على واشنطن وحلفائها وشركائها تحديد مجالات الاتفاق فيما بينهم، وإنشاء آليات لضمان بقاء تفضيلاتهم قابلة للتطبيق في مواجهة المنافسة الصينية.¹¹³

علاوة على ذلك، ما لم تطور الولايات المتحدة وشركاؤها بدائل من خلال مساعدة الاقتصادات الناشئة والدول النامية في بناء بنيتها التحتية الرقمية، فإنها قد تورت مستقبلاً حيث تتجه التكنولوجيا والمعايير في مختلف أنحاء العالم نحو تفضيلات وممارسات الصين.¹¹⁴

وعلى الرغم من التوترات المتزايدة بين البلدين، قالت وزيرة الخزانة الأمريكية "جانيت يلين" في خطابها، في أبريل 2023، إن واشنطن لا تسعى إلى فصل الاقتصاد الأمريكي عن الاقتصاد الصيني موضحة أن "الفصل الكامل للاقتصاديين سيكون

كارثياً لكلا البلدين". كما أوضح "جيك سوليفان"، مستشار الأمن القومي لـ "بايدن"، في خطابه بمؤسسة "بروكينجز"، في 27 أبريل 2023، أن الولايات المتحدة تحاول حماية تقنياتها "بأسلوب ساحة صغيرة وسياس مرتفع".¹¹⁵ ومن ثم، فهناك طريق أمام الولايات المتحدة والصين للتوصل إلى تفاهم بشأن الحرب التكنولوجية في بعض المجالات على الأقل. وتحقيقاً لهذه الغاية، يتعين على الجانبين إنشاء منتديات ثنائية جديدة لمناقشة وتعزيز تنسيق إدارة الأزمات بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك على الصعيد التكنولوجي.¹¹⁶

لضمان توليد التقنيات المتطورة واستخدامها بطريقة أخلاقية ومنفتحة، فإن التواصل والتعاون البناء بين الولايات المتحدة والصين ضروريان مع تطور المنافسة بينهما. ويمكن لكلا الدولتين الحد من أي مخاطر أمنية وتحسين السلام العالمي من خلال خلق مبادئ مشتركة للاستخدام الأخلاقي والأمن لهذه التقنيات. كما أن معالجة التأثيرات الواسعة النطاق لهذه المنافسة على العلاقات الدولية والأمن القومي تتطلب أيضاً تعاوناً متعدد الأطراف مع أطراف عالمية أخرى. ومن الأهمية بمكان أن تستكشف واشنطن وبكين بنشاط سبل العمل معاً والالتزام ببناء بيئة من الاحترام المتبادل والثقة في مجال التكنولوجيا والتقنيات المرتبطة به.¹¹⁷

قائمة المراجع:

1. Enrique Feás, The US-China technology war and its effects on Europe, Elcano Royal Institute, 28 February 2024, Accessed 28/08/2024, <https://www.realinstitutoelcano.org/en/analyses/the-us-china-technology-war-and-its-effects-on-europe/>.
2. Ibid.
3. Peter Engelke and Emily Weinstein, Assessing China's approach to technological competition with the United States, The Atlantic Council, 24 April 2023, Accessed 18/09/2024, <https://www.atlanticcouncil.org/content-series/strategic-insights-memos/assessing-chinas-approach-to-technological-competition-with-the-united-states/>.
4. "Technology trade controls and US-China competition", The International Institute for Strategic Studies, August 2024, Accessed 03/10/2024, <https://www.iiss.org/publications/strategic-comments/2023/technology-trade-controls-and-us-china-competition/>.
5. Brandon Kirk Williams, The Innovation Race: US-China Science and Technology Competition and the Quantum Revolution, Wilson Center, 2022-2023, Accessed 13/10/2024, <https://www.wilsoncenter.org/publication/innovation-race-us-china-science-and-technology-competition-and-quantum-revolution>.
6. "Technology trade controls and US-China competition", op. cit.
7. Brandon Kirk Williams, op.cit.
8. Peter Engelke and Emily Weinstein, op. cit.
9. Gu Xueming & Liu Yiming, U.S. Technology Competition with China and China's Countermeasures from the Perspective of Technology Power, Center for Strategic and International Studies, 17 November 2022, Accessed 13/10/2024, <https://interpret.csis.org/translations/u-s-technology-competition-with-china-and-chinas-countermeasures-from-the-perspective-of-technology-power/>.
10. Ibid, pp 2-3.
11. Ibid, p. 4.
12. Ibid, p. 5.
13. Ibid, pp. 6-7.
14. Peter Engelke and Samantha Wong, Toward a coherent framework for US-China tech competition in the Global South, The Atlantic Council, 18 October 2024, Accessed 31/10/2024, <https://www.atlanticcouncil.org/content-series/strategic-insights-memos/toward-a-coherent-framework-for-us-china-tech-competition-in-the-global-south/>.
15. Ibid.
16. Ibid.
17. Ibid.
18. Peter Engelke and Emily Weinstein, op. cit.
19. Brandon Kirk Williams, op. cit.
20. Peter Engelke and Emily Weinstein, op. cit.
21. "Technology trade controls and US-China competition", op. cit.
22. Sophie-Charlotte Fischer, US-China "Tech Decoupling": A Swiss Perspective, Policy Perspectives, Vol. 10/10, (September 2022), p. 2.
23. سميرة شرايطية، "السيادة السيبرانية في الصين بين متطلبات القوة وضروريات الأمن القومي"، المجلة الجزائرية للأمن والتربية، المجلد 09، العدد 16، يناير 2020، ص ص 406-407.
24. Sophie-Charlotte Fischer, op. cit.
25. Sunny Cheung, The Data Arms Race in China-US Technological Competition, The Diplomat, 4 May 2024, Accessed 18/10/2024, <https://thediplomat.com/2024/05/the-data-arms-race-in-china-us-technological-competition/>.

26. Christophe Jaffrelot & Paul Louédin, *The Geotechnological Competition Between US And China As A Catalyst Of The Indo-Pacific Security*, Paris School of International Affairs, 2022, Accessed 19/10/2024, <https://www.sciencespo.fr/cei/observatory-indo-pacific/wp-content/uploads/2022/07/The-geotechnological-competition-between-the-US-and-China-is-a-threat-to-Indo-Pacific-security-re%CC%81duit.pdf>.
27. Piotr Grochmalski, Piotr Lewandowski & Paweł Paszak, *US-China Technological Rivalry and its Implications for the Three Seas Initiative (3SI)*, *European Research Studies Journal*, Volume XXIII, Special Issue 2, (2020), pp. 840-853.
28. Ibid.
29. Ibid.
30. "حرب الرقائق: مآلات التنافس الصيني الأمريكي في صناعة التكنولوجيا المتطورة"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 13 مايو 2024، تم الدخول في <https://tinyurl.com/58v5bc4t>، 2024/11/05.
31. ضياء نوح، كيف يحدد البعد التكنولوجي مصير التنافس الاستراتيجي الأمريكي الصيني؟، القاهرة الإخبارية، 3 يوليو 2024، تم الدخول في <https://tinyurl.com/23urvpew>، 2024/11/05.
32. Yifan Yu, *China will make just 2% of most advanced chips by 2032*, *Nikkei Asia*, 8 May 2024, Accessed 18/10/2024, <https://asia.nikkei.com/Business/Tech/Semiconductors/China-will-make-just-2-of-most-advanced-chips-by-2032-report-says>.
33. ضياء نوح، مرجع سابق.
34. Maria, *China's Digital Silk Road: Outlines and Implications for Europe*, *The International Centre for Defence and Security (ICDS) – Estonia*, 6 February 2024, Accessed 11/11/2024, <https://icds.ee/en/chinas-digital-silk-road-outlines-and-implications-for-europe/>.
35. Christophe Jaffrelot & Paul Louédin, op. cit.
36. Ibid.
37. "The Implications of the Us-China Technology War on Global South Digital Divide: Is It For The Better or The Worse?", *Mega Shift*, 26 December 2022, Accessed 18/10/2024, <https://megashift.fisipol.ugm.ac.id/2022/12/26/the-implications-of-the-us-china-technology-war-on-global-south-digital-divide-is-it-for-the-better-or-the-worse/>.
38. سميرة شرايطية، مرجع سابق، ص 405.
39. Binxing Fang, *Cyberspace Sovereignty Reflections on Building a Community of Common Future in Cyberspace*, (Beijin: Science press, 2018).
40. سميرة شرايطية، مرجع سابق، ص 406.
41. Zhou Lanxu and Wang Ying, *Sovereignty in Cyberspace paper unveiled*, *Daily China*, 22 October 2019, Accessed 21/03/2021, http://www.chinadaily.com.cn/global/2019-10/22/content_37517441.htm.
42. Trisha Ray, *The quest for cyber sovereignty is dark and full of terrors*, *Observer Research Foundation*, 25 May 2020, Accessed 25/04/2022, <https://www.orfonline.org/expert-speak/the-quest-for-cyber-sovereignty-is-dark-and-full-of-terrors-66676/>.
43. "Annual Threat Assessment of the Us Intelligence Community", *Office of the Director of National Intelligence*, 5 February 2024, Accessed 13/11/2024, <https://www.dni.gov/files/ODNI/documents/assessments/ATA-2024-Unclassified-Report.pdf>.
44. M. Shanawar Khan, *Cyber Cold War: Escalating Tensions As U.S. Battles Chinese Malware Threats*, *The Organization for World Peace*, 18 October 2023, Accessed 18/10/2024, <https://theowp.org/cyber-cold-war-escalating-tensions-as-u-s-battles-chinese-malware-threats/>.
45. Stephen S. Roach, *The Drums of US-China Cyber War*, *Project Syndicate*, 27 February 2024, Accessed 11/11/2024, <https://www.project-syndicate.org/commentary/us-china-cyber-and-cold-war-dangerous-fearmongering-and-escalation-by-stephen-s-roach-2024-02>.
46. Hadley Spadaccini, *Risks are higher than ever for US- China cyber war*, *Responsible Statecraft*, 17 April 2024, Accessed 03/11/2024, <https://responsiblestatecraft.org/us-china-cyberwar/>.

47. Bertrand Venard, The Cold War 2.0 between China and the US is already a virtual reality, The Conversation, 16 October 2019, Accessed 19/10/2024, <https://theconversation.com/the-cold-war-2-0-between-china-and-the-us-is-already-a-virtual-reality-125081>
48. Naoto Jinji & Shunya Ozawa, Economic consequences of US-China technological decoupling: An illustrative quantitative analysis, Center for Economic Policy Research, 28 August 2024, Accessed 30/09/2024, <https://cepr.org/voxeu/columns/economic-consequences-us-china-technological-decoupling-illustrative-quantitative>.
49. Piotr Grochmalski, Piotr Lewandowski & Paweł Paszak, op. cit.
50. Ibid.
51. Ibid.
52. Peter Engelke and Emily Weinstein, op. cit.
53. Antonio Stango, The geopolitical competition between China and the U.S. in new technologies, Luiss School of Government, May 2024, Accessed 31/10/2024, <https://sog.luiss.it/sites/sog.luiss.it/files/stango%20AS%20REV%20The%20geopolitical%20competition%20between%20China%20and%20the%20U.S.%20in%20new%20technologies.pdf>.
54. Ryan Hass & Others, U.S.-China technology competition, Brookings Institution, 23 December 2021, Accessed 08/11/2024, <https://www.brookings.edu/articles/u-s-china-technology-competition/>
55. "Technology trade controls and US-China competition", op. cit.
56. Gu Xueming & Liu Yiming, op. cit.
57. Piotr Grochmalski, Piotr Lewandowski & Paweł Paszak, op. cit.
58. Teng Bingsheng, The Future of China-US Tech Competition, CKGSB Knowledge, 16 August 2022, Accessed 07/10/2024, <https://english.ckgsb.edu.cn/knowledge/article/the-future-of-china-us-tech-competition/>.
59. "FACT SHEET: CHIPS and Science Act Will Lower Costs, Create Jobs, Strengthen Supply Chains, and Counter China", White House, 9 August 2022, Accessed 08/11/2024, <https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2022/08/09/fact-sheet-chips-and-science-act-will-lower-costs-create-jobs-strengthen-supply-chains-and-counter-china/>.
60. Gu Xueming & Liu Yiming, op. cit.
61. Terri Moon Cronk, Nakasone Says U.S. Works to Stay Ahead of Cybersecurity Curve, Department of Defence, 28 May 2021, Accessed 03/07/2022, <https://www.defense.gov/News/News-Stories/Article/Article/2638552/nakasone-says-us-works-to-stay-ahead-of-cybersecurity-curve/>.
62. Richard Fontaine & Will Rogers, "Internet Freedom and Its Discontents: Navigating the Tensions with Cyber Security", in: Kristin M. Lord & Travis Sharp (Eds), America's Cyber Future: Security and Prosperity in the Information Age, Washington: Center for a New American Security, volume ii, June 2011), p. 148.
63. "Comment: Internet - New shot in the arm for US hegemony", China Daily, 22 January 2010, Accessed 24/12/2022, https://www.chinadaily.com.cn/china/2010-01/22/content_9364327.htm.
64. Christophe Jaffrelot & Paul Louédin, op. cit.
65. "Tech wars: US-China technology competition and what it means for Australia", op. cit.
66. Giancarlo Elia Valori, Cyberwar between the United States and China, Modern Diplomacy, 23 May 2020, Accessed 19/09/2024, <https://moderndiplomacy.eu/2020/05/23/cyberwar-between-the-united-states-and-china/>.
67. "اتهامات متبادلة بين الولايات المتحدة والصين بشأن هجمات سيبرانية تستهدف البنية التحتية للبلدين"، موقع الجزيرة، 26 مايو 2023، تم الدخول في 11/11/2024، <https://tinyurl.com/54rdsb88>.
68. إيهاب خليفة، "الجندي الخارق" .. كيف ستطور التكنولوجيا حروب المستقبل؟، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 19 أغسطس 2024، تم الدخول في 18/10/2024، <https://tinyurl.com/49nd46uc>.
69. Xinyan Peng, The Essence and Impact of US-China Technology Competition, Nanyang Technological University – Singapore, 2023, Accessed 22/10/2024, <https://www.atlantis-press.com/proceedings/ssha-23/125988811>.
70. Feiyang Wang, The US-China Technology Competition: Inevitability, Development and Impact, Anhui University

- China, October 2023, Accessed 13/10/2024, https://www.researchgate.net/publication/375107572_The_US-China_Technology_Competition_Inevitability_Development_and_Impact.
71. "أميركا تحظر بيع معدات 5 شركات صينية" حفاظًا على الأمن القومي، سكاي نيوز عربية، 26 نوفمبر 2022، تم الدخول في 20/09/2023، <https://tinyurl.com/yc72xhb9>
72. Lauren Feiner, Chinese apps remain hugely popular in the U.S. despite efforts to ban TikTok, 29 May 2023, available at CNBC website: <https://www.cnbc.com/2023/05/29/chinese-apps-remain-popular-in-the-us-despite-efforts-to-ban-tiktok.html> , 19/09/2023.
73. Sunny Cheung, The Data Arms Race in China-US Technological Competition, The Diplomat, 4 May 2024, Accessed 16/10/2024, <https://thediplomat.com/2024/05/the-data-arms-race-in-china-us-technological-competition/>.
74. <https://thediplomat.com/2024/05/the-data-arms-race-in-china-us-technological-competition/>
75. Enrique Feás, op. cit.
76. Naoto Jinji & Shunya Ozawa, op. cit.
77. Gu Xueming & Liu Yiming, op. cit.
78. Enrique Feás, op. cit.
79. Naoto Jinji & Shunya Ozawa, op. cit.
80. Bonnie Girard, More Chinese Companies Sanctioned by the US over Russia Trade, The Diplomat, 31 August 2024, Accessed 23/10/2024, <https://thediplomat.com/2024/08/more-chinese-companies-sanctioned-by-the-us-over-russia-trade/>.
81. Gu Xueming & Liu Yiming, op. cit.
82. Sophie-Charlotte Fischer, op. cit.
83. Ryan Hass & Others, op. cit.
84. Gu Xueming & Liu Yiming, op. cit.
85. Xinyan Peng, op. cit.
86. Sunny Cheung, op. cit.
87. Xinyan Peng, op. cit.
88. Hadley Spadaccini, op. cit.
89. Giancarlo Elia Valori, op. cit.
90. Ibid.
91. Bertrand Venard, op. cit.
92. Xinyan Peng, op. cit.
93. Chris Panella, The US is in a technological arms race with China, Air Force secretary says, and AI could decide who wins, Business Insider, October 2024, Accessed 09/11/2024, <https://www.businessinsider.com/us-china-new-technology-race-air-force-secretary-2024-10>.
94. "China 'Outpacing' US in High-Tech Arms Race, Dan Quayle Warns", Newsweek, 22 October 2024, Accessed 09/11/2024, <https://www.newsweek.com/china-outpacing-america-technology-arms-race-threat-supremacy-1972707>.
95. <file://server/Folder%20Redirection/maha.mohammed/Downloads/125988811.pdf>
96. Peter Engelke and Emily Weinstein, op. cit.
97. Ibid.
98. Ryan Hass & Others, op. cit.
99. Hadley Spadaccini, op. cit.
100. Nayan Chandra Mishra, From Competition to Cooperation: Can US-China Engagement Overcome Geopolitical Barriers in AI Governance?, Tech Policy Press, 23 September 2024, Accessed 16/10/2024, <https://www.techpolicy.press/from-competition-to-cooperation-can-uschina-engagement-overcome-geopolitical-barriers-in-ai-governance/>.
101. Ryan Hass & Others, op. cit.
102. Ibid.
103. Xinyan Peng, op. cit.

104. Ji-hwan Park, China's Ascent, US Response, and Regional Impact, Canadian Forces College, 2023 – 2024, Accessed 15/09/2024, <https://www.cfc.forces.gc.ca/259/290/950/305/Park.pdf>.
105. Xinyan Peng, op. cit., p. 757.
106. Ibid.
107. Sunny Cheung, op. cit.
108. Peter Engelke and Emily Weinstein, op. cit.
109. Ibid.
110. Jon Schmid, Rethinking Who's Winning the U.S.-China Tech Competition, Rand Corporation, 16 August 2023, Accessed 18/10/2024, <https://www.rand.org/pubs/commentary/2023/08/rethinking-whos-winning-the-us-china-tech-competition.html>.
111. Ibid.
112. Peter Engelke and Emily Weinstein, op. cit.
113. Ryan Hass & Others, op. cit.
114. Ibid.
115. Naoto Jinji & Shunya Ozawa, op. cit.
116. Hadley Spadaccini, op. cit.
117. Yasmin Abubakar & Abdullahi Abdulkarim, The competition between the United States and China in the emerging technologies and its implications on the associated national security, Journal of Global Social Sciences, Volume 5, Number 18, (June 2024), pp. 39-54.

6

التدافع نحو الفضاء منافسة القوى الكبرى على استخدامات الفضاء المدنية والعسكرية

مهـاب عـادل حـسن*

أصبح المجتمع الحديث يعتمد اليوم بشكل كبير على أساس تكنولوجيا الفضاء؛ حيث تلعب تقنيات الفضاء دورًا أساسيًا في الشؤون اليومية للمواطنين والشركات والحكومات والجيش في جميع أنحاء العالم. لقد أصبحت أنظمة الاستشعار عن بعد والاتصالات والملاحة عبر الأقمار الصناعية تتيح اليوم الوصول في الوقت الفعلي إلى المعلومات اللازمة لربط الأشخاص وتشغيل الاقتصاد العالمي والاستجابة للكوارث الطبيعية ودعم العمليات العسكرية.

* باحث بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

وفي حين أن التقدم التكنولوجي في مجال الفضاء قد أوجد فرصًا جديدة، فإنه أوجد أيضًا مخاطر ونقاط ضعف جديدة في هذه القطاعات. فالفضاء كمجال للمصلحة الوطنية ليس بالأمر الجديد، ولكن استخدام الفضاء قد تحول بشكل كبير خلال العقود الماضية؛ حيث توسعت مجالات الأمن القومي لتشمل الفضاء الخارجي، خاصة في ضوء اعتبار العديد من الدول في الوقت الحالي الوصول المستقل إلى الفضاء أحد الأصول الاستراتيجية والحاسمة. وقد أثر هذا بدوره في استخدام الفضاء وتطوير تكنولوجياته؛ حيث أصبح بالإمكان استخدام الفضاء بشكل استراتيجي؛ مما يتيح الاتصالات والاستخبارات من أجل تحديد التهديدات وزيادة الوعي ببيئة التهديد. وكان لذلك تأثيره في تعقيد مجالات الاستخدام العسكري للفضاء، وبات يُنظر إلى الفضاء على أنه مجال محتمل لخوض الحروب، نظرًا لحالة التنافس المتصاعد بين القوى الكبرى وتدافعها نحو الفضاء من أجل السيطرة وبسط النفوذ، وحتى المطالبات بالأراضي مع امتداد التنافسات والتحالفات والصراعات على الأرض إلى الفضاء، على نحو قد يجعل هذا التنافس من أجل بسط الهيمنة والنفوذ في الفضاء سببًا للصراع بين هذه القوى في المستقبل.

أولاً: دوافع ومظاهر التنافس الدولي على الفضاء الخارجي

أحدثت أنظمة الفضاء خلال العقود الماضية تغييرًا كبيرًا في شكل وطبيعة المنافسة والصراع الدوليين؛ حيث باتت العديد من الدول حول العالم تعتبر الحصول على النظم والخدمات الفضائية مسهمًا مهمًا في أمنها الوطني وإنفاذها للقوة العسكرية. فالعديد من القوى المتنافسة تقوم بتشغيل مئات الأنظمة الفضائية لتعزيز القدرات القتالية، وتعزيز مجالات النفوذ، ووضع أنفسهم كقادة في مجتمع الفضاء الدولي، وذلك استنادًا إلى جملة من المحددات والدوافع التي تقود حالة التنافس بين القوى الكبرى في الفضاء، ومن أبرزها:

أ. التنافس على الهيمنة وتطوير آليات الردع عبر الفضاء

تتناول العديد من الدراسات مسألة "تسليح الفضاء"، حيث أصبح خطر التسليح التدريجي وحرب الفضاء أكثر واقعية نتيجة التطور السريع لتكنولوجيا الفضاء والتغيرات الجيوسياسية، خاصة مع تزايد المنصات الفضائية التي تستخدم لأغراض عسكرية ومدنية. تشمل هذه الاستخدامات مشاريع التعدين والطاقة الشمسية، بالإضافة إلى السياحة الفضائية، ما يجعل بيئة الفضاء أكثر تعقيداً. هذا الواقع يبرز فجوة بين القواعد القانونية الحالية والممارسات الفعلية، حيث يعتمد الإطار القانوني على معاهدة الفضاء الخارجي لعام 1967 التي تحظر الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الفضاء، لكنها تفتقر إلى التفاصيل بشأن تسليح الفضاء واستخدام القوة¹.

تواجه المعاهدة أيضاً غموضاً في تفسير مصطلح "الاستخدام السلمي" للفضاء، حيث يمكن تفسيره بطرق مختلفة، ما يخلق ثغرات قانونية. إضافة إلى ذلك، تفتقر قوانين الحرب الحالية إلى قواعد محددة للحروب في الفضاء، مما يجعل من الصعب تطبيق قوانين الحرب التقليدية في هذا المجال، مما يستدعي تطوير إطار قانوني جديد. وعلى الرغم من محاولات المجتمع الدولي من خلال معاهدات واتفاقات جديدة، مثل مؤتمر نزع السلاح الذي تأسس عام 1978، إلا أنه منذ عام 1996 لم يتم التوصل إلى اتفاقات جديدة بسبب تفضيل الدول للمصالح الوطنية على الأمن الجماعي².

تأسست مجموعة الجهود الحكومية (GGE) في 2017 من قبل الأمم المتحدة بهدف تطوير إطار قانوني لمنع سباق التسليح في الفضاء، لكنها فشلت أيضاً في التوصل إلى إجماع. في نوفمبر 2021، أيدت اللجنة الأولى للأمم المتحدة قراراً لإنشاء فريق عامل مفتوح العضوية لوضع قواعد للأنشطة الفضائية العسكرية. ورغم هذه الجهود، لم يتم التوصل إلى معاهدة ملزمة، بل تركزت بعض الجهود على اتفاقات ثنائية، مثل تلك التي قدمتها روسيا والصين في مسودة معاهدة حظر الأسلحة في الفضاء عام 2014. لكن الولايات المتحدة انتقدت هذه المسودة، مشيرة إلى أنها لا تعالج التهديدات القائمة مثل الأسلحة المضادة للأقمار الصناعية.

في عام 2022، أعلنت الولايات المتحدة عن وقف اختياري لاختبار الصواريخ المضادة للأقمار الصناعية، معتبرة هذه الاختبارات غير مسؤولة. ومع ذلك، تفضل الولايات المتحدة مدونة سلوك غير ملزمة بدلاً من معاهدة شاملة، ما يعكس اختلافات بين القوى الكبرى حول كيفية التعامل مع تسليح الفضاء³. ورغم غياب اتفاق شامل، فإن غالبية الدول كانت متوافقة على فرض حظر على وضع الأسلحة في الفضاء، كما يظهر من تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2014.

يتفاقم الوضع بسبب الدور المتزايد للقطاع التجاري في عسكرة الفضاء، كما يظهر في النزاع الروسي-الأوكراني، حيث قامت شركة "سبيس إكس" بتزويد الجيش الأوكراني بمحطات "ستارلينك" للحفاظ على الاتصال العسكري. هذا التدخل أثار تساؤلات حول تصعيد النزاع في الفضاء، حيث اتهمت روسيا الشركة بأنها تعمل لصالح الولايات المتحدة. كما أن استخدام الأقمار الصناعية العسكرية في المدار الأرضي المنخفض يمكن أن يشكل تهديداً للأقمار الصناعية الأمريكية الخاصة بالإنذار المبكر، وهو ما قد يؤدي إلى تصعيد خطر قد يتضمن هجوماً نووياً.

وتتحدى هذه التطبيقات ذات الاستخدام المزدوج قدرات القوى الكبرى على تقديم تحذير متقدم من النوايا العدائية أو التمييز بين النشاط السلمي والعدائي. إذ أن تعطيل أو تدمير الأقمار الصناعية الخاصة بالإنذار المبكر قد يفهم على أنه تمهيد لعمل عسكري كبير، مما يصعب السيطرة على التصعيد. هذا الواقع يستدعي ضرورة تطوير إطار قانوني دولي شامل وملزم لخفض عسكرة الفضاء، والتأكيد على أهمية التعاون بين الدول في هذا المجال الحيوي لتجنب التصعيد وتطوير سياسات فعالة تضمن استقرار الفضاء.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن المجال السيبراني يشكل أيضاً ديناميكيات جديدة في المنافسة بين الدول المتنافسة؛ مما يجعل البنية التحتية الحيوية، ليس فقط على الأرض ولكن أيضاً في مدارها، معرضة للهجمات الإلكترونية، وهي هجمات قد تؤدي في النهاية إلى صراع تقليدي، نظراً لأن المجال السيبراني والمجال الفضائي مرتبطان ارتباطاً وثيقاً ببعضهما البعض⁵. كما يُثار أيضاً خطر اندلاع "حرب غير متماثلة" في الفضاء؛ حيث تدفع بعض الاتجاهات التحليلية باحتمالية قيام ما يُعرف بـ "الدولة المارقة"

بتطوير أسطول قاتل للأقمار الصناعية في الخفاء، وتطلقه وتجبر بلدًا أو أكثر للحصول على فدية في عمل أشبه بالقرصنة البحرية. كما يرى ذات التوجه باحتمالية قيام دولة أخرى تشعر بالمرارة من تجميدها من اتفاق للاستفادة من استكشاف الفضاء، أن تفجر عدة قنابل نووية ضخمة في مدار أرضي منخفض؛ مما يؤدي إلى تدمير معظم الأقمار الصناعية وإغراق العالم في حالة من الفوضى⁴. بينما رأى اتجاه آخر أن الحرب غير المتكافئة أكثر احتمالاً وإثارة للقلق على الأرض منها في الفضاء؛ حيث يمتلك الأقوياء وسائل أكبر لتقليل نقاط ضعفهم في الفضاء واستغلال نقاط ضعف الآخرين. علاوة على ذلك، فإن الدول الأضعف لديها فرصة أكبر للتسبب في ضرر على الأرض أكثر من الفضاء⁶.

من زاوية أخرى، يجادل بعض الخبراء، بأن الدقة والأسلحة الفضائية يمكن أن توفر الأساس لاستراتيجية ردع جديدة مبنية على هيمنة الفضاء والمعلومات، وبالتالي تجنب العضلات المرتبطة بالردع النووي. حيث يمكن أن تساعد أسلحة الفضاء في تعريض رادع الخصم للخطر، أو تساعد في إجبار الخصم على عدم استخدام أسلحة الدمار الشامل في حالة حدوث مواجهة عسكرية مع قوى نووية⁷. كما يمكن للأسلحة الفضائية أن تعزز الموقف العسكري الذي يُولي أهمية للحرب الوقائية والضربات الوقائية. حيث يمكن لأسلحة الفضاء تضخيم الهيمنة العسكرية للقوى الكبرى على الأرض أو في البحر أو في الجو؛ مما يقلل من خسائرها والحلفاء في حالات الطوارئ العسكرية الإقليمية ضد عدو أضعف.

■ الهيمنة على الفضاء التجاري وموارد الفضاء

منذ أن أصبحت التقنيات القائمة على الفضاء ضرورية للمجتمع الحديث، يتزايد الطلب على القدرات الفضائية. وقد دفعت هذه المطالب إلى نمو قطاع الفضاء التجاري، الذي أصبح اليوم عملاً تجارياً يُدر مليارات الدولارات؛ حيث بلغ اقتصاد الفضاء الإجمالي في عام 2015، 323 مليار دولار وفقاً لتقرير مؤسسة الفضاء لعام 2016⁸. تدعم تكنولوجيا الفضاء وتسهم في النهوض بآلات الصراف الآلي، وتحسين عمليات البحث والإنقاذ، وتحسين مراقبة الطقس والتنبؤ به، وأدوات الطاقة اللاسلكية، وتكنولوجيا المسح المقطعي المحوسب.

وقد تعزز الإدراك لدى القوى الدولية الكبرى خلال العقود الماضية بفوائد الاستثمار في تقنيات الفضاء، التي تمثل في الوقت الحالي عوامل تمكين رئيسية للصناعة والبنية التحتية الحيوية والتجارة الدولية. ونتيجة لذلك انطلق ما يشبه بسباق تنافس دولي للاستحواذ على العوائد المالية الكبيرة والمكافآت الاقتصادية التي تدرها الخدمات الفضائية، بالإضافة إلى المكانة الدولية التي تأتي مع الإنجازات التكنولوجية ورحلات الفضاء. كما بدأت الدول التي ترتاد الفضاء مرة أخرى تتخذ خطوات مهمة خارج مدار الأرض المباشر؛ حيث يعد استكشاف الفضاء السحيق بمكافآت شبه جوهريّة، مثل الاختراقات العلمية للمكانة والتقدم التكنولوجي، إلى جانب المكاسب الاقتصادية من الموارد على أفواج النجوم والقمر والأجرام السماوية الأخرى التي يمكن أن تغير بشكل جذري ندرة الموارد ودور البشرية في الفضاء الخارجي، وحتى الميزة الاستراتيجية المحتملة في المدارات المتخصصة أو المواقع عالية القيمة. وفي هذا الصدد اقترحت المنظمات في جميع أنحاء العالم أكثر من 50 مهمة فضائية عميقة في العقود القادمة؛ حيث تخطط أكثر من اثنتي عشرة دولة لزيارة القمر ونقاط لاغرانج (*).⁹

ارتباطًا بتزايد المنافسة الاستراتيجية والمشاريع التجارية الفضائية بين القوى الكبرى الثلاث (الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين)، خاصة في ظل تطور هيكل المنافسة بينهما، حيث لم تعد الحكومات ذات السيادة هي الكيانات الوحيدة التي تتمتع بالقدرة على الوصول إلى الفضاء، فعلى نحو متزايد، أصبحت الشركات الخاصة تقدم خدمات في الفضاء، فإنه سيتم التركيز هنا على توضيح أبرز مظاهر التنافس بينهما، وذلك في سياق السياسات والاستراتيجيات الفضائية لكل منهما، وذلك عبر الاتجاهات التالية:

■ تطوير البنية التحتية للفضاء

شهد العقد الأخير زيادة ملحوظة في اهتمام القوى الكبرى بتطوير البنية التحتية الفضائية، خاصة في القطاع التجاري. ركزت الولايات المتحدة على تعزيز مكانتها الفضائية من خلال عدة مبادرات، منها سياسة الفضاء التي أطلقها الرئيس ترامب في 2017، التي تضمنت أهدافاً مثل العودة إلى القمر والانتقال إلى المريخ¹⁰. كما تم تعزيز

الإطار التشريعي من خلال "قانون القدرة التنافسية لإطلاق الفضاء التجاري" في 2015، الذي منح الأمريكيين حقوقاً لتعدين الموارد في الفضاء. في 2017، قادت الولايات المتحدة عمليات الإطلاق الفضائية عالمياً لأول مرة منذ 2003، حيث نفذت 29 مهمة ناجحة مقارنة بـ 20 لروسيا و16 للصين. وساهمت شركات مثل "سبيس إكس" التي نفذت 18 عملية إطلاق ناجحة، بالإضافة إلى صواريخ "فالكون 9" القابلة لإعادة الاستخدام في خفض تكاليف الإطلاق وتسريع الاستثمارات. ويتوقع تقرير "مورغان ستانلي" أن تصل إيرادات الصناعة الفضائية إلى 1 تريليون دولار بحلول 2040، مقارنة بـ 450 مليار دولار في 2022¹¹.

من جهة أخرى، بدأت الصين تعزيز مكانتها الفضائية منذ 2003، حيث أصبحت ثالث دولة تطلق إنساناً إلى مدار الأرض. في 2008، أسست "منظمة التعاون الفضائي لآسيا والمحيط الهادئ" لتعزيز التعاون الإقليمي. وفي 2022، أطلقت الصين محطاتها الفضائية "تيانغونغ"، وهي الوحيدة التي تعمل بكامل طاقتها حالياً، مما يعكس طموحها لتصبح رائدة فضائية. كما طورت الصين نظام الملاحة "بيدو" ليكون بديلاً لنظام GPS، واكتمل الجيل الثالث منه في 2020، ما وفر خدمات ملاحية دقيقة عالمياً. في 2022، أصبحت الصين الدولة الوحيدة التي تدير محطة فضائية خاصة، وهو ما يعزز موقعها في الفضاء الدولي¹².

أما في روسيا، فقد تراجعت مكانتها الفضائية مقارنة بفترة الاتحاد السوفيتي، حيث انخفضت حصتها في السوق إلى 1-3% نتيجة مشكلات هيكلية في وكالة "روس كوسموس" وتراجع التمويل. كما أثرت العقوبات الغربية بعد ضم القرم في 2014 والحرب الأوكرانية على قدراتها. على الرغم من ذلك، حاولت روسيا تعويض هذا التراجع بتطوير منصات إطلاق جديدة مثل "فوستوشني"، التي أطلقت منها صاروخ "أنجارا-إيه 5" في 2024¹³. كما استمرت في تطوير مشاريع مثل أقمار الإنترنت الفضائي لمنافسة "ستارلينك"، وأطلقت في 2024 صاروخ "Soyuz-2,1b" حاملاً 55 قمراً صناعياً، بما في ذلك أقمار إيرانية¹⁴.

تُظهر التطورات الأخيرة في سياسات الفضاء الأمريكي والصيني تفوقًا واضحًا مقارنةً بروسيا، التي تسعى لاستعادة مكانتها. تظل الهيمنة الأمريكية بارزة في الفضاء التجاري بفضل الابتكارات والتقنيات المتقدمة، بينما تواصل الصين تعزيز قدراتها لتصبح منافسًا رئيسيًا.

▪ تطوير برامج وخطط استكشاف الفضاء

يشهد مجال استكشاف الفضاء السحيق والوجود المستدام على القمر تنافسًا شديدًا بين القوى الكبرى، حيث يسعى كل طرف لتحقيق الهيمنة على هذه المنطقة الاستراتيجية. أول من ينجح في إقامة قاعدة على القمر سيكون له ميزة كبيرة في الوصول إلى ثرواته، وتحديد القواعد التي يجب أن يتبناها الآخرون. وفي هذا السياق أطلق الرئيس الأمريكي (آنذاك) دونالد ترامب برنامج "أرتيميس" في إطار وكالة ناسا عام 2017، ليعمل كمبادرة لتطوير وإنشاء وجود مستدام على القمر من خلال إنزال رواد الفضاء على القطب الجنوبي للقمر بحلول عام 2024. وبحيث يكون الهدف الطويل الأجل للبرنامج، هو استخدام القمر كمستودع للوقود لإطلاق البشر في النهاية إلى المريخ¹⁵. كما تم إصدار "سياسة الفضاء الوطنية" في 2020، التي تشمل أهدافًا لتعدين الكويكبات وتعزيز التعاون الفضائي الدولي¹⁶.

وارتباطًا بهذا التوجه الأمريكي، نجحت مبادرة خدمات الحمولة القمرية التجارية (CLPS) التابعة لوكالة ناسا، والتي تهدف إلى توسيع الاقتصاد القمري لدعم بعثات برنامج "أرتيميس" المأهولة المستقبلية التابع للوكالة، والذي يهدف إلى إعادة رواد الفضاء إلى القمر وحتى بناء قاعدة دائمة هناك¹⁷، في إطلاق المركبة الفضائية "أوديسيوس" التي قامت ببنائها الشركة التجارية الخاصة "أنتيوتف ماشينز"، وذلك على صاروخ فالكون 9 من إنتاج شركة "سبيس إكس" في 15 فبراير 2024، ودخلت مدار القمر بنجاح في 21 فبراير 2024، وتمكنت من الهبوط بنجاح في منطقة القطب الجنوبي للقمر. وتعد هذه المهمة هي أول هبوط أمريكي على سطح القمر منذ أكثر من 50 عامًا، منذ مهمة أبولو 17 المأهولة في ديسمبر 1972¹⁸.

من ناحية أخرى، تسعى الصين وروسيا للتموقع في الفضاء القمري، وتشمل خطط الصين إطلاق أول مهمة قمرية مأهولة في عام 2030 والعديد من المهام العلمية الروبوتية إلى المريخ والكويكبات والفضاء السحيق. وفي هذا الإطار نجحت الصين في إطلاق المركبة "تشانغ آه 6" في 3 مايو 2024، من مركز إطلاق الأقمار الصناعية "وينتشانغ"، والتي تمكنت من الهبوط للمرة الأولى لأي بعثة فضائية أخرى، على الجانب الآخر من القمر داخل القطب الجنوبي لحوض أيتكين، وذلك بخلاف الجانب القريب من القمر، وهو الجانب الذي يواجه الأرض دائماً، ونجحت في إعادة عينات من هناك للأرض في 25 يونيو 2024، في أول عودة على الإطلاق لمواد من هذه المنطقة القمرية التي نادراً ما تُرى¹⁹. كما أطلقت الصين في مايو 2024 مركبة "تشانغ آه 6"، التي هبطت بنجاح في القطب الجنوبي للقمر، وجلبت عينات لأول مرة من هذه المنطقة. يعتبر هذا الإنجاز خطوة هامة نحو تعزيز موقع الصين كقوة عظمى في الفضاء.²⁰

ورغم ما تعكسه خطط روسيا لإطلاق مهمة القمر المأهولة الخاصة بها في عام 2030، وكذلك البعثات العلمية الروبوتية إلى كوكب الزهرة والمريخ والفضاء السحيق²¹، فإنها لم تتمكن من تحقيق الخطوة الأولى لذلك على غرار الصين؛ حيث انتهت أول مهمة لها إلى القمر منذ عام 1976، بالفشل في 21 أغسطس 2023، بعد خروج مركبتها الفضائية غير المأهولة "Luna-25" عن السيطرة واصطدامها بسطح القمر، وفي هذا الإطار أوضح ميخائيل ماروف، إحدى الشخصيات البارزة في برنامج الفضاء السوفيتي، أنه "من المحزن أنه لم يكن من الممكن هبوط الجهاز"، مضيفاً "بالنسبة لي، ربما كان الأمل الأخير في إحياء برنامجنا القمري"²².

إن هذه التطورات تشير إلى سباق فضائي جديد، حيث تتنافس القوى الكبرى على إنشاء مواقع متقدمة في القطب الجنوبي للقمر، الذي يمثل قيمة استراتيجية في المستقبل.

▪ تعزيز مشاركة القطاع الخاص في برامج الفضاء الوطنية

شهد قطاع الفضاء التجاري تحولاً كبيراً خلال السنوات الأخيرة، حيث أصبحت الشركات الناشئة المحرك الأساسي للابتكار في تقنيات الأقمار الصناعية، إطلاق الفضاء، والاستشعار عن بعد. تقود الولايات المتحدة هذا التحول من خلال شركات مثل "سبيس إكس" و"بلو أوريجين"، التي تهدف إلى تحقيق إنجازات مثل إنشاء مدن على المريخ وبناء مصانع في الفضاء. تعزز الحكومة الأمريكية هذه المبادرات عبر دعم القطاع التجاري وزيادة الاعتماد العسكري على أنظمة الفضاء التجارية²³.

في المقابل، تواجه الصين تحديات كبيرة في مجال الفضاء التجاري، حيث يسيطر القطاع الحكومي والطبيعة العسكرية على معظم الأنشطة. ورغم جهود الصين لتحفيز الشركات الناشئة من خلال حاضنات مثل جامعة "تسينغها"، فإن القطاع يظل محدوداً بسبب القيود التنظيمية والاعتماد على المكونات الأجنبية. تسعى الصين لتطوير صواريخ قابلة لإعادة الاستخدام ومشاريع مثل "ديب بلو" و"لاند سبيس"، لكن العقوبات الأمريكية تعرقل تقدمها²⁴.

وفي الوقت نفسه، تعاني روسيا من تراجع واضح في قطاع الفضاء التجاري مقارنةً بالولايات المتحدة والصين. يسيطر القطاع الحكومي، بقيادة "روس كوسموس"، على الصناعة، مما يحد من فرص الشركات الناشئة. القوانين التنظيمية الصارمة وقلة الدعم المالي جعلت البيئة غير مواتية لرواد الأعمال. رغم وجود شركات ناشئة مثل تلك المدعومة من مؤسسة "سكولكوفو"، تواجه روسيا تحديات كبرى تتعلق بجودة منتجاتها وارتفاع تكاليف الإنتاج. على سبيل المثال، يضطر مركز "خرونيتشيف" إلى بيع ممتلكاته لتغطية التكاليف، ما يؤثر على القدرة التنافسية الروسية على المدى الطويل.

يمكن القول، تتمتع الولايات المتحدة بمزايا كبيرة في قطاع الفضاء التجاري، بفضل بيئة قانونية داعمة، رأس مال استثماري، ورواد أعمال مبتكرين. في المقابل، تعتمد روسيا والصين بشكل كبير على حكوماتهما، مما يحد من الابتكار. يركز نموذج الولايات المتحدة على ثورة "الفضاء الجديد"، التي تجمع بين التقنية، الاستثمار، والشركات

الدولية، وهو ما يمنحها تفوقاً استراتيجياً واضحاً. ويبقى مستقبل الفضاء التجاري واعداءً، حيث تسعى الولايات المتحدة لتعزيز هيمنتها عبر الابتكار والتوسع في تقنيات الفضاء. بينما تحاول الصين وروسيا اللحاق بالركب، تواجهان تحديات تنظيمية وتقنية تعيق تقدمهما. في النهاية، يبدو أن الهيمنة الأمريكية ستستمر، مدعومة بيئة تدفع نحو الابتكار والاستثمار.

ج. التأثير في الجغرافيا السياسية للنظام الدولي عبر التفوق العسكري الفضائي

يُعتبر التفوق العسكري في الفضاء أحد مجالات التنافس الجيوبوليتيكي بين القوى الكبرى، حيث يتم استقطاب الدول للتحالف مع كل طرف في مجالات التعاون الفضائي. تُشير التحليلات إلى أن جغرافية الفضاء ليست محصنة ضد الجغرافيا السياسية للأرض، وأن الحرب في الفضاء ستتركز على تأثير الفضاء في الأرض، حيث تعتمد القوى المتقدمة على الفضاء في عملياتها العسكرية. ويُتوقع أن تنشأ صراعات فضائية بسبب التوترات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، خاصة بين الصين والولايات المتحدة²⁵.

منذ عام 2022، أعادت الحرب الروسية-الأوكرانية رسم خطوط الصدع الجيوسياسي في الفضاء، حيث تركز روسيا على التطبيقات العسكرية، بينما تسارع الصين والولايات المتحدة إلى تقسيم النشاط الفضائي إلى كتلتين. تسعى الصين إلى تعزيز نفوذها في الفضاء من خلال تقديم خدمات فضائية لدول في المحيطين الهندي والهادئ، مع خطط لإطلاق 1000 قمر صناعي في العقد المقبل. كما تطور الصين شبكة من محطات التتبع الأرضي لتعزيز وجودها الفضائي.

وفي هذا السياق تتنافس عدد من الدول الكبرى على تأسيس قيادة إقليمية من خلال تقديم قدراتها الفضائية إلى البلدان في منطقتها التي تفتقر إليها. على سبيل المثال تقدم الصين نظام "بيدو" للملاحة لدول في المحيطين الهندي والهادئ²⁶. ومنذ عام 2016 وقعت بكين 46 اتفاقية أو مذكرة تفاهم مع تسع عشرة دولة ومنطقة وأربع منظمات دولية، بما في ذلك باكستان والمملكة العربية السعودية والأرجنتين وجنوب أفريقيا وتايواند. بالإضافة إلى التعاون مع وكالة الفضاء الأوروبية والسويد وألمانيا

وهولندا. هذا فضلاً عن تقديمها إطلاق أقمار صناعية لمجموعة من البلدان، وفتحت منشآتها أمام دول نامية مثل لاوس وميانمار²⁷.

وفي عام 2017، أطلقت إدارة الفضاء الوطنية الصينية رسمياً مبادرة تعاون نظام الإطلاق الفضائي الدولي للمجتمع الدولي. حيث وقعت حتى الآن، أكثر من 40 مؤسسة من مختلف أنحاء العالم وثائق تعاون مع الصين²⁸.

في الجهة المقابلة، وفي إطار احتدام التنافس بين الكتلتين المُشار إليهما سابقاً، أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2017، برنامج "أرتيميس" من قبل الإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء "ناسا"²⁹، ثم قادت إدارة الرئيس الأمريكي (آنذاك) "دونالد ترامب" التوقيع على "اتفاقيات أرتيميس" مع 8 دول في أكتوبر 2020، وفي 14 يوليو 2022، وقعت المملكة العربية السعودية على الاتفاقيات لتصبح بذلك الدولة الحادية والعشرون³⁰، وفي 13 ديسمبر 2022، انعقد أول منتدى للفضاء بين الولايات المتحدة وأفريقيا، وعلى هامش المنتدى وقعت كل من نيجيريا ورواندا وأنغولا³¹. ليتصاعد العدد إلى سبع وعشرين دولة بتوقيع الهند في 26 يونيو 2023³¹. والتي كانت قد أطلقت في عام 2014، القمر الصناعي لجنوب آسيا لتلبية احتياجات بلدان جنوب آسيا³³، وهو ما قد يساعد في ربط هذه الشبكات الإقليمية ببرنامج "أرتيميس".

وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى تضمن تلك الاتفاقيات بعض المبادئ التي من شأنها أن تثير التنافس والصراع المستقبلي في الفضاء، هذا فضلاً عن ارتداداته على الجغرافيا السياسية للنظام الدولي؛ حيث تضمنت هذه الاتفاقيات مفهوم "المناطق الآمنة" للسماح للدول بتنفيذ أنشطتها دون التسبب في تدخلات ضارة، وهو ما يثير القلق لدى المراقبين بأن يؤدي هذا التقييد إلى الانتقال من "مناطق الأمان" إلى "مناطق النفوذ" الفعلي لدولة ما³⁴.

وارتباطاً بحالة التنافس الجيوبوليتيكي بين القوى الكبرى لتغيير توازنات القوى بالنظام الدولي الحالي؛ حيث تميل الولايات المتحدة بشدة إلى استغلال مزاياها في التكنولوجيا العسكرية والفضائية لإبراز التفوق العسكري الأرضي، وتأكيد هيمنتها، بالإضافة إلى حماية وتوسيع مزاياها في التجارة المعتمدة على الفضاء، هذا فضلاً عن

احتمالية استخدام قدرات حرب الفضاء للهجوم الوقائي، كتوجه مكمل لعقيديتها العسكرية الأرضية³⁵. تتجه القوى الأخرى للنظر إلى هذا التطور بقلق أدى في الأخير إلى انطلاق ما يشبه بالسباق للتنافس حول تأسيس القوات الفضائية؛ حيث أنشأت الصين قوة الدعم الاستراتيجي لجيش التحرير الشعبي "بلاسف" (PLASSF) في عام 2015، كما أنشأت كل من الولايات المتحدة والهند قواتهما الفضائية في عام 2019، وقد كان لهذا التوجه تأثيره أيضاً في القوى الوسطى مثل فرنسا التي أنشأت قوتها الفضائية الخاصة عام 2019، بينما أنشأت اليابان قوتها الفضائية عام 2020³⁶.

د. اعتبارات السيادة والأمن القومي للدول

في ضوء التطورات المتسارعة لتقنيات وخدمات الفضاء الخارجي التي أصبحت تشكل عوامل تمكين رئيسية للدفاع الوطني والعمليات العسكرية للدول؛ حيث تسمح أقمار الاستشعار عن بعد بتتبع ورصد المنشآت الإعلامية وحركة القوات، هذا فضلاً عن توفير مجموعات الأقمار الصناعية للملاحة، بيانات تحديد المواقع والملاحة والتوقيتات الحرجة لتحسين فاعلية الذخائر الموجهة ونشر القوات في جميع أنحاء العالم. كما تنقل الأقمار الصناعية الاتصالات والبيانات بشكل آمن إلى القوات العسكرية، لا سيما في المناطق النائية التي يتعذر الوصول إليها عن طريق الاتصالات الأرضية التقليدية³⁷. هذا بالإضافة إلى الأهمية الاستراتيجية التي تلعبها الأقمار الصناعية، كجزء مهم من هياكل الدفاع الصاروخي الوطنية، خاصة فيما يتعلق بمنظومة الإنذار المبكر للقوى الكبرى، حيث تطلق إنذاراً أولياً للكشف عن إطلاق الصواريخ الباليستية³⁸. ومن ثم، تلعب هذه التطورات التي طرأت على تقنيات الفضاء دوراً محفزاً لدفع الدول للتنافس من أجل مواكبة هذه التطورات لمراعاة اعتبارات السيادة والأمن القومي لديها.

ثانياً: السباق على تسليح وعسكرة الفضاء

لم يكن الاستخدام العسكري للفضاء اتجاهاً جديداً، بل برز منذ الحرب الباردة كمجال تنافسي بين القوى الكبرى³⁹. في 4 أكتوبر 1957، أطلق الاتحاد السوفيتي أول قمر صناعي للاتصالات العسكرية، "سبوتنيك الأول"، تبعته الولايات المتحدة، مما

أدى إلى سباق فضائي ركز على إطلاق الأقمار الصناعية ذات الاستخدام العسكري. حوالي 50٪ من هذه الأقمار خُصصت للاستطلاع العسكري، لتعزيز القدرات الأرضية والجوية والبحرية، ومساعدة القوات في جمع معلومات الاستهداف وظروف الأرصاد الجوية، فضلاً عن تحسين دقة القذائف التسيارية من خلال أعمال المسح الجيوديسي.

كانت الأقمار الصناعية خلال الحرب الباردة أساسية في الردع النووي. قدمت إنذاراً مبكراً عن إطلاق الصواريخ واكتشاف التفجيرات النووية، مما جعلها خط الدفاع الأول ضد المفاجأة الاستراتيجية. وبسبب دورها الحيوي في الردع النووي، كان تدميرها أو تعطيلها يعني احتمالية اندلاع حرب نووية. رغم ذلك، بقي الفضاء في تلك الحقبة داعماً للعمليات العسكرية على الأرض، دون أن يتحول إلى مسرح للقتال المباشر⁴⁰.

مع تطور التكنولوجيا، أصبحت البنية التحتية الفضائية أكثر تقدماً وتعقيداً، حيث توسعت استخدامات الفضاء لتشمل توجيه الأسلحة وتكنولوجيا مبتكرة. ظهرت وحدات عسكرية مخصصة للفضاء في الولايات المتحدة وروسيا والصين، مما يشير إلى تحول الفضاء إلى مجال جديد للحروب المستقبلية.

مفاهيم عسكرية وتسليح الفضاء

هناك تمايز بين "العسكرة"، "التسليح"، و"استخدام القوة" في الفضاء. ترى الولايات المتحدة أن الاستخدام العسكري للفضاء يمكن أن يكون سلمياً وغير عدواني، مما يخفف المخاوف من عسكرة أو تسليح الفضاء. في المقابل، عُرّف "تسليح الفضاء" بأنه يشمل نشر أسلحة فضائية قادرة على إلحاق ضرر بالأجسام في الفضاء أو الأرض، بما في ذلك الأقمار الصناعية الهجومية والأسلحة المضادة للسواتل⁴¹.

وفقاً لمشروع معاهدة منع نشر الأسلحة في الفضاء لعام 2013، يشمل "سلاح الفضاء" أي جسم قادر على تدمير أو تعطيل الأجسام الفضائية أو التسبب بأضرار للأرض أو البشر باستخدام تقنيات فيزيائية. بينما عرّفت الحكومة الكندية سلاح الفضاء بأنه أي جهاز مصمم لإلحاق ضرر مادي أو تشغيلي بجسم في الفضاء. أيضاً قدم مشروع معاهدة منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، والتهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد الأجسام

الموجودة في الفضاء الخارجي (43) لعام 2013، في المادة الأولى (ب) منه، تعريفًا لمصطلح "السلح في الفضاء الخارجي" على أنه: "أي جسم في الفضاء الخارجي أو مكون منه تم إنتاجه أو تحويله لتدمير أو إتلاف أو تعطيل الأداء الطبيعي للأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي أو على سطح الأرض أو في غلافه الجوي، أو للفضاء على البشر أو مكونات المحيط الحيوي المهمة للوجود البشري، أو لإلحاق الضرر بهم باستخدام أي مبادئ فيزيائية"⁴².

تطور الأسلحة المضادة للسواتل

برزت اللبئات الأولى لتسليح الفضاء خلال الحرب الباردة عبر تجارب محدودة للأسلحة المضادة للسواتل. في يونيو 1982، اختبر الاتحاد السوفيتي قدرة هذه الأسلحة، وتبعته الولايات المتحدة في سبتمبر 1985. وتشمل هذه الأسلحة الأنظمة الساتلية للدفاع بالقذائف التسيارية، والأسلحة الفضائية القادرة على مهاجمة سواتل الخصوم أو استهداف الأهداف الأرضية. ويفهم من ذلك أن نشر الأقمار الصناعية في ذاته كإجراء لا يعد تسليحًا للفضاء حتى وإن كانت تستخدم لأغراض عسكرية، طالما لم يقترن ذلك بفعل عدائي، بينما ذهب اتجاه آخر إلى تفسير تسليح الفضاء بأنه يحدث عندما يتم نشر الأسلحة في النطاق الأعلى من الفضاء، بالإضافة إلى تلك الأسلحة الأرضية ذات القدرات التدميرية المضادة للفضاء، بما في ذلك الأنظمة الساتلية للدفاع بالقذائف التسيارية، والأسلحة الفضائية المضادة للسواتل، ومجموعة متنوعة من أسلحة الفضاء الأخرى⁴³. حيث يرى هذا الاتجاه أن امتلاك هذه الأسلحة القادرة على القيام بالهجمات في زمن الحرب ضد سواتل الخصم، أو تدمير الأهداف على الأرض بالأسلحة المنتشرة في الفضاء، يشكل تسليحًا. وفي هذا الإطار يُشار إلى أن اللبئات الأساسية لهذه القدرات، تم وضعها في شكل اختبار عرضي ومحدود وبدائي لقدرات الأسلحة المضادة للسواتل، خلال الحرب الباردة، وانعكس ذلك في الاختبار الذي قام به الاتحاد السوفيتي في يونيو 1982، وتبعته في ذلك الولايات المتحدة في سبتمبر 1985⁴⁴.

رغم استخدام الفضاء لأغراض عسكرية منذ بدايات استكشافه، إلا أن القوة لم تُستخدم في الفضاء بين الدول حتى الآن. ومع ذلك، فإن التطورات الحالية تشير إلى احتمال تصاعد السباق نحو تسليح الفضاء، خاصة مع اعتماد الدول الكبرى على الفضاء في عملياتها العسكرية وتحقيق التفوق الاستراتيجي.

1. أنواع الأسلحة المضادة للفضاء (ASAT):

تقوم القوى الكبرى المتنافسة في الفضاء بتطوير ونشر مجموعة متنوعة من الأسلحة التي يمكن أن تعطل الخدمات الفضائية المدنية والعسكرية، وعلى الرغم من أن العديد من هذه الأسلحة تهدف إلى تدهور الخدمات الفضائية مؤقتاً، فإن البعض الآخر يمكن أن يتلف أو يدمر الأقمار الصناعية بشكل دائم. وفي الوقت الراهن، يوجد مجموعة كاملة من الأسلحة الدقيقة التي يمكنها إنزال الأقمار الصناعية سواء من الأرض أو من الفضاء. وتشمل الصواريخ الباليستية، وأشعة الليزر التي يتم إطلاقها من الأرض إلى المدار الثابت بالنسبة للأرض، وأجهزة الميكروويف عالية الطاقة والهجمات الإلكترونية، هذا فضلاً عن إمكانية رش المواد الكيميائية على كاميرات الأقمار الصناعية لتعميتها، في حين أن الأذرع الهيدروليكية على الأقمار الصناعية لتنظيف الفضاء، والتي تم تصميمها للاستيلاء على الحطام، يمكن بسهولة تحويلها إلى أسلحة معادية تستخدم لرمي قمر صناعي آخر خارج المدار (انظر شكل رقم 1). وفيما يلي استعراض لأبرز الأسلحة المضادة للفضاء التي تستخدمها القوى الكبرى، وذلك على النحو التالي:

شكل رقم (1)

بعض نماذج الأسلحة المضادة للفضاء



Source: Competing In Space, National Air and Space Intelligence Centre (NASIC), December 2018. Accessed date: October 1, 2024. Retrieved from: https://www.nasic.af.mil/Portals/19/documents/Space_Glossy_FINAL--15Jan_Single_Page.pdf?ver=2019-01-23-150035-697

أ. الأسلحة الحركية

تمتلك الأسلحة الحركية القدرة على تدمير الأجسام في الفضاء وعلى الأرض، وتشمل الأسلحة من الأرض إلى الفضاء الصواريخ، وتتمتع الأسلحة الحركية التي يتم نشرها في الفضاء بقدرات مماثلة، بما في ذلك الأسلحة المضادة للأقمار الصناعية التي تدور في مدارات مشتركة، والتي يمكنها الاصطدام مباشرة أو الانفجار بالقرب من هدف في الفضاء. وتوفر الأسلحة الحركية الفضائية مزايا كبيرة في الصراعات لأنها قادرة على استهداف العوائل في الفضاء وعلى الأرض. وفي هذا السياق تمتلك بعض القوى الكبرى هذه القدرات، مثل الولايات المتحدة والصين وروسيا والهند، والتي قامت باختبارها مرات عديدة⁴⁵. وتخلق هذه الأسلحة كميات هائلة من الحطام الفضائي الخطير؛ مما يهدد أي مركبة فضائية أخرى تدور حول مسار تصادم مع الأجسام؛ مما قد يؤدي إلى تأثير الدومينو المروع⁴⁶.

■ الأقمار الصناعية ذات الاستخدام المزدوج: توفر الأقمار الصناعية، بجانب استخداماتها المدنية، قدرات عسكرية واستخباراتية تحدّ من إمكانية تنفيذ أنشطة عسكرية سرية. خلال حرب العراق عام 2004، وُجّه 68٪ من الذخائر الأمريكية باستخدام أقمار صناعية، 80٪ منها تجارية⁴⁷. في الغزو الروسي لأوكرانيا، ساعدت شركة "سبيس إكس" باستعادة الاتصال بمدينة إيريبي من خلال محطات "ستارلينك"، ما مكن الجيش الأوكراني من الحفاظ على القيادة والتحكم بالطائرات بدون طيار. حاول الروس التشويش على الإشارة، لكن "سبيس إكس" تجاوزه سريعاً⁴⁸.

تستخدم بعض الأقمار لإزالة الحطام الفضائي أو إصلاح الأقمار، ورغم طبيعتها السلمية، يمكن استغلالها كأسلحة مضادة. في 2016، أطلقت الصين مركبة "أولونج-1" لجمع الحطام، بينما تعقبت مركبة روسية قمراً أمريكياً في 2022، مما أثار مخاوف. يمتلك الاتحاد الأوروبي برنامجاً لإزالة الحطام، بما في ذلك "إنفيسات". تعكس هذه التقنيات الطبيعية المزدوجة للفضاء، حيث يمكن استخدامها لأغراض عسكرية غير مباشرة⁴⁹.

■ السواتل الصغيرة وأسراب الأقمار الصناعية: أدى التقدم التكنولوجي في الإلكترونيات وأجهزة الكمبيوتر، فضلاً عن التحسينات في المعززات المصغرة، إلى جعل الأقمار الصناعية الصغيرة بشكل متزايد ممكنة في السنوات الأخيرة. هذه الأنواع من الأجهزة تبشر بعصر جديد تمامًا في تكنولوجيا الأقمار الصناعية. وفي هذا الصدد يمكن أن تكون أحد أنواع هذه التطبيقات عبارة عن ألغام فضائية صغيرة متخفية يمكن أن تضع نفسها بالقرب من سواتل البلدان الأخرى، كما يمكنهم أيضًا استخدام الموجات الدقيقة أو الليزر الصغير لتعطيل أو تدمير أقمار صناعية معينة. وتزن معظم الأجهزة المعروفة باسم السواتل الدقيقة من عشرة إلى مائة كيلوغرامًا؛ بينما تزن السواتل النانوية الأصغر، من واحد إلى عشرة كيلوغرامات⁵⁰. وفي 6 نوفمبر 2024، تم الإعلان عن إطلاق القمر "LignoSat" الخشبي بوزن 1 كجم، الذي تم تطويره في جامعة "كيوتو" اليابانية، وإيصاله إلى محطة الفضاء الدولية ليطلق لاحقًا إلى مدار الأرض على ارتفاع 400 كيلومترًا⁵¹.

■ الصواريخ المضادة للأقمار الصناعية: أسهم تحسين تقنيات الدفاع الصاروخي الباليستي ضد الصواريخ بعيدة المدى، في تطوير قدرات كامنة ضد الأقمار الصناعية على ارتفاعات منخفضة أيضًا، نظرًا لكون أي سلاح قادر على اعتراض رأس حربي لصاروخ باليستي في الفضاء يجب أن يكون قادرًا على اعتراض قمر صناعي على ارتفاعات مماثلة؛ حيث تتحرك هذه السواتل بسرعات أكبر قليلًا من الرؤوس الحربية للصواريخ، وعلى طول مسارات متشابهة نسبيًا وأكثر قابلية للتنبؤ بها⁵². وفي هذا الإطار قامت الولايات المتحدة لأول مرة باختبار أسلحة مضادة للأقمار الصناعية في عام 1959، واستمر البرنامج من قبل الرئيس كينيدي والرؤساء اللاحقين، وبلغت ذروتها بمبادرة الدفاع الاستراتيجي لرونالد ريغان، والمعروفة باسم حرب النجوم. كانت هناك محاولات من جانب السوفييت للعمل على برامج مماثلة، حيث قاموا بتركيب مدفع سريع النيران على متن إحدى محطاتهم الفضائية ضمن برنامج "ساليوت"، وفي عام 1975 تم اختبار إطلاق الرصاص في الغلاف الجوي⁵³.

ب. الأسلحة غير الحركية

تشمل الأسلحة غير الحركية، منظومة الليزر وأجهزة التشويش والنبضات الكهرومغناطيسية والموجات الدقيقة عالية الطاقة، والتي تتسبب في إتلاف أو إزعاج الأجسام في الفضاء دون اتصال مباشر. وقد اختبرت ونشرت العديد من الدول، مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين وإيران وكوريا الشمالية، هذه القدرات⁵⁴. ومن أبرز هذه الأسلحة التالي:

- أسلحة الطاقة الموجهة (ليزر عالي الطاقة على الأرض وفي الطائرات): تستخدم أسلحة الطاقة الموجهة كأسلحة مضادة للفضاء لإنتاج تأثيرات قابلة للانعكاس أو غير قابلة للانعكاس ضد الأنظمة الفضائية عن طريق إصدار ترددات راديوية عالية التركيز أو طاقة ليزر وخاصة الليزر الكيميائي. وتشمل الآثار القابلة للانعكاس العمى المؤقت لأجهزة الاستشعار البصرية، بينما تشمل التأثيرات غير القابلة للانعكاس مثل مجال الليزر عالي الطاقة، إتلاف أو تدمير أجهزة الاستشعار أو مكونات الأقمار الصناعية الأخرى الموجودة في مدار أرضي منخفض بشكل دائم⁵⁵. حيث يمكن أن تُتلف العديد من الأقمار الصناعية على ما يبدو بعد تلقي ما لا يقل عن عشرة جول لكل سنتيمتر مربع، بافتراض أن نبضة تدوم عدة ثوانٍ. وتعود فكرة الليزر الكيميائي عالي الطاقة إلى عام 1970. كما تعود تجارب الليزر المحمولة جواً إلى أوائل عام 1980، عندما استخدمت طائرة مجهزة كـ "مختبر محمول جواً" "ليزر" لاستهداف العديد من صواريخ "سايدويندر" التي تم إطلاقها في المنطقة المجاورة لها⁵⁶. وخلال هذه الفترة تم بناء نظام (ميراكل - MIRACL) لتوجيه الليزر بنيو مكسيكو، ويستخدم هذا الليزر وقود فلوريد الديوتيريوم ويعمل بطول موجة 3,8 ميكرون عند مستوى ميجاوات⁵⁷.

- أجهزة المستشعرات الأرضية والفضائية: تقوم المستشعرات الأرضية والفضائية مثل الرادارات الأرضية، والتلسكوبات، وهوائيات اعتراض الإشارات بالبحث في السماء عن الأقمار الصناعية الأجنبية، ورسم مداراتها،

وتحديد الوظيفة والحالة التشغيلية. وتأتي هذه العملية ضمن سلسلة من الخطوات التي سيستخدمها الخصم المحتمل لاستهداف الأقمار الصناعية وإطلاق أسلحة الفضاء المضاد وتقييم فاعلية الهجوم. كما يمكن أن تؤدي بعض هذه المستشعرات أيضاً وظيفة الإنذار المبكر بالقذائف التسيارية⁵⁸.

وفي هذا الإطار يُشار إلى أن كل من الصين وروسيا تمتلك أكبر أساطيل الأقمار الصناعية للاستشعار عن بعد خارج الولايات المتحدة؛ حيث تشير التقديرات إلى أنه اعتباراً من مايو 2018، سيتألف أسطول الاستطلاع والاستشعار عن بعد الصيني من أكثر من 120 قمراً صناعياً، كما تشير عدد من التقارير إلى توظيف جيش التحرير الشعبي الصيني لهذه الأقمار للحفاظ على الوعي الظرفي بمنافسي الصين الإقليميين (على سبيل المثال، الهند واليابان) ونقاط التوتر الإقليمية المحتملة (على سبيل المثال، كوريا وتايوان وبحر الصين الشرقي والجنوبي)، هذا بالإضافة إلى استخدام روسيا هذه الأنظمة لدعم عملياتها العسكرية في سوريا، ومراقبة القوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها التي تعمل على مستوى العالم⁵⁹.

■ الأسلحة السيبرانية: تشير هذه الأسلحة إلى منظومات الحرب الإلكترونية والسيبرانية التي تتيح لبعض الدول شن هجمات إلكترونية لتعطيل الخدمات الفضائية أو خداعها أو تحطيمها، من خلال التشويش على المستخدمين من تلقي الإشارات المقصودة، بالإضافة إلى اختراق أنظمة الأقمار الصناعية والسيطرة عليها، ومنع المالكين من الوصول إليها أو مجرد التشويش عليها. وفي هذا الإطار تعتبر القوى الفضائية المتنافسة كلاً من القدرات السيبرانية الهجومية والحرب الإلكترونية أصولاً رئيسية للحفاظ على الميزة العسكرية⁶⁰. وفي عام 2019، استخدمت الولايات المتحدة قدرات إلكترونية هجومية لشن هجوم إلكتروني على أنظمة الأسلحة الإيرانية رداً على طائرة بدون طيار أسقطت؛ مما أدى إلى تعطيل أنظمة الكمبيوتر التي تتحكم في قاذفات الصواريخ والصواريخ⁶¹.

بشكل عام، تلجأ بعض القوى لتبرير نشر هذه الأسلحة وخاصة تلك ذات الاستخدام المزدوج، ارتباطًا ببعض التهديدات الفضائية المشروع إزالتها، مثل الحطام الفضائي، الذي تقدره وكالة ناسا بأكثر من 27000 قطعة من الحطام في مدار حول الأرض يزيد قطرها عن 10 سم، بالإضافة إلى 500000 قطعة حطام تتراوح بين 1 و 10 سم، وإجمالاً، حوالي 100 مليون أكبر من 1 ملم⁶². ومن شأن هذا الحطام أن يتسبب في العديد من المشاكل للأقمار الصناعية في المدار إذا ما اصطدمت بها، ومن المرجح أن تزداد هذه المشكلة سوءاً نتيجة الحجم الهائل للأقمار الصناعية التي تدور حول الأرض، خاصة في ظل خطط شركات الفضاء الخاصة لإطلاق المزيد من الأقمار الصناعية حيث تخطط شركة "سبيس إكس" لإطلاق 40,000 قمر صناعي لخدمة النطاق العريض لستارلينك؛ ويعتقد الخبراء أنه يمكن أن يكون هناك ما لا يقل عن 50000 بحلول عام 2050⁶³.

أيضاً قامت بعض الدول باختبار تقنيات تسليحية متطورة بهدف مشروع يتمثل في التصدي لمخاطر اصطدام الكويكبات بالأرض؛ حيث تم إطلاق المركبة الفضائية "دارت" في نوفمبر 2021، فوق صاروخ سبيس إكس فالكون 9. للوصول إلى كويكب قريب من الأرض يدعى "ديمورفوس"، والذي يبلغ عرضه 160 متراً؛ حيث اصطدمت المركبة بالكويكب بسرعة 23760 كم/ساعة؛ مما تسبب في تغيير مساره قليلاً وتقصير مداره، وكانت هذه المرة الأولى التي يغير فيها البشر مدار جسم كوكبي⁶⁴.

2. مظاهر التنافس الدولي لتسليح الفضاء:

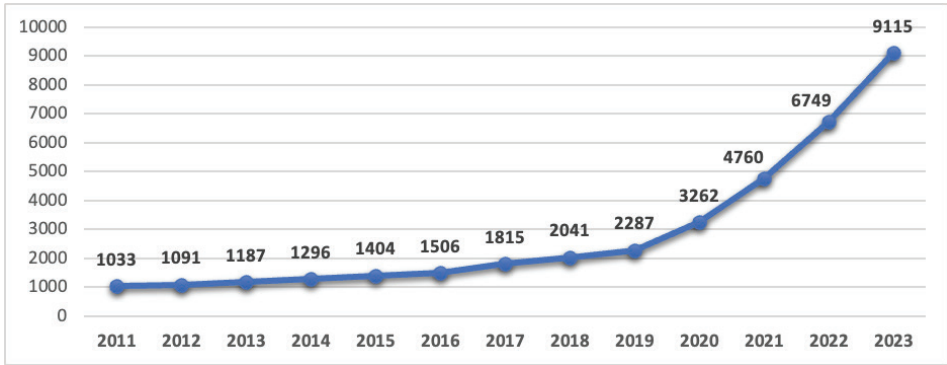
غيرت أنظمة الفضاء طبيعة التنافس الدولي، حيث تمتلك أكثر من 80 دولة أقماراً صناعية، وازداد عدد الأقمار النشطة من 1033 في 2011 إلى 9115 في 2023. أصبحت الأنظمة الفضائية عنصراً أساسياً لتعزيز الأمن الوطني والقدرات العسكرية، مما أدى إلى تصاعد التنافس بعد الحرب الباردة واندلاع "سباق تسلح" حول الأسلحة المضادة للأقمار الصناعية⁶⁵ (انظر شكل رقم 2).

سعت الولايات المتحدة إلى تحقيق الهيمنة الفضائية، مما دفع روسيا والصين إلى تطوير تقنيات لتقليص التفوق الأمريكي. طورت هذه الدول مئات الأنظمة الفضائية

لتعزيز النفوذ الدولي، ودمجت تقنيات الفضاء مع استراتيجيات القتال عبر قدرات مضادة للأقمار، مثل الصواريخ المضادة، أسلحة الطاقة الموجهة، الليزر، والأسلحة السيبرانية. توفر هذه التقنيات خيارات هجوم متعددة قادرة على إضعاف أو تدمير أنظمة الفضاء الحيوية للبنية التحتية المدنية والعسكرية.

شكل رقم (2)

عدد الأقمار الصناعية النشطة خلال الفترة (2023 - 2011)



Source: Number of active satellites from 1957 to 2023, Statista, Accessed date: November 15, 2024. Retrieved from: <https://www.statista.com/statistics/897719/number-of-active-satellites-by-year/>

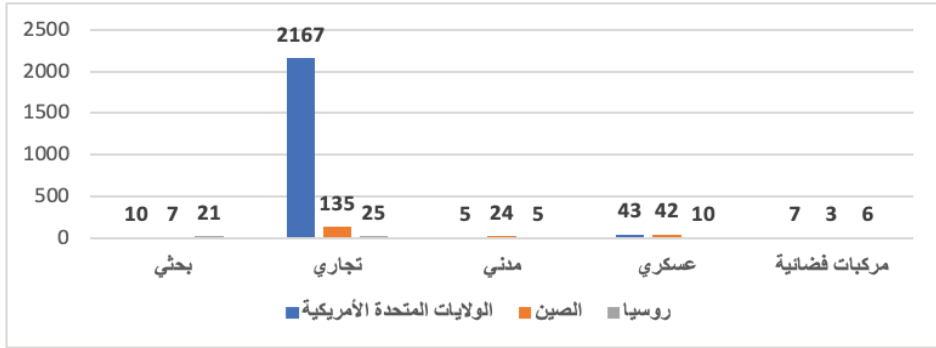
وفي هذا الإطار يرى إيفريت دولمان، أحد المفكرين الواقعيين البارزين في مجال القوة الفضائية، أن حروب الفضاء ستهيمن عليها استراتيجيات هجومية، على عكس نهج الدفاع أو الردع الفضائي، مستدلاً على ذلك بالإشارة إلى أنه "إذا كانت هناك دولة أو منظمة ما ترغب في التنافس على الفضاء أو السيطرة عليه، ومنع ثماره عن دولة أخرى، فلا يوجد ببساطة دفاع ضد مثل هذا الإجراء.. هناك فقط الردع من خلال التهديد بالانتقام غير المتماثل المتمركز حول الأرض"⁶⁶. وفيما يلي استعراض لأبرز اتجاهات التنافس بين القوى الكبرى في مجالات عسكرية وتسليح الفضاء، وذلك على النحو التالي:

■ الحفاظ على التفوق العسكري الفضائي:

عكست سياسات القوى الكبرى في أعقاب الحرب الباردة تنافسًا محتدمًا للحصول على تكنولوجيا مبتكرة لإظهار التفوق العسكري في الفضاء باعتباره ساحة جديدة محتملة للحرب، وهو ما أدى إلى تنامي النشاط العسكري الفضائي خلال العقود الماضية عبر التنافس بين القوى الثلاث الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، روسيا)، والذي انعكس في إطلاق المزيد من الأقمار الصناعية ذات الاستخدام المزدوج التي تستخدم للغرضين (التجاري والعسكري)، وتلك ذات الاستخدامات العسكرية، بالإضافة إلى بعض الأقمار الصناعية والمركبات الفضائية الأخرى (انظر شكل رقم 3). وفيما يلي استعراض لمجمل مؤشرات التنافس بين القوى الثلاث، وذلك على النحو التالي:

شكل رقم (3)

عدد الأقمار الصناعية وفقًا للفئة والدولة المالكة خلال العام 2023



Source: Jonathan McDowell, Space Activities in 2023, January 25, 2024. Accessed date: November 15, 2024. Retrieved from: <https://planet4589.org/space/papers/space23.pdf>

■ الولايات المتحدة الأمريكية: ركزت السياسات الأمريكية على التفوق العسكري في الفضاء، معتبرة إياه ضروريًا للحفاظ على الهيمنة والاستعداد لاحتمالية الحرب الفضائية. في 1958، أعلن الرئيس أيزنهاور عن أهمية الفضاء واعتبر تطوير التكنولوجيا الفضائية أمرًا "لا مفر منه". كما أشار زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ الأمريكي إلى أن "السيطرة على الفضاء

تعني السيطرة على العالم". في وقت سابق، كانت مؤسسة "راند" قد بحثت في فائدة الأقمار الصناعية العسكرية منذ 1946، وتزايد التوجه نحو تسليح الفضاء خلال الحرب الباردة⁶⁷.

ومع تطور تكنولوجيات الفضاء خلال العقد الأخير، وتسارع التنافس بين القوى الدولية في تعزيز قدراتها الفضائية خاصة من جانب الصين وروسيا، تصاعد القلق لدى المسؤولين الأمريكيين بشأن احتمالية تجاوز هذه القوى للقدرات الأمريكية، خاصة في ظل التقارير التي كان يصدرها مسئولو المخابرات الأمريكية وتفيد بأن روسيا ستنتشر على الأرجح أسلحة جديدة مضادة للأقمار الصناعية في غضون السنوات القليلة المقبلة لاستخدامها ضد الأصول الفضائية الأمريكية⁶⁸. وهو ما عبر عنه نائب الرئيس الأمريكي (آنذاك) مايك بنس في الاجتماع الأول لمجلس الفضاء الوطني الذي تم إحيائه في عام 2017، قائلاً: "يبدو أن أمريكا فقدت التفوق في الفضاء"⁶⁹. وفي 2019، أنشأ الرئيس ترامب قوة الفضاء الأمريكية (USSF)، الفرع العسكري السادس المسؤول عن الأقمار الصناعية والكشف عن الصواريخ.

وكان للإدارة الأمريكية الراهنة للرئيس جو بايدن حضورها في هذا الشأن؛ حيث أصدرت في عام 2021 وثيقة "إطار أولويات الفضاء"، والتي أوضحت فلسفة التعامل الأمريكي مع الدول المتنافسة خاصة فيما يتعلق باتجاهات تعزيزها لقدرات الفضاء المضاد؛ حيث أشار نص الوثيقة أنه "تحدد المذاهب العسكرية للدول المتنافسة الفضاء على أنه أمر بالغ الأهمية للحرب الحديثة وتنظر إلى استخدام قدرات الفضاء المضاد كوسيلة لتقليل الفاعلية العسكرية للولايات المتحدة وكسب الحروب المستقبلية. وبالتالي، لردع العدوان.. ستقوم الولايات المتحدة بتسريع انتقالها إلى موقف فضائي أكثر مرونة للأمن القومي"⁷⁰.

وفي هذا الإطار يمكن الإشارة أيضاً إلى بعض مظاهر التفوق العسكري الفضائي للولايات المتحدة خلال العقود الماضية، والتي أسهمت بشكل أو بآخر في تسريع سباق التنافس مع القوى الأخرى نتيجة للقدرات العسكرية التي كشفت عنها الاستخدامات العسكرية الأمريكية لأصولها الفضائية في الصراعات والحروب التي خاضتها⁷¹.

وعلى مستوى التفوق في مجال التسليح العسكري الفضائي، برزت أيضًا القدرات العسكرية الأمريكية ومشروعاتها المتطورة لتحديث ترسانتها من الأسلحة الفضائية، والتي تمثلت في التالي:

الاستثمار بكثافة في أقمار الإنذار المبكر: التي تستخدم أجهزة استشعار للكشف عن للبصمات الحرارية للأشعة تحت الحمراء القادمة من الصواريخ الباليستية والصواريخ التي تفوق سرعتها سرعة الصوت، بحيث تقوم بنقل البيانات بشكل آمن إلى مراكز القيادة العسكرية على الأرض. وتشكل هذه الأقمار جزء من طبقة تتبع الأقمار الصناعية التي تبنيها الولايات المتحدة في مدار أرضي منخفض، وبحلول عام 2028، تأمل أن يكون 100 منهم بمثابة درع دفاعي ضد الصواريخ عالية السرعة القابلة للمناورة⁷². وفي هذا الصدد تشير التقديرات إلى أنه اعتبارًا من أوائل عام 2023، كان هناك ما يقرب من 4900 قمر صناعي نشط في المدار، ما يقرب من 3000 منهم أمريكيين وحوالي 500 صينيين⁷³. وتقوم الولايات المتحدة ببناء الجيل التالي من نظام الإنذار بالأشعة تحت الحمراء المستمر، ليكون في الخدمة بحلول عام 2030⁷⁴.

تطوير أسلحة الليزر: التي سيتم نشرها في نهاية المطاف في الفضاء؛ حيث تمتلك البحرية الأمريكية إصدارات من نظام أسلحة الليزر منذ عام 2014، ولكن في عام 2022 تبين أن قدراتها قد تقدمت عندما استخدمت البحرية بنجاح سلاح ليزر كهربائي عالي الطاقة بالكامل لإسقاط صاروخ كروز سريع الحركة⁷⁵. ويفتح هذا المجال الباب أمام حلقة جديدة لسباق تسليح في الفضاء، وذلك في حال قيام الدول التي تتراد الفضاء بتسليح أقمارها الصناعية بالليزر، على نحو سيدفع الآخرون أن يحدو حذوها.

تطوير الطائرات الفضائية القابلة لإعادة الاستخدام: سواء السرية وغير السرية؛ حيث تسيطر القوة الفضائية الأمريكية على الطائرة "إكس-37" بي " التي لا تحتوي على طاقم، والتي قضت أكثر من عامين في الفضاء. وقد أثار هذا النوع من الطائرات القلق لدى المنافسين الآخرين وخاصة الصين وروسيا التي اعتبرتها نوعًا من التسليح المتطور للفضاء؛ حيث أكد رئيس شركة دفاع روسية أن الطائرة يمكنها حمل ما يصل إلى ثلاث قنابل نووية، وبإمكانها إسقاطها على موسكو من المدار⁷⁶. وفي أوائل عام 2020، تم تطوير طائرة "إكس-40-إيه" الفضائية غير المأهولة، كنسخة محدثة للطائرة السابقة، مع تطويرها قدرة الليزر⁷⁷.

■ الصين: بدأت الصين تطلعها للفضاء في أواخر الخمسينات، حيث استثمرت في تكنولوجيا الصواريخ بعيدة المدى والفضاء لمواكبة سباق الفضاء الذي كان يقوده السوفييت والأمريكيون. خشيت بكين من إمكانية عسكريتهم للفضاء واستخدامه ضدها، لذلك سعت لتطوير قدراتها العسكرية الفضائية. ساعد العالم "تشان شيويسن" في هذا التطوير، وهو الذي ابتكر نظام "دونغفنغ" للصواريخ الباليستية⁷⁸. في 1970، أطلقت الصين أول قمر صناعي لها، لتصبح خامس دولة تضع أقمارًا صناعية في المدار. بحلول منتصف 1980، أطلقت الصين الأقمار الصناعية بانتظام ووفرت مرافقها للبلدان الأخرى. تطورت البنية التحتية الفضائية لتصبح الصين الدولة الوحيدة التي تدير محطة فضائية خاصة بها، "تيانغونغ"، التي بدأت تعمل بكامل طاقتها في 2022، مع خطط لأن تصبح المحطة الوحيدة في المدار بعد تقاعد محطة الفضاء الدولية في 2030.

يعتبر الرئيس "شي جين بينج" أن الهيمنة على الفضاء هي مفتاح كسب الحروب. وفي 2015، أسس الجيش الصيني "قوة الدعم الاستراتيجي" (PLASSF)، التي تشمل قسمين⁷⁹: قسم أنظمة الشبكات المتخصص في الحرب الإلكترونية والعمليات السيبرانية، وقسم أنظمة الفضاء الذي يتعامل مع مهام الفضاء مثل عمليات الإطلاق والتتبع والمراقبة، مما يعكس أهمية الفضاء في الاستراتيجية العسكرية الصينية.

وعلى مستوى التفوق في مجال التسليح العسكري الفضائي، عملت بكين على تطوير قدراتها العسكرية الفضائية، عبر الاتجاهات التالية:

تطوير نظام ملاحية عالمي (BeiDou): عملت بكين على تطوير نظام تحديد المواقع خاص بها يسمى "بيدو" (كلمة صينية تعني المحراث، أو الدب الأكبر) على غرار القوى الأخرى، والذي يتم استخدامه كـ "منظار بندقية" للأسلحة مثل الطائرات بدون طيار والصواريخ، وفي عام 2017، بدأت في نشر الجيل التالي للنظام في جميع أنحاء العالم، وفي عام 2020 أكملت الجيل الثالث من نسختها من النظام، الذي أصبح يوفر

خدمات ملاحه عبر الأقمار الصناعية عالية الدقة للمستخدمين في جميع أنحاء العالم ويستخدمها الجيش الصيني لتمكين تحركات القوة وتسليم الذخائر الموجهة بدقة⁸⁰.

الإطلاق الكثيف للأقمار الصناعية الخاصة بالاستشعار عن بعد: تشغل الصين في الوقت الحالي أكثر من 300 قمر صناعي للاستشعار عن بعد بأجهزة استشعار متنوعة؛ مما يحسن قدرة الجيش الصيني على مراقبة حاملات الطائرات الأمريكية ومجموعات الضربات الاستكشافية والأجنحة الجوية المنتشرة. وتعمل شركات الأقمار الصناعية التجارية الصينية للاستشعار عن بعد على توسيع نطاق إتاحة صور الأقمار الصناعية عالية الجودة للجمهور بشكل كبير. وفي يناير 2023، فرضت وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات على شركة أقمار صناعية تجارية صينية، وفرعها ومقرها لوكسمبورغ، وشركة روسية لتوريدها صور الأقمار الصناعية التي مكنت مجموعة "فاغنر" الروسية، من القيام بعمليات قتالية ضد أوكرانيا⁸¹.

تطوير القدرات العسكرية النوعية للفضاء: أصبحت الصين في عام 2020 ثالث دولة تشغل طائرة فضائية تسمى "شين لونغ" أو "التنين الإلهي"، بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وفي أغسطس 2022، أطلقت طائرتها الفضائية الثانية، والتي ظلت في المدار حتى مايو 2023⁸².

■ روسيا: يعود تاريخ روسيا كرائدة في مجال الفضاء إلى سباق الفضاء خلال الحرب الباردة عندما أطلق الاتحاد السوفيتي السابق أول قمر صناعي على الإطلاق "سبوتنيك 1" ووضع أول شخص في مدار الأرض، إلا أنه مع انهيار الاتحاد السوفيتي في أواخر عام 1991، والذي كان قد سبقه بعام قيام الحكومة بتخفيضات كبيرة في ميزانية الفضاء، أدت إلى تراجع هذه الريادة وطرأ بعض التغييرات في برنامج الفضاء السوفيتي الذي تم استبداله بوكالة الفضاء الفيدرالية الروسية، والتي أصبحت في النهاية "روس كوسموس"، وفي عام 1992 أنشأت موسكو قوات الفضاء الروسية لتصبح فرعاً من فروع قوات الدفاع الجوي الروسية⁸³.

ونتيجة لتنامي القدرات العسكرية الأمريكية في مجال الفضاء بشكل كبير على النحو الذي منحها تفوقاً نوعياً في قدراتها العسكرية الأرضية التي تستخدمها في صراعاتها، على نحو دفع القيادة العليا لقوات الدفاع الجوي الروسية في عام 2003، للمراقبة باهتمام الجيش الأمريكي الذي تمكن من اختراق جيش العراق الذي يبلغ قوامه نصف مليون جندي باستخدام الأقمار الصناعية لاستهداف القوات والمعدات والمباني على وجه التحديد، على نحو مكنها في الأخير من دخول قواتها البرية، دون مقاومة من الجيش العراقي⁸⁴. وهو ما يعكس التفوق النوعي الذي وصلت إليه القدرات العسكرية الفضائية الأمريكية، فبعد أن كان متطلباً لتدمير جسر للسكك الحديدية 4500 طلعة جوية إسقاط 9000 قنبلة خلال الحرب العالمية الثانية، أصبح بحلول وقت غزو العراق، يقوم بهذه المهمة صاروخ واحد موجّه بواسطة القمر الصناعي⁸⁵.

وفي هذه الأثناء أدركت موسكو أنها تخلفت عن القدرات المتطورة للأصول العسكرية الفضائية للولايات المتحدة، وبدأت في محاولة اللحاق بالركب، وذلك من خلال الركائز التالية:

بدأت روسيا تطوير نظام "غلوناس (GLONASS)" للملاحة الفضائية، الذي يعد بديلاً للنظام الأمريكي "GPS" والنظام الصيني "بييدو" والنظام الأوروبي "غاليليو". اكتمل كوكبته المكونة من 24 قمراً صناعياً في 1995، لكن في 2001، كانت ستة أقمار فقط تعمل، مما عرقل التغطية العالمية. بحلول 2011، عادت روسيا إلى 24 قمراً، مما منحها تغطية شاملة. يتيح "غلوناس" للجيش الروسي تحسين الوعي الموقفي ودعم العمليات العسكرية، حيث تم استخدامه في سوريا وأوكرانيا لدعم الأسلحة الدقيقة⁸⁶. وقد عكس توجه الجيش الروسي لتطوير نظام "غلوناس" عن الحاجة إلى الوعي بالموقف وموثوقية الاتصالات التي لا يمكن أن يوفرها سوى نظام قائم على الأقمار الصناعية، وعكست بعض التقارير استخدام "غلوناس" لدعم العمليات العسكرية الروسية في كل من سوريا وأوكرانيا، والتي استخدمت أسلحة عالية الدقة⁸⁷.

في 2015، أنشأت روسيا فرع "قوات الفضاء الجوية" لتأمين الوصول إلى الفضاء. كما طورت قدرات قتالية في الفضاء، مثل صاروخ "بوريفيستنيك" المضاد للأقمار الصناعية، ونظام ليزر "بيريسفيت" الذي يستهدف الأقمار الصناعية الأجنبية. وتعمل على تطوير نظام "كالينا" الذي يمكنه تدمير الأقمار الصناعية عبر تركيز شعاع ليزر⁸⁸.

روسيا والصين تتعاونان لتعزيز القدرة العسكرية الفضائية، حيث يسعى البلدان إلى جعل أنظمة "غلوناس" و"بيدو" متوافقة. كما يعملان على تطوير تهديدات من المركبات الأسرع من الصوت مثل "HGV"، لتجاوز الدفاعات الغربية. تعكس هذه التطورات حرص روسيا والصين على تحسين قدراتهما العسكرية الفضائية، مما يمكنهما من التعامل مع الأحداث والتهديدات بشكل أكثر فاعلية، بالإضافة إلى استخدام الفضاء للإنذار المبكر ضد الصواريخ الباليستية⁸⁹.

ب. تعزيز قدرات الردع الفضائية في مواجهة الخصوم:

في ضوء النظر إلى مجال الفضاء باعتباره يمثل أرضاً عسكرية عالية؛ حيث أصبحت البنية التحتية الفضائية تمثل عامل تمكين حاسم لمجموعة متنوعة من الأنشطة العسكرية على الأرض، تتجه القوى الكبرى للتنافس حول تعزيز القدرات العسكرية الفضائية من أجل تحسين قدرات الردع في مواجهة الخصوم، وهو ما عبرت عنه هذه القوى في استراتيجياتها وسياساتها العسكرية للفضاء، وذلك على النحو التالي:

■ الولايات المتحدة الأمريكية:

خلال العقدين الماضيين، أصبح تسارع عسكرة الفضاء مصدر قلق متزايد للولايات المتحدة، خاصة مع تطور القدرات الفضائية التي يطورها الخصوم مثل الصين وروسيا، وهو ما دفع إلى إعادة التفكير في استراتيجيات الفضاء على المستوى الوطني. في عام 2001، شكل الكونغرس الأمريكي لجنة برئاسة وزير الدفاع آنذاك، دونالد إتش رامسفيلد، لتقييم إدارة الفضاء للأمن القومي الأمريكي، حيث خلصت اللجنة إلى أن الفضاء سيصبح ساحة جديدة للصراعات، وأن حرب الفضاء قد تكون حتمية. وأكد

التقرير على ضرورة تطوير قدرات "متفوقة" تمكن من إسقاط القوة في الفضاء ومن خلاله، وبالتالي إبطال أي استخدام عدائي للفضاء ضد المصالح الأمريكية⁹⁰.

لقد زادت هذه التهديدات بشكل كبير نتيجة التطور السريع لقدرات الصين وروسيا العسكرية في الفضاء، بما في ذلك تطوير مركبات فضائية ذات أذرع آلية قد تعطل الأقمار الصناعية العسكرية الأمريكية⁹¹. وهو ما تقاطع مع تصريحات نائب مساعد وزير الدفاع (آنذاك) دوغلاس لوفيرو، في شهادة الكونغرس، في عام 2016، والتي أكد فيها على ضرورة "إزالة احتمال نجاح الهجمات المضادة في الفضاء. والغريب في الأمر أن هناك من يعتقد أننا لا نستطيع أن نفعل ذلك - وهذا الاستنتاج سيكون غير صحيح"⁹².

تزايدت الإدراكات الأمريكية لتهديدات الفضاء، مما أدى إلى تطوير استراتيجيات عسكرية متكاملة تشمل الدفاع عن الأقمار الصناعية، وهو ما يظهر بوضوح في وثائق مثل "الحدود الجغرافية لحماية مصالح الفضاء الأمريكية" لعام 2020. هذه الوثيقة تشير إلى أن الفضاء أصبح مجالاً عسكرياً بامتياز ويشمل الآن حماية الأقمار الصناعية التي تعد أساسية للعمليات العسكرية الأمريكية⁹³.

أما عن تطور الأسلحة المضادة للفضاء، فقد بدأت الولايات المتحدة في الستينيات تطوير مشاريع لتدمير الأقمار الصناعية المعادية. أحد أبرز هذه المشاريع كان "ستارفيش برايم" في 1962، حيث تم اختبار رأس حربي نووي على ارتفاع 400 كم، مما أسفر عن تدمير سبعة أقمار صناعية. أيضاً قامت الولايات المتحدة في إطار الرد على الإطلاق الصاروخي الصيني المضاد للأقمار الصناعية الذي قامت به في يناير 2007 لتدمير قمر الأرصاد الجوية FENGYUN 1C، بإطلاق صاروخ من طراد الصواريخ "يو إس إس ليك إير" من خلال نظام الدفاع الصاروخي الباليستي "إيجيس" إلى الفضاء، والذي أدى إلى تدمير القمر الصناعي (USA-193) على ارتفاع 240 كيلومتراً⁹⁴.

وقد ناقشت إحدى الوثائق السرية التي رفعت عنها السرية على الجانب الأمريكي، بخصوص الدفاع وردع الخصوم عن الإضرار بالأصول الفضائية خاصة فيما يتعلق ببعثات الاستكشاف للموارد بالفضاء، بناء قاعدة عسكرية تحت الأرض لإيواء

نظام قصف أرضي قائم على القمر⁹⁵. وعلى الرغم أنه لا يبدو أن هناك شيئاً مشابهاً في الاستراتيجيات الحالية للثلاثة الكبار، ولكن إذا بدأت أي دولة في احتلال المواقع الاستراتيجية على القمر حيث توجد الموارد المهمة وغيرها من الثروات، ثم طلبت من الدول الأخرى التراجع، فمن المحتمل حدوث مواجهة عسكرية.

■ الصين:

تعتبر الصين وروسيا الولايات المتحدة مفرطة في اعتمادها على الفضاء لتحقيق التفوق العسكري، وهو ما دفعهما إلى تطوير أسلحة مضادة للفضاء لتعطيل أو تدمير الأقمار الصناعية والخدمات الفضائية الأمريكية. وتشير الكتابات الأكاديمية العسكرية الصينية إلى ضرورة تدمير وإتلاف أقمار الاستطلاع والاتصالات الخاصة بالعدو لتعميتها وصمها، وتتبنى الصين استراتيجية "الحرب غير المتكافئة" لموازنة الردع ضد الولايات المتحدة في السباق الفضائي، خصوصاً في ظل التوترات المحتملة في مضيق تايوان. وفقاً لتقرير من وكالة "شينخوا"، يعد الفضاء خياراً مغرياً لدول مثل الصين لمواجهة الولايات المتحدة دون الاعتماد على الأسلحة التقليدية مثل الدبابات والطائرات⁹⁶.

الصين تسعى أيضاً لتأمين حقها في الوصول إلى موارد الفضاء المتزايدة الأهمية، وهو ما يعزز موقفها في المنافسة الفضائية. في عام 2019، عبر رئيس برنامج استكشاف القمر الصيني عن مخاوفه من أن تفوت الصين الفرصة في ظل تقدم الدول الأخرى، مشيراً إلى أن الأحفاد سيحملون اللوم إذا لم تسارع الصين إلى استكشاف الفضاء⁹⁷.

من ناحية القدرات الفضائية، نجحت الصين في تطوير تقنيات مضادة للأقمار الصناعية تشمل الأسلحة الحركية وغير الحركية مثل التشويش على الاتصالات الأرضية والليزر الأرضي. في يناير 2000، أفادت صحيفة "سينغ تاو" بأن الصين كانت تطور "قمرًا صناعيًا طفيلياً" لاستخدامه ضد الأقمار الصناعية. في يناير 2007، أجرت الصين اختباراً لتدمير قمر صناعي صيني باستخدام أسلحة مضادة للأقمار الصناعية (ASAT) في مدار منخفض.

الصين تواصل تطوير أقمار صناعية ذات استخدام مزدوج، مثل أنظمة فحص وإصلاح الأقمار الصناعية التي يمكن استخدامها كأسلحة. في يناير 2022، قام القمر الصناعي "شينجيان-21" بسحب قمر صناعي غير نشط إلى مدار مقبرة، مما قد يُستخدم لأغراض مضادة للفضاء⁹⁸. كما قامت الصين بتطوير أنظمة روبوتية فضائية، مثل القمر الصناعي "شينجيان-17" المزود بذراع آلية، مما يفتح المجال لاستخدام هذه التكنولوجيا لمناورات فضائية هجومية في المستقبل⁹⁹.

■ روسيا:

تسعى موسكو إلى بناء قدرات قتالية في الفضاء عبر تطوير أسلحة وتقنيات متعددة، بعضها ذو استخدام مزدوج، ما يتيح لها إنكار نواياها العسكرية في بعض الحالات، مثل تطوير أسلحة مضادة للحطام والكويكبات. وقد نشرت روسيا نماذج أولية لأقمار صناعية مضادة في مدار أرضي منخفض لاختبار قدرات "القتل الحركي"، مثل كوزموس 2504 وكوزموس 2519 وكوزموس 2536. وقد قدمت الولايات المتحدة شكوى من أن هذه الأقمار كانت تلاحق الأقمار الصناعية الأمريكية، مثل قمر "كوزموس 2542" الذي كان يقترب من قمر استطلاع أمريكي في 2020¹⁰⁰. وفي هذا السياق صرح مسئول في وزارة الخارجية الروسية في الأمم المتحدة في أكتوبر 2022، أن الأقمار الصناعية التجارية "شبه المدنية" المستخدمة لأغراض عسكرية "قد تصبح هدفًا مشروعًا للانتقام".

إضافة إلى استخدام الأقمار الصناعية كأسلحة، أجرت روسيا تجارب على أسلحة أرضية تطلق في الفضاء، مثل اختبار في نوفمبر 2021 لتدمير قمرها الصناعي كوزموس 1408 باستخدام سلاح مضاد للأقمار الصناعية. هذا النوع من الأسلحة قد يؤدي إلى خلق كميات كبيرة من الحطام الفضائي، مما يهدد المركبات الفضائية الأخرى. وتعتبر هذه التجارب جزءًا من محاولة روسيا لردع الولايات المتحدة في الفضاء، حيث تسعى لإثبات قدرتها على تعطيل أو تدمير معدات خصمها¹⁰¹.

من جانب آخر، طورت روسيا سلاحًا ليزريًا أرضيًا يسمى "بيريسفيت"، الذي يمكنه إبهار الأقمار الصناعية أو حتى تدميرها في المدار. كما تمتلك روسيا قدرات حرب

إلكترونية متقدمة، تشمل أجهزة التشويش وأقمار الاتصالات. في 2020، وفي هذا الإطار أوضحت القوات المسلحة الروسية، "أنه إجراء روتيني يسمح بتعزيز قدراتها الدفاعية"، وأنه "لم يكن هناك خطر على محطة الفضاء الدولية"¹⁰².

ومن شأن هذه الأسلحة أن تخلق كميات هائلة من الحطام الفضائي الخطير؛ مما يهدد أي مركبة فضائية أخرى تدور حول مسار تصادم مع الأجسام، وذهب بعض المراقبين إلى اعتبار تجربة إطلاق الأسلحة المضادة للسواتل واحدة من سلسلة من الأمثلة التي تحاول من خلالها روسيا موازنة الردع الفضائي مع الولايات المتحدة؛ نظرًا لإدراكها بأنها لا تستطيع أن تضاهي الولايات المتحدة عسكريًا في الفضاء، على نحو يدفعها إلى إثبات قدرتها على تعطيل أو تدمير المعدات الأساسية لخصمها.

علاوة على ذلك، طورت روسيا نظام سلاح الليزر الأرضي (Peresvet)، المشار إليه سلفًا، والذي يكون لديه القدرة على إبهار (إغراق قمر صناعي بالكثير من الضوء لدرجة أنه يفقد مؤقتًا ما يحاول رؤيته) أو حتى قتال الأقمار الصناعية في المدار. كما تمتلك أيضًا روسيا قدرات حرب إلكترونية كبيرة، مثل أجهزة التشويش وأقمار الاتصالات. وفي عام 2020، أكد الجيش الروسي الاستخدام النشط لنظام حرب إلكترونية قادر على تعطيل نظام التحكم في الطائرات بدون طيار المعادية في سوريا¹⁰³.

3. استراتيجيات الحد من تسليح الفضاء:

تتناول العديد من التقارير والدراسات مسألة "تسليح الفضاء"، حيث أصبح خطر التسليح التدريجي وحرب الفضاء أكثر واقعية بسبب التطور السريع لتكنولوجيا الفضاء والتغيرات الجيوسياسية المرتبطة بتزايد المنصات الفضائية ذات الاستخدامات العسكرية والمدنية. تتنوع هذه الاستخدامات بين مشاريع التعدين والطاقة الشمسية والعمل العلمي والسياحة الفضائية، ما يجعل بيئة الفضاء أكثر تعقيدًا، خاصة في ظل غياب إطار قانوني فعال ينظم هذه الأنشطة. إذ يعتمد الإطار القانوني الحالي على معاهدة الفضاء الخارجي لعام 1967 التي تضع قيودًا على الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الفضاء، إلا أن هذه المعاهدة تفتقر إلى القواعد التفصيلية فيما يخص تسليح الفضاء واستخدام القوة¹⁰⁴.

تواجه المعاهدة أيضًا غموضًا في تفسير مصطلح "الاستخدام السلمي" للفضاء، حيث يمكن أن يُفهم على أنه عدم وجود معدات عسكرية، أو على أنه يسمح بالاستخدام العسكري غير العدواني، مما يخلق ثغرات قانونية. بالإضافة إلى ذلك، تفتقر قوانين الحرب الحالية إلى قواعد خاصة بالحروب في الفضاء، مما يجعل من الصعب تطبيق قوانين الحرب التقليدية في هذا المجال. هذا الواقع يستدعي تطوير إطار قانوني جديد للتعامل مع هذه القضايا¹⁰⁵.

في هذا السياق، سعت محاولات دولية عديدة لوضع معايير للسلوك المسؤول في الفضاء، والحد من عسكرة الفضاء، من خلال معاهدات واتفاقات جديدة. من أبرز هذه المحاولات كان مؤتمر نزع السلاح، الذي تأسس في عام 1978، ومنذ عام 1996 لم يتم التوصل إلى اتفاقيات جديدة، بسبب تفضيل الدول للمصالح الوطنية على الأمن الجماعي¹⁰⁶. أيضًا كانت إحدى المحاولات التي قامت بها الأمم المتحدة هي إنشاء مجموعة الجهود الحكومية (GGE) في عام 2017، والتي تم إنشاؤها لتقديم توصيات بشأن إطار دولي ملزم قانونًا لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي¹⁰⁷. إلا أنها فشلت ولم تتمكن حتى من التوصل إلى إجماع بشأن جدول الأعمال التنظيمي. وفي نوفمبر 2021، صوتت اللجنة الأولى للأمم المتحدة المسؤولة عن الأمن الدولي بأغلبية 163 صوتًا مقابل 8 أصوات لإنشاء فريق عامل مفتوح العضوية لوضع قواعد ومبادئ توجيهية للأنشطة الفضائية العسكرية¹⁰⁸. وتلا ذلك، تأسيس الجمعية العامة لمجموعة العمل مفتوحة العضوية التابعة للأمم المتحدة (OEWG) في ديسمبر 2021 من خلال القرار 76/231¹⁰⁹.

على الرغم من هذه الجهود، فشلت المحاولات في الوصول إلى اتفاق شامل، فيما يظل هناك جهود ثنائية من بعض الدول، مثل روسيا والصين، اللتين تقدمتا بمسودة معاهدة حظر الأسلحة في الفضاء عام 2014. وفي 3 سبتمبر 2014، ذكرت الولايات المتحدة في تحليلها المقدم إلى مؤتمر نزع السلاح أن "مسودة معاهدة منع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي (CD/1985) التي اقترحتها روسيا والصين، مثل نسخة عام 2008، لا تزال معيبة بشكل أساسي"، مشيرة إلى أن المعاهدة لا تعالج التهديد الأكثر إلحاحًا الذي يواجه أنظمة الفضاء الخارجي مثل أنظمة الأسلحة المضادة للأقمار الصناعية القائمة على الأرض¹¹⁰. وفي عام 2022، أخذت الولايات المتحدة زمام المبادرة وأصبحت أول دولة

تعلن عن وقف اختياري لاختبار الصواريخ المضادة للأقمار الصناعية المدمرة والصعود المباشر. ووصفت نائبة الرئيس كامالا هاريس الاختبارات بأنها "غير مسؤولة" مضيفة "أنها تعرض للخطر الكثير؛ مما نقوم به في الفضاء"¹¹¹.

تستمر الفجوة بين الدول في التباين بشأن كيفية التعامل مع تسليح الفضاء، ويعود ذلك إلى التوترات السياسية والتكنولوجية، فضلاً عن انعدام الثقة بين القوى الكبرى. هذه الانقسامات تظهر في اختلاف آراء الولايات المتحدة عن روسيا والصين، حيث تفضل الولايات المتحدة مدونة سلوك غير ملزمة بدلاً من معاهدة شاملة. ورغم ذلك، تبقى غالبية الدول متفقة على فرض حظر على وضع الأسلحة في الفضاء، كما يظهر من خلال تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2014 على "عدم وضع الأسلحة لأول مرة في الفضاء"¹¹².

تفاقت هذه القضايا أيضاً بسبب دور القطاع التجاري في عسكرة الفضاء، خاصة في النزاعات المسلحة. فعلى سبيل المثال، قامت شركة "سبيس إكس" بتزويد الجيش الأوكراني بمحطات "ستارلينك" للحفاظ على الاتصال العسكري، وهو ما أثار تساؤلات بشأن تصعيد النزاع في الفضاء. وقد اتهمت روسيا شركة "سبيس إكس" بأنها تعمل لصالح الولايات المتحدة، ما يزيد من تعقيد الوضع في الفضاء. أيضاً أثار تحدي إمكانية استخدام الأقمار الصناعية في المدار الأرضي المنخفض ذات القدرات التسليحية لاستهداف بعض أقمار الإنذار المبكر الخاص بالولايات المتحدة والتي تتواصل من خلالها مع طائراتها الحربية، ومع الجيوش البريطانية والهولندية والأسترالية والكندية، أو حدوث العكس مع روسيا والصين. وبالتالي فإن تعمية هذه الأقمار الصناعية أو تعطيلها أو تدميرها يمكن أن يشير إلى بداية حرب نووية من غير المرجح أن يتم فيها السيطرة على التصعيد¹¹³. حيث من شأن هذه التطبيقات ذات الاستخدام المزدوج أن تتحدى قدرات القوى الكبرى على تقديم تحذير متقدم من النوايا العدائية أو التمييزيين النشاط السلمي والعدائي المحتمل.

إجمالاً، يمكن القول إن هذه التحديات والإشكالات التي تثيرها التطبيقات المتطورة للفضاء في الوقت الراهن، تحتاج إلى تطوير سلسلة من تدابير الشفافية وبناء الثقة بين الدول عبر إنشاء معايير وقواعد ومبادئ عالمية للسلوك المسئول في الفضاء من أجل تجنب سباق التسلح في الفضاء، والذي قد يتصاعد بسرعة إلى صراع، خاصة في ظل صعوبة الوصول إلى معاهدة جماعية ملزمة؛ حيث يمكن أن تساعد هذه التدابير في توفير آلية لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، أو الوصول لبعض الاتفاقات التي تحول دون اندلاع حرب أو مواجهة واسعة في الفضاء، وذلك على غرار التدابير التي اتخذتها القوى العظمى النووية للحد من احتمال المواجهة النووية غير المقصودة خلال الحرب الباردة؛ مما أدى إلى اتفاقية الحوادث البحرية لعام 1972، واتفاقات لإنشاء خطوط اتصال ساخنة¹¹⁴.

ختاماً،

إنه في خضم التدافع نحو الفضاء، تظهر بوضوح تعقيدات التفاعل بين الاستخدامات المدنية والعسكرية لهذا المجال الحيوي؛ حيث يعكس هذا السباق أبعاداً تتجاوز التكنولوجيا إلى مجالات السياسة، والاقتصاد، والأمن القومي. حيث برزت التقنيات الفضائية كعنصر محوري في تعزيز القدرات الوطنية للدول، سواء من خلال تحقيق إنجازات علمية أو من خلال تطوير أدوات جديدة لتعزيز التفوق العسكري. إن الفضاء لم يعد ساحة معزولة للاستكشاف العلمي، بل بات مسرحاً استراتيجياً تتداخل فيه الأهداف الاقتصادية والأمنية والسياسية.

ومن خلال ما تم استعراضه في هذا الفصل، يتضح أن الفضاء يشكل اليوم منصة للتفوق التقني والسياسي، ويتم التعامل معه باعتباره أداة رئيسية لتكريس النفوذ وتعزيز القوة؛ حيث تتسابق الدول الكبرى لتأمين مكانة متقدمة في هذا المجال الحيوي، وذلك عبر الاستثمار في تقنيات متقدمة لتحقيق سيطرة استراتيجية في مجالات متعددة، بدءاً من الاتصالات والملاحة وصولاً إلى القدرات العسكرية. ومع ذلك، يظل التحدي الأكبر متمثلاً في تحقيق توازن بين تعزيز هذه الاستخدامات والحفاظ على استدامة الفضاء كإرث مشترك للبشرية كما جاء في نصوص الإطار القانوني الحالي.

وفي هذا السياق، يمثل فهم الديناميكيات المتغيرة في سباق الفضاء ضرورة حيوية لصانعي السياسات والخبراء في مختلف المجالات. فالتوازن بين التعاون الدولي والمنافسة القوية هو المفتاح لضمان بقاء الفضاء فضاءً مشتركاً يخدم مصالح الجميع، بدلاً من أن يصبح ساحة للصراعات التي قد تهدد أمن الكوكب واستقراره.

إن التوجهات المستقبلية في هذا المجال ستعتمد على مدى قدرة المجتمع الدولي على صياغة أطر قانونية وتنظيمية فعالة تمنع عسكرة وتسليح الفضاء وتضمن استخدامه لخدمة البشرية جمعاء. وبينما تتسارع وتيرة التنافس، تظل الفرصة قائمة للتعاون الدولي كمنهج لتحقيق فوائد مشتركة وتجنب مواجهة مستقبل غامض يطغى عليه الصراع، على نحو يضع المجتمع الدولي أمام تساؤلات ملحة حول كيفية إدارة هذا التدافع بشكل يحقق الاستدامة والسلام.

قائمة المراجع:

1. Tim Marshall, *The Future of Geography: How Power and Politics in Space Will Change Our World*, Elliott & Thompson, Limited, 2023. P.p. 76 – 78.
2. Everett Carl Dolman, "New Frontiers, Old Realities", *Strategic Studies Quarterly* 6, no. 1 (Spring 2012). P.p. 78 – 96. Accessed date: September 10, 2024. Retrieved from: https://www.airuniversity.af.edu/Portals/10/SSQ/documents/Volume-06_Issue-1/dolman.pdf
3. U.S. Department of Defense, *DEFENSE SPACE STRATEGY SUMMARY*, June 2020. p.3. Accessed date: September 12, 2024. Retrieved from: https://media.defense.gov/2020/Jun/17/2002317391/-1/-1/1/2020_DEFENSE_SPACE_STRATEGY_SUMMARY.PDF
4. Brian G. Chow, *Space Arms Control: A Hybrid Approach*, *Strategic Studies Quarterly*, Vol. 12, No. 2 (SUMMER 2018), pp. 107-132. Accessed date: September 13, 2024. Retrieved from: <https://www.jstor.org/stable/10.2307/26430818>
5. Tim Marshall, *Op.cit.*, P.p. 204 – 206.
6. Michael Krepon and Christopher Clary, *Is the Weaponization of Space Inevitable?*, Stimson Center, 2003. P. 50. Accessed date: September 13, 2024. Retrieved from: <http://www.jstor.com/stable/resrep10980.7>
7. *Ibid*, P.p 51 – 52.
8. Joshua Hampson, "The Future of Space Commercialization", Niskanen Center, Research Paper, January 25, 2017. Accessed date: September 13, 2024. Retrieved from: https://science.house.gov/_cache/files/a/c/ac36f820-36a7-41ca-a611-1000fb82dc51/142DF52B9AD5C70961E1C2B57D02AC91.thefutureofspacecommercializationfinal.pdf
9. نقاط "لاغراخ" هي المناطق التي تكون فيها الجاذبية بين جرمين سماويين متوازنة، مما يسمح للمركبة الفضائية بانفلاق وقود أقل بكثير للبقاء في مواقع مستقرة على مدى فترات طويلة من الزمن. وتمثل هذه المناطق قيمة فريدة للبعثات طويلة الأجل، مثل مراقبة بيئة الفضاء أو ترحيل البيانات في الفضاء السحيق. تشغل الصين ساتلها كويكياو ريلاي في 2L نقطة لاغراخ (الأرض والقمر) للتواصل مع مركبة يوتو 2- القمرية البعيدة الجانب، وتقوم روسيا بتشغيل تلسكوب سبيكتر-أرجي الفضائي العميق في 2L نقطة لاغراخ بوينت (الشمس والأرض).
10. *COMPETING IN SPACE* 2nd Edition, A JOINT PRODUCT OF THE NATIONAL SPACE INTELLIGENCE CENTER AND THE NATIONAL AIR AND SPACE INTELLIGENCE CENTER, December 2023. Retrieved from: https://www.spoc.spaceforce.mil/Portals/4/Images/2_Space_Slicky_11x17_Web_View_reduced.pdf
11. Presidential Memorandum on Reinvigorating America's Human Space Exploration Program", The White House, December 11, 2017. Accessed date: September 14, 2024. Retrieved from: <https://trumpwhitehouse.archives.gov/presidential-actions/presidential-memorandum-reinvigorating-americas-human-space-exploration-program/>
12. Peter L. Hays, *United States Military Space: Into the Twenty-First Century*, (Colorado Springs, CO: Institute for National Security Studies, United States Air Force Academy, 2004), P. 14. Accessed date: September 15, 2024. Retrieved from: <https://apps.dtic.mil/sti/tr/pdf/ADA435077.pdf>
13. China to double the size of its space station as it offers an alternative to NASA-led ISS, CNN, October 6, 2023. Retrieved from: <https://edition.cnn.com/2023/10/06/china/china-space-station-double-size-intl-hnk-scn/index.html>
14. Matthew Bodner, *60 Years after Sputnik, Russia Is Lost in Space*, *SpaceNews*, October 4, 2017. Accessed date: September 17, 2024. Retrieved from: <https://spacenews.com/60-years-after-sputnik-russia-is-lost-in-space/>
15. Paul Goble, *75 Percent of Russian Satellite Program Dependent on US-Manufactured Components*, *The Interpreter*, June 12, 2015. Accessed date: September 18, 2024. Retrieved from: <https://www.interpretermag.com/75-percent-of-russian-satellite-program-dependent-on-us-manufactured-components/>
16. *Artemis, NASA's Moon Landing Program*, *The Planetary Society*, 2021. Accessed date: September 20, 2024. Retrieved from: <https://www.planetary.org/space-missions/artemis>

17. National Space Policy of the United States of America, NASA, December 9, 2020. Accessed date: September 20, 2024. Retrieved from: <https://www.nasa.gov/wp-content/uploads/2023/10/nationalspacepolicy12-9-20.pdf>
18. Andrew Jones, Odysseus: The Moon mission to prevent 'spaceship sandblasting', BBC, February 23, 2024. Accessed date: September 27, 2024. Retrieved from: <https://www.bbc.com/future/article/20240222-how-odysseus-will-help-future-moon-missions>
19. Michelle Zajac, Odysseus Lands on the Moon, NASA, February 29, 2024. Accessed date: September 22, 2024. Retrieved from: <https://www.nasa.gov/image-article/odysseus-lands-on-the-moon/>
20. Mike Wall, China returns samples from the moon's far side in historic 1st (video), Space, June 25, 2024. Accessed date: September 22, 2024. Retrieved from: <https://www.space.com/china-chang-e-6-moon-far-side-samples-landing-earth> See also: NASA's LRO Spots China's Chang'e 6 Spacecraft on Lunar Far Side, NASA, Jun 14, 2024. Accessed date: September 22, 2024. Retrieved from: <https://www.nasa.gov/centers-and-facilities/goddard/nasas-lro-spots-chinas-change-6-spacecraft-on-lunar-far-side/>
21. Mike Wall, China returns samples from the moon's far side in historic 1st (video), Space, June 25, 2024. Accessed date: September 22, 2024. Retrieved from: <https://www.space.com/china-chang-e-6-moon-far-side-samples-landing-earth> See also: NASA's LRO Spots China's Chang'e 6 Spacecraft on Lunar Far Side, NASA, Jun 14, 2024. Accessed date: September 22, 2024. Retrieved from: https://www.nasa.gov/centers-and-facilities/goddard/nasas-lro-spots-chinas-change-6-spacecraft-on-lunar-far-side/COMPETING_IN_SPACE_2nd_Edition,_Op.cit.,_P.17
22. تحطم أول مهمة روسية إلى القمر بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، العربية نت، بتاريخ 21 أغسطس 2023. انظر: <https://ara.tv/7mzdu>
23. Committee on the Peaceful Uses of Outer Space, United Nations Office for Outer Space Affairs, Accessed date: September 22, 2024. Retrieved from: <https://www.unoosa.org/oosa/en/ourwork/copuos/index.html>
24. Peter K. Gergely, China's Start Up Incubators, PAGEO Geopolitical Institute, November 22, 2017. Accessed date: September 24, 2024. Retrieved from: <http://www.geopolitiika.hu/en/2017/11/22/chinas-start-up-incubators/>
25. Tim Marshall, Op.cit., P.194.
26. Namrata Goswami, Independent Scholar and Author, Great Power Competition and/or Cooperation in Space: The State of Play, Perry World House, SPRING 2022. Accessed date: September 26, 2024. Retrieved from: <https://global.upenn.edu/sites/default/files/perry-world-house/space-goswamithoughtpiece.pdf>
27. Xinhua, Full text: China's Space Program: A 2021 Perspective, The State Council (China), January 28, 2022. Accessed date: September 26, 2024. Retrieved from: http://english.scio.gov.cn/whitepapers/2022-01/28/content_78016877_7.htm
28. China's planned lunar research station ushers in new era of global space collaboration, The State Council (China), September 7, 2024. Retrieved from: https://english.www.gov.cn/news/202409/07/content_WS66dbeb9dc6d0868f4e8eab63.html
29. James Clay Moltz, The new Moon race: Assessing Chinese and US strategies, The Space Review, August 19, 2024. Retrieved from: <https://www.thespacereview.com/article/4846/1>
30. Kingdom of Saudi Arabia Signs the Artemis Accords, U.S. Department of state, July 16, 2022. Accessed date: November 2, 2024. Retrieved from: <https://www.state.gov/kingdom-of-saudi-arabia-signs-the-artemis-accords/>
31. Nigeria and Rwanda: First African Nations Sign the Artemis Accords, U.S. Department of state, December 13, 2022. Accessed date: November 2, 2024. Retrieved from: <https://www.state.gov/nigeria-and-rwanda-first-african-nations-sign-the-artemis-accords/>
32. The Republic of India Signs the Artemis Accords, U.S. Department of state, June 24, 2023. Accessed date: November 2, 2024. Retrieved from: <https://www.state.gov/the-republic-of-india-signs-the-artemis-accords/>
33. India Launches Invaluable South A Satellite, BBC, May 5, 2017. Accessed date: September 27, 2024. Retrieved from: <https://www.bbc.com/news/world-asia-india-39814455>
34. Alex Gilbert, Safety Zones for Lunar Activities under the Artemis Accords, Open lunar Foundation, January 11, 2022. Accessed date: September 29, 2024. Retrieved from: <https://www.openlunar.org/research/safety-zones-for-lunar-activities-under-the-artemis-accords>

35. Michael Krepon and Christopher Clary, Op.cit. P.p. 39 – 40.
36. Namrata Goswami, Independent Scholar and Author, Op.cit., P.p 3 – 4.
37. Cassandra Steer, Why Outer Space Matters for National and International Security, Center for Ethics and the Rule of Law (CERL), January 8, 2020. Accessed date: September 30, 2024. Retrieved from: <https://www.law.upenn.edu/live/files/10053-why-outer-space-matters-for-national-and>
38. Alime ÖZYILDIRIM, "Space From Perspective of National Security", The Journal of Defense Sciences, Vol 43, Issue (2), 2023. P.p. 384-397. Accessed date: September 30, 2024. Retrieved from: <https://dergipark.org.tr/tr/download/article-file/2796748>
39. Is the Weaponization of Space Inevitable?, Op.cit., P.p. 32 – 34.
40. Lonke Peperkamp, An Arms Race in Outer Space?, Atlantisch Perspectief, Vol. 44, No. 4, 2020. P.p. 46-48. Accessed date: October 1, 2024. Retrieved from: <https://www.jstor.org/stable/10.2307/48600572>
41. Ibid, P.p. 124 – 125.
42. Ibid, P.p. 121 – 122.
43. Saadia Zahoor, Op.cit., P.p. 124 – 125.
44. Is the Weaponization of Space Inevitable?, Op.cit., P.30.
45. Betty Wehtje, Op.cit.
46. Ibid.
47. COMPETING IN SPACE, National Air and Space Intelligence Center (NASIC), December 2018. Accessed date: October 1, 2024. Retrieved from: https://www.nasic.af.mil/Portals/19/documents/Space_Glossy_FINAL--15Jan_Single_Page.pdf?ver=2019-01-23-150035-697
48. Tom Simonite, How Starlink Scrambled to Keep Ukraine Online, wired, May 11, 2022. Accessed date: October 1, 2024. Retrieved from: <https://www.wired.com/story/starlink-ukraine-internet/>
49. Jason L. Forshaw, Guglielmo S. Aglietti, Simon Fellowes and others, The active space debris removal mission RemoveDebris. Part 1: From concept to launch, Acta Astronautica, Vol 168, March 2020, P.p. 293-309. Accessed date: October 2, 2024. Retrieved from: <https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0094576519312512>
50. Barry D. Watts, The Military Use of Space A Diagnostic Assessment, Center for Strategic and Budgetary Assessments, February 2001. Accessed date: October 2, 2024. Retrieved from: <http://large.stanford.edu/courses/2010/ph240/riley1/docs/2001.02.01-Military-Use-of-Space.pdf>
51. إطلاق أول قمر صناعي "خشي" ياباني إلى الفضاء عن طريق "سبيس إكس". روسيا اليوم، بتاريخ 6 نوفمبر 2024. انظر: <https://ar.rt.com/ynkx>
52. Michael E. O'Hanlon, Op.cit. P.p. 64 – 67.
53. Tim Marshall, Op.cit. P.p. 93 – 95.
54. Michael P. Gleason and Peter L. Hays, A roadmap for assessing space weapons, CENTER FOR SPACE POLICY AND STRATEGY, October 5, 2020. Accessed date: October 3, 2024. Retrieved from: https://aerospace.org/sites/default/files/2020-10/Gleason-Hays_SpaceWeapons_20201005_1.pdf
55. COMPETING IN SPACE, Op.cit., P.p. 20 – 21.
56. Michael E. O'Hanlon, Op.cit. P.p. 72 – 74.
57. Ibid.
58. COMPETING IN SPACE, Op.cit., P.p. 15 – 17.
59. Ibid., P.p. 4 – 7.
60. Ibid.
61. US 'launched cyber-attack on Iran weapons systems', BBC, June 23, 2019. Accessed date: October 3, 2024. Retrieved from: <https://www.bbc.com/news/world-us-canada-48735097>
62. Tim Marshall, Op.cit. P.p. 91 – 92.
63. Ibid., P. 93.
64. Ibid., P.p. 98 – 100.
65. COMPETING IN SPACE 2nd Edition, Op.cit. P.p. 6 – 7.
66. Everett Dolman, Op.cit.

67. Merton E. Davies and William R. Harris, "RAND's Role in the Evolution of Balloon and Satellite Observation Systems and Related US Space Technology", RAND, 1988. P.p. 6-9. Accessed date: October 4, 2024. Retrieved from: <https://www.rand.org/pubs/reports/R3692.html>
68. Sandra Erwin, U.S. Intelligence: Russia and China Will Have 'Operational' Anti- Satellite Weapons in a Few Years, Space News, February 14, 2018. Accessed date: October 5, 2024. Retrieved from: <https://spacenews.com/u-s-intelligence-russia-and-china-will-have-operational-anti-satellite-weapons-in-a-few-years/>
69. Jeff Foust, National Space Council Calls for Human Return to the Moon, Space News, October 9, 2017. Accessed date: October 6, 2024. Retrieved from: <https://spacenews.com/national-space-council-calls-for-human-return-to-the-moon/>
70. UNITED STATES SPACE PRIORITIES FRAMEWORK, White House, December 2021. Accessed date: October 6, 2024. Retrieved from: https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2021/12/united-states-space-priorities-framework_-december-1-2021.pdf
71. Is the Weaponization of Space Inevitable?, Op.cit., P.p. 39 – 41.
72. Tim Marshall, Op.cit. P.p.132 – 133.
73. Ibid.
74. Ibid., P. 200.
75. Brad Lendon, Air defense for \$13 a shot? How lasers could revolutionize the way militaries counter enemy missiles and drones, CNN, March 14, 2024. Accessed date: October 6, 2024. Retrieved from: <https://edition.cnn.com/2024/03/13/europe/britain-air-defense-laser-dragonfire-intl-hnk-ml/index.html>
76. Kyle Mizokami, Don't Believe Russia: The X-37B Spaceplane Isn't a Secret Space Bomber, Popular Mechanics, May 25, 2021. Accessed date: October 6, 2024. Retrieved from: <https://www.popularmechanics.com/military/weapons/a36521988/russia-says-x-37b-spaceplane-is-secret-space-bomber/>
77. Brent M. Eastwood, X-40A: Experimental Space Plane That Helped Create the X-37B, The National Interest, June 1, 2024. Retrieved from: <https://nationalinterest.org/blog/buzz/x-40a-experimental-space-plane-helped-create-x-37b-208343>
78. China to double the size of its space station as it offers an alternative to NASA-led ISS, CNN, October 6, 2023. Retrieved from: <https://edition.cnn.com/2023/10/06/china/china-space-station-double-size-intl-hnk-scen/index.html>
79. Xiao Tianliang, Lou Yaoliang, Kang Wuchao, and Cai Renzhao, Science of Military Strategy 2020, (Beijing: National Defense University Press, 2020), translated by China Aerospace Studies Institute, January 2022. Accessed date: October 7, 2024. Retrieved from: <https://www.airuniversity.af.edu/Portals/10/CASI/documents/Translations/2022-01-26%202020%20Science%20of%20Military%20Strategy.pdf>
80. نظام بيدو أداة الصين لكسر الهيمنة الأمريكية في الفضاء؟، مرجع سابق.
81. COMPETING IN SPACE 2nd Edition, Op.cit., P.p. 9 – 10.
82. Ibid.
83. Tim Marshall, Op.cit. P.p. 150 – 151.
84. Ibid.
85. Ibid.
86. Amit Kumar, Shubham Kumar, Preet Lal and others, "Introduction to GPS/GNSS technology" in George p. Petropoulos and Prashant K. Srivastava (editors), GPS and GNSS Technology in Geosciences, Elsevier, 2021. Accessed date: October 6, 2024. Retrieved from: <https://doi.org/10.1016/B978-0-12-818617-6.00001-9>
87. Pavel Podvig, "Russian space systems and the risk of weaponizing space" in Samuel Bendett, Mathieu Boulègue and others, Advanced military technology in Russia .Capabilities, limitations and challenges, Research Paper, Chatham House, November 2, 2021. Accessed date: October 7, 2024. Retrieved from: <https://www.chathamhouse.org/2021/09/advanced-military-technology-russia/04-russian-space-systems-and-risk-weaponizing-space>
88. Bart Hendrickx, Kalina: a Russian ground-based laser to dazzle imaging satellites, The Space Review, July 5, 2022. Accessed date: October 7, 2024. Retrieved from: <https://www.thespacereview.com/article/4416/1>
89. Jun Nagashima, Op.cit.

90. Executive Summary, Report of the Commission to Assess United States National Security Space Management and Organization, Commission to Assess United States National Security Space, January 11, 2001, P.p. vii–xxxv. Accessed date: October 8, 2024. Retrieved from: <https://aerospace.csis.org/wp-content/uploads/2018/09/RumsfeldCommission.pdf>
91. Brian Chow, China's New Space Threat and the Justification of US Pre-Emptive Self- Defense, *Space Review*, January 18, 2016. Accessed date: October 8, 2024. Retrieved from: <http://www.thespacereview.com/article/2903/1>
92. James Moltz, *Op.cit.*, P.p. 15 – 16.
93. Gilbert King, Going Nuclear Over the Pacific, *Smithsonian Magazine*, August 15, 2012. Accessed date: October 8, 2024. Retrieved from: <https://www.smithsonianmag.com/history/going-nuclear-over-the-pacific-24428997/>
94. Dwayne A. Day, Burning Frost, the view from the ground: shooting down a spy satellite in 2008, *The Space Review*, June 21, 2021. Accessed date: October 9, 2024. Retrieved from: <https://www.thespacereview.com/article/4198/1>
95. Tim Marshall, *Op.cit.* P.135.
96. Marc Kaufman and Dafna Linzer, China Criticized for Anti-Satellite Missile Test, *The Washington Post*, January 19, 2007. Accessed date: October 11, 2024. Retrieved from: <https://www.washingtonpost.com/archive/politics/2007/01/19/china-criticized-for-anti-satellite-missile-test-span-classbankheaddestruction-of-an-aging-satellite-illustrates-vulnerability-of-us-space-assetsspan/ae3462c4-c2d9-422b-bc17-dc040458fe64/>
97. Tim Marshall, China's Bid to Win the New Space Race, *Wired*, April 12, 2023. Accessed date: October 12, 2024. Retrieved from: <https://www.wired.com/story/china-space-race/>
98. Matthew Mowthorpe and Markos Trichas, A Review of Chinese counterspace activities, *The Space Review*, August 1, 2022. Accessed date: October 13, 2024. Retrieved from: <https://www.thespacereview.com/article/4431/1>
99. Bill Gertz, China launches suspected anti-satellite weapon into space, *The Washington Times*, October 25, 2021. Accessed date: October 13, 2024. Retrieved from: <https://www.washingtontimes.com/news/2021/oct/25/china-launches-suspected-anti-satellite-weapon/>
100. Nancy W. Gallagher and Jaganath Sankaran, Minimizing the Negative Effects of Advances in Military-Relevant Space Capabilities on Strategic Stability, *American Academy of Arts & Sciences*, September 2023. Accessed date: October 10, 2024. Retrieved from: <https://www.amacad.org/publication/military-capabilities-space-diplomacy-strategic-stability/section/2>
101. EU SST confirms fragmentation of space object COSMOS 1408, *EU Space Surveillance and Tracking*, November 25, 2021. Accessed date: October 10, 2024. Retrieved from: <https://www.eusst.eu/newsroom/eu-sst-confirms-fragmentation-cosmos-1408/>
102. Maya Yang, Russia admits to anti-satellite missile test but denies 'dangerous behavior', *The guardian*, November 16, 2021. Accessed date: October 10, 2024. Retrieved from: <https://www.theguardian.com/science/2021/nov/16/russia-defends-anti-satellite-missile-test>
103. Linda Kay, Russian Electronic Warfare System Brings Down Hostile Drones in Syria, *Defense World*, February 3, 2020. Accessed date: October 10, 2024. Retrieved from: <https://www.defenseworld.net/2020/02/03/russian-electronic-warfare-system-brings-down-hostile-drones-in-syria.html>
104. Dale Stephens, Law and War in Space, *RUMLAE Research Paper*, No. 18-03, The University of Adelaide, April 19, 2018, p. 32. Accessed date: October 13, 2024. Retrieved from: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3155953
105. Outer Space Treaty, United Nations Office for Outer Space Affairs, Accessed date: October 14, 2024. Retrieved from: <https://www.unoosa.org/oosa/en/ourwork/spacelaw/treaties/outerspacetreaty.html>
106. Group of Governmental Experts on further effective measures for the prevention of an arms race in outer space, United Nations, Accessed date: October 15, 2024. Retrieved from: <https://www.un.org/disarmament/topics/outerspace/paros-gge/>

107. Group of Governmental Exerts on further effective measures for the prevention of an arms race in outer space, United Nations, Accessed date: October 15, 2024. Retrieved from: <https://www.un.org/disarmament/topics/outerspace/paros-gge/>
108. Delegates Approve 5 Draft Resolutions, as First Committee Takes Action on Peaceful Use, Non-Weaponization of Outer Space, Chemical Weapons, United Nations General Assembly, November 1, 2021. Accessed date: October 17, 2024. Retrieved from: <https://press.un.org/en/2021/gadis3676.doc.htm>
109. Reducing space threats through norms, rules and principles of responsible behaviors, RES/76/231, United Nations General Assembly, December 24, 2021. Accessed date: October 15, 2024. Retrieved from: <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N21/417/21/PDF/N2141721.pdf?OpenElement>
110. Brian Chow, Op.cit., P.p. 111 – 112.
111. FACT SHEET: Vice President Harris Advances National Security Norms in Space, White House, April 18, 2022. Accessed date: October 15, 2024. Retrieved from: <https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2022/04/18/fact-sheet-vice-president-harris-advances-national-security-norms-in-space/>
112. Kevin Holden Platt, Russian Attacks On SpaceX Dishes Match Angry Threats Against Elon Musk, Forbes, October 30, 2024. Retrieved from: <https://www.forbes.com/sites/kevinholdenplatt/2024/10/30/russian-attacks-against-spacex-reflect-kremlins-hatred-for-elon-musk/>
113. Is the Weaponization of Space Inevitable?, Op.cit., P.p. 37 – 38.
114. Michael E. O'Hanlon, Op.cit., P.p. 113 – 115.

صراع الموارد

دور المعادن النادرة في رسم خريطة التنافس الجيوسياسي العالمي

بسنت جمال*

انتقل التنافس الجيوسياسي والجيواقتصادي العالمي من كونه صراعًا على موارد الطاقة التقليدية كالنفط والغاز الطبيعي، إلى تنافس يتخذ أبعادًا جديدة يتمثل أبرزها في المعادن النادرة نظرًا لتمثيلها ثقلًا وبعدها هامًا في رسم مستقبل الصناعات العالمية والقطاعات الاقتصادية المختلفة كصناعات البناء، والإلكترونيات، والسيارات الكهربائية، وتقنيات الطاقة المتجددة، والبطاريات، والمعدات والأسلحة العسكرية. كما يُعد التنافس على المعادن النادرة جزءًا من صراع عالمي أشمل على الريادة التكنولوجية والاقتصادية والعسكرية، حيث أدركت القوى الغربية مؤخرًا المخاطر الناتجة عن هيمنة الصين على خريطة إمدادات المعادن الأرضية النادرة والرواسب البحرية عبر استغلال الجغرافيا السياسية الحالية للمعادن وزيادة نفوذها في قارتي أفريقيا وأمريكا اللاتينية لأجل ترسيخ نفسها كمنتج عالمي رائد قادر على التأثير في اتجاهات العرض والطلب ومستويات الأسعار.

* باحث أول بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

وهكذا باتت المعادن النادرة جزءاً أساسياً من معادلة التنافس الدولي الذي يشهدها العالم اليوم، ومحددًا أساسياً لهيكل النظام الاقتصادي العالمي المستقبلي، حيث ستمكن الدول المهيمنة على مفاصل اقتصاد المعرفة والتكنولوجيا فائقة التطور من التربع على قمة النظام العالمي عبر توظيفها كسلاح في الحروب التجارية والاقتصادية وتوسيع سياسات الضغط بالموارد من أجل لعب دور فاعل ومؤثر على الصعيد الدولي.

وعليه، يهدف الفصل إلى استعراض خريطة توزيع المعادن الأرضية والرواسب البحرية، وتحليل اتجاهات ودوافع استغلالها كمظهر من مظاهر التنافس الجيوسياسي والجيواقتصادي العالمي خاصة بين أكبر اقتصادين في العالم، الصين والولايات المتحدة. ومن ثم ينقسم الفصل إلى ثلاثة محاور رئيسية، يحلل الأول المعادن النادرة كأداة للتنافس الجيوسياسي العالمي، ليتناول الثاني مُحفزات التنافس الدولي على المعادن النادرة، وأخيراً يستعرض الثالث مخاطر التنافس الجيوسياسي على المعادن النادرة.

أولاً: المعادن النادرة كأداة للتنافس الجيوسياسي العالمي

تدخل المعادن النادرة في العديد من الصناعات الأساسية للاقتصاد العالمي كالبناء، والرقائق والإلكترونيات، والسيارات الكهربائية، ومعدات الطاقة المتجددة، والبطاريات، والمعدات والأسلحة العسكرية، وانطلاقاً من أهميتها، تشكلت خريطة عالمية لمكانها ومناطق إنتاجها واستهلاكها وتصديرها، وبدأت القوى العظمى تتنافس فيما بينها محاولة منها لتأمين سلاسل إمداد آمنة ومستقرة لتلك المعادن التي تتركز جغرافياً في مناطق بعينها؛ إذ لا يُمكن فصل الصراعات الجيوسياسية الحالية عن الرغبة في فرض النفوذ والسيطرة على احتياطات المعادن النادرة وخطوط إنتاجها واستخراجها ونقلها.

ولا تُعبر الجغرافيا السياسية للمعادن عن نوع واحد فقط منها؛ إذ يُعرف الاتحاد الدولي للكيمياء البحتة والتطبيقية المعادن الأرضية النادرة (REE)، بأنها

"مجموعة تتكون من 17 عنصرًا كيميائيًا في الجدول الدوري (Periodic Table)، وهي: الإيتريوم (Y)، والسكانديوم (Sc)، واللوتيتيوم (Lu)، والإيتريوم (Yb)، والثوليوم (Tm)، والإربيوم (Er)، والهوليوم (Ho)، والديسبروسيوم (Dy)، والتيريوم (Tb)، والغادولينيوم (Gd)، واليوروبيوم (Eu)، والسماريوم (Sm)، والبروميثيوم (Pm)، والنيوديميوم (Nd)، والبراسيوديميوم (Pr)، والسيريوم (Ce)، واللانثانوم (La)". وفي بعض الأحيان، يُشار أيضًا إلى عناصر مثل الليثيوم (Li) والكوبالت (Co) على أنها معادن أرضية نادرة، نظرًا لندرته النسبية مقارنة بباقي المعادن الأساسية. وتختلف المعادن الأرضية النادرة عن المعادن النفيسة، والتي يندرج تحتها الذهب والفضة والبلاتين والبالاديوم، وكذلك المعادن الأساسية المتوافرة جغرافيًا بكثرة مقارنة بغيرها كالحديد، والنحاس والنيكل والألمنيوم والزنك والرصاص والقصدير والتيتانيوم¹.

إلى جانب المعادن المنتشرة على سطح الأرض أو في باطنها، برزت الرواسب المعدنية في قاع البحار كساحة جديدة للتنافس بين القوى الدولية المختلفة، خاصة الصين والولايات المتحدة، نظرًا لاحتواء قاع البحار والمحيطات على ثلاثة أنواع رئيسية من الرواسب المعدنية؛ وهي، قشور المنجنيز الحديدي الغنية بالكوبالت (Cobalt - Polymetallic rich ferromanganese crusts - CFC)، والكبريتيدات متعددة الفلزات (Polymetallic Sulphides - PMS)، والعقيدات متعددة المعادن (Polymetallic Nodules - PMN)، والتي تحتوي على الكوبالت، والمنجنيز، والنحاس، والنيكل، والتيلوريوم، والإيتريوم².

1. خريطة توزيع المعادن الأرضية النادرة:

تميل المعادن الأرضية النادرة إلى الانتشار على سطح الأرض بتركيزات منخفضة تتطلب معدات متقدمة تكنولوجياً لاستخراجها ومعالجتها وتحويلها من المادة الخام إلى مادة قابلة للاستخدام النهائي، وتستحوذ الصين وحدها على نحو 38٪ من الاحتياطي العالمي للمعادن الأرضية النادرة حتى عام 2023 بإجمالي يصل إلى 44 مليون طن، مما جعلها تتفوق على أكبر منافسيها الدوليين، الولايات المتحدة، التي تستحوذ على 1,6٪ فقط بحصة تبلغ 1,8 مليون طن فقط، كما يُبين الشكل أدناه:

الشكل 1 - توزيع احتياطي المعادن النادرة حول العالم (مليون طن)



Source- United States Geological Survey, Rare Earths Statistics and Information 2024.

ولا تتمثل هيمنة الصين على المعادن النادرة فيما يُعرف بـ "جغرافيا الاحتياطات" فحسب، بل في كونها اللاعب المهيمن على الصناعة على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية بفضل سيطرتها على نحو 63% من القدرة على استخراج المعادن النادرة حول العالم، و85% من معالجتها، و92% من إنتاج مغناطيسات المعادن النادرة³، كما تستأثر بكين بحصة سوقية تبلغ 23,9% من تصنيع النيكل، و58% من تصنيع الليثيوم، و42,3% من سوق النحاس، و70% من تصنيع الكوبالت، و93% من تصنيع المنغنيز، كما تحتكر بالكامل تصنيع الديسبروسيوم والجرافيت، وهو ما يُبينه الشكل التالي:

الشكل 2 - دول التصنيع الرئيسية لمجموعة من المعادن

27 Co Cobalt	الكوبالت	70.0%	الصين
		18.0%	إندونيسيا
		11.0%	فنلندا
		1.0%	بلدان أخرى
66 Dy Dysprosium	الديسبروسيوم	100%	الصين
6 C Carbon	الجرافيت	100%	الصين*
3 Li Lithium	الليثيوم	58%	الصين
		29%	شيلي
		10.0%	الارجنتين
		3.0%	بلدان أخرى
28 Ni Nickel	النيكل	39.8%	إندونيسيا
		23.9%	الصين
		5.0%	اليابان
		4.4%	روسيا الاتحادية
		3.7%	كندا
		3.6%	أستراليا
		19.6%	بلدان أخرى
29 Cu Copper	النحاس	42.3%	الصين
		8.1%	شيلي
		6.5%	جمهورية الكونغو الديمقراطية
		6.2%	اليابان
		3.9%	الولايات المتحدة الأمريكية
		4.2%	روسيا الاتحادية
		2.5%	كوريا
		2.4%	ألمانيا
		2.3%	بولندا
		21.6%	بلدان أخرى
77 Ir Iridium	الإيريديوم	90.0%	جنوب أفريقيا
		8.0%	زيمبابوي
		2.0%	روسيا الاتحادية
25 Mn Manganese	المنغنيز	93%	الصين*
		7%	بلدان أخرى*
78 Pt Platinum	البلاتينيوم	71.2%	جنوب أفريقيا
		8.6%	زيمبابوي
		4.6%	أمريكا الشمالية
		11.8%	روسيا الاتحادية
		3.8%	بلدان أخرى
60 Nd Neodymium	النيوديميوم	88.0%	الصين
		11.0%	ماليزيا
		1.0%	إستونيا

Source- International Renewable Energy Agency (IRENA), Geopolitics of the Energy Transition: Critical Materials.

يتبين من التحليل السابق أن مشهد تعدين وتصنيع المعادن النادرة مُركَّزٌ جغرافيًا في مجموعة مُختارة من الدول، وخاصة الصين، التي أصبحت متحكمة في مفاصل سلاسل توريد المعادن الحرجة، مما يزيد من قبضتها على مدخلات الإنتاج الرئيسية للصناعات التكنولوجية الحديثة، والصناعات الخضراء، والصناعات العسكرية، ويفضي إلى وجود أسواق هشة واحتكارية وشديدة التركيز، حيث تسيطر بضع دول على جزء كبير من الإنتاج والتجارة العالمية.

2. خريطة الرواسب المعدنية بأعماق البحار:

يخضع استكشاف وتعددين المعادن البحرية للسلطة الدولية لقاع البحار (International Seabed Authority) في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تم توقيعها عام 1982 ودخلت حيز النفاذ عام 1994، وترتكز على توفير إطار قانوني متكامل لآلية الانتفاع بمياه البحار والمحيطات في العالم، وتضمن الحفاظ على الموارد البيئية والبحرية وكذلك الانتفاع العادل بتلك الموارد، كما تعالج المسائل المتعلقة بسيادة الدول على البحار والمحيطات وحق الانتفاع في المناطق البحرية والحقوق المتعلقة بالملاحة.

وقد أسهمت الاتفاقية في حل عدد من القضايا المهمة المتعلقة باستخدام المحيطات والسيادة، منها تأسيس حقوق حرية الملاحة، وتعيين الحدود البحرية الإقليمية 12 ميلاً بحرياً من الشاطئ، وتعيين المناطق الاقتصادية الخالصة على مسافة 200 ميل بحري من الشاطئ، وتعيين قواعد لتوسيع نطاق حقوق الجرف القاري والتي تصل إلى 350 ميلاً بحرياً من الشاطئ، إلى جانب إنشاء سلطة دولية لقاع البحار مع وضع آليات أخرى لحل النزاعات⁴.

واستمرت المفاوضات الهادفة لتنظيم التعدين في قاع البحار حتى وافقت الأمم المتحدة في مارس 2023 على أول معاهدة لأعالي البحار التي تُعد إطاراً محدثاً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وتستهدف جعل 30% من المياه الدولية مناطق محمية، إلى جانب وضع التنوع البيولوجي في أعالي البحار تحت الحماية الدولية الملزمة. ويوضح الشكل الآتي توزيع الرواسب المعدنية في قاع البحار حول العالم:

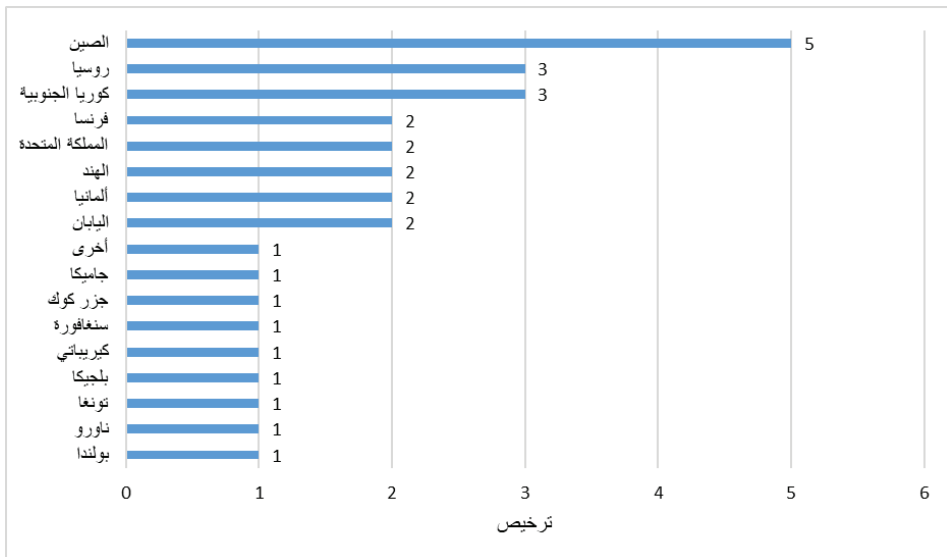


وبحسب المعلومات التي نشرتها الإدارة الوطنية للمحيطات والغلاف الجوي (NOAA)، فإن كمية العقيدات المتعددة المعادن، التي تحتوي عادة على الكوبالت والمنجنيز والنحاس والنيكل، في المياه الدولية قد تصل إلى تريليوني طن. ويُعد المنجنيز من بين العناصر الأكثر وفرة في أعماق البحار بحوالي 227 مليار طن، يليه الحديد بكمية تبلغ 219 مليار طن، ثم المغنيسيوم بنحو 16,9 مليار طن.

وبحكم الاتفاقيات الأممية والقانون الدولي، فإن الدول التي تمتلك رواسب معدنية ضمن منطقتها الاقتصادية الخالصة الممتدة على مسافة 200 ميل بحري من سواحلها مسموح لها باستخراج تلك الرواسب مع ضمان الامتثال للوائح البيئية ذات الصلة، إلا أن تلك المناطق لا تحتوي سوى على الكبريتيدات متعددة الفلزات، وقشور المنجنيز الحديدي الغنية بالكوبالت. في المقابل، تتركز العقيدات متعددة المعادن الغنية بالرواسب النادرة في المياه الدولية خاصة في منطقة "كلاريون كليبرتون"، الموضحة في الخريطة أعلاه، والتي تمتد لمسافة 5000 كم (3100 ميل) عبر المحيط الهادئ، على أعماق تتراوح بين 4000 و5500 متر (12000 و18000 قدم). ولهذا، فإنها تُعد من النقاط الساخنة في سباق التنافس الدولي على قاع البحار، حيث تقدر السلطة الدولية لقاع البحار أن هناك أكثر من 21 مليار طن من العقيدات متعددة المعادن بداخلها، تحتوي على حوالي 5,95 مليارات طن من المنجنيز، و0,27 مليار طن من النيكل، و0,23 مليار طن من النحاس، و0,05 مليار طن من الكوبالت، مما يضع المنطقة كلاعب أساسي في مشهد التنافس الاقتصادي العالمي⁵.

وإلى جانب هيمنتها على المعادن النادرة، فقد استطاعت الصين أن تتفرد في معالجة المعادن البحرية أيضاً، مما جعل البلاد وجهة أساسية للمعادن قبل دخولها إلى السلع النهائية، واستناداً إلى بيانات وكالة الطاقة الدولية، فإن الصين تعالج نحو 42٪ من النحاس، و56٪ من النيكل، و65٪ من الليثيوم، و74٪ من الكوبالت، و100٪ من الجرافيت على مستوى العالم. وبناءً على ذلك، تمكنت البلاد من تأمين خمس تراخيص استكشاف قاع البحار بالمياه الدولية من إجمالي 30 ترخيصاً أصدرتها السلطة الدولية لقاع البحار استعداداً لبدء التعدين في أعماق البحار خلال عام 2025⁶، وهو ما يُبينه الشكل الآتي:

الشكل 3 - عدد تراخيص استكشاف قاع البحار



Source- Baron, Deep-Sea Minerals: The Next Arena of U.S.-China Competition.

وبهذا تمتلك الصين حقوق استكشاف 92 ألف ميل مربع من المياه الدولية أو 17٪ من إجمالي المساحة المرخصة حالياً من قبل الهيئة الدولية لقاع البحار. وتتوزع تراخيص اكتشاف قاع البحار بشكل عام على المحيط الهادي والهندي والأطلسي بعدد 17 ترخيصاً، و7 تراخيص، و5 تراخيص على الترتيب، ليرتكز السبعة عشر ترخيصاً في منطقة "كلاريون كليبرتون"، حيث تتكالب الدول على استكشاف العقيدات متعددة المعادن بشكل أوسع من الكبريتيدات متعددة الفلزات، وقشور المنجنيز الحديدي الغنية بالكوبالت.

3. مظاهر وحدود الهيمنة الصينية على المعادن النادرة:

تأتي هيمنة الصين على سلاسل توريد المعادن النادرة كنتيجة حتمية لجهود الحكومة المستمرة منذ سنوات، والمتمحورة حول ضخ استثمارات ضخمة في هذا القطاع وفرض ضوابط تصديرية، وتطوير شبكة لتكرير المواد الخام، واستغلال القوة العاملة منخفضة التكلفة نسبياً والقوانين البيئية غير المشددة للحصول على ميزة تنافسية في السوق العالمية، فضلاً عن تأميم صناعة الرواسب المعدنية الأرضية

النادرة، بالإضافة إلى قيامها بتوقيع عقود للتنقيب عن هذه المعادن في الدول الغنية بها لاستخراجها ومعالجتها، ثم تصديرها إلى باقي دول العالم.

أ. دعم حكومي واسع النطاق:

يعود الدعم الصيني لصناعة المعادن النادرة إلى منتصف الثمانينيات حينما أصدرت السلطات خصومات ضريبية على صادرات المعادن الأرضية مما خفض من التكاليف التي تتكبدها شركات التعدين المحلية، كما منعت الشركات الأجنبية من الدخول في أنشطة التعدين داخل البلاد مع فرض قيود على مشاركتها في مشروعات معالجة التربة النادرة، إلا في حالة التعاون مع المؤسسات المحلية بشرط موافقة الحكومة مما مكن الأخيرة من اكتساب المعرفة الأجنبية من خلال تلك الشراكات.

وبدءاً من تسعينيات القرن الماضي، سعت الشركات المملوكة للدولة إلى شراء حصص أغلبية في شركات التعدين الأجنبية، وفي عام 1992، حدد الزعيم "دينج شياو بينج" هدفاً يرمي إلى تحقيق الريادة الصينية في صناعة المعادن النادرة قائلاً: "تعد المعادن النادرة سلعة استراتيجية محورية للصين مثلما النفط بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط". وفي إطار زيادة سيطرتها على الصناعة، حددت الحكومة حصصاً لصادرات المعادن النادرة في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ليتم خفضها بشكل مطرد عقب ذلك من أجل تحكمها في النطاق السعري، واستدامة اعتماد الدول الغربية على المصانع الصينية في تأمين احتياجاتها من المعادن النادرة.

وخلال عامي 2010-2011، وضعت الدولة استراتيجية لإصلاح صناعة العناصر الأرضية النادرة لتشمل التحكم في قدرات تعدين ومعالجة العناصر الأرضية النادرة، وتحسين الضوابط المفروضة على صادرات العناصر الأرضية النادرة، ودمج الشركات العاملة بالقطاع في عدد صغير من الشركات الكبرى، وتحسين المعايير التكنولوجية والبيئية، وتشجيع التنمية التكنولوجية والابتكار في صناعة المعادن النادرة⁷.

ولا يقتصر الدعم الصيني على المعادن الأرضية النادرة فقط؛ إذ جعلت الحكومة الصينية هدف "التعدين في أعماق البحار" أولوية أمنية واقتصادية كجزء من خطتها

واسعة النطاق للهيمنة على سلاسل توريد المعادن بكافة أنواعها، حيث حفزت المنظمات والشركات المملوكة للدولة على تطوير أساليب استخراج جديدة من قاع البحار، والاستثمار بكثافة في الغواصات غير المأهولة من أجل رسم خريطة الرواسب الأرضية المعدنية والنادرة بأعماق البحار، كما أطلقت سفناً وغواصات متطورة في المياه القريب كبحر الصين الجنوبي، إلى جانب تشييد العديد من الجامعات ومراكز الأبحاث المنوطة بهذا الشأن كجامعة داليان البحرية، وجامعة المحيط الصينية، ومعهد علوم وهندسة أعماق البحار بالأكاديمية الصينية للعلوم.

ب. تسليح صادرات المعادن:

لطالما لوحث الصين بإمكانية استخدام سلاح المعادن النادرة لمواجهة أيّ ضغوط سياسية واقتصادية قد تتعرض لها من القوى الغربية، حيث أظهرت استعدادها للاستفادة من ثقلها في صناعة معادن الأرض النادرة العالمية لتحقيق أهدافها الخاصة، مما أدى إلى دق ناقوس الخطر في العديد من البلدان الكبرى، كما أنها هدت في الكثير من المناسبات بإيقاف صادرات هذه المعادن إلى باقي الدول مما قد يؤثر سلباً على اقتصاداتها القائمة على الصناعات التكنولوجية الحديثة. ورغم توافر المعادن في تلك البلدان، إلا أنها تواجه العديد من التحديات خلال عملية إنتاجها كارتفاع التكلفة الإنتاجية والمخاوف البيئية من توطين ذلك النوع من الصناعات محلياً.

وقد تحققت التهديدات الصينية على أرض الواقع عام 2010 حينما اصطدمت سفينة صيد صينية بسفينتين تابعتين لخفر السواحل الياباني بالقرب من جزر سينكاكو المتنازع عليها، مما تسبب في احتجاز خفر السواحل الياباني القبطان الصيني، وصعد التوترات الدبلوماسية بين الدولتين إلى الحد الذي أوقفت فيه بكين صادراتها من المعادن النادرة إلى طوكيو، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار بنسبة تصل إلى 500٪ بين عامي 2011 و2012، الأمر الذي أثار مخاوف عالمية بشأن إمكانية استغلال بكين لهيمنتها على المعادن النادرة كأداة دبلوماسية، وحفز الدول الغربية إلى الاتجاه لتنويع سلاسل التوريد، والحد من الاعتماد على الصين في هذا الشأن. ولهذا، قدم الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة شكاوى لمنظمة التجارة العالمية عام 2012

ضد الصين، مما أجبرها على إلغاء الرسوم الجمركية على صادرات العناصر الأرضية النادرة بحلول عام 2015.⁸

وتكرر الأمر مرة أخرى خلال عام 2019 حينما هددت بكين بقطع إمدادات المعادن النادرة عن الولايات المتحدة خلال حربها التجارية مستغلة اعتماد واشنطن عليها في واردات المعادن الصينية بنسبة تصل إلى 80%، كما قرر ثاني أكبر اقتصاد في العالم منتصف 2023 حظر صادرات 8 منتجات من الغاليوم و6 منتجات من الجرمانيوم لحماية الأمن القومي والمصالح الاستراتيجية، إلا أن الدافع الرئيسي تمثل في محاولة مواجهة جهود واشنطن المتصاعدة للحد من التقدم التكنولوجي للصين، حيث جاءت تلك الخطوة عقب القرار الأمريكي بفرض قيود جديدة على تصدير الرقائق الدقيقة المتقدمة تقنياً إلى الصين.¹⁰

ج. زيادة البصمة الصينية بقطاع التعدين الأفريقي:

تتمتع القارة الأفريقية بوفرة المعادن الأرضية النادرة والمواد الخام الحيوية، حيث تمتلك نحو 30% من احتياطات المعادن في العالم، و85% من احتياطات المنجنيز، و80% من احتياطات البلاتين والكروم، و47% من احتياطات الكوبالت، و21% من احتياطات الجرافيت¹¹، مما جعلها مسرحاً للتنافس الجيوسياسي العالمي على استخراج وتعدين المعادن اللازمة لعملية تحول الطاقة والصناعات العسكرية والإلكترونية بين أكبر اقتصادين في العالم. وعلى مدار العقدين الماضيين، تمكنت الصين من توسيع نفوذها في مختلف القطاعات الأفريقية، وعلى رأسها قطاع التعدين، حيث تحتكر الصين التعدين في حزام النحاس بجمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا، وضخت استثمارات ضخمة في إنتاج الليثيوم بزمبابوي¹²، كما تمتلك الصين حالياً 72% من مناجم الكوبالت والنحاس في جمهورية الكونغو الديمقراطية بما في ذلك منجم (Tenge Fungurume) الذي ينتج وحده حوالي 12% من إنتاج الكوبالت في العالم.¹³

وبين عامي 2003 و2020، ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في قطاع التعدين الأفريقي من 75 مليون دولار إلى 4,2 مليار دولار، كما أقامت الصين شراكات استراتيجية مع ما لا يقل عن أربع وأربعين دولة أفريقية. وفي عام 2020 وحده، استوردت بكين حوالي

ثلث صادرات المعادن الأفريقية بقيمة 16,6 مليار دولار أمريكي بزيادة تبلغ 28٪ مقارنة بعام 2018، وترتكز الصادرات الأفريقية للصين في خمس دول فقط: جنوب أفريقيا، وأنجولا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والكونغو، وزامبيا¹⁴.

وارتباطًا بذلك، تُعد الصين أكبر لاعب دولي في قطاع التعدين الأفريقي؛ إذ اشتبكت البلاد بشكل وثيق في مشهد استخراج وتكرير وإنتاج هذه المعادن على مدار العقود الزمنية الماضية، ففي حين جعلت الصين من احتكار سوق المعادن الحيوية في أفريقيا أولوية حتمية، فإن الدول الغربية قد تأخرت كثيرًا عن الركب بسبب تصاعد مخاوفها المرتبطة بتحديات التعدين في القارة كارتفاع البصمة الكربونية لعملية استخراج وإنتاج المعادن، وتصاعد النزاعات والصراعات المسلحة، والبيئة الاستثمارية غير المواتية في العديد من دول القارة مما يؤثر سلبيًا على جاذبيتها الاستثمارية.

د. توسيع النفوذ في أمريكا اللاتينية:

أدركت الصين أهمية توسيع نفوذها الاقتصادي في أمريكا اللاتينية منذ عام 2004 عندما بدأت في تقديم دعم واسع النطاق لاستثماراتها الخارجية في الموارد الطبيعية والثروات المعدنية بالقارة، وخاصة "مثلث الليثيوم" المار في تشيلي والأرجنتين وبوليفيا، والذي يحتوي على ما يتراوح بين 60٪ إلى 80٪ من احتياطات الليثيوم العالمية¹⁵، كما تُعد أمريكا اللاتينية موطنًا لأكثر من ثلث احتياطات النحاس، ونحو خمس احتياطات من النيكل والمعادن النادرة¹⁶. وبناء على ذلك، شكل قطاع التعدين نحو 51٪ من الاستثمارات الصينية في القارة خلال الفترة 2007-2018، كما نمت حصة الصين من صادرات أمريكا اللاتينية الاستخراجية من 1٪ عام 2000 إلى 34٪ عام 2020، واستحوذت بكين على حوالي 30٪ من محفظة الاستثمار في التعدين في بيرو حتى عام 2015، فضلًا عن استثمارها أكثر من 180 مليون دولار في تعدين النيكل في فنزويلا.

وخلال السنوات الأخيرة، مضت الشركات الصينية قدمًا في توسيع استثماراتها التعدينية بالقارة، فاستحوذت شركة "Xinjiang TBEA" على حصة تبلغ نسبتها نحو 49٪ في صناعة الليثيوم في بوليفيا، وفي يناير عام 2022، اشترت شركة "Zijin Mining" الصينية نظيرتها الكندية "Neo Lithium" مقابل 690 مليون دولار لتستحوذ بذلك

على مشروع الليثيوم "Tres Quebradas" في الأرجنتين، كما قررت الشركة بناء مصنع لكاربونات الليثيوم بقيمة 380 مليون دولار في البلاد. وفي فبراير 2022، أعلنت الشركة عن خطط لاستثمار 380 مليون دولار في مصنع جديد لكاربونات الليثيوم في مقاطعة كاتاماركا الشمالية في الأرجنتين. وفي يوليو 2022، اشترت شركة "جينفينج ليثيوم Ganfeng Lithium- الصينية على شركة "Lithea Inc" للاستحواذ على أصول الليثيوم في بعض المناطق بالأرجنتين، فيما تعهدت مجموعة من الشركات الصينية مثل "CMOC"، و"CATL" يناير 2023 باستثمار 1,4 مليار دولار في مشاريع تطوير الليثيوم في بوليفيا، ووقع الرئيس البوليفي الحالي "لويس آرسى" وشركة "واي إل بي" اتفاقية في يناير 2023 مع شركة "سي بي سي" الصينية لاستخراج الليثيوم من بحيرات أورورو وبوتوسي المالحة. علاوة على قيام الشركات المملوكة للدولة باستثمارات مماثلة في أسواق النحاس والزنك في كولومبيا، وكذلك في مناجم النحاس في بيرو¹⁷.

هـ. تعزيز الإنفاق على البحث والتطوير:

تمكنت الصين من تعزيز استثماراتها في البحث والتطوير، وتكنولوجيا تعدين وتكرير المعادن، وصقل المواهب المتخصصة عبر تشييد مركزين للبحث والتطوير في مجال المعادن النادرة، أحدهما في تشانغتشون بمقاطعة جيلين، والآخر في باوتو بمنغوليا الداخلية، مما ساهم في ارتفاع عدد براءات الاختراع الصينية التي تخص المعادن النادرة إلى رقم قياسي يبلغ 25911 براءة اختراع، مقارنة ببراءات الاختراع الأمريكية البالغة 9810 براءة اختراع، واليابانية البالغة 13920 براءة اختراع، و7280 براءة اختراع لدى الاتحاد الأوروبي¹⁸.

وقد عززت الريادة الصينية في تكنولوجيا تعدين المعادن النادرة قدرتها على التلويح بتقييد تصدير تلك التكنولوجيا لباقي دول العالم، وهو ما حدث في ديسمبر 2023، حينما طبقت الصين حظرًا على تقنيات استخراج وفصل المعادن النادرة وهو ما أرسل إشارات قوية لصناع السياسات في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى أهمية بناء القدرات المحلية وتعزيز التعاون الدولي للحد من الهيمنة الصينية على المعادن النادرة¹⁹.

4. استراتيجيات مضادة:

تسعى غالبية دول العالم في الوقت الراهن إلى تحجيم الاعتماد على الصين في توريد المعادن النادرة حتى لا يتم الاعتماد على مُورّد واحد للمواد الخام من تلك العناصر، وتقود الولايات المتحدة الجهود الدولية المتعلقة بهذا الإطار، حيث تعتمد على الواردات الصينية بنسبة تتراوح بين 50٪ و100٪ لأكثر من عشرة معادن في قائمة الخمسين معدن التي حددتها الحكومة الأمريكية كأساس للأمن القومي، وأعرب الرئيس "ترامب" والعديد من السياسيين الأمريكيين عن مخاوفهم من اعتماد البلاد على واردات المعادن الحرجة نظرًا لإمكانية تعطل سلاسل الإمداد كما صرح الرئيس الأمريكي "جو بايدن" في فبراير 2021 أن استخراج العناصر الأرضية النادرة في الولايات المتحدة مسألة تتعلق بالأمن القومي، ولهذا بذلت واشنطن جهودًا تتعلق بتحويلها للاعب مهيم في سلسلة توريد المعادن النادرة.

أ. جهود تشريعية وتنفيذية:

شهدت السنوات الماضية سنّ الحكومة الأمريكية العديد من القوانين والتشريعات الهادفة إلى ضمان حصول الولايات المتحدة على الموارد الطبيعية اللازمة للأمن القومي وللإقتصاد المحلي، ففي عام 2019، وقع الرئيس "دونالد ترامب" على خمس قرارات رئاسية تفيد بأن الإنتاج المحلي للعناصر والمواد الأرضية النادرة ضروري للدفاع الوطني. ووصف اعتماد الولايات المتحدة على الصين في تأمين العناصر الأرضية النادرة بـ "حالة طوارئ وطنية"، موقّعًا على أمر تنفيذي يستهدف تعزيز صناعة التعدين المحلية، ودعم التوظيف بالقطاع، وتبسيط إجراءات الحصول على تصاريح التعدين وتخفيف معايير السلامة البيئية المرتبطة بالصناعة²⁰.

فيما أصدر الرئيس "جو بايدن" أمرًا تنفيذيًا في فبراير 2021 يهدف إلى مراجعة الثغرات في سلاسل التوريد المحلية للمعادن النادرة وغيرها من المواد الخام الحرجة، كما أمر وزارة الدفاع باعتبار خمسة معادن على الأقل (الليثيوم، والكوبالت، والجرافيت، والنيكل، والمنجنين) ضرورية للأمن القومي بموجب قانون الإنتاج الدفاعي بهدف توطين صناعة بطاريات السيارات الكهربائية، ورغم عدم نص القانون على توفير

تمويل مباشر لشركات التعدين، إلا أنه وجه الوزارة بإجراء دراسات جدوى بشأن مواقع الاحتياطيات التعدينية المحتملة لتحفيز شهية المستثمرين وتقليل مخاطر مشاريع التعدين والتكرير المقترحة والمستقبلية²¹. إلى جانب ذلك، صدّق "بايدن" على قانون خفض التضخم في أغسطس 2022 لتمديد الإعفاءات الضريبية الخاصة بالسيارات الكهربائية في حالة تجميعها في دول أمريكا الشمالية، وإنتاج 40٪ من المعادن المستخدمة في بطارياتها في دولة موقعة على اتفاقية التجارة الحرة الأمريكية، وتصنيع أو تجميع 50٪ من مكونات بطارية السيارة في أمريكا الشمالية، وتحفيز الاستثمار في المشروعات التي تعتمد على المعادن النادرة كمعدات الطاقة المتجددة، والمعدات العسكرية، وتقديم ائتمان ضريبي يصل إلى 10٪ من تكلفة الإنتاج للشركات المصنعة للمعادن الأرضية النادرة كالنيوديميوم، والديسبروسيوم، والبراسيوديميوم²².

ومن ناحية أخرى، أدركت الولايات المتحدة المخاطر الأمنية المصاحبة لهيمنة الصين على تعدين الموارد البحرية، ولهذا قامت الإدارة الوطنية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي التابعة لوزارة التجارة الأمريكية بإصدار استراتيجية "NOMEC" لتنسيق أنشطة رسم الخرائط والاستكشاف في يونيو 2020، والتي تحدد مجموعة طموحة من الأهداف لرسم خريطة كاملة لقاع البحار داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة للولايات المتحدة واستكشاف وتوصيف المناطق ذات الأولوية داخل المحيط. وحتى الآن، نجحت الإدارة الوطنية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي في رسم خرائط 48٪ فقط من قاع البحار داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة، ولكن لم يتم استكشاف سوى جزء ضئيل منها لأغراض محددة.

وكذلك، قرر الكونغرس الأمريكي مايو 2024 تمويل دراسة للبتاجون بقيمة مليوني دولار حول التعدين في أعماق البحار، كما طالب بضم حوالي مليون كيلومتر مربع إلى جرفها القاري في بحر بيرنغ والمحيط الهادئ والمحيط الأطلسي وخليج المكسيك، إلا أن هذه المطالب قد واجهها عدد من المشكلات تتمثل في المعارضة الروسية والصينية، وعدم مصادقة الولايات المتحدة على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ولهذا، فإن موسكو وبكين تؤكدان عدم وجود أي أساس قانوني لمطالبة الولايات المتحدة بضم المزيد من المناطق لجرفها القاري²³.

ب. الانضمام لشراكات تعاونية:

تتبع الولايات المتحدة نهجًا تعاونيًا مع الدول الحليفة من أجل دعم مشاريع المعادن النادرة، في مسعى لكسر قبضة الصين الخانقة على القطاع. وفي عام 2022، اجتمعت أستراليا وكندا وإستونيا وفنلندا وفرنسا وألمانيا والهند وإيطاليا واليابان والنرويج وكوريا الجنوبية والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لتشكيل "منتدى شراكة أمن المعادن" لتنويع سلاسل التوريد، وتحفيز الاستثمار العام والخاص في المعادن الحيوية خاصة الليثيوم، والكوبالت، والنيكل، والمنجنيز، والجرافيت، والعناصر الأرضية النادرة، والنحاس. واتفقت الدول الأعضاء في المنتدى على 16 مشروعًا للتعيين واستخراج المعادن من دول المنبع، و7 مشروعات لمعالجة المعادن، و7 مشروعات لإعادة تدوير المعادن، بواقع 6 مشروعات في الأمريكيتين، و5 مشروعات في أوروبا، و13 مشروعًا في أفريقيا، و3 مشروعات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ²⁴.

كما قامت الولايات المتحدة بافتتاح بعض المناجم في دول أخرى كأستراليا والأرجنتين وكندا، واتفقت مع مجموعة السبع عام 2023 على تخصيص 13 مليار دولار لتمويل مشاريع التعدين الجديدة، وتوصلت إلى اتفاق مشابه مع اليابان ينص على عدم فرض رسوم تصدير على المعادن الحيوية التي يتم تبادلها تجاريًا بين البلدين. في حين وقع وزير الخارجية الأمريكي "أنتوني بلينكن"، ونظيره النرويجي "إسبن بارث إيدي" في سبتمبر 2024 مذكرة تفاهم للتعاون بشأن تنويع سلاسل توريد المعادن الحرجة²⁵، وفي أكتوبر 2024، وقعت وزارتا التجارة الأمريكية والهندية اتفاقية للتعاون في تعزيز سلاسل توريد الليثيوم والكوبالت والمعادن الحيوية الأخرى المستخدمة في المركبات الكهربائية والطاقة النظيفة²⁶.

ج. استعادة النفوذ في أفريقيا وأمريكا اللاتينية:

تبذل الولايات المتحدة المزيد من الجهود لاستعادة نفوذها في أفريقيا والسيطرة على رقعة الشطرنج الجيوسياسية في القارة، وتجلى ذلك في الخطوات الآتية، توسيع اتصالاتها مع جمهورية الكونغو الديمقراطية عبر التوقيع على

مذكرة تفاهم تركز على مكونات بطاريات السيارات الكهربائية، وإعلان الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) منتصف 2024 عن تقديم منحة جديدة لتعزيز نشاط التعدين في أفريقيا بقيمة 20 مليون دولار²⁷، إلى جانب الإعلان عن مشروع "ممر لوبيتو" خلال قمة مجموعة العشرين بنيودلهي في سبتمبر 2023، بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا وأنجولا بهدف إحياء طريق تجاري يربط مناطق تعدين النحاس والكوبالت في جمهورية الكونغو الديمقراطية بميناء لوبيتو الأنجولي ومركز التعدين في ندولا بزامبيا²⁸. كما خلقت الولايات المتحدة مساحات تعاونية مع الدول الأفريقية فيما يتعلق بجمع البيانات الخاصة بالعرض العالمي للمعادن والتنبؤ بالطلب، ورسم خرائط للمعادن النادرة في أفريقيا بما يخدم هدف الولايات المتحدة المتمثل في تأمين سلاسل التوريد الخاصة بها ومواجهة الجهود الصينية لتوسيع نفوذها في القارة الأفريقية.

ولمواجهة النفوذ الصيني في أمريكا اللاتينية، أعلنت حكومة الولايات المتحدة عن مبادرات مثل شراكة أمن المعادن (MSP) وشراكة الأمريكيتين من أجل الرخاء الاقتصادي لتأمين سلاسل توريد المعادن الحيوية، كما ضخت المزيد من الاستثمارات في قطاع التعدين بدول أمريكا اللاتينية. فعلى سبيل المثال، أعلنت شركة "TechMet" عن ضخ 30 مليون دولار لتشغيل وتوسيع مشروع النيكل والكوبالت في البرازيل في إطار الشراكة من أجل البنية الأساسية والاستثمار العالمي (PGII)، وهو تعاون بين مجموعة الدول السبع تم إطلاقه عام 2021 لضخ رؤوس الأموال في مشاريع البنية الأساسية، بما في ذلك مشاريع المعادن الحيوية، في البلدان النامية عبر جمع 200 مليار دولار على مدار الخمس سنوات التالية للإعلان عن الشراكة²⁹.

د. إعادة بناء سلسلة التوريد المحلية:

تسعى الولايات المتحدة إلى بناء سلاسل توريد محلية للمعادن النادرة لتلبية احتياجاتها الدفاعية بحلول عام 2027، مما دفعها لإصدار تصاريح لاستخراج المعادن في ولايات مثل وايومنغ وتكساس وكاليفورنيا، وتقديم تمويل تبلغ قيمته نحو 4,30 مليون دولار لشركة "لينااس الأسترالية" لبناء منشأة معالجة للمعادن النادرة في تكساس، فضلاً عن توقيع عقد شراكة مع أستراليا بقيمة 120 مليون دولار لبناء منشأة لفصل

المعادن النادرة، وتخصيص وزارة الدفاع نحو 439 مليون دولار لدعم الإنتاج المحلي، عطفًا على تحفيز العديد من الشركات المحلية لضخ المزيد من الاستثمارات في مشروعات المعادن الأرضية النادرة؛ كشركة "MP Materials" التي بدأت في بناء أول مصنع للمغناطيسات الأرضية النادرة بالولايات المتحدة في أبريل 2022 بقدرة إنتاجية تبلغ حوالي 1000 طن سنويًا من مغناطيسات النيوديميوم والعديد من العناصر الأرضية النادرة، إلى جانب افتتاح منجم ماونت باس في كاليفورنيا عام 2018³⁰، من ناحية أخرى، أنشأت شركة "Noveon Magnetics" منشأة تصنيع مغناطيسات أرضية نادرة في تكساس، بتمويل يبلغ 28,8 مليون دولار.

ثانياً: مُحفزات التنافس الدولي على المعادن النادرة

يُعود التنافس الدولي الشرس على المعادن النادرة والرواسب البحرية نظراً لكونها الحبل السري لعدد من القطاعات اللازمة للحفاظ على سيادة الدولة وعلى مكانتها في سوق الطاقة مستقبلاً خاصة في ظل عملية انتقال الطاقة التي قد تتسبب في تغيير خريطة التفاعلات الاقتصادية والسياسية العالمية، حيث ستتمكن الدول من ممارسة نفوذها في المستقبل من خلال زيادة صادرات الكهرباء المُنتجة من مصادر الطاقة المتجددة، أو التحكم في المواد الخام والمعادن النادرة المستخدمة في تقنيات الطاقة المتجددة، أو اكتساب ميزة تنافسية في تقنيات صناعة بطاريات السيارات الكهربائية.

1. السباق نحو السيطرة على مشهد تحول الطاقة:

ساعد التركيز الجغرافي لاحتياطيات النفط والغاز الطبيعي بعض الدول على حماية مصالحها الوطنية وتعزيز نفوذها الاقتصادي والسياسي، حيث استمدت قوتها كلاعب فاعل في النظام الدولي عبر التحكم في صادرات الطاقة ونطاقها سعري واستخدامها كسلاح جيوسياسي عند الضرورة. وبالمثل، يُمكن أن يتكرر المشهد من جديد مع تحول مشهد الطاقة العالمي إلى الطاقة المتجددة والتي تعتمد بشكل أساسي على سلاسل توريد المعادن النادرة، ولهذا فمن المتوقع أن تتحكم الدول التي تسيطر على المعادن النادرة في مشهد الطاقة المستقبلي خاصة في ظل تصاعد الدعوات

الدولية لمجابهة التغيرات المناخية والحد من أضرارها الاقتصادية، مما أسفر عن زيادة الاستثمارات العالمية في الطاقة النظيفة على مدى العقد الماضي من 248 مليار دولار في عام 2014 إلى 745 مليار دولار في عام 2023، وتوسع الطلب على مصادر الطاقة المتجددة خلال عامي 2023 و2024 بشكل ملموس، مع توقعات بارتفاع حصتها من إمدادات الكهرباء العالمية من 30٪ في عام 2023 إلى 35٪ في عام 2025، وهو العام الذي ستخطى فيه نسبة الكهرباء المولدة من مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي نسبة نظيرتها المُولدة من الفحم لأول مرة في التاريخ.

ويقترن ارتفاع الطلب على الطاقة المتجددة بارتفاع الطلب على المعادن النادرة اللازمة لبناء توربينات الرياح والخلايا الكهروضوئية الشمسية والألواح الشمسية، مما يعني أن قطاع الطاقة سيبرز كقوة رئيسية في أسواق المعادن خلال العقود المقبلة، وذلك بعدما كان يمثل جزءاً صغيراً من الطلب الإجمالي على المعادن، وتتوقع وكالة الطاقة الدولية ارتفاع استهلاك المعادن النادرة بمقدار يتراوح بين الضعف إلى أربعة أضعاف بحلول عام 2040، ونمو الطلب العالمي على النيوديميوم بنسبة 48٪ بحلول عام 2050، وعلى الكاديوم والجاليوم سبعة أضعاف وضعفين على التوالي بحلول عام 2040 لاستخدامهما في تكنولوجيا الطاقة الشمسية الكهروضوئية³¹، ومن المتوقع أن تشكل تكنولوجيا الطاقة المتجددة أكثر من 40٪ من الطلب على النحاس، و60٪-70٪ من الطلب على النيكل والكوبالت، و90٪ من الطلب على الليثيوم. فيما تشير توقعات البنك الدولي إلى أهمية تزايد عملية استخراج هذه المعادن خمس أضعاف بحلول عام 2050 لتلبية الطلب على الطاقة المتجددة³².

من ناحية أخرى، تشكل المعادن النادرة العمود الفقري لصناعة أجهزة التحليل الكهربائي اللازمة لإنتاج الهيدروجين الأخضر عبر فصل الهيدروجين والأكسجين من المياه باستخدام الكهرباء، كما أنها تساهم في تطوير تقنيات أنظمة تخزين الطاقة كخلايا الوقود والبطاريات التي تلعب دوراً أساسياً في عملية تحول الطاقة انطلاقاً من قدرتها على تحقيق التوازن بين العرض والطلب في القطاع الذي يواجه تحدياً يتمثل في حدوث فترات انقطاع في مصادر الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح، الأمر الذي يستلزم اللجوء إلى حلول لتخزين الكهرباء خلال فترات الانقطاع.

وقد مكنت وفرة احتياطي المعادن النادرة والقدرة على استخراجها ومعالجتها -إلى جانب عوامل أخرى- الصين من فرض نفوذها على مشهد إنتاج الطاقة المتجددة والبطاريات، حيث تجاوز إنفاقها على الطاقة الشمسية وطاقة الرياح باقي دول العالم، مرتفعًا من 150 مليار دولار عام 2020 إلى ما يقرب من 400 مليار دولار عام 2023، كما تنتج حوالي 80٪ من الألواح الشمسية، وتنتج في المتوسط 90٪ من جميع مكونات الطاقة الشمسية الكهروضوئية في العالم. ومن المتوقع أن تضاعف الصين إنتاجها من طاقة الرياح والطاقة الشمسية إلى 1200 جيجاوات بحلول عام 2025، لتصل إلى هدفها لعام 2030 قبل خمس سنوات من الخطط المستهدفة³³، إلى جانب ذلك، تمتلك بكين 93 مصنعًا ضخماً لصناعة خلايا بطاريات الليثيوم إيون، مع توقعات بارتفاع العدد إلى 140 مصنعًا ضخماً بحلول عام 2030، مقابل 17 مصنعًا في أوروبا، و10 مصانع فقط في الولايات المتحدة. كما تستحوذ شركة "CATL" على 37٪ من سوق بطاريات السيارات الكهربائية العالمية، تليها شركة "FDB" بنسبة 16٪، مما يعني سيطرة الصين على أكثر من نصف السوق العالمية للبطاريات³⁴.

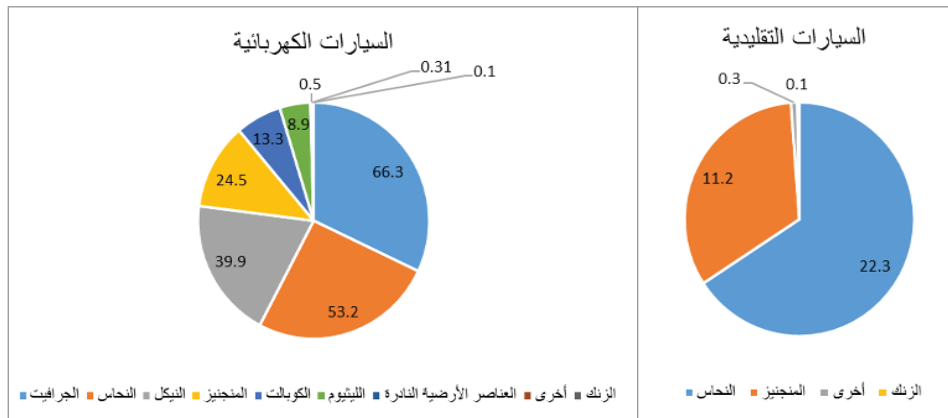
2. احتدام المنافسة حول تصنيع السيارات الكهربائية:

إن الصراع على المعادن ليس هدفًا في حد ذاته وإنما وسيلة لتحقيق غاية، حيث دفعت المخاوف بشأن تغير المناخ الحكومات إلى التركيز على إيجاد مصادر بديلة لتوليد الكهرباء ولصناعة الوقود، مما أكسب السيارات الكهربائية وتقنيات البطاريات المرتبطة بها أهمية متزايدة في السنوات الأخيرة، حيث بلغت مبيعات المركبات النظيفة نحو 14 مليون سيارة عام 2023، بزيادة قدرها 35٪ على أساس سنوي، ممثلة نحو 18٪ من إجمالي السيارات المباعة ذلك العام، ارتفاعًا من 14٪ عام 2022، و2٪ فقط عام 2018، وهو ما يشير إلى سرعة نمو السيارات الكهربائية خلال فترة زمنية قليلة³⁵.

وفي هذا الشأن، تُعد المعادن عمودًا فقريًا في صناعة البطاريات والسيارات الكهربائية التي يتطلب إنتاجها استخدام معادن بكمية أكبر بنحو ستة أضعاف من نظيرتها التي تعمل بالوقود الأحفوري، ونظرًا للتوقعات التي تشير إلى ارتفاع مبيعات السيارات الكهربائية خلال السنوات القادمة، فمن المُرجح أن تزداد المنافسة على

المعادن والرواسب البحرية؛ إذ إن تصنيع سيارة كهربائية واحدة يتطلب أكثر من 200 كيلوجرام من النحاس والليثيوم والنيكل والمنجنيز والكوبالت والجرافيت والعناصر الأرضية النادرة مجتمعة، كما يُبين الشكل الآتي:

الشكل 4 - المعادن المستخدمة في السيارات الكهربائية والتقليدية



Source- IEA, Minerals used in electric cars compared to conventional cars.

واستطاعت الصين أن تحقق تفوقاً في هذا الشأن أيضاً حيث تنظر الحكومة للقدرة التنافسية للسيارات الكهربائية على أنها أولوية وطنية، حيث تركز نحو 60% من تسجيلات السيارات الكهربائية الجديدة العالمية خلال عام 2023 في السوق الصينية، مقارنة بنسبة تقل عن 25% في أوروبا، و10% فقط في الولايات المتحدة، كما تستحوذ الصين على 60% من مبيعات السيارات الكهربائية العالمية خلال نفس العام حيث ارتفعت مبيعات المركبات الكهربائية بنسبة 37% على أساس سنوي. إلى جانب ذلك، مثلت الشركات الصينية نحو 62% من الإنتاج العالمي للسيارات الكهربائية، وارتفع عدد براءات الاختراع الصينية في مجال تكنولوجيا المركبات الآلية من 25 براءة اختراع عام 2013 إلى 201 براءة اختراع عام 2023.³⁶

عطفًا على ذلك، تفوقت شركة "BYD" الصينية على نظيرتها الأمريكية "تسلا" فيما يتعلق بإنتاج السيارات الكهربائية للعام الثاني على التوالي خلال عام

2023، حيث أنتجت الأولى نحو 3,02 مليون مركبة، مقابل 1,84 مليون سيارة صنعتها الأخيرة، وتستهدف شركة "BYD" الوصول بحجم مبيعاتها إلى 8 ملايين سيارة سنويًا في أوروبا بحلول عام 2030³⁷. ويعني ذلك أن الصين لا تهيمن على صناعة المعادن النادرة فقط، بل تستحوذ على غالبية القطاعات المرتبطة بسلاسل قيمة المعادن النادرة أيضًا.

ولمواجهة الهيمنة الصينية على سوق السيارات الكهربائية، قررت الولايات المتحدة رفع التعريفات الجمركية على السيارات الكهربائية الصينية من 50٪ إلى 100٪، وزيادة التعريفات الجمركية على بطاريات السيارات الكهربائية الصينية من 25٪، كما أعلنت الحكومات الأوروبية والآسيوية عن أهداف مبيعات طموحة لمبيعات السيارات الكهربائية مع تبني إجراءات تستهدف الابتعاد عن المركبات التي تعمل بالوقود الأحفوري، كوضع حوافز مالية للمستهلكين، ونشر محطات الشحن على نطاق واسع، وتوفير إعانات مالية للشركات المصنعة مع جذب المزيد من الشركات الأجنبية العاملة بالمجال، إلى جانب تعزيز إنتاج البطاريات والحد من هيمنة الصين على صناعة البطاريات.

3. تعزيز النفوذ العسكري:

تتمتع المعادن الأرضية النادرة بخصائص ذات طبيعة مغناطيسية وموصلة ومشعة فريدة من نوعها، ما جعلها ضرورية بشكل متزايد لمجموعة متنوعة من التطبيقات العسكرية ذات التقنية العالية، لذا، لا يُمكن إغفال العلاقة التشابكية بين المعادن النادرة والأمن القومي، حيث يُمكن استخدامها لتصنيع المعدات والأسلحة العسكرية، وإنتاج المركبات والطائرات والصواريخ، والغواصات، وأنظمة الملاحة والرادار، كما يُمكن استغلالها لبناء الأقمار الصناعية، والمعدات الخاصة بمهام الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع. ولهذا، فمن الممكن أن تساعد الإمدادات المعدنية في دعم القوة العسكرية. فعلى سبيل المثال، يستلزم لإنتاج مقاتلة "Lockheed Martin F-35 Lightning II" نحو 417 كيلوجرامًا من الأتربة النادرة، ونحو 2359 كيلوجرامًا لإنتاج المدمرة الصاروخية "Burke DDG-51"، وحوالي 4173 كيلوجرامًا لإنتاج الغواصة النووية "SSN-774 Virginia"، كما تستخدم وزارة الدفاع الأمريكية نحو 750 ألف طن من المعادن سنويًا لتطوير التقنيات المتعلقة بحماية الأمن

الوطني³⁸، ومن المتوقع أن تزداد أهمية المعادن النادرة بالنسبة للصناعات العسكرية مع اتجاه صناعة المعدات العسكرية نحو التطور والحدثة من الناحية التكنولوجية.

ونظراً لاعتماد الولايات المتحدة على سلاسل التوريد الصينية لتأمين إمداداتها من المعادن النادرة في ظل تراجع قدرتها الإنتاجية عبر السنوات الماضية، ونظراً لتاريخ الصين الطويل في تسليح صادرات المعادن النادرة كان آخرها التهديد المباشر عام 2020 لثلاث شركات دفاعية أمريكية، "لوكهيد مارتن" و"بوينج" و"رايثيون"، بسبب بيع الأسلحة لتايوان، فإن البنتاجون قد أطلق مشروعاً يستهدف استخراج المعادن النادرة ذات الأهمية الحيوية للتقنيات العسكرية من مصادر محلية باستخدام معدات متناهية الصغر، وذلك عقب صدور تقرير يؤكد أن انقطاع إمدادات المعادن النادرة لمدة ستة أشهر قد يكلف الجيش الأمريكي حوالي 1,75 مليار دولار³⁹، كما ساعد البنتاجون في تمويل سلسلة من المشروعات الهادفة لتطوير عمليات معالجة المعادن في الولايات المتحدة، وكذلك أضافت الحكومة التربة النادرة إلى قائمة المعادن التي تعتبر ضرورية للاقتصاد الأمريكي والأمن القومي، مما يعني أن المعادن النادرة تشكل جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي⁴⁰.

4. تحقيق الريادة في الصناعات التكنولوجية:

لا يمكن فصل مشهد التنافس الجيوسياسي بين الولايات المتحدة والصين على المعادن النادرة عن المشهد التنافسي الهدف لتحقيق الريادة في الصناعات التكنولوجية؛ إذ تدخل المعادن النادرة في العديد من الصناعات عالية التقنية، كالهواتف الذكية وأجهزة الكمبيوتر المحمولة والأجهزة اللوحية؛ إذ يشكل اللانثانوم -على سبيل المثال- ما يصل إلى 50٪ من عدسات الكاميرات الرقمية، بما في ذلك كاميرات الهواتف المحمولة، كما يحتوي هاتف "آيفون" على نحو 0,034 جرام من الذهب، و0,34 جرام من الفضة، و0,015 جرام من البلاديوم، و25 جرام من الألمنيوم، و15 جراماً من النحاس⁴¹، كما تستخدم المعادن والأترية النادرة في صناعة الرقائق وأشباه الموصلات، والتي تشكل حجر الزاوية في التنافس التكنولوجي المحتمل بين أكبر اقتصادين في العالم خاصة في ظل التوقعات التي تشير إلى احتمالية وصول قيمة الصناعة إلى تريليون دولار سنوياً بحلول عام 2030.

وتُعد المعادن النادرة عنصرًا أساسيًا في تكنولوجيا الاتصالات وشبكات الجيل الخامس، فمن المتوقع أن يتوسع سوق نتريد الجاليوم المستخدم في ترددات الراديو بنسبة 30٪ بين عامي 2017 و2023، أي في المراحل المبكرة لتطوير شبكات الجيل الخامس، كما يُنظر للمعادن النادرة باعتبارها ركيزة أساسية للثورة الصناعية الرابعة القائمة على الأتمتة والتطور التكنولوجي والذكاء الاصطناعي والتحول الأخضر، ومن هنا يُمكن القول إن المعادن النادرة تكافئ النفط الذي كان عماد الثورة الصناعية الثالثة، والكهرباء في الثورة الصناعية الثانية وطاقات البخار في الثورة الصناعية الأولى.

وانطلاقًا من هيمنة الصين على سوق المعادن النادرة، فإنها قد استطاعت أن تضع نفسها كمصدر مهيم على مدخلات المواد الخام اللازمة للتكنولوجيا المتطورة ولبناء اقتصاد عالي التقنية، ولهذا يتزايد القلق الأمريكي من قدرة الشركات الصينية على تطوير رقائق متقدمة، على الرغم من ضوابط التصدير الشاملة التي تم إدخالها في عام 2022، مما حفز الرئيس "جو بايدن" على التوقيع على قانون "CHIPS" في أغسطس من نفس العام لتوفير دعم مالي لشركات أشباه الموصلات الأمريكية يبلغ قدرها 280 مليار دولار.

5. النمو السكاني والتنمية الاقتصادية:

تشير توقعات الأمم المتحدة إلى استمرار تغير حجم وتركيب سكان العالم خلال العقود القادمة، ليصل عدد سكان العالم إلى 8,5 مليارات نسمة بحلول عام 2030، ونحو 9,7 مليارات نسمة خلال عام 2050، و10,4 مليارات نسمة بحلول عام 2100، بدعم من الزيادة التدريجية في متوسط العمر المتوقع للإنسان، وزيادة التحضر، وتسريع الهجرة. كما أنه من المتوقع أن ترتفع وتيرة التحضر مع زيادة عدد المدن الكبرى التي يزيد عدد سكانها على 10 ملايين نسمة، مما سيسهم في زيادة الطلب على الطاقة والموارد الطبيعية، والمعادن النادرة المستخدمة في الأجهزة الإلكترونية، والسيارات الكهربائية. إلى جانب ذلك، يُحفز النمو الاقتصادي والصناعي المتسارع في الدول المتقدمة الطلب على الطاقة بشقيها الأحفوري والنظيف، وهو ما يدفع تلك الدول للتنافس الشديد على تأمين المعادن النادرة من أجل الحفاظ على استدامة معدلات النمو والتنمية الاقتصادية⁴².

ثالثاً: مخاطر التنافس الجيوسياسي على المعادن النادرة

تنطوي عملية التنافس المحتدم على استخراج المعادن الأرضية النادرة أو عملية التعدين البحري على عدد من المخاطر الاقتصادية والبيئية والسياسية نظراً لمساهمتها في تفاقم ظاهرة التغيرات المناخية، وكونها عرضة للصدمات الخارجية، ولوقوعها تحت طائلة الحماية التجارية، وغيرها من المخاطر التي يُمكن استعراضها على النحو الآتي:

1. الصدمات الخارجية:

تتسم سلاسل توريد المعادن النادرة بتعرضها الشديد للاضطرابات والصدمات الخارجية التي قد تكون طبيعية كالزلازل والفيضانات أو بشرية كالنزاعات التجارية وتقييد الصادرات، وخلال السنوات الماضية، اضطرت سلاسل توريد المواد الخام العالمية نتيجة عدد من العوائق، كان أبرزها: جائحة كورونا عام 2020، والحرب الأوكرانية عام 2022، حيث أدت الجائحة إلى إغلاق عدد كبير من الاقتصادات حول العالم مما ساهم في حدوث انخفاض حاد في الطلب على المعادن، وفي نفس الوقت تعطلت الإمدادات بسبب إغلاق المناجم والمصاهر. فعلى سبيل المثال، أغلقت بيرو التي تمثل 12٪ من إمدادات النحاس في العالم جميع مناجمها بين مارس وأوائل يونيو من عام 2020، كما أغلقت جنوب أفريقيا مناجم البلاتينيوم لمدة 21 يوماً لتتعطل نحو 75٪ من الإمدادات في العالم. ورغم تعافي أسواق المعادن بسرعة من جائحة كورونا، إلا أنها سرعان ما واجهت العديد من الاضطرابات الرئيسية منذ ذلك الحين، كأزمة الطاقة العالمية التي أجبرت الصين على إغلاق مصانع المغنيسيوم خلال عام 2021، وأزمة انقطاع الكهرباء في جنوب أفريقيا التي عطلت العديد من إمدادات المعادن.

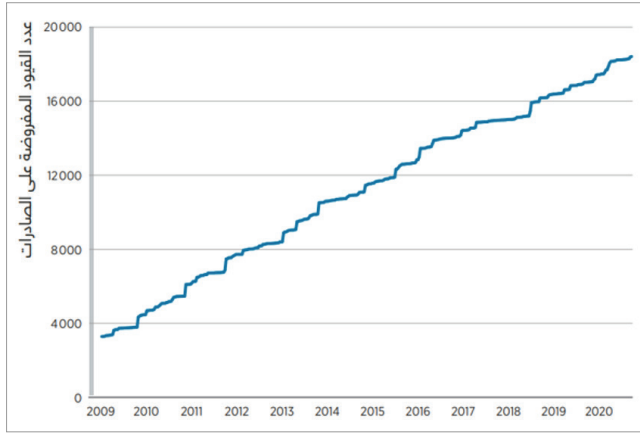
من ناحية أخرى، أسفرت الحرب الروسية-الأوكرانية عن تعطيل سلاسل توريد بعض السلع الأساسية كالنيكل والألومنيوم، وهو الأمر الذي حفز الدول الغربية على استثناء بعض المعادن الرئيسية من العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا، حيث تم إعفاء شركة المعادن الروسية العملاقة "نوريلسك نيكل"، وهي مورد رئيسي للنيكل والبلاديوم، من العقوبات إلى حد كبير.

إلى جانب ذلك، قد تتعرض أجزاء من سلسلة قيمة المعادن والأتربة النادرة للآثار المادية الناجمة عن التغيرات المناخية، بدءًا من ارتفاع مستوى سطح البحر والأعاصير والأمطار الغزيرة حيث يتم استخراج مواد مثل النيكل والكوبالت والعناصر الأرضية النادرة، ومعالجتها في المناطق التي من المحتمل أن تكون أكثر عرضة لهطول الأمطار الغزيرة والفيضانات، وهو ما قد حدث عام 2020، حينما أدى فيضان حدث في مقاطعة سيتشوان بالصين إلى إغلاق مصانع معالجة العناصر الأرضية النادرة وإتلاف مخزونها، كما قد تتأثر أنشطة التعدين الأخرى بوضع الجفاف وندرة المياه حيث تجري حوالي 50٪ من عمليات تعدين الليثيوم في مناطق تعاني من ارتفاع الإجهاد المائي، ونظرًا لكون تعدين الليثيوم يحتاج إلى كميات كبيرة من المياه، فإن التنافس الجيوسياسي على المعادن النادرة قد يؤدي إلى حدوث صراعات ونزاعات حول حصص استخدام المياه⁴³.

2. فرض قيود تصديرية:

تعد القيود المفروضة على صادرات المعادن النادرة من أبرز المخاطر المترتبة على التنافس الجيوسياسي العالمي، حيث تسعى كل دولة للحفاظ على مواردها المحلية من المعادن لضمان السيطرة على الإمدادات والنطاق السعري، ولهذا زادت هذه القيود بمعدل يتجاوز خمسة أضعاف خلال العقد الماضي فقط، وخضعت نحو 10٪ من قيمة صادرات المواد الخام الحرجة العالمية لواحد من تلك القيود على الأقل خلال السنوات الأخيرة. فعلى سبيل المثال، حظرت زيمبابوي تصدير الليثيوم الخام في ديسمبر 2022، ومنعت إندونيسيا تصدير البوكسيت في يونيو 2023، وذلك بالتزامن مع حظر ناميبيا تصدير الليثيوم الخام والمواد الخام الحرجة الأخرى، وقررت الصين في ديسمبر 2023 حظر تصدير مجموعة من تقنيات معالجة المعادن الأرضية النادرة، ويبين الشكل الآتي الاتجاه العام لمعدل القيود المفروضة على تصدير المعادن النادرة:

الشكل 5 - المعدل العالمي للقيود المفروضة على صادرات المعادن النادرة



Source- International Renewable Energy Agency (IRENA), Geopolitics of the Energy Transition: Critical Materials.

وقد أدى التوجه المتنامي لفرض القيود على صادرات المعادن الحرجة إلى نشوب سلسلة من المنازعات التجارية التي يجري مناقشة بعضها في منظمة التجارة العالمية، كما زادت العديد من الدول التدقيق في الاستثمارات الأجنبية، ليس فقط في صناعة التعدين، ولكن عبر مختلف القطاعات المختلفة، حيث طبقت أستراليا وكندا لوائح أكثر صرامة بشأن الاستثمار الأجنبي في قطاع استخراج المعادن، ويعكس هذا التوجه المتمثل في زيادة التدقيق الحكومي في الاستثمارات الأجنبية المخاوف بشأن الأمن القومي، واستدامة الموارد، والتأثيرات البيئية لعملية التعدين، والسيطرة الأجنبية على الموارد الطبيعية⁴⁴.

3. تعطيل جهود مكافحة التغيرات المناخية:

يُعد قطاع المعادن والتعدين مسؤولاً عن 10٪ من انبعاثات الغازات الدفيئة على مستوى العالم، كما يُساهم استهلاك الطاقة في صناعة التعدين بنحو 0,4 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، ويُنتج عن تعدين كيلوجرام من الماس حوالي 8 ملايين كيلوجرام من مكافئ ثاني أكسيد الكربون⁴⁵، كما يترتب على أنشطة التعدين آثار ضارة على المساحات الطبيعية، كإزالة الغابات وتآكل التربة وارتفاع التلوث البيئي، كما

يُسهم التعدين البحري على وجه الخصوص في تفاقم حدة ظاهرة التغيرات المناخية كونه صناعة كثيفة الطاقة ينتج عنها زيادة كبيرة في الانبعاثات الحرارية، ويُقدر التأثير المناخي لإنتاج النحاس والنيكل والكوبالت والمنجنيز من 1 كيلو جرام من العقيدات متعددة المعادن بما يتراوح بين 1,371 كجم مكافئ ثاني أكسيد الكربون إلى 2,03 كجم مكافئ ثاني أكسيد الكربون، كما ينتج حوالي 80٪ إلى 85٪ من التأثير المناخي للتعدين في أعماق البحار من عملية المعالجة المعدنية التي تستهلك كميات ضخمة من الطاقة والوقود الأحفوري⁴⁶.

كما تسفر عملية التعدين البحري عن الإضرار بعملية احتجاز وعزل الكربون في قاع المحيطات، حيث تساعد المحيطات في امتصاص 30٪ من ثاني أكسيد الكربون، و90٪ من الحرارة الإضافية المرتبطة بارتفاع انبعاثات الغازات الدفيئة الناجمة عن الأنشطة البشرية في العقود الأخيرة، كما يُمكن للأعشاب البحرية وأشجار المانجروف عزل ثاني أكسيد الكربون من الغلاف الجوي بمعدلات تصل إلى أربعة أضعاف مقارنة بالغابات البرية، لذا فإن عمليات التعدين تهدد بإطلاق الكربون مرة أخرى في المحيط الجوي⁴⁷.

علاوة على ذلك، يزيد التعدين البحري من احتمالية الإضرار بالتنوع البيولوجي وتلويث سلاسل الغذاء البحرية، واستنزاف أعداد الأسماك والثدييات البحرية، علاوة على فقدان الشعاب المرجانية التي تدعم أكثر من 25٪ من التنوع البيولوجي البحري، وتستضيف أكثر من 1300 نوع مختلف من الحيوانات البحرية، حيث ترتبط عملية التعدين بإزالة طبقة سميكة من الرواسب في قاع البحار، مما قد يؤدي إلى حدوث انقراض محتمل للكائنات البحرية التي تعيش بداخلها. وقد كشفت دراسة يابانية نشرتها المجلة العلمية "Current Biology" أن آثار عملية التعدين في أعماق البحار التي تستغرق ساعتين فقط، من الممكن أن تستمر حتى بعد مرور عام، حيث أظهرت نتائجها أنه بعد عام واحد من اختبار التعدين في بعض المناطق البحرية لوحظ انخفاض في كثافة الأسماك والروبيان بنسبة 43٪ في المناطق المتأثرة بشكل مباشر بتلوث الرواسب، وبنسبة 56٪ في المناطق المحيطة⁴⁸.

وتدلل هذه البيانات على مساهمة صناعة التعدين في إعاقة عملية تحول الطاقة مثلما تسهم في تصنيع السيارات الكهربائية ومعدات الطاقة المتجددة الضرورية لعملية التحول من الوقود الأحفوري إلى الطاقة المتجددة، وهو ما يؤكد أن هدف التنافس الدولي على المعادن البحري هو هدف جيوسياسي بالأساس وليس هدفاً بيئياً. وبناء على ذلك، بدأت صناعة التعدين في تحديد مستهدفاتها لخفض الانبعاثات، والتي تتراوح بين 10٪ إلى 30٪ بحلول عام 2030، وهو هدف يقل كثيراً عن أهداف اتفاقية باريس، ويُمكن للمناجم إزالة الكربون من خلال زيادة الكفاءة التشغيلية والكهرباء واستخدام الطاقة المتجددة.

4. الإجهاد المائي:

يُمكن أن تؤدي مشاريع تعدين واستخراج المعادن النادرة إلى تفاقم ظاهرة الإجهاد المائي واستنزاف المياه الجوفية كونها تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه العذبة اللازمة لعمليات الضخ والمعالجة، والتسخين والتبريد، إلى جانب مساهمة أنشطة التعدين في تلوث المياه العذبة من خلال زيادة حموضة المياه، وإدخال الملوثات إلى احتياطات المياه الجوفية، وتسرب المواد الضارة كالزرنينخ والرصاص وحمض الكبريتيك إلى المياه العذبة مما يجعلها غير آمنة للشرب والاستخدام الزراعي والحياة البرية، وعادة ما يكون تأثير تسرب المعادن على جودة المياه والنظم البيئية المائية تأثيراً طويلاً الأمد حتى بعد توقف أنشطة التعدين، نظراً لعدم تحللها بسهولة وتراكمها في رواسب الأنهار والبحيرات والمحيطات⁴⁹.

ويتركز حوالي نصف الإنتاج العالمي من النحاس والليثيوم في مناطق ذات إجهاد مائي مرتفع، وعلى الصعيد العالمي، تبرز سبع مناطق محورية للتعدين تعاني من الإجهاد المائي وهي آسيا الوسطى، وجبال الأنديز، وأستراليا، ومنطقة الشرق الأوسط، وأفريقيا الجنوبية، ومنطقة كبيرة في غرب أمريكا الشمالية⁵⁰. وعلى الرغم من أن استخدام المياه العذبة لأنشطة التعدين يمثل جزءاً صغيراً فقط من استهلاكها على الصعيد العالمي والوطني، إلا أنها يُمكن أن تؤثر بشكل كبير على موارد المياه العذبة المحلية مسببة تدهور جودتها وتقليل كميتها المتاحة. كما يُمكن لبعض الأنشطة

الناجمة عن التعدين كالتخلص من المخلفات الصخرية في الصرف الصحي أن تلوث المسطحات المائية السطحية والجوفية. وبحلول عام 2040، من المرجح أن تتحول 5٪ من مناطق إنتاج الذهب الحالي من إجهاد مائي منخفض إلى مستوى مرتفع، ونحو 7٪ من مناطق إنتاج الزنك من إجهاد مائي متوسط إلى مرتفع، وحوالي 6٪ من مناطق إنتاج النحاس من إجهاد مائي مرتفع إلى مستوى مرتفع للغاية⁵¹.

5. إثارة اضطرابات سياسية ومخاطر اقتصادية:

يخلق التنافس الجيوسياسي على المعادن النادرة بين الولايات المتحدة والصين عدة فرص أمام الدول النامية خاصة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، كالتموذج للاستفادة من المنافسة العالمية في هذا المجال، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، والمساعدة على تخطيط استراتيجيات التنمية الصناعية الخاصة بها، وتقوية المنتجات الوطنية في صناعات المركبات الكهربائية لديها، وتعزيز المهارات المحلية المؤهلة تأهيلاً عالياً في مصانع البطاريات، إلى جانب خلق فرص عمل جديدة، ودفع عجلة النمو الاقتصادي.

ورغم تلك الفرص، إلا أن التنافس العالمي يخلق عدداً من المخاطر أمام تلك الدول كتزايد الاحتجاجات الشعبية على تزايد الأنشطة الاستخراجية للمعادن النادرة لما تخلقه من تداعيات سلبية على البيئة، والصحة العامة بسبب تلوث التربة والهواء، وزيادة الضغط على الأمن المائي للمجتمعات المحلية من خلال نضوب أو تلوث المياه من خلال استخدام المواد الكيميائية السامة، إلى جانب تزايد احتمالية الإضرار بالأمن الغذائي والماشية ونظم الري الزراعي التي تعتبر جميعها أسباب العيش للسكان الأصليين⁵². ويعني تصاعد الاحتجاجات الاجتماعية زيادة حدة التوتر والاضطرابات السياسية الداخلية بالتزامن مع زيادة الاستقطاب الدولي.

إلى جانب ذلك، يزيد النفوذ الصيني في قطاع التعدين الأفريقي بالتحديد من مخاطر الوقوع فيما يُعرف بـ "فخ الديون الصينية" الذي يعني ضمناً إمكانية أن تحاصر القروض الصينية البلدان الأفريقية من خلال خلق مستويات مرتفعة وغير مستدامة من الديون، خاصة في ظل ارتفاع الدين العام في أفريقيا إلى 1,8 تريليون دولار بحلول نهاية 2022، بزيادة تُقدر بنسبة 183٪ مقارنة بعام 2010 وهي نسبة أعلى بنحو

300٪ من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة نفسها. وتُعد بكين دأناً رئيساً للدول الأفريقية، إذ تتجاوز قيمة القروض التي منحتها إلى 49 دولة أفريقية ومؤسسات إقليمية مستوى 170 مليار دولار في الفترة الممتدة بين عامي 2000 و2022، وتأتي هذه القروض بشروط أكثر ملاءمة من القروض التجارية التقليدية، ولكنها قد تشكل تحديات خاصة بها، إذ تنص العقود في كثير من الأحيان على أن الشركات الصينية المملوكة للدولة هي المقاول الرئيسي للمشاريع، مما يزيد من القبضة الصينية على القطاعات الاستراتيجية في البلدان الأفريقية⁵³.

ختاماً،

يُمثل التنافس الذي يشهده سوق المعادن النادرة حلقة جديدة من حلقات التنافس على إدارة النظام الاقتصادي العالمي بين قطب راسخ يتمثل في الولايات المتحدة، وقطب صاعد يتمثل في الصين، مما يجعل من الثروات التعدينية ساحة جديدة للتنافس الأمريكي الصيني، خاصة في ظل تصاعد أهميتها الاقتصادية في تصنيع المنتجات الاستراتيجية المستقبلية كالبطاريات، والسيارات الكهربائية، وتقنيات الطاقة المتجددة.

ويعتبر التنافس العالمي على المعادن النادرة دليلاً على وجود ارتباط واضح بين معضلة علم الاقتصاد التاريخية التي تُعرف بـ "ندرة الموارد"، أو عدم كفاية الموارد المتاحة لتلبية الاحتياجات المتزايدة باضطراد، وبين التنافس الجيوسياسي المحتمل بين القوى العظمى فيما يتعلق بتأمين المواد الخام، والحفاظ على سلاسل الإمداد والتوريد اللازمة لصناعة الطاقة المتجددة، والصناعات العسكرية والإلكترونية التي تزداد أهميتها عاماً تلو الآخر. ولهذا تسعى الدول لتأمين حصة في سوق المعادن من أجل الحفاظ على بصمتها في النظام الاقتصادي العالمي، ولكن من ناحية أخرى تتصاعد التحديات البيئية والاقتصادية المرتبطة بصناعة التعدين؛ الأمر الذي يستلزم إجراء دراسات وأفية لحساب التكلفة والعائد، ووضع حلول وسياسات مقترحة لمواجهة المخاطر البيئية الناتجة عن التعدين.

قائمة المراجع:

1. زهير حمداني، عواصف الأثرية النادرة.. الصراع الصيني الغربي على مستقبل العالم، الجزيرة، 9 يوليو 2023، مُتاح على <https://www.ajnet.me/D%/9/7/politics/longform/2023>.
2. Xuelin Liu and others, Technology and equipment of deep-sea mining: State of the art and perspectives, Earth Energy Science, 2024, Available at, <https://doi.org/10.1016/j.ees.2024.08.002i>.
3. Lara Seligman, China Dominates the Rare Earths Market. This U.S. Mine Is Trying to Change That, Politico, 14 December 2022, Available at <https://www.politico.com/news/magazine/2022/12/14/rare-earth-mines-00071102>.
4. معاهدة الأمم المتحدة لقانون البحار، المحكمة الدائمة للتحكيم، مُتاح على <https://pca-cpa.org/ar/services/arbitration-services/unclos>.
5. بسنت جمال، حرب الموارد: قاع البحار ساحة جديدة للتنافس الجيوسياسي العالمي، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 3 سبتمبر 2024، مُتاح على <https://ecss.com.eg/47790>.
6. الصين تستعد للهيمنة على المعادن النادرة وثروات أعماق البحار الإمارات اليوم، 23 أكتوبر 2023، مُتاح على <https://www.1.1793412-23-10-emaratalyoum.com/politics/reports-and-translation/2023>.
7. Philip Andrews and Anders Hove, China's rare earths dominance and policy responses, Oxford Institute for Energy Studies, June 2023, Available at <https://www.oxfordenergy.org/wpcms/wp-content/uploads/2023/06/CE7-Chinas-rare-earths-dominance-and-policy-responses.pdf>.
8. Keith Bradsher, Amid Tension, China Blocks Vital Exports to Japan, The New York Times, 22 September 2010, Available at <https://www.nytimes.com/2010/09/23/business/global/23rare.html>.
9. Tom DiChristopher, Why China's rare earths threat is no game changer in the trade war, CNBC, 3 June 2019, Available at <https://www.cnbc.com/2019/06/03/why-chinas-rare-earths-threat-is-no-game-changer-in-the-trade-war.html>.
10. بسنت جمال، انعكاسات عالمية: مآلات فرض الصين قيودًا تصديرية على المعادن النادرة، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 26 يوليو 2023، مُتاح على <https://ecss.com.eg/35518>.
11. Aubrey Hruby, From greenfield projects to green supply chains: Critical minerals in Africa as an investment challenge, Atlantic Council, July 2024, Available at <https://www.atlanticcouncil.org/wp-content/uploads/2024/06/Critical-minerals-in-Africa-as-an-investment-challenge.pdf>.
12. Chinese dominance in Zimbabwe's lithium mines: Potential risks, vulnerabilities and opportunities in the critical minerals sector, OIPIS, 20 September 2023, Available at <https://ipisresearch.be/weekly-briefing/chinese-dominance-in-zimbabwes-lithium-mines-potential-risks-vulnerabilities-and-opportunities-in-the-critical-minerals-sector/>.
13. Desmond Egyin, Addressing China's Monopoly over Africa's Renewable Energy Minerals, Wilson Center, 2 May 2024, Available at <https://www.wilsoncenter.org/blog-post/addressing-chinas-monopoly-over-africas-renewable-energy-minerals>.
14. Edward A. Burrier and Thomas P. Sheehy, Challenging China's Grip on Critical Minerals Can Be a Boon for Africa's Future, United States Institute of Peace, 7 June 2023, Available at <https://www.usip.org/publications/2023/06/challenging-chinas-grip-critical-minerals-can-be-boon-africas-future>.
15. Adina Renee Adler and Haley Ryan, An Opportunity to Address China's Growing Influence over Latin America's Mineral Resources, Law Fare, 8 June 2022, Available at <https://www.lawfaremedia.org/article/opportunity-address-chinas-growing-influence-over-latin-americas-mineral-resources>.
16. Critical minerals in Latam: opportunities and challenges, Economist Intelligence, 14 May 2024, Available at <https://www.eiu.com/n/critical-minerals-in-latam-opportunities-and-challenges/>.
17. Gregory Wischer and Juan Pablo Villasmil, China's Critical Mineral Model in Latin America, New Security Beat, 24 July 2024, Available at <https://www.newsecuritybeat.org/2023/07/chinas-critical-mineral-model-latin-america/>.

18. James Kennedy, China Solidifies Dominance in Rare Earth Processing, National Defense, 21 March 2019, Available at <https://www.nationaldefensemagazine.org/articles/2019/3/21/viewpoint-china-solidifies-dominance-in-rare-earth-processing>.
19. Gracelin Baskaran, What China's Ban on Rare Earths Processing Technology Exports Means, Center for Strategic and International Studies, 8 January 2024, Available at <https://www.csis.org/analysis/what-chinas-ban-rare-earths-processing-technology-exports-means#:~:text=arth%20security>.
20. President Donald J. Trump Is Protecting Our Domestic Mining Industry and Critical Minerals Supply Chains, The White House, 30 September 2020, Available at <https://trumpwhitehouse.archives.gov/briefings-statements/president-donald-j-trump-protecting-domestic-mining-industry-critical-minerals-supply-chains/>.
21. JaelHolzman, Biden's Defense Production Act order promises money to miners, Politico, 4 April 2022, Available at <https://www.eenews.net/articles/bidens-defense-production-act-order-promises-money-to-miners/>.
22. Oscar Serpell, Impacts of the Inflation Reduction Act on Rare Earth Elements, Kleinman Center for Energy Policy, 24 September 2022, Available at <https://kleinmanenergy.upenn.edu/commentary/blog/impacts-of-the-inflation-reduction-act-on-rare-earth-elements/>.
23. بسنت جمال، حرب الموارد: قاع البحار ساحة جديدة للتنافس الجيوسياسي العالمي، مرجع سبق ذكره.
24. Minerals Security Partnership, US Department of State, Available at <https://www.state.gov/minerals-security-partnership/>.
25. Secretary Antony J. Blinken and Norwegian Foreign Minister Espen Barth Eide at the Signing of a Memorandum of Cooperation on High-Standard, Market-Oriented Trade of Critical Minerals, US Department of State, 24 September 2024, Available at <https://www.state.gov/secretary-antony-j-blinken-and-norwegian-foreign-minister-espen-barth-eide-at-the-signing-of-a-memorandum-of-cooperation-on-high-standard-market-oriented-trade-of-critical-minerals/>.
26. US, India To Cooperate On Critical Minerals: Statement, Barron's, 3 October 2024, Available at <https://www.barrons.com/news/us-india-to-cooperate-on-critical-minerals-statement-a9e76a7f>.
27. The U.S. Government Announces Grant to Promote Investment Opportunities in the Democratic Republic of the Congo's Minerals Sector, US Aid, 11 June 2024, Available at <https://www.usaid.gov/democratic-republic-congo/press-release/jun-11-2024-us-government-announces-grant-promote-investment-opportunities-democratic-republic-congos-minerals-sector>.
28. جيهان عبد الرحمن جاد، "ممر لوبيتو" استراتيجية أمريكية جديدة للتنافس على الكوئالت الإفريقي، قراءات أفريقية، 26 أغسطس 2024، مُتاح على <https://qiraatafrican.com/22513/%D9%85%D8%B1%85%D9%https://qiraatafrican.com/22513/%D9>
29. President Biden and G7 Leaders Formally Launch the Partnership for Global Infrastructure and Investment, The White House, 26 July 2022, Available at <https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2022/06/26/fact-sheet-president-biden-and-g7-leaders-formally-launch-the-partnership-for-global-infrastructure-and-investment/>.
30. Samantha Subin, The new U.S. plan to rival China and end cornering of market in rare earth metals, CNBC, 17 April 2020, Available at <https://www.cnbc.com/2021/04/17/the-new-us-plan-to-rival-chinas-dominance-in-rare-earth-metals.html>.
31. Renée Cho, The Energy Transition Will Need More Rare Earth Elements. Can We Secure Them Sustainably?, State of The Planet, 5 April 2023, Available at <https://news.climate.columbia.edu/2023/04/05/the-energy-transition-will-need-more-rare-earth-elements-can-we-secure-them-sustainably/>.
32. The Role of Critical Minerals in Clean Energy Transitions, International Energy Agency, May 2021, Available at <https://www.iea.org/reports/the-role-of-critical-minerals-in-clean-energy-transitions>.
33. Amy Hawkins and Rachel Cheung, China on course to hit wind and solar power target five years ahead of time, The Guardian, 29 June 2023, Available at <https://www.theguardian.com/world/2023/jun/29/china-wind-solar-power-global-renewable-energy-leader>.
34. Stephen Ezell, How Innovative Is China in the Electric Vehicle and Battery Industries?, Information Technology and Innovation Foundation, 29 July 2024, Available at <https://itif.org/publications/2024/07/29/how-innovative-is-china-in-the-electric-vehicle-and-battery-industries/>.

التنافس الجيوسياسي على الطاقة المتجددة وإعادة صياغة مفهوم أمن الطاقة

د. أحمد سلطان*

تُعد الطاقة محركًا أساسيًا لمخرجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمشهد الجيوسياسي أكثر من أي قطاع آخر، وقد بات الدور المحوري للطاقة المتجددة أكثر وضوحًا من أي وقت مضى مع توجه العالم نحو تبني أنظمة طاقة أكثر مرونة وشمولية. ومن المنتظر لهذا التوجه أن يؤدي إلى تحقيق نقلة نوعية بعيدة المدى، وأثبتت السنوات الأخيرة مجددًا كيف يتشابك نظام الطاقة العالمي بشكل معقد مع الجغرافيا السياسية.

* باحث أول بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أدت الحرب الروسية الأوكرانية والتطورات الجيوسياسية الراهنة مثل حرب غزة وتهديدات الحوثيين للسفن التجارية وضرب لبنان والتهديدات الإسرائيلية - الإيرانية، إلى اضطرابات عاصفة في سوق الطاقة العالمية، لا سيما سوق النفط. فمع تزايد الطلب العالمي وتشديد العقوبات على النفط الروسي، ارتفعت أسعار النفط الخام بشكل حاد؛ مما أشعل فتيل أزمة تضخم عالمية. ورغم محاولات زيادة الإنتاج لم تتمكن الدول المنتجة من كبح جماح هذه الارتفاعات؛ مما ألقى بظلاله على الاقتصاد العالمي بأكمله.¹

بشكل عام، يُعرف مفهوم أمن الطاقة في معناه التقليدي بأنه (أمن المعروض)، وذلك من خلال التركيز على سبل توفير الإنتاج الكافي من مصادر الإنتاج وبأسعار مناسبة في متناول الجميع، وأمن الطاقة لأي دولة يتحقق حال توافر لديها مورد مستدام للطاقة وبأسعار مناسبة، ولهذا السبب كان للدول الكبرى تدخلات عسكرية وسياسية في الدول المنتجة للطاقة لتحقيق هذه المطالب، وبالتالي يركز مفهوم أمن الطاقة على أمن المعروض من الطاقة؛ لأن انخفاض بند العرض في الأسواق الدولية سيؤدي بالضرورة إلى زيادة ملحوظة في أسعار الموارد المختلفة من الطاقة مثل النفط الخام والغاز الطبيعي، وبالتالي سينعكس على الأمن القومي الاقتصادي للدولة المستهلكة.

وعليه، يشهد العالم تحولاً جذرياً في مجال الطاقة؛ حيث تتجه الدول نحو مصادر الطاقة المتجددة كبديل للوقود الأحفوري التقليدي. هذا التحول ليس مجرد توجه بيئي، بل هو جزء من صراع جيوسياسي جديد يعيد تشكيل العلاقات الدولية ومفهوم أمن الطاقة، ومن أهم أسباب التنافس الجيوسياسي على الطاقة المتجددة، الأمن الطاقوي: حيث تسعى دول العالم إلى تأمين إمدادات الطاقة الخاصة بها، وتقليل الاعتماد على الدول الأخرى، خاصة في ظل تقلبات أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي. التنمية الاقتصادية: تُشكل الطاقة المتجددة محركاً للنمو الاقتصادي، وتسهم في خلق فرص عمل جديدة، وتقليل التلوث البيئي. التأثير البيئي: حيث تسعى الدول إلى الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، والحد من آثار تغير المناخ، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. النفوذ الجيوسياسي: لدى الدول التي تمتلك موارد الطاقة المتجددة أو التقنيات المتعلقة بها نفوذاً أكبر على الساحة الدولية.

تتمثل أبعاد التنافس الجيوسياسي في: التنافس على الموارد حيث تتنافس الدول على السيطرة على الموارد الطبيعية اللازمة لتوليد الطاقة المتجددة، مثل الرياح والشمس والمعادن النادرة، والتنافس على التقنيات؛ حيث تشهد الدول سباقاً محمومًا لتطوير تقنيات جديدة في مجال الطاقة المتجددة والحصول على براءات الاختراع، والتنافس على الأسواق إذ تسعى الدول إلى التوسع في أسواق الطاقة المتجددة العالمية، وتصدير منتجاتها وخدماتها، بالإضافة إلى التعاون الدولي فعلى الرغم من التنافس، هناك أيضًا تعاون دولي في مجال الطاقة المتجددة من خلال إبرام الاتفاقيات والمشاريع المشتركة.

ولذلك كانت هناك حاجة لإعادة صياغة مفهوم أمن الطاقة على أساس التنوع: حيث يجب على الدول أن تنوع مصادر الطاقة لديها، وأن تعتمد على مزيج من مصادر الطاقة التقليدية والمتجددة، والكفاءة: فعلى الدول أن تعمل على زيادة كفاءة استخدام الطاقة، وتقليل الفاقد منها، والتعاون الدولي: من خلال تعزيز الدول للتعاون الدولي في مجال الطاقة، وتبادل الخبرات والتكنولوجيا، بالإضافة إلى الاستثمار في البحث والتطوير: وذلك من خلال استثمار الدول في البحث والتطوير في مجال الطاقة المتجددة، لتطوير تقنيات جديدة وأكثر كفاءة.

وتُعد المنافسة على مصادر الطاقة إحدى السمات المميزة لمشهد الطاقة العالمي، مع تحول الثقل الاقتصادي العالمي نحو آسيا بقيادة الصين والهند وتبعاته بعيدة المدى على ميدان الطاقة؛ حيث بدأ يبرز نمو اقتصادي متزايد في هذه الدول المكتظة بالسكان بما يدعم الاقتصاد العالمي. رغم تنافسية القوى الكبرى فإنها تتشاطر مصلحة مشتركة، تتمثل في المحافظة على استقرار إنتاج الطاقة عالميًا تحديدًا النفط الخام (لا سيما في دول المنبع)، الذي يتجاوز أهميته كسلعة تجارية إلى مسألة استراتيجية تتعلق بالأمن القومي للدول، وضرورة تأمينه بالوسائل العسكرية إن لزم الأمر، لذلك تتجه القوى الكبرى للتنوع في مصادر تدفق الطاقة إليها تحصيلًا لأمنها من أي تهديد محتمل مفاجئ، فأمن الطاقة عملية مستمرة تشمل توافر الموارد، واستقرارها والقدرة على التنبؤ بضمان استدامتها. ومن ثم، يشكل التنافس الجيوسياسي على الطاقة المتجددة واقعًا جديدًا، يحمل في طياته فرصًا وتحديات، وعليه يمكن للدول التي تستغل هذه الفرص أن تحقق نموًا اقتصاديًا مستدامًا، وتقليل اعتمادها على الوقود الأحفوري، وتعزيز أمنها الطاقوي.

أولاً: مظاهر تحول الصين تدريجياً لقوة مهيمنة في مجال الطاقة النظيفة والمتجددة

يهدف هذا المحور تناول الكيفية التي تحولت من خلالها الصين إلى رائدة في مجال الطاقة المتجددة، والتحول الصيني نحو الطاقة المتجددة من الاعتماد على الفحم إلى الريادة العالمية، مع إلقاء الضوء على المستقبل ومناقشة فرص تفوق الصين في ابتكار التقنيات النظيفة لا يمكن المساس به؟

أخذت الصين في التحول إلى عملاق عالمي في مجال الاستثمار في مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة، وهو أمر قد يسمح باعتبارها "أوبك" الطاقة المتجددة. وفي عام 2022 استثمرت الصين في مشاريع جديدة بهذا القطاع، بما يفوق حجم استثمارات باقي دول العالم مجتمعة. وتشير الاستثمارات الكثيفة في المحطات العاملة بالفحم ومصادر الوقود الأحفوري الأخرى حالياً إلى الزخم الحاكم لسياسات الحكومة الصينية، والذي يُعد قوة دفع باتجاه الوصول إلى ذروة استخدام الفحم والمصادر التقليدية الأخرى، ومن ثمّ ذروة الانبعاثات، قبل المواعيد المحددة.²

تشهد الصين تحولاً ملحوظاً نحو الطاقة النظيفة والمتجددة؛ حيث تسعى جاهدة لتصبح رائدة عالمية في هذا المجال، وتتجلى هذه الهيمنة الصينية في عدة مظاهر:

- الاستثمارات الضخمة: من خلال تخصيص الصين مبالغ طائلة للاستثمار في مشروعات الطاقة المتجددة سواء كانت حكومية أو خاصة، والقيام ببناء محطات توليد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح على نطاق واسع، وتوسيع شبكات النقل الكهربائي.
- التكنولوجيا المتطورة: حيث تستثمر الصين بكثافة في البحث والتطوير لتطوير تقنيات جديدة في مجال الطاقة المتجددة، مثل الخلايا الشمسية ذات الكفاءة العالية وتوربينات الرياح العملاقة، بالإضافة إلى سيطرة الصين على جزء كبير من سلاسل الإمداد في مجال الطاقة المتجددة؛ مما يمنحها تفوقاً تنافسياً.

- السياسات الحكومية الداعمة: وضعت الصين أهدافاً طموحة للانتقال إلى الطاقة النظيفة والحد من الانبعاثات الكربونية، وتقدم الحكومة الصينية حوافز مالية وتسهيلات للمستثمرين في مجال الطاقة المتجددة.
- الأسواق المحلية الواسعة: إذ يشهد الطلب على الطاقة في الصين نموًا متسارعًا؛ مما يخلق سوقًا واسعة للطاقة المتجددة، كما تدعم الحكومة الصينية الصناعات المحلية العاملة في مجال الطاقة المتجددة؛ مما يعزز قدرتها التنافسية.
- التعاون الدولي: حيث تستخدم الصين مبادرة الحزام والطريق للتوسع في أسواق الطاقة المتجددة العالمية، كما تقدم مساعدات فنية ومالية للدول النامية لمساعدتها على تطوير مشاريع الطاقة المتجددة.
- التكامل الصناعي: من خلال ربط الطاقة المتجددة بالصناعات الأخرى؛ حيث تعمل الصين على ربط الطاقة المتجددة بالصناعات الأخرى، مثل صناعة السيارات الكهربائية؛ مما يخلق اقتصادًا دائريًا.

كيف أصبحت الصين رائدة العالم في مجال الطاقة المتجددة؟

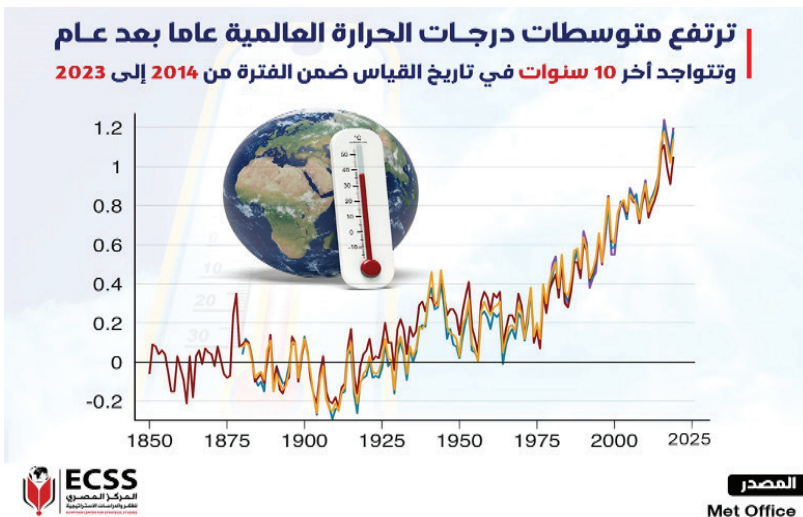
شهدت الصين نموًا هائلًا في طاقتها المتجددة؛ حيث تعهدت الصين في عام 2020 ببلوغ 1200 جيجاواط من الطاقة المتجددة بحلول عام 2030، أي أكثر من ضعف طاقتها في ذلك الوقت. وبحسب سرعتها الحالية، ستحقق هذا الهدف بحلول عام 2025، وقد تنفرد بقدرة تصل إلى 1000 جيجاواط من الطاقة الشمسية وحدها بحلول نهاية عام 2026، وهو إنجاز من شأنه أن يُسهم بشكل كبير في قدرة الطاقة المتجددة المركبة البالغة 11000 جيجاواط التي يحتاجها العالم لتحقيق أهداف اتفاقية باريس لعام 2030. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الوقود الأحفوري يُشكل الآن أقل من نصف إجمالي الطاقة المركبة في الصين، وهو انخفاض كبير مقارنة بعشر سنوات مضت عندما كانت الوقود الأحفوري تمثل ثلثي قدرتها على توليد الطاقة.³

أكدت الوكالة الدولية للطاقة أن الصين كانت المحرك الرئيسي للزيادة العالمية في الطاقة المتجددة خلال عام 2023، حيث أسهمت بنسبة كبيرة في تحقيق الهدف العالمي لزيادة الطاقة المتجددة ثلاث مرات بحلول عام 2030. هذا النمو الهائل يعكس الاستثمارات الضخمة والسياسات الداعمة التي تتبناها الصين في هذا المجال؛ مما يجعلها نموذجًا يُحتذى به للدول الأخرى التي تسعى لتحقيق انتقال طاقي مستدام.

والسؤال حاليًا: لطالما كانت الصين مشهورة في العقدين الماضيين بأنها أكبر مصدر لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري في العالم، وهي دولة تستخدم أيضًا قدرًا كبيرًا من الفحم الملوث للغاية مثل بقية العالم مجتمعة، كيف أصبحت أيضًا قوة عملاقة للطاقة المتجددة في العالم؟

التحول الصيني نحو الطاقة المتجددة: من الاعتماد على الفحم إلى الريادة العالمية:

استند النمو الاقتصادي السريع في الصين تاريخيًا على مصادر الطاقة الأحفورية الغنية. ومع ذلك، دفعت المخاوف المتزايدة من التغيرات المناخية، مثل ارتفاع مستوى سطح البحر وتواتر الكوارث الطبيعية، القيادة الصينية إلى تبني استراتيجيات طموحة للانتقال إلى مصادر طاقة نظيفة، فقد أدركت الصين أن الاعتماد المستمر على الوقود الأحفوري يعرض أمنها الاقتصادي والبيئي للخطر.



ولذلك أصبحت الطاقة المتجددة خيارًا جذابًا لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وحماية البيئة، وأدركت القيادة الصينية أن مكانتها العالمية كقوة عظمى تتطلب منها اتخاذ إجراءات جادة لمواجهة التغيرات المناخية، فبالإضافة إلى الضغوط الدولية المتزايدة، كانت الصين تعاني من آثار التلوث على صحتها العامة واقتصادها. ولذلك، رأى القادة الصينيون في التحول نحو الطاقة المتجددة فرصة لتحسين صورتها الدولية وحماية بيئتهم.⁴

حيث اتجهت قيادة الحزب الشيوعي إلى تبني استراتيجيات متعاقبة لإحداث "ثورة" في التحول إلى مصادر الطاقة النظيفة، وهو ما يمكن تناوله على النحو التالي:

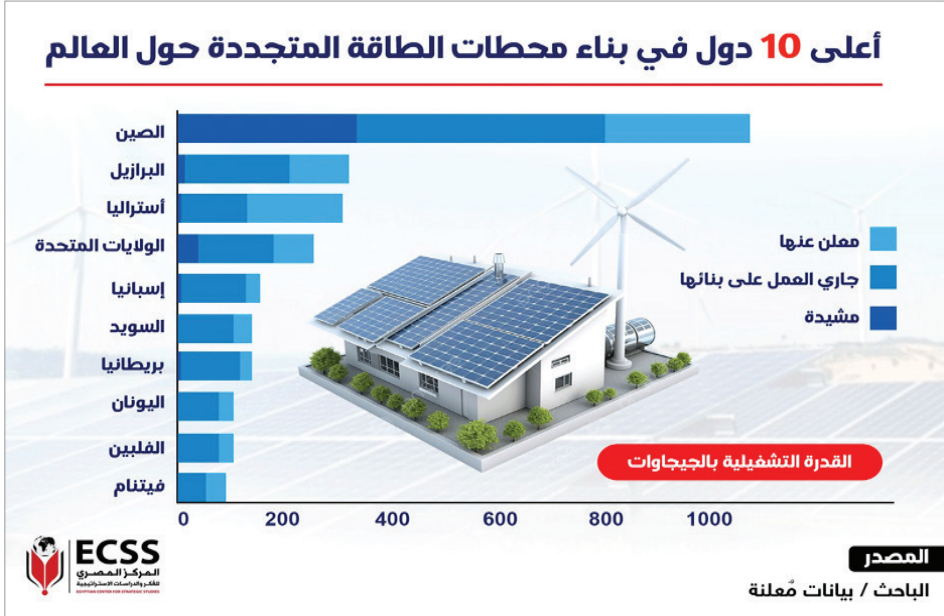
- شكل قانون الطاقة المتجددة لعام 2006 نقطة تحول حاسمة في مسيرة الصين نحو تقليص الاعتماد على الوقود الأحفوري. وقد عززت خطة التنمية متوسطة وطويلة الأجل للطاقة المتجددة الصادرة في العام التالي هذا التحول؛ حيث حددت أهدافاً طموحة لزيادة حصة الطاقة النظيفة والطاقة النووية في مزيج الطاقة الصيني.
- شهد عام 2017 إطلاق الصين لـ "استراتيجية ثورة إمداد واستهلاك الطاقة"، والتي رسمت خارطة طريق شاملة لتحول طاقتي شامل. حيث حددت هذه الاستراتيجية خمس أولويات رئيسية: ترشيد استهلاك الطاقة، وتنويع مصادرها، وتعزيز الابتكار التكنولوجي في مجال الطاقة، وإصلاح نظام الطاقة، وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال.
- شهد عام 2021 تحولاً استراتيجياً في قطاع الطاقة الصيني؛ حيث أعلن الرئيس شي جين بينج عن بناء "نظام طاقة جديد" يعتمد بشكل أساسي على مصادر الطاقة المتجددة. جاء هذا الإعلان بالتزامن مع تعهدات صينية بزيادة طموحها المناخي، بما في ذلك الوصول إلى ذروة الانبعاثات بحلول عام 2030 والحياد الكربوني بحلول عام 2060، كما تضمنت هذه التعهدات السيطرة على استخدام الفحم وتقليله تدريجياً، ووقف بناء محطات الفحم في الخارج.

رغم كون الصين أكبر مصدر لانبعاثات غازات الدفيئة عالميًا، فقد تحولت إلى رائد عالمي في إنتاج الطاقة المتجددة، متصدرة العالم في توليد الطاقة من الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الكهرومائية. وتسعى الصين جاهدة لزيادة هذا الإنتاج بشكل كبير؛ حيث تستهدف أن تكون نسبة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الإجمالي للبلاد 25٪ بحلول عام 2030 وأكثر من 80٪ بحلول عام 2060، مع هدف توليد 33٪ من الكهرباء من مصادر نظيفة بحلول عام 2025.

■ الصين تحتل المركز الأول عالميًا في قدرة الطاقة الشمسية والرياح، والقدرة العاملة للطاقة الشمسية بالصين تتخطى دول العالم مجتمعة، واستحوذت الصين على أكثر من نصف استثمارات العالم في الطاقة المتجددة، كما تتصدر الصين العالم في مشروعات طاقة الرياح البحرية.

تؤكد الأرقام والإحصائيات الدور المحوري للصين في مجال الطاقة المتجددة والمركبات الكهربائية، فالصين تسهم بحوالي 75٪ من إجمالي سعة طاقة الرياح والطاقة الشمسية الجديدة في العالم سنويًا، وحوالي 80٪ من إجمالي سعة الطاقة الكهرومائية الجديدة. كما تمتلك الصين ما يقرب من نصف السعة العالمية من طاقة الرياح ونصف عدد السيارات الكهربائية في العالم؛ مما يجعلها القوة الدافعة الرئيسية في هذا القطاع.⁵

شهدت الصين تحولًا ملحوظًا من كونها مستوردًا للتقنيات إلى كونها رائدة عالمية في مجال الطاقة المتجددة، فمن خلال الاستثمار بكثافة في البحث والتطوير، تمكنت الصين من تطوير تقنيات متقدمة في مجال الطاقة الشمسية والرياح والهيدروجين الأخضر؛ مما يجعلها في موقع قوي لتلبية الطلب العالمي المتزايد على الطاقة النظيفة. في أقل من عقد من الزمان، تمكنت الصين من السيطرة على غالبية سلاسل توريد الطاقة المتجددة العالمية، بدءًا من استخراج المعادن النادرة وحتى تصنيع الألواح الشمسية والبطاريات. هذه الهيمنة الصينية أدت إلى انخفاض أسعار الطاقة المتجددة بشكل كبير؛ مما أسهم في تسريع الانتقال العالمي نحو الطاقة النظيفة. لا يقتصر تأثير الصين على سوق الطاقة المتجددة على انخفاض الأسعار، بل امتد إلى قطاع النقل الكهربائي؛ حيث أصبحت شركات صينية مثل BYD قوة محرك رئيسية في هذا القطاع؛ مما يشكل تحديًا كبيرًا للعلامات التجارية التقليدية.⁶



تبنى الصين أكبر قدرات في مجال طاقة الرياح والطاقة الشمسية، مقارنة ببقية دول العالم مجتمعة؛ وفي وقت يعد العملاق الآسيوي أكبر مصدر للغازات المسببة للاحتباس الحراري، والتي تغذي تغير المناخ. إن ما يقرب من ثلثي محطات إنتاج طاقة الرياح والطاقة الشمسية الكبرى في العالم توجد في الصين. وبحسب تقرير صادر عن "منظمة مراقبة الطاقة العالمية"، تمتلك الصين حالياً 339 جيجاوات من الطاقة قيد الإنشاء، بما في ذلك 159 جيجاوات من طاقة الرياح و180 جيجاوات من الطاقة الشمسية.⁷

العوامل التي دفعت نحو الابتكار في مجال الطاقة النظيفة بالصين

إن السرديات السائدة حول صعود الصين في مجال الطاقة النظيفة غالباً ما تقلل من دورها في الابتكار والتعاون الدولي. فبدلاً من النظر إلى الصين كقوة استفادت بشكل غير مشروع من نقل التكنولوجيا، يجب علينا أن ندرك أن تطورها الصناعي هو نتيجة تفاعل معقد بين السياسات الحكومية، والاستثمارات الضخمة، والابتكار المحلي، والتفاعل مع شبكات الإنتاج العالمية. وعليه يمكن القول إنه هناك أربعة عوامل رئيسية دفعت الصين نحو التحول للابتكار والتقدم في مجال الطاقة النظيفة:

1. الدعم السياسي القوي والمستمر للطاقة النظيفة كان عامل تمكين حاسم، ليس فقط لنمو الصناعة، ولكن للابتكار: ففي حين أن صانعي السياسات قد خفضوا الدعم بمرور الوقت، وكانت هناك دورات انتعاش وركود بالنسبة للأطراف المعنية في مجال التصنيع، فإن الاتجاه العام للسياسة استمر في التركيز على الطاقة المتجددة والمركبات الجديدة كاستراتيجية وطنية. وينبغي أن تستمر السوق المحلية الكبيرة والمتنامية في دعم قوة الصين في هذه المجالات، على الرغم من أن النمو المتباطئ يعني أن لاعبيها المحليين سيحتاجون إلى البحث في الخارج عن النمو.

2. التوسع الصناعي: لقد أثبتت العناقيد الصناعية في الصين فاعليتها في تقليل تكاليف الطاقة النظيفة وتحفيز الابتكار. ومع ذلك، فإن تكرار هذا النموذج في دول أخرى يتطلب تخطيطًا دقيقًا واستثمارات كبيرة؛ حيث يجب على هذه الدول أن تركز على بناء بيئة جاذبة للاستثمار، وتشجيع التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة، وتطوير سياسات صناعية مستدامة. من خلال تبني هذه الاستراتيجيات، يمكن لهذه الدول أن تسهم في تسريع الانتقال إلى الطاقة النظيفة على مستوى العالم.

3. هيمنة نقل التكنولوجيا والشبكات العالمية للابتكار؛ مما أدى لظهور جميع قطاعات الطاقة النظيفة في الصين: تحتل الصين مكانة مركزية في شبكات التكنولوجيا العالمية؛ مما يجعلها لاعبًا رئيسيًا في تحديد اتجاه التطور التكنولوجي؛ حيث إن قدرة الصين على الابتكار وتطوير التكنولوجيات الجديدة جعلها قوة مؤثرة في هذا المجال.

4. لعب رأس المال البشري وريادة الأعمال أيضًا دورًا قويًا في ابتكار الصين في مجال الطاقة النظيفة: لتحقيق نمو مستدام، تحتاج الصين إلى تحقيق توازن بين الدور التنظيمي للدولة ودعم القطاع الخاص. فبينما تلعب

الدولة دورًا حيويًا في توجيه الاقتصاد، فإن القطاع الخاص هو المحرك الرئيسي للابتكار وريادة الأعمال؛ أي تضيق على القطاع الخاص قد يعرض هذا التوازن للخطر.

العقبات والتحديات التي تواجه الصين في قيادة تحول الطاقة المتجددة في العالم

على الرغم من كل ما سبق، فلا تزال الصين تواجه عقبات، أغلبها داخلية، تحد من إمكانية قيامها بأدوار فعالة في قيادة تحول الطاقة في الخارج، ويتمثل أبرز هذه العقبات والتحديات في الآتي:

- التذبذب في إنتاج الطاقة المتجددة وتلبية الطلب المتزايد: يشكل تذبذب وإنتاج الطاقة المتجددة مع ارتفاع الطلب تحديًا عالميًا يعوق الانتقال إلى الطاقة النظيفة. فحتى الآن، لا توجد تجارب واسعة النطاق لإدارة شبكات كهرباء تعتمد بشكل كبير على مصادر الطاقة المتجددة؛ حيث إن النسبة المتجاوزة 50% عادة ما تستلزم الاعتماد على مصادر تقليدية. وتسعى الصين جاهدة لحل هذه المعضلة من خلال تطوير حلول تخزين الطاقة، مثل الهيدروجين الأخضر والبطاريات، بهدف زيادة مرونة شبكتها الكهربائية وتلبية الطلب المتزايد، خاصة في فصل الشتاء.
- مشكلة محطات توليد الكهرباء العاملة بالفحم ومصادر الوقود الأحفوري الأخرى: وتشير تقديرات صينية حكومية إلى تحول مئات من هذه المنشآت (التي لا يمكن تحويلها إلى محطات طاقة أنظف) إلى أصول معلقة لا استفادة منها على المدى الطويل، بفعل التغيرات الجذرية في منظومة الطاقة الوطنية التي تتبناها الصين حاليًا، وهو ما سيتسبب في كلفة اقتصادية مرتفعة لخطط تحول الطاقة.
- غالبية إنتاج الكهرباء في الصين من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح يأتي من حقول مبنية على اليابسة: ويتم في المناطق المشمسة والمفتوحة في شمال غرب الصين. ويساعد على ذلك أن أسعار الأراضي في هذه المناطق أقل بكثير

من باقي المناطق الأكثر اكتظاظًا في الصين. لكن الطلب الكثيف على الكهرباء يقع في المناطق الأكثر انتعاشًا اقتصاديًا في الشرق والشمال الشرقي ووسط الصين. وتجعل هذه التركيبة تكلفة بناء المحولات وخطوط الإمداد الكهربائي، على طول هذه المسافات الشاسعة، مرتفعة للغاية، وتضع أعباءً اقتصادية كبيرة على خطط التحول.

■ غياب التوازن في سوق الكهرباء المحلية نتيجة تسييس سياسة تسعير الكهرباء للمنازل: فالسلطات الصينية تولي أهمية كبيرة لأمن الطاقة لاعتبارات تتعلق بارتباطه بأمن النظام السياسي. وقد أدى ذلك إلى اعتماد سياسة تسعير ليست قائمة على مفاعيل السوق والعرض والطلب، وإنما تعتمد على إبقاء أسعار الطاقة إلى المنازل منخفضة للغاية في مقابل تعويض الفارق عبر رفع الأسعار على المنشآت الصناعية والتجارية. ومن ثم، فإن شركات الطاقة الحكومية في الأقاليم لا تحقق أرباحًا تذكر، وهو ما يجعل سوق الطاقة المحلي مشوهًا وبجاجة لإصلاح هيكله كبير.

■ التشوهات القانونية والإجرائية في الأسواق الخارجية: وعدم اتساق أغلبها مع القواعد المنظمة الداخلية الصينية، تجعل الإسهام الصيني في تحول الطاقة في الخارج مقتصرًا على جوانب الاستثمار والتمويل والخبرات التقنية فقط. ويلزم التغلب على ذلك توحيد القواعد التنظيمية بين الصين وكثير من دول مبادرة الحزام والطريق، وتسهيل عمل شركات الطاقة الصينية على أراضيها. وتُقدّم الإمارات والسعودية مثالًا مهمًا على المرونة في هذا الشأن.

نظرة إلى المستقبل: هل تفوق الصين في ابتكار التقنيات النظيفة لا يمكن المساس به؟

■ من المحتمل أن يستمر الدعم السياسي، ولكنه يواجه تناقضات: يلعب الدعم السياسي دورًا حاسمًا في توجيه الاستثمارات نحو الابتكار، وخاصةً في الصين. فالدعم الحكومي المستمر للطاقة النظيفة، والذي يتجسد في "الصناعات الثلاث الجديدة"، يعكس رؤية استراتيجية تهدف إلى تحفيز

النمو الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية الصينية. هذا الدعم السياسي المتواصل يميز الصين عن العديد من الدول الأخرى؛ حيث غالبًا ما يتم ربط السياسات البيئية بالاعتبارات البيئية والمناخية أكثر من كونها محركًا للنمو الاقتصادي. وعلى الرغم من الدعم الحكومي القوي، يواجه قطاع الطاقة النظيفة في الصين تحديات متزايدة. بالإضافة إلى ذلك، تعاني صناعات الطاقة الشمسية والبطاريات من فائض في الإنتاج؛ مما يزيد الضغط على الأسعار. كما أن دمج كميات كبيرة من الطاقة المتجددة في شبكة الكهرباء يمثل تحديًا كبيرًا؛ مما قد يؤدي إلى زيادة التكاليف وتأخير تحقيق أهداف الحياد الكربوني.

■ نقل التكنولوجيا: أصبحت الصين القوة الدافعة وراء الابتكار في مجال الطاقة النظيفة؛ مما جعل الشركات الغربية تعتمد بشكل متزايد على التكنولوجيا الصينية. فبدلاً من التركيز على منع نقل التكنولوجيا، باتت الشركات الغربية تسعى إلى بناء شراكات مع الشركات الصينية للحصول على المعدات والخبرات اللازمة لتطوير منتجاتها. وهذا يعني أن سلاسل الإمداد العالمية للطاقة النظيفة أصبحت مرتبطة بشكل وثيق بالصين؛ مما يزيد من اعتماد الشركات الغربية على التكنولوجيا الصينية.⁸

■ قد تسهل أنظمة الابتكار العالمية للحاق بالركب من قبل دول أخرى غير الصين: لقد استفادت الصين بشكل كبير من النظام العالمي للابتكار؛ ولكنها بدأت الآن في تشكيل هذا النظام بدلاً من مجرد الاستفادة منه. فمع تقدمها التكنولوجي وتوسع قاعدتها الصناعية، أصبحت الصين قادرة على توليد ابتكاراتها الخاصة وتصديرها إلى العالم. وهذا التحول يطرح تساؤلات حول أهمية النظام العالمي للابتكار بالنسبة لمستقبل الابتكار في الصين، وهل ستستمر الصين في الاعتماد على التعاون الدولي أم ستعتمد بشكل أكبر على قدراتها الذاتية؟

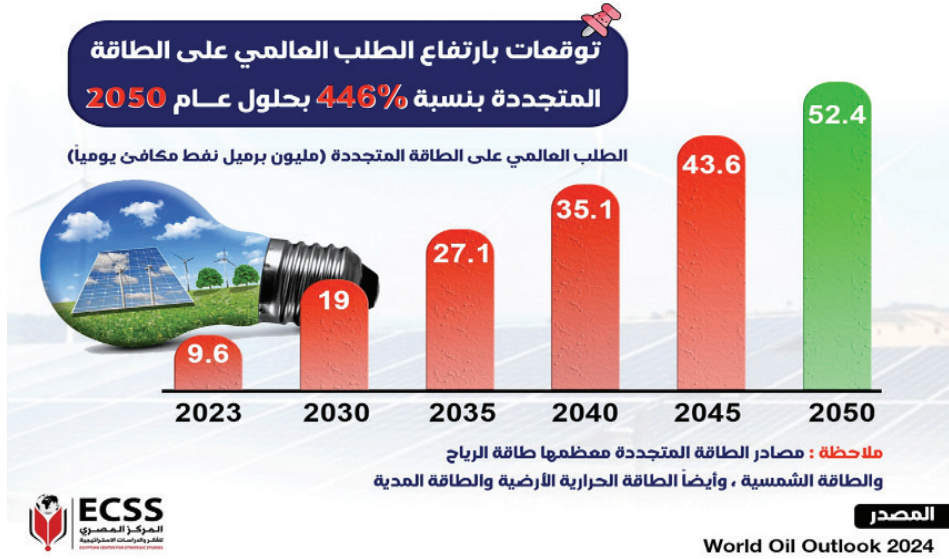
■ أسئلة حول رأس المال البشري والقطاع الخاص: تشير الأدلة الاقتصادية إلى أن إلغاء الاقتران من شأنه أن يقلل من حوافز الابتكار العالمي. فالعولة تعزز الابتكار من خلال توسيع الأسواق وزيادة التنافس؛ مما يدفع الشركات

إلى الاستثمار في البحث والتطوير. وبالتالي، فإن تقليل التكامل الاقتصادي العالمي قد يؤدي إلى تباطؤ وتيرة الابتكار. على الرغم من التقارير المتعلقة بهجرة الخبراء من الصين، فإن هذه التقارير متضاربة وغير حاسمة. ففي حين تشير بعض الدراسات إلى زيادة في عدد الخبراء الصينيين الذين يغادرون الولايات المتحدة، تشير دراسات أخرى إلى استمرار تدفق المواهب الصينية إلى الولايات المتحدة. وبالتالي، من الصعب تحديد التأثير الصافي لهذه الحركات على الابتكار في الصين. بالإضافة إلى ذلك، فإن قطاع الطاقة النظيفة يمثل حالة خاصة؛ حيث تتفاعل عوامل عديدة مثل السياسات الحكومية والدعم المالي والتطورات التكنولوجية لتحديد مسار الابتكار. لذلك، فإن تأثير إلغاء الاقتران على ابتكار الطاقة النظيفة قد يختلف عن تأثيره في القطاعات الأخرى.

ثانياً: التنافس بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية

على الاستثمار في الطاقة المتجددة

بشكل عام، هناك حالياً ثلاثة أطراف أساسية تؤثر في قطاع الطاقة، وهي الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية التي استخدمت القوة الاقتصادية والشرائية سلاحاً سياسياً، والصين والدول الناشئة الكبيرة مثل الهند وتركيا وفيتنام التي رفضت الضغط الغربي وواصلت التعامل مع روسيا، والسعودية ودول الشرق الأوسط الأخرى المنتجة للنفط التي تسعى إلى الحفاظ على الحياد، وقد تكون قادرة على الاستحواذ على حصص أكبر في السوق.⁹



أهمية الطاقة بالنسبة للصين والولايات المتحدة والنظام الدولي

يُعد أمن الطاقة من أهم القضايا التي تواجه جميع دول العالم، تُعد الطاقة جانباً مهماً لفهم المنافسة في النظام الدولي، ولذا تعتبر الطاقة عاملاً حاسماً في توزيع القوة العالمية. إن قدرة الدول على التحكم في الطاقة تؤثر بشكل مباشر في قدرتها على تحويل موارد الطاقة إلى ثروة وقوة أو مراكز نفوذ متمركزة في العديد من العالم، ويعني مصطلح "أمن الطاقة" إن مصادر الطاقة كافية لتلبية احتياجات الطاقة للمجتمع السياسي، والتي تشمل النشاط الاجتماعي والاقتصادي والعسكري، وأن يتم تلبية هذا الطلب بطريقة موثوقة ومستقرة في المستقبل (توجد درجات مختلفة من أمن الطاقة مع عواقب مختلفة للدول)، وبشكل عام عندما لا يتم تلبية الطلب، يمكن أن تتأثر احتياجات المواطنين اليومية. ويُعد أمن الطاقة قضية سياسية مهمة بسبب التقدم الصناعي الضخم مع الطلب الكبير على الطاقة، وتزايد عدد السكان، وارتفاع مستويات الاستهلاك، والاعتماد الكبير على الوقود الأحفوري غير المتجدد.

بالإضافة إلى ذلك، تتنافس الصين والولايات المتحدة منذ فترة من أجل النفط الخام في "حوض كاسبي"؛ حيث تركز قواتها المسلحة ومواردها الاقتصادية هناك،

بينما تحاول تقليل نفوذ الأخرى في المنطقة . كما تنافست الصين والولايات المتحدة منذ فترة طويلة على موارد الوقود الأحفوري، تتنافس هاتان القوتان العظميان أيضًا لدمج مصادر الطاقة المتجددة لتنويع منابع أمن الطاقة الخاصة بهما. تزداد هذه المنافسة بين الدول بسبب تراجع هيمنة الولايات المتحدة ونمو الاقتصاد الصيني؛ حيث تتنافس الدولتان على مركز القوة العالمية، تتجه كل من الصين والولايات المتحدة نحو دمج الطاقة المتجددة. وعلى الرغم من أن الطاقة المتجددة أصبحت اهتمامًا أكثر تحديدًا للسياسات الوطنية للطاقة بالنسبة لهذين البلدين، فإنها تمثل جزءًا كبيرًا من استهلاك الطاقة والاستثمار الوطني للصين؛ حيث يزيد استثمارها في الطاقة المتجددة بأكثر من حوالي 30٪ عن الولايات المتحدة.

ويبدو أن الصين تدمج الطاقة المتجددة بوتيرة أسرع من الولايات المتحدة، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى استهلاكها العالي للفحم المحلي، وهو المصدر الرئيسي لتدهور البيئة في البلاد. بالإضافة إلى ذلك، يُعد الفحم موردًا غير متجدد من المتوقع استنفاده بحلول منتصف القرن. من حيث أمن الطاقة، ليس لدى الصين خيار، ويجب عليها دمج مصادر بديلة في معادلة الطاقة الخاصة بها. علاوة على ذلك، لم تتمكن الصين حتى الآن من تكرار نجاح استخراج الغاز الصخري الأمريكي.¹⁰

تمتلك الصين موارد طبيعية متجددة كافية (خاصة الرياح والشمس) لتلبية احتياجاتها المستقبلية من الطاقة، وفي الوقت نفسه، تشهد الولايات المتحدة طفرة في الغاز الطبيعي نتيجة نجاحها في استخراج الصخري، والذي يمكن أن يمد البلاد بالطاقة لملايين السنين. في حين أن الولايات المتحدة هي ثاني أكبر مستثمر في العالم في مجال الطاقة المتجددة، فإن استثماراتها تتضاءل عامًا بعد عام، وفي الوقت نفسه، ينمو استخراجها للغاز الصخري بشكل كبير.



من المسلم به هنا وجود العديد من العوامل التي تُسهم في دمج الطاقة المتجددة، مثل المكاسب الاقتصادية (الوظائف الجديدة المرتبطة بتطوير الموارد المتجددة وإمكانات تصديرها)، التدهور البيئي (التلوث وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن استخدام الوقود الأحفوري)، استنزاف الموارد غير المتجددة (لن تتمكن المصادر المعروفة المتبقية، مثل النفط الخام، من تلبية احتياجات الطاقة المستقبلية)، والدوافع السياسية (رغبات الحكومات في قيادة الحركات العالمية للطاقة النظيفة)، من بين أمور أخرى.

إن آثار استخدام الطاقة من قبل الصين والولايات المتحدة بعيدة المدى؛ حيث تؤثر في الأسواق العالمية والاقتصادات والبيئة والصحة العامة والعلاقات بين الدول. ومن المهم أيضاً ذكر العلاقة بين هذين البلدين، والآثار المهمة للطاقة العالمية، فضلاً عن التباعد في الطاقة المتجددة بين الصين والولايات المتحدة. يتشاركون التحديات المشتركة للطاقة، لكنهم لا يزالون لا يتعاونون بشكل كبير في معالجة قضايا الطاقة. تتميز العلاقة الصينية الأمريكية بشكل عام بالاختلافات الجوهرية وعدم الثقة المتبادلة. وبينما تواجه تحدياً آخر من خلال النمو الاقتصادي الصيني والتراجع الاقتصادي النسبي للولايات المتحدة، يوجد احتمال حدوث صراع كما يتضح من خلال المنافسة على الطاقة من أجل المصادر غير المتجددة والمتجددة¹¹.

في الواقع، إن عدم التعاون في معالجة مشاكل أمن الطاقة المشتركة هو شكل من أشكال الصراع، على الرغم من أن الحرب بين الاثنين تبدو غير محتملة بسبب علاقتهما المترابطة، إذ تعتمد الصين بشدة على أسواق الصادرات الأمريكية وأسواق سندات الخزانة الأمريكية لمخزوناتهما الأجنبية، وتعتمد الولايات المتحدة بشكل كبير على الواردات منخفضة التكلفة من الصين. ومع ذلك، لم يمتد هذا الترابط حتى الآن إلى حد كبير في مجال أمن الطاقة؛ حيث تبدو الصين والولايات المتحدة متنافستين تمامًا.

خلاصة القول، بصفتها قوة عالمية وأكبر مستهلك للطاقة في العالم، تسير الصين على طريق يمكن أن يعيد تشكيل المشهد العالمي للطاقة، خاصة في مجالات الحفاظ على الوقود الأحفوري، واستخدام الطاقة بشكل أكثر كفاءة، والدمج العالمي التالي لمصادر الطاقة المتجددة. قد يكون ذلك ممكنًا من خلال التقدم التكنولوجي الخاص بالصين وتقليد البلدان الأخرى لممارساتها في مجال الطاقة النظيفة. مع نموها اقتصاديًا، ستلعب الصين دورًا متزايد الأهمية في تحديد المعايير التقنية العامة وفي تعزيز التقارب في مجال الطاقة. مثل البلدان الأخرى، تتزامن تحديات الصين في مجال السياسة الطاقة مع أهدافها في السياسة الاقتصادية. تحتاج البلاد إلى الحفاظ على نموها السريع والاقتصادي، ولكن بطريقة أقل كثافة للطاقة بكثير. وقد اعترفت الحكومة الصينية على نطاق واسع بذلك، ولكن التغييرات الكبيرة في استهلاك الطاقة بالنسبة إلى الناتج الاقتصادي يمكن أن تعني تغييرات كبيرة في هيكلها الاقتصادي.

لا ينبغي التقليل من دور الولايات المتحدة في مجال الطاقة المتجددة، حتى لو كانت تدمجها بشكل أقل نسبيًا من الصين في هذا المجال. الولايات المتحدة هي الرائدة عالميًا في مجال أبحاث الطاقة وتطويرها، وعلاوة على ذلك، حققت دائمًا تقدمًا في تقنيات الطاقة. الولايات المتحدة هي أكبر مسهم في العالم في مجال أبحاث الطاقة وتطويرها؛ مما أدى تاريخيًا إلى إحراز تقدم كبير مثل مجالات الطاقة من الوقود الأحفوري والطاقة النووية والمصادر المتجددة. ومع ذلك، فإن وفرة الغاز الصخري والاعتماد المتزايد على هذا المورد قد يببطئ تحرك البلاد نحو دمج أكبر للمصادر المتجددة في مصفوفة الطاقة الخاصة بها.

إجمالاً لما سبق، إن النظام العالمي الجديد يجب أن يتم تنظيمه بناءً على العلاقة التكافلية بين صعود الصين ورد فعل الولايات المتحدة على هذا الصعود. يمكن أن يؤدي مثل هذا التحول إلى تغيير في توازن القوى في النظام الدولي نحو الصين، ويُعد أمن الطاقة عاملاً رئيسياً في هذا التحول، كما يُشكل تعزيز التعاون بين الصين والولايات المتحدة أمراً حيوياً لمعالجة التحديات المشتركة لأمن الطاقة، بما في ذلك استقرار السوق والإمداد، فضلاً عن التطورات الجديدة في مجال الطاقة المتجددة التي تعود بالنفع على استهلاك الطاقة وتعزز الاقتصادات وتخفف من التأثيرات البيئية. ومع ذلك، يبدو أن الصين والولايات المتحدة لديهما طريق طويل يجب أن يقطعه لتحقيق أهداف السياسات الخاصة بهما في مجال كفاءة الطاقة والاستدامة البيئية، يبدو أن العلاقات المتعلقة بالطاقة بينهما تتميز بمزيج من التعاون والتعايش والمنافسة.

على الرغم من أنه من السابق لأوانه الإدلاء ببيانات حول هيمنة جديدة، فإن الصين، كقوة عالمية ناشئة وأكبر مستهلك للطاقة في العالم، قادرة على إعادة تشكيل المشهد العالمي للطاقة بشكل محتمل، خاصة في مجالات الحفاظ على الوقود الأحفوري، واستخدام الطاقة بشكل أكثر كفاءة، والدمج العالمي التالي لمصادر الطاقة المتجددة. ومع ذلك، فإن "التنمية الاقتصادية السريعة التي حققتها الصين، المستوحاة من الآخرين في الطريقة الغربية لاستهلاك الطاقة المفرط، لم تخلق بعد لنفسها وللعالم مساراً بيئياً مستداماً للتنمية"، ويعد هذا الإنجاز بالغ الأهمية بالنسبة للصين، أكبر ملوث في العالم، والتي تنتج حوالي 12,7 طن متري من الانبعاثات المنتجة سنوياً اعتباراً من عام 2023، وفي السياق تأتي الولايات المتحدة في المرتبة الثانية بـ 5,9 مليارات طن. ومع ذلك، تنفق الصين على الطاقة النظيفة أكثر من أي دولة أخرى، ولكن لا يزال أمامها طريق طويل لتقطعه، وحتى الآن أنتجت الطاقة الشمسية وطاقة الرياح 14٪ من طاقة البلاد في عام 2024، وتعمل الصين على زيادة هذا العدد من خلال مجموعة من المشاريع التي تشمل الطاقة المتجددة.

ثالثاً: العواقب الجيوسياسية لعملية تحول الطاقة

مع توتر العلاقات الصينية الأمريكية على مدار السنوات الأخيرة، مثلت زيارة وزيرة الخزانة الأمريكية جانيت يلين، ومن قبلها زيارة وزير الخارجية أنتوني بلينكن إلى بكين، خطوات مهمة تكشف عن رغبة الطرفين في وقف تدهور علاقتهما الاستراتيجية، السياسية والاقتصادية والمالية، شديدة التعقيد. وحددت الولايات المتحدة الصين بوضوح باعتبارها منافسها الاستراتيجي الرئيسي ومنافسها الأول، في حين تنظر الصين إلى الولايات المتحدة باعتبارها تهديداً سياسياً واقتصادياً وأمنياً خارجياً رئيسياً، وفيما يلي سيتم تناول أوجه الخلاف بين الدولتين وأثر ذلك في عملية تحول الطاقة في عدة قطاعات، أهمها:

التهديدات في تكنولوجيا السيارات الكهربائية وذاتية القيادة

تشكل السيارات الكهربائية والذاتية القيادة تهديداً متزايداً على الخصوصية والأمن، وذلك بسبب قدرتها الهائلة على جمع وتخزين كميات كبيرة من البيانات الحساسة عن مستخدميها. فمن خلال الاتصال الدائم بالإنترنت، تستطيع هذه السيارات جمع معلومات تفصيلية عن سلوك السائق، وتاريخ تصفحه للإنترنت، ومواقعه، وحتى مكالماته؛ مما يجعلها هدفاً جذاباً للقراصنة والمجرمين. كما تمثل السيارات الكهربائية والذاتية القيادة، المجهزة بكاميرات ومستشعرات متعددة، تهديداً أمنياً محتملاً. فبفضل هذه التقنيات، يمكن لهذه السيارات جمع كميات هائلة من البيانات الحساسة، بما في ذلك صور لمواقع استراتيجية ومهمة مثل القواعد العسكرية والمعامل، بالإضافة إلى بيانات عن البنية التحتية الحيوية مثل شبكات الطرق والجسور، هذه البيانات يمكن أن تستغل لأغراض تجسس أو تخريب؛ مما يهدد الأمن القومي. ويتمثل التهديد الذي قد ينطوي عليه التطوير والصناعة في هذه السيارات بما يأتي:

1. التهديد السيبراني: بالتوازي مع أخطار الاختراق التي أوجدها "إنترنت الأشياء"، يُتوقع أن يقدم "إنترنت المركبات" فرصاً مماثلة للقراصنة (هاكرز) بالسيطرة على كاميرات السيارة، إلى التحكم فيها عن بُعد، والاستيلاء

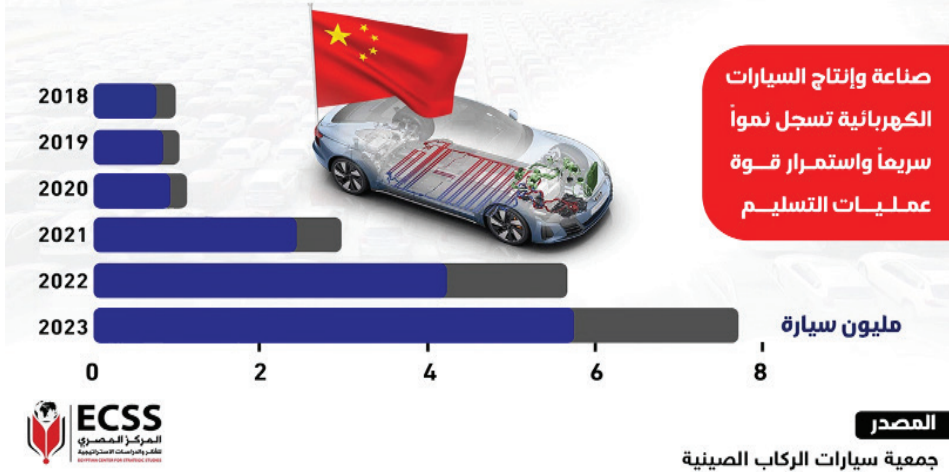
على البيانات المخزنة في ذاكرتها الإلكترونية، وقد تحوّل مجموعات متطرفة السيارات عن بُعد إلى أسلحة. فضلاً عن ذلك، بإمكان القرصنة الإلكترونية اختراق الشبكات الرابطة للسيارات ذاتية القيادة والسيطرة على مجموعة منها، أو اختراق القاعدة الرئيسية المشغلة لها في بلد المنشأ.

2. التجسس وسرقة البيانات: ينقسم هذا العنصر التهديدي إلى شقين؛ الأول: متعلق بدولة المُصنّع وعلاقتها بالدولة المستضيفة للسيارات. فكلما كانت الأجهزة الأمنية في دولة المُصنّع قادرة من الناحية القانونية على الوصول إلى قاعدة البيانات الرئيسية، كالمؤسسات الأمنية الصينية مثلاً، تتراجع فاعلية أنظمة الحماية السيبرانية في تأمين بيانات السيارات. والشق الثاني: متصل بقدرة تلك السيارات على جمع المعلومات الاستخباراتية، وهو ما يحوّلها إلى منصات تجسس وقاعدة للتنافس التكنولوجي ومهدد للأمن القومي.

التنافس الصيني - الأمريكي: تثير السيارات الكهربائية والذاتية القيادة مخاوف أمنية مشتركة لدى الولايات المتحدة والصين؛ حيث يخشى كلا الطرفين من أن تستغل هذه التقنيات المتطورة لتهديد أمنهما القومي:

■ بالنسبة للصين: تربعت الصين على عرش صناعة السيارات الكهربائية على المستوى العالمي؛ بفضل الإمكانيات الضخمة التي تتمتع بها في ظل المتطلبات العديدة لهذه الصناعة، إذ تمتلك الصين أكثر من حوالي 300 طراز كهربائي متاح بشكل تجاري، كما أن بكين تُعد موطناً لأربع من أكبر 10 شركات لتصنيع البطاريات في العالم.¹²

مبيعات السيارات الكهربائية في الصين



كما شهدت الصين حزمة من القيود المشددة على سيارات تسلا الكهربائية؛ حيث مُنعت بشكل متكرر من دخول مواقع حكومية حساسة ومناطق استضافة فاعليات سياسية مهمة. ففي مارس 2021، صدر قرار رسمي يحظر دخول هذه السيارات إلى مقرات حكومية ومؤسسات حساسة، وتكرر هذا الحظر في مناسبات لاحقة مثل مؤتمر الحزب الشيوعي في بيدها في زيارة الرئيس شي جين بينج إلى سيشوان.

أدت مخاوف أمنية جديدة، مدعومة بتقييم حكومي مفصل، إلى فرض قيود مشددة على سيارات تسلا في الصين. فبعد إقرار قانوني لحماية البيانات في سبتمبر ونوفمبر 2021، اللذين يشبهان اللائحة العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي، تم تصنيف سيارات تسلا على أنها تهديد محتمل للأمن القومي. ويرجع ذلك إلى قدرة هذه السيارات على جمع كميات هائلة من البيانات، والتي يمكن أن تُستخدم لأغراض تجسس أو تخريب؛ مما دفع السلطات الصينية إلى فرض قيود على دخولها إلى مناطق مهمة.

■ بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية: تشهد العلاقة بين الولايات المتحدة والصين تصعيداً في التنافس التكنولوجي؛ حيث تتخذ واشنطن إجراءات صارمة ضد شركات صينية كبرى مثل هواوي وزد تي إي. وتبرر الولايات المتحدة هذه الإجراءات بدواع أمنية، مشيرة إلى قانون الاستخبارات الوطني الصيني الذي يلزم الشركات الصينية بتسليم البيانات للمؤسسات الأمنية. وتخشى واشنطن من أن تستخدم هذه الشركات معدات وشبكات لها للتجسس على حسابات الدول الأخرى، وهو ما يهدد الأمن القومي الأمريكي. وقد أثار السماح لشركة "أوتواكس" الصينية بإجراء تجارب للسيارات ذاتية القيادة في كاليفورنيا قلقاً أمنياً بالغاً لدى المشرعين الأمريكيين. فالحزب الجمهوري، على وجه الخصوص، يخشى من أن تستغل هذه الشركات التكنولوجيا المتقدمة في السيارات ذاتية القيادة لجمع بيانات حساسة عن البنية التحتية الأمريكية ونقلها إلى الصين. وقد طالب المشرعون بفرض قيود أشد على الشركات الصينية العاملة في هذا المجال.

مستقبل التنافس الصيني-الأمريكي في صناعة سيارات المستقبل

تواجه السيارات الكهربائية والذاتية القيادة تهديدات سيبرانية متنوعة ومتعددة الجوانب، يمكن تقسيم هذه التهديدات إلى نوعين رئيسيين؛ تهديدات مباشرة وتهديدات غير مباشرة. تشمل التهديدات المباشرة الهجمات الإلكترونية التي تستهدف السيارة نفسها، مثل الاختراق والقرصنة، والتي قد تؤدي إلى حوادث أو تعطيل المركبة. أما التهديدات غير المباشرة، فتستهدف البنية التحتية الداعمة للسيارات ذاتية القيادة، مثل شبكات الاتصالات وأنظمة الملاحة؛ مما قد يؤدي إلى شلل واسع النطاق في حركة المرور.

يتجاوز التنافس بين الولايات المتحدة والصين الإطار التجاري ليشمل المجال الأمني والتكنولوجي؛ حيث أصبحت السيارات الكهربائية والذاتية القيادة ساحة جديدة لهذا الصراع. تمتلك الصين استراتيجية واضحة لدعم هذا القطاع؛ مما يمنحها ميزة تنافسية كبيرة، بينما تعتمد الولايات المتحدة على آليات السوق.

يُثير التركيز العالي لإنتاج المعادن مخاوف بشأن نشوء تكتلات وعلاقات تواطؤ في السوق، إذ تتركز إمدادات المعادن جغرافيًا، وتهيمن الشركات التي تتمتع بخصص سوقية كبيرة في أجزاء رئيسية من سلاسل القيمة المعدنية على عمليات تعدينها وتكريرها. ويمكن أن يؤدي هذا التركيز في الإنتاج إلى تشكيل تكتلات للسلع الأساسية، وهي عبارة عن مجموعات من المنتجين الرئيسيين يسعون إلى تحقيق أقصى قدر من الأرباح من خلال التعاون فيما بينهم في إنتاج وتسعير وتوزيع السلع الأساسية.

أبرمت العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالسلع الأساسية التي تشمل المنتجين والمستهلكين على حد سواء، على سبيل المثال حكمت سلسلة من الاتفاقيات الدولية سوق القصدير عام 1956 حتى عام 1985 عندما انهارت آخر اتفاقية دولية للقصدير. وكانت تهدف هذه الاتفاقيات إلى تحقيق الاستقرار في سوق القصدير من خلال إنشاء نظام للتخزين يسمح للمنتجين بتخزين الإمدادات خلال فترات زيادة العرض وإطلاقها خلال فترات النقص.

التداعيات في المواد المرتبطة بالقطاعات الصناعية مرتفعة القيمة المضافة
(الألواح الشمسية - توربينات الرياح - بطاريات الليثيوم)

شهدت الصين تحولًا ملحوظًا نحو تصنيع وتصدير مكونات الطاقة المتجددة؛ مما عزز مكانتها كقوة صناعية عالمية. ومع ذلك، فإن هذا النمو السريع قد أدى إلى مخاوف متزايدة بشأن "الطاقة الإنتاجية الفائضة" في العديد من هذه القطاعات. هذا التفاوت بين العرض والطلب يثير قلقًا عالميًا؛ حيث تحذر شخصيات بارزة مثل وزيرة الخزانة الأمريكية جانيت يلين من أن هذه الظاهرة قد تهدد الاستقرار الاقتصادي العالمي. تواجه الصين الآن تحديًا يتمثل في تحقيق التوازن بين الحفاظ على نموها الاقتصادي وتلبية الطلب العالمي المتزايد على منتجاتها، مع تجنب الإضرار بالأسواق العالمية.

تعتبر السياسات الحكومية الصينية عاملاً رئيسياً في ظهور مشكلة الطاقة الإنتاجية الفائضة، فالحوافز الحكومية الضخمة التي قدمت للشركات الصناعية خلال فترة النمو السريع، شجعت على الاستثمار المفرط في توسيع القدرات الإنتاجية. وعندما تغيرت الظروف الاقتصادية العالمية، وجدت هذه الشركات نفسها تواجه فائضاً في الإنتاج؛ مما دفعها إلى تصدير منتجاتها بأسعار منخفضة؛ مما أثار قلقاً دولياً بشأن المنافسة غير العادلة.

التجارة الخارجية الصينية في عام 2023



تسعى الصين جاهدة لبناء اقتصاد قائم على الابتكار والتكنولوجيا المتقدمة؛ حيث ركزت على تطوير صناعات المستقبل مثل الطاقة المتجددة والرقائق الإلكترونية. هذا التحول الاستراتيجي يضع الصين في صدام مع الدول الغربية التي تسعى هي الأخرى إلى السيطرة على سلاسل الإمداد العالمية لهذه الصناعات الحيوية؛ مما يخلق تنافساً شديداً على النفوذ الاقتصادي والتكنولوجي. شهدت



صادرات الصين من المنتجات الثلاثة الجديدة، وهي الألواح الشمسية والمركبات الكهربائية وبطاريات الليثيوم، نموًا ملحوظًا

بفضل الدعم الحكومي الكبير. وقد أسهم هذا النمو في تعزيز هيمنة الصين على سلاسل الإمداد العالمية لهذه المنتجات؛ حيث تسيطر حاليًا على حوالي 80% من الطاقة الإنتاجية العالمية للألواح الشمسية. هذا الأمر يضع الصين في موقع قوة في سوق الطاقة المتجددة، ويعزز مكانتها كقائد عالمي في هذا المجال.

تعتبر قضية الطاقة الإنتاجية الفائضة في الصين نقطة خلاف رئيسية بين الولايات المتحدة والصين؛ حيث ترى واشنطن أن هذه السياسة تشكل تهديدًا مباشرًا للمنافسة العادلة وتؤدي إلى إغراق الأسواق بالمنتجات الصينية بأسعار منخفضة؛ مما يضر بالصناعات الأمريكية.



على الرغم من الجهود الصينية لتعديل سياساتها الصناعية، فإن التوترات التجارية بين بكين وواشنطن لا تزال مستمرة. فبينما

سعت الحكومة الصينية إلى تخفيف حدة الانتقادات الموجهة إليها بشأن الطاقة الإنتاجية الفائضة، إلا أن الولايات المتحدة لا تزال تعتبر أن هذه الإجراءات غير كافية. وهذا يشير إلى أن القضية لا تزال تشكل عقبة كبيرة أمام العلاقات التجارية بين أكبر اقتصادين في العالم.

في مواجهة الضغوط الأمريكية المتزايدة بشأن الطاقة الإنتاجية الفائضة، قد تلجأ الصين إلى مناورة استراتيجية جديدة تتمثل في نقل جزء من سلاسل إنتاجها إلى الخارج. تسعى بكين من خلال هذه الخطوة إلى تقليل الاعتماد على الأسواق الغربية، وتخفيف حدة التوترات التجارية، وتعزيز نفوذها الاقتصادي في مناطق أخرى من العالم. ومع ذلك، فإن نجاح هذه الاستراتيجية يعتمد على مدى استعداد الدول الأخرى لاستقبال الاستثمارات الصينية، خاصة في ظل المخاوف المتزايدة بشأن الأمن القومي.

التداعيات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والطاقة

مع القيود الأمريكية التي تهدف للحد من قدرة الصين على تحقيق الاعتماد على الذات في مجالات العلوم والتكنولوجيا، آخرها تدشين صندوق استثماري بقيمة 47,5 مليار دولار، في مايو 2024، في صناعة الرقائق، إلى جانب القيود المضادة التي تفرضها بكين على صادراتها مع العناصر والمعادن الضرورية في مجالات اقتصاد المستقبل، تفرض مزيداً من التداعيات الممتدة للأسواق الحالية من جهة ولتشكيل النظام العالمي في طوره المقبل على النحو التالي:

■ فك الارتباط:

يشهد العالم حالياً صراعاً تكنولوجياً حاداً بين الولايات المتحدة والصين؛ حيث تسعى واشنطن إلى الحفاظ على هيمنتها التكنولوجية وتقويض قدرة الصين على تحديها. وقد أدى هذا الصراع إلى فرض قيود على صادرات التكنولوجيا المتقدمة إلى الصين؛ مما يهدد بتقسيم سلاسل الإمداد العالمية وتأثير سلبيًا في الاقتصاد العالمي. كما يزيد هذا الصراع من التوترات الجيوسياسية بين القوتين العظميين؛ مما يجعل من الصعب التعاون في مواجهة التحديات العالمية المشتركة.

وعلى الرغم من ذلك فإن مواصلة الصين اعتمادها على الذات عبر تعزيز الإنفاق والاستثمار في مجالات البحث والتطوير، واستمرارها في الوقت ذاته باكتساب الأسرار العلمية والتكنولوجية عبر أنشطة التجسس حسب اتهامات الجيش

الأمريكي، إلى جانب امتلاكها قدرات تصنيعية فائضة في العديد من المجالات وعلى رأسها السيارات الكهربائية يدفع لحرب تجارية تكنولوجية أكثر عمقًا؛ مما يدفع إلى محاولات كلا الجانبين لخلق استقطابات دولية أعمق على صعيد التجارة الاستثمار، وهو ما تشهده بصورة أكبر القارة الأوروبية في ظل التوجه لزيادة الرسوم على صادرات السيارات الكهربائية الصينية.

■ حروب تجارية:

ما يدعم ذلك التوجه أن الصين تمتلك قدرات لشن حرب تجارية واسعة بالاعتماد على ما تملكه من استراتيجيات واستنادًا لقاعدة صناعية متنامية وذات طاقة إنتاجية فائضة في مجالات الطاقة الخضراء والمركبات الكهربائية إلى جانب الدعم الحكومي السخي وهو ما يثير المخاوف من الميزة التنافسية للمنتجات التكنولوجية الصينية بخنق المنافسين الدوليين داخل السوق الصينية وفي الأسواق الدولية.

إجمالاً، شكل الصراع التكنولوجي بين الولايات المتحدة والصين تهديدًا كبيرًا للاستقرار الإقليمي والدولي. فوجود تايوان، وهي جزيرة تتمتع بأهمية استراتيجية واقتصادية كبيرة، في قلب هذا الصراع يزيد من حدة التوترات. فطموحات الصين العسكرية، وخاصة فيما يتعلق بتايوان، مرتبطة بشكل وثيق بقدرتها على تطوير تكنولوجيات عسكرية متقدمة. وهذا التنافس الشديد يؤدي إلى تقسيم العالم إلى معسكرين؛ مما يجعل من الصعب التعاون في مواجهة التحديات العالمية المشتركة.

كما يشهد الصراع التكنولوجي بين الولايات المتحدة والصين تأثيرات متزايدة للتطورات الجيوسياسية في آسيا وأوروبا. فالتغيرات في السياسات الأوروبية، خاصة مع صعود الأحزاب اليمينية المتطرفة، قد تؤدي إلى تخفيف القيود المفروضة على التعاون مع روسيا والصين. وفي الوقت نفسه، قد تشهد الولايات المتحدة تغييرات في سياستها تجاه الصين؛ مما يزيد من تعقيد الصراع التكنولوجي ويؤثر في مستقبل سلاسل الإمداد العالمية. ويلعب سلوك الصين دورًا حاسمًا في تحديد مسار هذا الصراع؛ حيث إن نهجًا أكثر تعاونًا من شأنه أن يخفف من حدة التوترات ويؤدي إلى تحقيق استقرار أكبر في العلاقات الدولية.

رابعًا: الفرص التي يطرحها التنافس الأمريكي الصيني في عملية تحول الطاقة على دول الشرق الأوسط

تعد التوترات الجيوسياسية والانقسام من أبرز الأخطار الرئيسية التي تهدد أمن الطاقة، فضلاً عن الجهود المنسقة للحد من الانبعاثات. ويبرز تصاعد الصراع في الشرق الأوسط والحرب المستمرة في أوكرانيا الأخطار المستمرة لأمن الطاقة التي تواجه العالم. على رغم أن بعض التأثيرات المباشرة للأزمة العالمية للطاقة بدأت في التراجع في عام 2023، فإن خطر حدوث مزيد من الاضطرابات أصبح مرتفعاً للغاية. ستستفيد الدول العربية، وخصوصاً الخليجية، من الاستثمارات الصينية المباشرة في مشاريع الطاقة النظيفة والمتجددة لتعزيز قدراتها التي تمثل حالياً 10٪ من إجمالي الكهرباء المولدة عالمياً من مصادر الطاقة المتجددة. لكن التوافق بين الجانبين بشأن تحول الطاقة سيتطلب قاعدة صلبة من القواعد التنظيمية والقانونية المتوافقة أيضاً.

الرؤى المشتركة بين الصين ودول الشرق الأوسط تتمثل أبرز ملامح هذه الرؤى فيما يلي:

1. تسريع الاستثمار في مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة والطاقة النووية وتكنولوجيا الهيدروجين الأخضر: يشهد الطلب الصيني على النفط والغاز تقلبات ملحوظة بسبب تباطؤ الاقتصاد الصيني؛ مما يثير قلقاً بشأن أسعار الطاقة العالمية على المدى القصير. إلا أن التوقعات تشير إلى استمرار الطلب الصيني على الوقود الأحفوري لسنوات عديدة قادمة، هذا الأمر يوفر لدول الخليج المنتجة للنفط يقيناً بشأن استمرار التعاون مع الصين، خاصة في ظل التوجه المشترك نحو إدارة تحول طاقي تدريجي يضمن استدامة دور النفط والغاز في الاقتصاد، بما يتماشى مع أهداف الحياد الكربوني في المنطقة.

تتمتع الدول العربية بإمكانات كبيرة في مجال الطاقة المتجددة؛ حيث تُسهم بحوالي 10٪ من إجمالي الكهرباء المولدة عالمياً من هذه المصادر. وفي الوقت نفسه، تزايد اهتمامها بالطاقة النووية كخيار لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة.

هذا التوجه يفتح آفاقاً واسعة للتعاون مع الصين، التي تمتلك تكنولوجيا متقدمة في هذا المجال. علاوةً على ذلك، تعزز مبادرة الحزام والطريق الروابط بين الصين والدول العربية، لا سيما في مجال الطاقة. فبالإضافة إلى الاستثمارات في الطاقة النووية والمتجددة، تشهد الشراكة بين الجانبين اهتماماً متزايداً بمشاريع الهيدروجين الأخضر وتكنولوجيا احتجاز الكربون.

2. تنسيق المنظومات القانونية والتنظيمية لتعميق التعاون وجعله أكثر سلاسة: يتطلب نجاح التحول الطاقوي في المنطقة العربية والصين وجود إطار تنظيمي قانوني موحد ومتسق، فالتعاون الوثيق بين مبادرة الحزام والطريق ورؤى التنمية العربية يُسهم في بناء هذا الإطار؛ مما يضمن تجانس الأنظمة والقوانين بين الدول المعنية. وغياب هذا الإطار قد يؤدي إلى تعقيد الإجراءات وتأخير الاستثمارات المشتركة في مشاريع الطاقة النظيفة؛ مما يعوق جهود مكافحة تغير المناخ على المدى الطويل

3. توسيع الاستثمارات العربية (خصوصاً الخليجية) في المشاريع النفطية ومشاريع تحول الطاقة وخفض الانبعاثات داخل الصين: تؤكد الاستثمارات التي ضختها صناديق الثروة السيادية الخليجية في شركات السيارات الكهربائية الصينية، مثل "إكس بينغ" و"نيو"، عمق الشراكة الاستراتيجية بين المنطقة والصين في مجال الطاقة المستدامة. هذه الاستثمارات المشتركة لا تدعم فقط تحول الصين نحو الطاقة النظيفة، بل تسهم أيضاً في تحويل منطقة الخليج إلى مركز إقليمي للطاقة المتجددة والخضراء، وتعزيز التكامل الاقتصادي بين الجانبين.

خامسًا: الفرص والمخاطر الجيوسياسية المرتبطة بتحولات الطاقة وتنوع مصادرها

تحولات خريطة التجارة الدولية في مجال الطاقة العابرة للحدود

شهدت خريطة الطاقة العالمية تحولات كبيرة خلال العقد الماضي مدفوعةً بمجموعة من العوامل المتداخلة، منها التغيرات في الأنماط الاستهلاكية، والتطورات التكنولوجية، والمتغيرات الجيوسياسية، ومن المتوقع أن تشهد المزيد من التغيرات الجذرية في العقود المقبلة. فمع تزايد الوعي بأهمية الاستدامة البيئية، تتجه الدول نحو تبني مصادر طاقة متجددة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري. حيث تبدلت المواقع بين مستهلكي الطاقة الكبار، فتنازلت الولايات المتحدة عن موقع الصدارة لصالح الصين، التي أصبحت أكبر مستهلك للطاقة في العالم. وكان هذا التحول عنوانًا لتحول أوسع يتمثل في توجه أسواق الطاقة العالمية نحو الشرق الأوسط¹⁵.

الآثار الاقتصادية لتجارة الطاقة عبر الحدود واستثمارات الطاقة المتجددة

على الرغم من أن العديد من المبادرات الدولية لتجارة الطاقة تبدأ بأسواق طويلة الأجل، فإن هناك تنوعًا في النماذج؛ حيث تبنت بعض المناطق مثل جنوب أفريقيا نهجًا مختلفًا بإنشاء أسواق قصيرة الأجل أولاً. تهدف معظم هذه المبادرات إلى تحقيق أمن الطاقة على المدى الطويل، وتتضمن عادةً إنشاء أسواق إقليمية تدعم تكامل مصادر الطاقة المتجددة. تُعد مشاريع تجارة الطاقة عبر الحدود حجر الزاوية في تحقيق أمن الطاقة وخفض التكاليف وزيادة كفاءة الأسواق. من خلال تطوير شبكات نقل متكاملة، كما هو الحال في أوروبا، يمكن تحقيق هذه الأهداف وتوفير فرص جديدة للمستهلكين.

تعتبر البنية التحتية للطاقة وتجارة الطاقة عبر الحدود ركيزتين أساسيتين لزيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي، كما تسهمان في ربط الشبكات الطاقية عبر الحدود وتبادل الطاقة المتجددة بين الدول في تعزيز أمن الطاقة؛

حيث يمكن الاستفادة من الموارد المتجددة المتاحة في كل دولة بشكل أفضل وتقليل الاعتماد على مصدر واحد للطاقة. كما تتيح تجارة الطاقة الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة في كل دولة، مما يساهم في تحقيق أقصى استفادة اقتصادية من شبكات الطاقة المترابطة. بالإضافة إلى أن تكامل مصادر الطاقة المتجددة عبر الحدود يؤدي إلى تقليل تكلفة تخفيف الكربون؛ حيث إن توسيع نطاق تجارة الطاقة عبر الحدود إلى مناطق جغرافية أكبر يساهم في تحقيق توازن أفضل بين العرض والطلب على الطاقة المتجددة؛ مما يزيد من كفاءة النظام ويقلل من الأخطار البيئية.

تأثير سلاسل الإمداد والتمويل (الخضراء) لمصادر الطاقة وخطوط نقلها

سلاسل الإمداد والتمويل لمصادر الطاقة تشكل شبكة معقدة وحيوية تربط بين مصادر الطاقة الأولية ومستهلكيها النهائيين، مروراً بعمليات الاستخراج والتكرير والنقل والتوزيع، وأي خلل أو انقطاع في هذه السلاسل يؤدي إلى عواقب وخيمة على الاقتصادات العالمية والمجتمعات. حيث شهد العقد الماضي تحولاً جذرياً في إدارة سلاسل الإمداد في قطاع الطاقة، وانتقلت من التركيز الأساسي على الجوانب الاقتصادية إلى تبني نهج شامل للاستدامة يراعي العوامل البيئية والاجتماعية. هذا التحول يأتي استجابة للتحديات العالمية المتزايدة مثل تغير المناخ ونضوب الموارد.

إن الاعتماد الكبير على مصادر الطاقة الأحفورية هو المحرك الرئيسي لتغير المناخ، لذا يتطلب الأمر تسريع الانتقال إلى الطاقة المتجددة، هذا التحول يتطلب زيادة هائلة في تصنيع ونشر تكنولوجيات الطاقة النظيفة، من الألواح الشمسية وتوربينات الرياح إلى البطاريات اللازمة لتخزين الطاقة. تعد سلاسل الإمداد اللازمة لإنتاج تكنولوجيات الطاقة النظيفة جزءاً بالغ الأهمية من انتقال الطاقة. وعليه، حددت وكالة الطاقة الدولية (IEA) سيناريو يتماشى مع تحقيق صافي انبعاثات صفرية في قطاع الطاقة والحد من الاحتباس الحراري إلى 1,5 درجة مئوية، بموجب هذا السيناريو، ستلبي مصادر الطاقة المتجددة ثلثي إمدادات الطاقة العالمية - بما في ذلك النقل والتدفئة والاستخدامات الصناعية - وحوالي

90٪ من توليد الكهرباء بحلول عام 2050. يتطلب تحقيق ذلك انخفاض استخدام الطاقة العالمي بنسبة حوالي 8٪ من خلال توفير الطاقة وتغيير السلوك في الدول الغنية، والتخلص التدريجي تقريباً من استخدام الفحم، وانخفاض الغاز الطبيعي الذي لا يتم التقاط انبعاثاته بنسبة حوالي 88٪، والنفط بنسبة حوالي 77٪.

سلاسل إمداد الطاقة النظيفة وتحقيق أهداف المناخ

إن الانتقال إلى اقتصاد خالٍ من الكربون يتطلب ثورة في قطاع التعدين، ويجب زيادة إنتاج المعادن النادرة بشكل كبير لتلبية الطلب المتزايد على التكنولوجيا النظيفة، مثل البطاريات وألواح الطاقة الشمسية. هذا التحول ليس فقط ضرورياً لحماية البيئة، بل يمثل أيضاً فرصة كبيرة لتنويع الاقتصادات وخلق وظائف جديدة. يشهد قطاع الطاقة الشمسية نمواً هائلاً، ولكن لتحقيق أهداف المناخ، يجب أن يحدث الزخم نفسه في قطاع توربينات الرياح، وبالتالي يجب الاستثمار في زيادة إنتاج كل من هذه التكنولوجيات لضمان مستقبل طاقة نظيف ومستدام.

ولكن تتركز سلاسل إمداد الطاقة النظيفة بشكل كبير في أماكن محددة؛ مما يجعلها عرضة للاضطرابات الجيوسياسية والتجارية. يُعد التعدين المرحلة الأكثر تركيزاً؛ حيث تتحمل بعض البلدان مسؤولية استخراج جميع المعادن الحرجة تقريباً، على سبيل المثال توفر جمهورية الكونغو الديمقراطية حوالي 70٪ من الكوبالت العالمي، في حين تمثل أستراليا أكثر من نصف التعدين العالمي لليثيوم، وإندونيسيا حوالي 40٪ من النيكل، كلها مكونات رئيسية لبطاريات السيارات الكهربائية.

تسيطر الصين بشكل كبير على سلسلة إمداد الطاقة النظيفة العالمية؛ حيث توفر معظم المواد الخام الأساسية والمنتجات النهائية. هذه الهيمنة تمنح الصين نفوذاً كبيراً على أسعار الطاقة النظيفة والتحكم في اتجاه السوق؛ مما يثير قضايا تتعلق بالأمن الإمدادي والتبعية الاقتصادية. يجعل التركيز الشديد لسلاسل الإمداد في مناطق محددة هذه السلاسل عرضة للتأثر الشديد بالأزمات الاقتصادية والتقلبات في السوق، وحدث ذلك بوضوح خلال جائحة كوفيد-19 - والحرب الروسية الأوكرانية؛ حيث أدت هذه الأحداث إلى اضطراب الإمدادات وارتفاع

حاد في أسعار المواد الأساسية المستخدمة في صناعة الطاقة النظيفة؛ مما يؤكد الحاجة إلى تنويع مصادر الإمداد وبناء سلاسل إمداد أكثر مرونة.

التحرك نحو إزالة المخاطر من سلاسل الإمداد العالمية

دفع الاعتماد الكبير للدول الغربية على الصين في مجال سلاسل إمداد الطاقة النظيفة هذه الدول إلى البحث عن بدائل لتقليل المخاطر، وتتجه هذه الدول نحو تنويع مصادرها لإمدادات الطاقة النظيفة من خلال الاستثمار في إنتاجها المحلي وتطوير شراكات مع دول أخرى، بهدف تقليل اعتمادها على الصين وتعزيز أمنها الاقتصادي.

بدلاً من الدعوات السابقة لقطع العلاقات الاقتصادية مع الصين بشكل كامل، هناك الآن تحول نحو نهج أكثر اعتدالاً؛ حيث تدرك الدول الغربية أهمية التعاون مع الصين في مجال الطاقة النظيفة. وتكشف الأرقام عن التكلفة الباهظة لفصل الاقتصاد العالمي عن الصين في مجال الطاقة النظيفة؛ مما يؤكد أهمية التعاون الدولي لتحقيق أهداف المناخ. ومع ذلك، فإن هذا لا يعني التخلي عن الحاجة إلى تنويع سلاسل الإمداد وتقليل الاعتماد على أي دولة واحدة.¹⁶

جغرافيا الطاقة الجديدة من حيث خصائصها وتنوعها وتوزيعها الجغرافي على مستوى العالم

تؤثر الجغرافيا السياسية للطاقة بشكل كبير في توازن القوى الإقليمي، فالتركيز على النفط الخام والغاز الطبيعي كمصادر استراتيجية يجعل المنطقة ساحة صراع مستمرة؛ حيث تسعى الدول إلى تأمين إمداداتها من الطاقة وضمان نفوذها في الأسواق العالمية، وقد يتطلب منها مراجعة سياساتها وتحالفاتها الاستراتيجية. ومن المتوقع أن يشهد المشهد الجيوسياسي تحولات عميقة نتيجة للانتقال إلى الطاقة المتجددة. فمع تراجع أهمية الطاقة الأحفورية، قد تفقد منظمات مثل أوبك نفوذها التقليدي؛ مما يؤدي إلى إعادة تشكيل التحالفات الدولية. ففي عالم به مجموعة متزايدة من بدائل الطاقة، من المرجح أن تتراجع أهمية تلك المنظمات، كما ستخضع العلاقات الثنائية بين الدول أيضاً للتغيير.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى مفهوم دبلوماسيّة الطاقة؛ إذ من المرجّح أن تعمل مصادر الطاقة المتجددة على إعادة تشكيل الجغرافيا السياسيّة من خلال ظهور سياق جديد من العلاقات والتحالفات، ينطوي على تحوّل مركز ثقل الاعتماد على الطاقة من الأسواق العالميّة إلى الشبكات الإقليميّة، من خلال سعي الدول المستوردة للنفط الخام إلى تطوير مصادر الطاقة المتجددة لديها، ودمج شبكاتها مع تلك الموجودة في الدول المجاورة.

سيؤدي التحول نحو الطاقة المتجددة إلى إعادة تشكيل الطرق التجاريّة البحريّة التقليديّة، فمع توزيع مصادر الطاقة المتجددة على نطاق واسع، ستقل أهمية الممرات المائيّة الاستراتيجيّة التي كانت تعتمد عليها الدول المنتجة للنفط في تصدير طاقتها. هذا التحول سيؤدي إلى إعادة توزيع النفوذ العالمي؛ حيث ستشهد الخريطة الجيوسياسيّة تحولات عميقة مع تزايد الاعتماد على الطاقة المتجددة. ومن ناحية أخرى، ستزداد الأهمية الاستراتيجيّة للمناطق ذات الاحتياطيّات الكبرى من الثروات المعدنيّة؛ مثل: القطب الشمالي وبحر الصين الجنوبي، وسيكون هناك تحول نحو البلدان التي تتحكم في التقنيّات المرتبطة بمجال استخراج المعادن والطاقة المتجددة، خاصّةً الدول ذات الإنفاق المرتفع على البحث والتطوير في مجال الطاقة المتجددة، مثل: اليابان والصين وألمانيا، والتي ستكتسب قوة جيوسياسيّة إضافيّة¹⁷.

لفهم المعالم الجديدة للجغرافيا السياسيّة في عصر ما بعد الوقود الأحفوري، يجب علينا أن نركز على العناصر المحركة للتغيير:

- من يضع معايير الطاقة المتجددة سيكون بمثابة صانع القواعد في هذا المجال؛ مما يمنحه ميزة تنافسيّة كبيرة ويؤهله للهيمنة على السوق. على سبيل المثال، برزت أستراليا وتشيلي واليابان والسعوديّة كأول من تبنى تجارة الهيدروجين والأمونيا منخفضة الكربون عبر الحدود، وبالتالي قد تكون هذه الدول قادرة على وضع قواعد البنية التحتيّة ومعايير إصدار الشهادات لمصادر الوقود النظيف. وهذا يعني أن الأفضليّة ستكون للتقنيّات التكنولوجيّة والمعدّات التي تستخدمها هذه الدول.

■ إن وضع المعايير أمر مهم بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بالطاقة النووية، ووفقاً لوكالة الطاقة الدولية، سيحتاج توليد الطاقة النووية إلى أن يتضاعف من الآن وحتى العام 2050 حتى يتمكن العالم من تحقيق صافي انبعاثات صفرية. وهذا من شأنه أن يُمكن موسكو وبكين من التأثير بشكل متزايد في المعايير المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية وفرض معايير تشغيلية وأمنية جديدة مصممة لمنح شركائهما الخاصة دوراً دائماً في قطاع سيحتاج إلى النمو مع تطور عملية الانتقال إلى الطاقة المتجددة.

مراكز القوة الجديدة وتنوع مصادر الطاقة

يشهد العالم تحولات جذرية في مصادر الطاقة ومراكز القوة العالمية، مدفوعة بتعدد العوامل من بينها التغير المناخي، التطور التكنولوجي، والتحول الجيوسياسي. هذه التحولات تؤثر بشكل كبير في الاقتصاد العالمي، العلاقات الدولية، وأمن الطاقة.

مراكز القوة الجديدة في عالم الطاقة: يشهد العالم صعود قوى جديدة في مجال الطاقة؛ حيث تتنافس الدول والشركات على تطوير مصادر الطاقة المتجددة والاستحواذ على حصة أكبر في السوق العالمية. من أبرز هذه القوى:

■ الدول المنتجة للطاقة المتجددة: تشهد دول مثل الصين والولايات المتحدة وألمانيا نمواً كبيراً في قطاع الطاقة المتجددة؛ مما يعزز من مكانتها كقوى عالمية في هذا المجال. إن الصين استحوذت على النصيب الأكبر من القدرة التراكمية للطاقة الكهروضوئية بنسبة حوالي 43% من إجمالي القدرات التراكمية للطاقة الكهروضوئية على مستوى العالم خلال عام 2023، تليها منطقة آسيا والمحيط الهادئ بنسبة حوالي 19%، ثم أوروبا بنسبة 18%، والأميركتان بنسبة حوالي 15%. وفيما يتعلق بكبرى الدول في توليد الكهرباء بالطاقة الشمسية على مستوى العالم، فقد جاءت الصين كأعلى الدول في إنتاج الطاقة الشمسية بنحو (584,2 تيراوات / ساعة) خلال عام 2023، تليها الولايات المتحدة الأمريكية؛ لتسجل نحو (238,1 تيراوات / ساعة)، ثم الهند (113,4 تيراوات / ساعة)، واليابان (109,4 تيراوات / ساعة).

■ الدول الغنية بالمعادن النادرة: تكتسب الدول الغنية بالمعادن النادرة، مثل الكونغو الديمقراطية وأستراليا، أهمية متزايدة في سلاسل الإمداد العالمية للبطاريات وأجهزة تخزين الطاقة؛ مما يجعلها عوامل مؤثرة في سوق الطاقة المتجددة.

كما أجمت التوجهات العالمية المتزايدة نحو الاستثمار في الاقتصاد الأخضر؛ والحاجة الملحة لتنويع سلاسل الإمداد بسبب المتغيرات الجيوسياسية الناجمة عن الحرب الروسية الأوكرانية وتوترات الشرق الأوسط؛ تنافسًا شرسًا بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين للحصول على الحصة الأكبر من ثروات أفريقيا المعدنية التي تشكل حوالي 33٪ من إجمالي الموارد المعدنية في العالم. لكن لكل من أمريكا والصين استراتيجية مختلفة؛ فبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فتعمل على تعزيز سلاسل توريد المعادن الأفريقية التي تحتاجها بقوة مقابل ضخ استثمارات مباشرة لرفع القيمة المضافة للمنتجات المعدنية الأفريقية. أما الصين فتقول إنها تتبع استراتيجية الاستثمار في قطاع التعدين الأفريقي مقابل تطوير البنية التحتية ودعم مشروعات التنمية.¹⁸

■ الشركات الناشئة: لعبت الشركات الناشئة في مجال الطاقة المتجددة دورًا محوريًا في تطوير تقنيات جديدة وحلول مبتكرة؛ مما يزيد من التنافسية في هذا القطاع. يمر العالم بنقطة تحول فيما يتعلق باستهلاك الطاقة. ومع تزايد المخاوف بشأن تغير المناخ ونضوب الوقود الأحفوري، هناك حاجة ملحة للانتقال نحو مصادر الطاقة المستدامة والمتجددة، وقد فتح هذا ثروة من الفرص للشركات الناشئة في مجال الطاقة البديلة لدخول السوق وتعطيل مشهد الطاقة التقليدي. وتعتبر الشركات الناشئة في قطاع الطاقة البديلة حجر الزاوية في الجهود المبذولة للحد من التلوث ووقف التدهور البيئي، وذلك بفضل تركيزها على تطوير حلول مبتكرة تعتمد على مصادر طاقة نظيفة ومتجددة، تسهم في تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة وتعزيز الاستدامة البيئية.

تحولات الطاقة ومحركات الصراعات الدولية.. نظرة استشرافية

أشار تقرير مؤشر تحول الطاقة لعام 2024 إلى أن حوالي 83٪ من دول العالم حققت درجات أقل من عام 2023 في أحد أبعاد الأداء الأساسية للتحول - الاستدامة والإنصاف والأمن - في مجال الطاقة على الأقل. ومثل عام 2023 هيمنة الدول الأوروبية على المراكز الأولى في تصنيف مؤشر التحول في مجال الطاقة لعام 2024، وجاءت السويد في الصدارة، تليها الدنمارك وفنلندا وسويسرا وفرنسا. وتمثل الدول العشر الأولى حوالي 1٪ فقط من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بالطاقة، وحوالي 3٪ من إجمالي إمدادات الطاقة وحوالي 3٪ من الطلب على الطاقة، وحوالي 2٪ من سكان العالم. على الرغم من التقدم الملحوظ الذي أحرزته دول ناشئة مثل البرازيل والصين في مجال الطاقة المتجددة، فإن الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة لا تزال قائمة، ويعود ذلك إلى الاختلافات في حجم الاستثمارات والسياسات التنظيمية.

التوترات الجيوسياسية وتحول الطاقة

شهد التحول في مجال الطاقة تراجعاً ملحوظاً بسبب ارتفاع أسعار الطاقة وتفاقم أوجه عدم المساواة في الحصول عليها؛ مما أثر سلباً في جهود تحقيق انتقال طاقي عادل. أثر ارتفاع أسعار الطاقة والتوترات الجيوسياسية (مثل الحرب الروسية الأوكرانية والحرب في غزة) سلباً في أمن الطاقة العالمي؛ مما أدى إلى تباطؤ وتيرة التحول نحو مصادر طاقة مستدامة. كما أدت الأزمة الاقتصادية والتقلبات المالية التي شهدناها في السنوات الأخيرة إلى زيادة أعباء الطاقة على العديد من الأسر والشركات؛ مما أثر سلباً في قدرتهم على تحمل التكاليف المرتفعة للطاقة.

حيث شهدت معظم الدول تقدماً في مجال الطاقة المتجددة خلال العقد الماضي، إلا أن الوتيرة الإجمالية للتحول قد تباطأت. وعلى الرغم من ذلك، هناك مؤشرات إيجابية تتمثل في زيادة الاستثمارات العالمية في هذا المجال والنمو الكبير في أداء التحول في بعض المناطق مثل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. إن التحول في قطاع الطاقة هو أمر حتمي لتحقيق مستقبل مستدام. ويتطلب هذا التحول العمل على ثلاثة محاور رئيسية: تحديث البنية التحتية للطاقة القائمة لتقليل انبعاثاتها، وتوسيع نطاق استخدام مصادر الطاقة المتجددة، وزيادة كفاءة الطاقة في جميع القطاعات الاقتصادية.

تجارب بعض الدول الناجحة في تحول الطاقة: إن الاستقرار السياسي والبيئة الاستثمارية الجاذبة هما عاملان حاسمان لجذب الاستثمارات في قطاع الطاقة النظيفة بالاقتصادات النامية، ورغم التحديات التي تواجهها العديد من هذه الدول، فإن دول مثل البرازيل والصين والهند والإمارات العربية المتحدة قد أثبتت أن هذا الأمر ممكن؛ مما يمثل نموذجًا يحتذى به للدول الأخرى. وتعتبر الإمارات رائدة في مجال الطاقة المتجددة؛ حيث استثمرت بكثافة في هذا القطاع على مدى سنوات. ومع ذلك، فإنها تسعى أيضًا إلى تحقيق التوازن بين هذا التحول الطموح والحفاظ على دور النفط الخام والغاز الطبيعي في اقتصادها، مع الحرص على توفير الطاقة بأسعار معقولة للمستهلكين.

رغم النجاحات التي حققتها بعض الدول في مجال الطاقة النظيفة، فإن هناك تحديات كبيرة تواجه الدول الأخرى، أبرزها ارتفاع تكلفة رأس المال. لذلك، يجب العمل على توفير التمويل اللازم من مصادر محلية ودولية لدعم جهود التحول نحو الطاقة النظيفة في البلدان النامية.

ختامًا،

يشهد العالم تحولًا جذريًا في مشهد الطاقة العالمي، حيث تتلاشى ببطء هيمنة الوقود الأحفوري لصالح مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة. هذا التحول ليس مجرد تغيير تقني، بل هو إعادة تشكيل عميق للخريطة الجيوسياسية للعلاقات الدولية، وتأثير مباشر في اقتصادات الدول، وأمنها القومي، وحتى على أنماط الحياة اليومية للمواطنين حول العالم. ولطالما كان الوقود الأحفوري (النفط الخام والغاز الطبيعي والفحم) محركًا رئيسيًا للاقتصاد العالمي لعقود طويلة، وقد شكلت هذه الموارد الطبيعية حجر الزاوية في صراعات جيوسياسية عديدة، وأدت إلى تراكم ثروات هائلة في أيدي الدول المنتجة. إلا أن التزايد المطرد في الطلب على الطاقة، والتأثيرات البيئية المدمرة للاحتراق الأحفوري، والتقدم التكنولوجي في مجال الطاقة المتجددة، كلها عوامل مجتمعة دفعت العالم نحو البحث عن بدائل أكثر استدامة.

وعليه، تنصدر الصين حاليًا المشهد العالمي في مجال الطاقة النظيفة والمتجددة، بفضل استثماراتها الضخمة في مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. هذه الاستثمارات الهائلة، مقترنة بالخبرات التقنية المتراكمة، تضع الصين في موقع الريادة في التحول العالمي نحو الطاقة المستدامة. وتسهم هذه الجهود في تحقيق الأهداف العالمية لمكافحة التغيرات المناخية والوصول إلى الحياد الكربوني؛ حيث تسعى الصين جاهدة للوصول إلى ذروة انبعاثاتها قبل عام 2030 وتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2060. ومع احتفاظ الدول العربية، والخليجية بصفة خاصة، بدور مهم في اتجاه الصين الحالي الذي يركز على جعل أمن الطاقة أولوية متقدمة عن خطط التحول. فإن هذا الدور، في المستقبل، قد يصبح أكثر تكاملاً مع الاستراتيجيات الصينية لتحويل الطاقة عبر الاستمرار في إمداد الصين بالوقود الأحفوري، وتعزيز البيئة التشريعية والقانونية لاستقبال المزيد من الاستثمارات الصينية في مجال الطاقة النظيفة والهيدروجين الأخضر والطاقة النووية، وزيادة الاستثمارات الخليجية في مشاريع مماثلة في الداخل الصيني.

لكن ثمة عقبات داخلية وخارجية من المتوقع أن تواجه الصين في هذا المضمار، بعضها قصير المدى والآخر استراتيجي، وسيكون على بكين التغلب عليها كي تتمكن من التموضع عالميًا في موقع ريادي هذا التحول الأخضر. بعض هذه العقبات يتمثل في عدم قدرتها، حتى الآن، على الاعتماد بشكل كامل على الطاقة النظيفة والمتجددة، والكلفة المرتفعة لإنهاء خدمة الكثير من محطات الفحم، وتلك المرتبطة بربط أماكن توليد الطاقة النظيفة بالمدن الكبرى التي تشهد حاليًا طلبًا متزايدًا ومرتفعًا، وتسييس تسعير الكهرباء وغياب التوازن في السوق، والتحديات القانونية والإجرائية التي قد تعيق التعاون الخارجي.

خلاصة القول، إنه على الرغم من أن التحول في مجال الطاقة يكلف الأمريكيين كثيرًا، فإنه ثمن يستحق أن يدفع، ومن خلال الدفاع عن صناعاتها المحلية، فمن المرجح أن تتسبب حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في تحويل المنتجات الصينية إلى دول أخرى، وخاصة في العالم النامي، وهو ما من شأنه أن يسمح للمستهلكين بشراء منتجات التكنولوجيا النظيفة بأسعار منخفضة، والأهم من ذلك، إذا اغتنمت البلدان النامية هذه الفرصة، فسوف يكون بوسعها التعجيل بتحولاتها الخضراء.

وفي نهاية المطاف، يتعين على الصين والولايات المتحدة الأمريكية (وكذلك الاتحاد الأوروبي) التوصل إلى اتفاق بشأن ما يُشكل تجارة عادلة وحرّة للسلع الخضراء، ولكن حتى ذلك الحين ونظرًا للضرورة الوجودية لتحقيق صافي صفر انبعاثات، ينبغي أن يتم الترحيب بخطط الاستثمار الصينية، حتى وإن كان هناك شعور بالقلق على تداعياتها بالنسبة للصناعة الأمريكية.

قائمة المراجع:

1. Oil prices have soared. Why won't Opec bring them down?, Report, <https://urlc.net/Oe5H>
2. هيمنة الصين على سوق الطاقة النظيفة والمتجددة: ما الذي تعنيه لدول الخليج والشرق الأوسط؟، دراسة، 6 سبتمبر 2023، مركز الإمارات للسياسات، <https://urlc.net/Oe13>
3. الطاقة المتجددة في الصين تواصل طفرتها.. الأكثر نموًا بآسيا، تقرير، 14 يوليو 2023، الطاقة، الطاقة المتجددة في الصين تواصل طفرتها.. الأكثر نموًا بآسيا (تقرير) - الطاقة
4. د. سمر إبراهيم، انعكاسات الموقف الصيني من قضايا البيئة على التغيرات المناخية، دراسة، آفاق آسيوية، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد الرابع عشر، 2024، <https://urlc.net/Oe13> article_358392_b41c8c5244cc5e29e19964d5534a6030.pdf
5. شادي عبد الحافظ، لماذا تبني الصين محطات طاقة متجددة تساوي ضعف كل دول العالم؟، تقرير، 16 يوليو 2024، الجزيرة، <https://urlc.net/OehU>
6. الطاقة الشمسية والرياح في الصين قد تحقق هدف 2030 قبل 5 سنوات، تقرير، الطاقة، 1 يوليو 2023، <https://urlc.net/Oe6P>
7. قدرة الصين على توليد الطاقة النظيفة تعادل دول العالم "مجتمعة"، تقرير، 11 يوليو 2024، القاهرة الإخبارية، <https://urlc.net/LT1>
8. هل تصبح الطاقة النظيفة عنواننا جديدا للصراع الأمريكي الصيني؟، تقرير، 3 أبريل 2024، سكاي نيوز عربية، هل تصبح الطاقة النظيفة عنواننا جديدا للصراع الأمريكي الصيني؟ | سكاي نيوز عربية
9. Michael Bromberg, Why Should OPEC Plus Increase Energy Supplies?, Report, <https://urlc.net/LT1h>
10. U.S.-CHINA CLEAN ENERGY COOPERATION, G:\GSDD\USCC\2014\FINAL\88483.XXX
11. جون كيري في بكين: هل ستنتهي الولايات المتحدة والصين التنافس بينهما من أجل العمل المناخي؟، 16 يوليو 2023، بي بي سي عربية، <https://urlc.net/LTdl>
12. د. أحمد سلطان، تحديات هيمنة الصين على صناعة السيارات الكهربائية في العالم، مقال، 7 فبراير 2024، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، <https://urlc.net/LTda>
13. New Energy Competition: It's Politics First for Both US and China, Report, New Energy Competition: It's Politics First for Both US and China – The Diplomat
14. د. أحمد سلطان، دوافع تزايد الاستثمارات الخليجية في المعادن الحرجة، مقال، 3 مايو 2024، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، <https://urlc.net/Oeim>
15. د. حمدي عبد الرحمن، معضلة الدجاجة: دبلوماسية الزوارق الحربية ومقاربات أمن البحر الأحمر، تحليل، 5 فبراير 2024، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، مركز المستقبل - دبلوماسية الزوارق الحربية ومقاربات أمن البحر الأحمر
16. Hannah Chanatry, Chloé Farand, what you need to know about clean energy and critical minerals supply chains, The Role of Critical Minerals in Clean Energy Transitions – Analysis - IEA
17. د. إسماعيل أحمد إسماعيل، الطاقة المتجددة وإعادة تشكيل الجغرافيا السياسية، مقال رأي، آفاق مستقبلية، العدد الثالث، 2023، ص 573 - 577
18. أميركا والصين استراتيجيات مختلفة.. التنافس على معادن أفريقيا، تقرير، 13 فبراير 2023، سكاي نيوز عربية، أميركا والصين استراتيجيات مختلفة.. التنافس على معادن أفريقيا | سكاي نيوز عربية

كما تم الاستعانة ببعض المراجع: المراجع العربية:

1. هيمنة الصين على سوق الطاقة النظيفة والمتجددة: ما الذي تعنيه لدول الخليج والشرق الأوسط؟، دراسة، 6 سبتمبر 2023، مركز الإمارات للسياسات، <https://urlc.net/Oe13>
2. الطاقة المتجددة في الصين تواصل طفرتها.. الأكثر نمواً بآسيا، تقرير، 14 يوليو 2023، الطاقة، الطاقة المتجددة في الصين تواصل طفرتها.. الأكثر نمواً بآسيا (تقرير) - الطاقة
3. د. سمير إبراهيم، انعكاسات الموقف الصيني من قضايا البيئة على التغيرات المناخية، دراسة، آفاق آسيوية، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد الرابع عشر، 2024، [article_358392_b41c8c5244cc5e29e19964d5534a6030.pdf](https://urlc.net/OehU)
4. شادي عبد الحافظ، لماذا تبني الصين محطات طاقة متجددة تساوي ضعف كل دول العالم؟، تقرير، 16 يوليو 2024، الجزيرة، <https://urlc.net/Oe6P>
5. الطاقة الشمسية والرياح في الصين قد تحقق هدف 2030 قبل 5 سنوات، تقرير، الطاقة، 1 يوليو 2023، <https://urlc.net/LT1>
6. قدرة الصين على توليد الطاقة النظيفة تعادل دول العالم "مجتمعة"، تقرير، 11 يوليو 2024، القاهرة الإخبارية، <https://urlc.net/LT1>
7. هل تصبح الطاقة النظيفة عنواناً جديداً للصراع الأمريكي الصيني؟، تقرير، 3 أبريل 2024، سكاى نيوز عربية، هل تصبح الطاقة النظيفة عنواناً جديداً للصراع الأمريكي الصيني؟ | سكاى نيوز عربية
8. د. أحمد سلطان، ودوافع تزايد الاستثمارات الخليجية في المعادن الحرجة، مقال، 3 مايو 2024، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، <https://urlc.net/Oeim>
9. جون كيري في بكين: هل ستنتهي الولايات المتحدة والصين التنافس بينهما من أجل العمل المناخي؟، 16 يوليو 2023، بي بي سي عربية، <https://urlc.net/LTdI>
10. د. أحمد سلطان، تحديات هيمنة الصين على صناعة السيارات الكهربائية في العالم، مقال، 7 فبراير 2024، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، <https://urlc.net/LTDA>
11. د. حمدي عبد الرحمن، معضلة الدجاجة: دبلوماسية الزوارق الحربية ومقاربات أمن البحر الأحمر، تحليل، 5 فبراير 2024، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، مركز المستقبل - دبلوماسية الزوارق الحربية ومقاربات أمن البحر الأحمر
12. د. إسماعيل أحمد إسماعيل، الطاقة المتجددة وإعادة تشكيل الجغرافيا السياسية، مقال رأي، آفاق مستقبلية، العدد الثالث، 2023، ص 573 - 577
13. أميركا والصين استراتيجيات مختلفة.. التنافس على معادن أفريقيا، تقرير، 13 فبراير 2023، سكاى نيوز عربية، أميركا والصين استراتيجيات مختلفة.. التنافس على معادن أفريقيا | سكاى نيوز عربية

قائمة المراجع باللغة الإنجليزية:

1. Oil prices have soared. Why won't Opec bring them down? , Report, <https://urlc.net/Oe5H>
2. Michael Bromberg, Why Should OPEC Plus Increase Energy Supplies? , Report, <https://urlc.net/LT1h>
3. U.S.-CHINA CLEAN ENERGY COOPERATION, G:\GSDD\USCC\2014\FINAL\88483.XXX
4. New Energy Competition: It's Politics First for Both US and China, Report, New Energy Competition: It's Politics First for Both US and China – The Diplomat
5. Hannah Chanatry, Chloé Farand, what you need to know about clean energy and critical minerals supply chains, The Role of Critical Minerals in Clean Energy Transitions – Analysis - IEA

الخاتمة:

أصبحت الحدود بين الأبعاد الاقتصادية ومثيلتها الجيوسياسية أكثر ضبابية من أي وقت مضى، فالممرات الاقتصادية ليست مجرد ممرات تجارية، بل أدوات استراتيجية تُستخدم لتوسيع النفوذ وتعزيز السيطرة. هذا التداخل يتطلب من الدول تطوير سياسات شاملة تأخذ في الحسبان التفاعلات المعقدة بين الاقتصاد والسياسة. من هذا المنظور، تناول الكتاب عبر فصوله المتعددة التغيرات الكبرى التي يشهدها النظام الدولي من زاوية المنافسة الجيوسياسية والجيواقتصادية؛ حيث تتداخل العوامل الاقتصادية مع الاستراتيجيات الجيوسياسية لتشكيل خريطة القوى الدولية في القرن الحادي والعشرين. من خلال التركيز على الممرات الاقتصادية والتكتلات الجديدة وساحات التنافس النوعي، حاولنا تقديم رؤية شاملة للتحديات والفرص التي تواجهها الدول في هذا السياق.

في الباب الأول، تم تسليط الضوء على كيفية تأثير الممرات الاقتصادية، كممرات التجارة والطاقة والبنية التحتية، في إعادة تشكيل موازين القوى الدولية. من خلال استعراض "حروب الممرات"، التي أصبحت ساحة للصراعات بين القوى الكبرى من أجل السيطرة على تلك الممرات الحيوية. مع تحليل دور التكتلات الاقتصادية الجديدة، مثل مبادرة الحزام والطريق الصينية والاتفاقيات الإقليمية، في تغيير قواعد اللعبة الاقتصادية والسياسية. وتتقاطع هذه الممرات في إقليميين استراتيجيين؛ هما آسيا الوسطى والشرق الأوسط، ولذا تتعارض مصالح القوى الكبرى والقوى الإقليمية فيهما، ليصبح كل من الإقليميين ساحة رئيسية لديناميات المعقدة الناتجة عن التنافس الجيوسياسي والجيواقتصادي.

وقد انتهى هذا الباب بفصوله الأربعة لجملة من الاستخلاصات، أبرزها:

1. يحتل البُعد الجيواقتصادي مركز الصدارة في المنافسة الجيوسياسية بين واشنطن وبكين، ومن ثم يُمكن دراسة الصراع الأمريكي الصيني، أو ما يخلو لبعض الدراسات توصيفه بـ "الحرب الباردة الجديدة" باستخدام وجهات نظر جيواقتصادية دون الاعتماد فقط على المنظور الجيوسياسي

الكلاسيكي. وتتعدد الأدوات الجيواقتصادية للمنافسة بين القوتين الدوليتين الأكبر ولعل من بينها البنى التحتية العالمية للتجارة والنقل التي يُمكن تسميتها بـ "ممرات الربط الدولي"، التي تصدر المشهد الجيوسياسي الدولي خلال القرن الحادي والعشرون؛ حيث أطلقت الصين مبادرة "الحزام والطريق" وبالمقابل تقود الولايات المتحدة مشروع ممر "الهند-الشرق الأوسط-أوروبا" وممر لوبيتو للسكك الحديدية، وتهدف القوتان من خلالهما إلى السيطرة على سلاسل توريد التجارة العالمية، إلى جانب تشغيل ممرات ربط أخرى مثل الممر الدولي للنقل من الشمال إلى الجنوب، وطريق النقل الدولي عبر سيبيريا "طريق بحر الشمال البحري"، وطريق النقل الدولي عبر بحر قزوين "الممر الأوسط".

2. تُعتبر مبادرة "الحزام والطريق" ومشروع ممر "الهند-الشرق الأوسط-أوروبا" رؤيتين متنافستين للتنمية العالمية تعكسان المشهد الجيوسياسي المتغير للقرن الحادي والعشرين، كما تسلطان الضوء على الاختلافات الجوهرية في العقلية الاستراتيجية الأمريكية والصينية، فبينما تطرح بكين الحزام والطريق ضمن إطار تعاوني عالمي لا يستبعد الولايات المتحدة أو حلفاءها الغربيين وهو ما يتسق من منظورها الاستراتيجي للعلاقات مع الغرب في سياق لعبة محصلتها إيجابية، فإن مشروع ممر "الهند-الشرق الأوسط-أوروبا" وممر "لوبيتو" مدفوعان في المقام الأول بالحتمية الاستراتيجية لمواجهة الصين باستخدام سياسات الكتلة، وليس تضافر التعاون اتساقاً مع تأطير صناع السياسات الأمريكيين المنافسة مع الصين في سياق محصلته صفر، بحيث يعتبرون أن أي تمدد جيواقتصادي للصين على الساحة العالمية يُمثل خسارة جيوسياسية للغرب بشكل افتراضي.

3. إن استراتيجية ممر الربط تهدف إلى تطوير قاعدة صناعية سليمة، تخدمها البنية الأساسية التنافسية كشرط أساسي لجذب الاستثمارات إلى الصناعات الموجهة نحو التصدير والتصنيع. ولكي تؤدي الممرات وظائفها بفاعلية يكون من الأهمية بمكان وضع سياسات تشجع الأعمال التجارية

وتسهل حركة الناس والبضائع، بما في ذلك تبسيط الإجراءات الجمركية، وخفض التعريفات الجمركية على الواردات، وتنفيذ الإعفاءات الضريبية في المناطق الاقتصادية الخاصة، وتسهيل عملية إنشاء الشركات وإغلاقها.

4. أدت المنافسة الجيوسياسية إلى تغيير الاستراتيجيات الاقتصادية العالمية، فعلى ما يبدو أن المشهد الاقتصادي الدولي يمر حاليًا بمرحلة تحولية بات أحد ملامحها إطلاق الدول الكبرى مشاريع ممرات بنية تحتية ضخمة عابرة للحدود لتحقيق التكامل الإقليمي والعالمي الاقتصادي والتجاري بديلاً عن الترتيبات التنظيمية التقليدية؛ مثل المنظمات الاقتصادية متعددة الأطراف، واتفاقيات التجارة الحرة، واتفاقيات التجارة الإقليمية، بحيث باتت ممرات البنية الأساسية سمة أساسية من سمات المنافسة الناشئة بين القوى العظمى حول شكل وصيغة النظام الدولي، بما يُشير إلى التقاطع بين المنافسة الجيوسياسية والبنية الأساسية للنقل.

5. تعمل ممرات الربط الدولي على رفع الأهمية الاستراتيجية للدول المتوسطة والصغيرة المرتبطة بها إلى حد كبير، فسعى القوى العالمية الكبرى إلى تأكيد نفوذها من خلال طرح مبادرات بنية أساسية ضخمة متنافسة ربما يضع حجر الأساس لنظام دولي متعدد الأقطاب، ومن ثمّ يمنح الدول المتوسطة والصغيرة فرصًا للتفاوض على شروط أكثر ملاءمة، وتجنب الاعتماد المفرط على أي قوة مهيمنة واحدة، وتحدي احتكار هيكل التجارة العالمية التي يهيمن عليها الغرب.

6. تُسهم الممرات في تعزيز التعاون الإقليمي من خلال ربط الاقتصادات الوطنية بشكل أكثر فاعلية؛ مما قد يؤدي إلى تعميق التكامل التجاري عبر سلاسل الإمداد والتوريد؛ حيث تُسهم الممرات في تشكيل ديناميكيات التجارة العالمية نظرًا لقدرتها على تقليل تكاليف التجارة، وتعزيز الوصول إلى الأسواق، والسماح بحركة السلع والخدمات والعمالة بسلاسة أكبر، وحتى البلدان التي لا تشارك بشكل مباشر في هذه الممرات من المرجح أن

تشهد تأثيرات في أنماط تجارتها ومصالحها الاقتصادية، وفي حال تقليص الحواجز التجارية المباشرة وغير المباشرة بين الدول، فمن الممكن أن تتحقق الفوائد التجارية للممرات على أرض الواقع.

7. يرتهن نجاح الممرات الاقتصادية بالتغلب على التحديات اللوجستية ومعالجة الجوانب التنظيمية والاستثمارية الجماعية عن طريق: توحيد الأطر التنظيمية وتبسيطها، ومعالجة القضايا اللوجستية وتحسين البنية الأساسية القائمة، وإنشاء لوائح تجارية واستثمارية مواتية بين الدول المشاركة، وهي جهود ضرورية لتعزيز الثقة بين أصحاب المصلحة وخلق نظام بيئي مواتٍ للأنشطة الاقتصادية، وإلا فإن السياسات المختلفة والبيروقراطية سوف تؤدي إلى تأخير التنفيذ وانعدام الكفاءة التشغيلية. مع ضرورة الأخذ في الاعتبار التحديات السياسية وصراعات المصالح المحتملة، التي لا تقتصر على الاعتبارات السياسية بين الدول المشاركة، وإنما ترتبط بالدول غير الأطراف في الممرات التي قد تعتبرها مهددًا جيوسياسيًا يضر بمصالحها الاقتصادية ونفوذها الجيوسياسي

8. رغم أن ظاهرة التكتلات الاقتصادية ليست ظاهرة حديثة، بل تعود إلى بداية القرن العشرين، وبالتحديد بعد الحرب العالمية الثانية، فإن الجديد هو تنامي وسرعة التوجه إلى إنشائها والانضمام إليها وطغيانها على المشهد الاقتصادي إلى جانب اختلاف أهدافها، فبينما ركزت التكتلات التقليدية على تعزيز التجارة الحرة وتحقيق التكامل الاقتصادي، فإن التكتلات الجديدة تركز على لعب دور أكبر في النظام الاقتصادي العالمي من خلال السيطرة على مسار سلاسل الإمداد والتوريد، وهو ما يؤكد العلاقة بين السياسة والاقتصاد من جهة، وبين التحدي الاقتصادي الذي علا على التحدي الأمني من جهة أخرى، وهو ما جعلها من أدوات التنافس الجيوسياسي والجيواقتصادي بين أكبر اقتصادين في العالم، الولايات المتحدة والصين.

9. ومن هنا يتضح أن الفروق الأساسية بين التكتلات الاقتصادية التقليدية والجديدة تتمثل في النطاق الجغرافي حيث تشترط الأولى ضم دول متجاورة جغرافياً، فيما يمكن أن تتشكل الثانية بين دول من أقاليم وقارات مختلفة، وكذلك في الخصائص الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، فبينما تقوم التكتلات التقليدية على اعتبارات التقارب والتجانس الاجتماعي والثقافي بين الدول الأعضاء، تتشكل النسخ الحديثة بين دول تتفاوت في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع عدم وجود روابط تاريخية أو ثقافية فمن الممكن أن تضم دول ناشئة ونامية ومتقدمة في آن واحد مع تولي الدول الأقوى اقتصادياً قيادة باقي الأعضاء، ولهذا فهي لا تشترط تحقيق مبدأ معاملة الأعضاء بالمثل. وتشمل الفروق أيضاً مبدأ تحرير التجارة بحيث تشمل كل السلع والخدمات في الصيغة التقليدية فيما تقتصر نظيرتها الحديثة على تحرير تجارة بعض السلع فقط، مع وجود بعض الاتفاقيات التعاونية بين الدول الأعضاء وعدم اشتراط الوصول إلى الاتحاد الجمركي أو الاتحاد الاقتصادي التام في النهاية.

10. ليس بالضرورة أن تؤدي المحاولات الصينية لمواجهة الهيمنة الأمريكية إلى اندلاع حرب عسكرية بالمفهوم التقليدي وإنما قد تسفر عن حروب بالمعنى الحديث كالنزاعات التجارية والتكنولوجية، وقد أفرز احتدام التنافس بين القوتين العالميتين بروز ما يعرف بالتكتلات الاقتصادية الجديدة القائمة على بناء علاقات متوازنة بين دول متباينة اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً ولكن يجمعها هدف واحد، وهو زيادة تمثيلها في المؤسسات الدولية وتعزيز ثقلها في النظام العالمي، وهنا يصعب الحسم بأن تلك التكتلات قد نجحت بالفعل في تحقيق أهدافها أو استطاعت أن تصبح فاعلاً دولياً ذا شأن، إلا أنه من الممكن أن يشهد العالم تأسيس المزيد من التكتلات المشابهة خلال الأعوام المقبلة مع توسع نظيرتها المنشأة حالياً؛ مما قد يشكل القاعدة الأولى نحو إطلاق نظام عالمي تعددي في المستقبل.

11. يُشكل الموقع الجغرافي لآسيا الوسطى عاملاً رئيسياً في تفسير الأهمية الجيوسياسية التي اكتسبتها المنطقة، فهي تقع في قلب القارة الأوراسية، حيث تتقاطع المصالح الجيوسياسية والاقتصادية للقوى الكبرى. ويتجسد هذا الموقع في التحولات العميقة التي شهدتها البنية التحتية الإقليمية والدولية لربط آسيا الوسطى بالعالم الخارجي. ومع تصاعد التنافس بين القوى العالمية، أصبح لممرات النقل الدولي دوراً استراتيجياً في تحديد موازين القوة والتحكم في تدفقات التجارة العالمية. ولم تكن ممرات الربط الإقليمية مجرد مشاريع اقتصادية أو لوجستية بحتة، بل أصبحت أدوات للتنافس الجيوسياسي بين القوى الكبرى. في السياق ذاته، تبرز أهمية ممرات الربط الدولي بين آسيا وأوروبا التي تمر عبر آسيا الوسطى، حيث أصبحت المنطقة جزءاً لا يتجزأ من شبكات الربط الجديدة التي تسعى إلى تجاوز العقبات الجغرافية.

12. يُنظر لتطوير ممرات النقل واللوجستيات في آسيا الوسطى ليس فقط من منظور اقتصادي بحت، ولكن يُنظر إليه على أنه مفتاح لتعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي في المنطقة، وهذا ما يُمكن ملاحظته من خلال الدوافع الكامنة وراء تلك الممرات الاستراتيجية التي لا تعمل فقط على تحسين تدفق السلع والخدمات، بل تساعد أيضاً في خلق فرص عمل جديدة، وتعزيز الاقتصاد المحلي، وتشجيع الدول على تبني سياسات اقتصادية أكثر انفتاحاً وتعاوناً. ومن خلال التركيز على الربط البيئي وتعزيز التجارة، يمكن لهذه الممرات أن تلعب دوراً رئيسياً في تخفيف التوترات الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية في آسيا الوسطى. وعلى الرغم من الفوائد الاقتصادية الهائلة لهذه الممرات، فإن هناك تحديات كبيرة تواجه تطويرها. يأتي على رأس هذه التحديات التنافس الدولي والإقليمي على النفوذ في آسيا الوسطى.

13. تفضل السياسة الأمريكية الحالية تجاه الشرق الأوسط نهج "التكامل الصلب"، أو ما أسماه منسق الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي "العودة إلى الأساسيات" الذي يقوم على التحالفات الاستراتيجية مع الالتزامات الأمنية، وتأسيس الأصول العسكرية، وتكامل أنظمة الدفاع الإقليمية. لذلك، كان تركيز الولايات المتحدة على إعادة بناء تحالفاتها التقليدية وطمأنة الحلفاء بتقديم المساعدات العسكرية وإجراء تدريبات مشتركة وإبداء الاستعداد لبقاء القوة الأمريكية في المنطقة، والسعي لتحقيق التكامل العسكري بين القوات الأمريكية والشركاء الإقليميين، ومن ذلك مقترح تشكيل بنية دفاع جوي وبحري متكاملة في المنطقة، والجهود الرامية إلى تعزيز التشغيل البيني، وتشكيل عمليات تعاونية مثل القوات البحرية المشتركة.

14. يمثل تكثيف مشاركة الصين في الشرق الأوسط تحولاً أكبر في استراتيجيتها الجيوسياسية، نحو تحقيق دور قيادي في الجنوب العالمي بهدف تعزيز قوتها السياسية ومصالحها الاقتصادية ورؤيتها الأيديولوجية لنظام عالمي جديد. ورغم أن الدور الصيني يبدو واسع النطاق في ظاهره، فإنه لا يشكل سوى جزء من تغيير جيوسياسي أوسع ناشئ في المنطقة نحو التعددية، فقد رحبت بلدان الشرق الأوسط ليس فقط بالصين، بل أيضاً بالمشاركة المتزايدة للعديد من القوى الكبرى والصاعدة الأخرى.

15. إن المنافسة الجيوسياسية والجيواقتصادية بين الولايات المتحدة والصين والتي تأخذ ملامح وأدوات عديدة منها ممرات الربط الدولي والتكتلات الاقتصادية الجديدة تطرح فرصاً أمام الشرق الأوسط الذي لا ينظر إليها بعدسة المنافسة الصفرية بين القوى العظمى أو حصرها في كونها مشروعات بنى تحتية ومنظمات متعددة الأطراف بقيادة الصين متعارضة، وإنما بمنظور مركزية المنطقة في معادلة التنافس الدولي بما يرفع قيمتها الاستراتيجية، وهو ما يندربانتهاء عصر الشراكات الحصرية في الشرق الأوسط لصالح التعددية التي باتت العقلية الدبلوماسية لدول الشرق

الأوسط التي تتطلع بشكل متزايد إلى الشرق، وبالأخص إقامة شراكات مع الصين وروسيا والهند، دون أن يعني تنويع الشراكات في مجالات مثل شراء الأسلحة والحوارات الأمنية والعلاقات الاقتصادية أنهم باتوا يدورون في فلك منافسي الولايات المتحدة، فمن غير المرجح أن تدير المنطقة ظهرها لواشنطن خاصة فيما يتصل بقضايا الأمن والدفاع.

أما الباب الثاني فقد سلط الضوء على ساحات التنافس النوعي التي تُبرز وجوداً جديدة للصراعات الدولية، أبرزها معركة التفوق التكنولوجي بين الولايات المتحدة والصين، وكيف أصبحت التكنولوجيا أداة رئيسية في تحقيق النفوذ الدولي. ويمتد التنافس بين القوتين إلى ساحة الفضاء الخارجي كواجهة جديدة للمنافسة بين القوى الكبرى، سواء لأغراض مدنية أو عسكرية. ويظل الصراع حول الموارد الطبيعية، خاصة المعادن النادرة التي تُعد مكوناً أساسياً للتقنيات الحديثة صراعاً كلاسيكياً بين القوى العظمى منذ ما قبل الحقبة الاستعمارية، لكن الأدوات المستخدمة في إدارة هذا الصراع هي التي تختلف عن الأدوات التنافسية تاريخياً. ويعرض الكتاب كذلك لتحليل التنافس الجيوسياسي على الطاقة المتجددة، والذي يعيد صياغة مفهوم أمن الطاقة في عالم يتجه نحو التحول الأخضر.

إن التحليل الشامل لهذه القضايا يكشف عن عدد من الملاحظات والاستنتاجات الرئيسية التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. يتجه النظام العالمي بشكل متزايد نحو التعددية القطبية؛ حيث لم تعد الولايات المتحدة القطب الوحيد رغم استمرار هيمنتها نسبياً، لكن هناك قوى إقليمية ودولية جديدة تسعى لفرض أجنداتها الخاصة وتحقيق توازن قوى أكثر ديناميكية وفي هذا السياق ظهرت ساحات تنافس جديدة إلى جانب التنافس التقليدي على الأراضي والممرات، ساحات جديدة للصراع مثل التكنولوجيا والفضاء والطاقة المتجددة، هذه الساحات تتطلب قدرات مختلفة واستراتيجيات مبتكرة تتجاوز الأدوات التقليدية للقوة.

2. تنخرط الولايات المتحدة والصين في منافسة استراتيجية من أجل تحقيق التفوق التكنولوجي بما بات يوصف بـ "الحرب التكنولوجية"، ولا سيما في عدد التقنيات الرئيسية، بما في ذلك أشباه الموصلات والذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمومية والتكنولوجيا الحيوية. لذا، يسعى صناع القرار في كلا البلدين لضمان تمتع بلادهم بميزة المبادرة في المنافسة التي تدفعها المصالح الجيوسياسية والاقتصادية. وعلى الرغم من التوترات الناجمة عن الحرب المدفوعة تكنولوجيًا، لكن تظل العلاقات التجارية الثنائية هائلة، كما يبدو أن تحقيق الانفصال بين اقتصاد البلدين صعب للغاية، بل ويحمل تكاليف ضخمة لكلاهما.

3. هناك اختلاف في الرأي بين المتخصصين حول مدى الندية التي تمثلها الصين للولايات المتحدة في مجال الإنتاج التكنولوجي المتقدم. الرأي الأول يرى تقدمًا كبيرًا للصين، ربما يتجاوز الولايات المتحدة في مجموعة كبيرة من التطبيقات الصناعية الكثيفة من الناحية التكنولوجية، كنتيجة لقيام الصين بتأسيس جزء كبير من نظامها التكنولوجي على التصنيع على نطاق واسع؛ إذ تمكن الصين من الهيمنة على التجارة العالمية في بعض المجالات المرحة والكثيفة التصنيع، مثل: بطاريات المركبات الكهربائية وأنظمة الطاقة المتجددة. بينما الرأي الثاني يرى أن الصعود التكنولوجي السريع للصين لن يستمر بهذه الوتيرة، باعتبار أنه على الرغم من "الاختراقات الثورية" التي حققتها الصين في بعض التقنيات الرئيسية بما سمح بتضييق الفجوة التكنولوجية بين واشنطن وبكين، فإن الولايات المتحدة لا تزال تحتفظ بمزايا عالمية واضحة على الصين، بما في ذلك نموذج التعليم المفتوح ونظام تنمية المواهب. كما أن النظام التكنولوجي في الصين مليء بالتناقضات التي ستحكم عليها بالاستمرار في وضع "الدرجة الثانية" خلف الولايات المتحدة.

4. في خضم التدافع نحو الفضاء، تظهر بوضوح تعقيدات التفاعل بين الاستخدامات المدنية والعسكرية لهذا المجال الحيوي؛ حيث برزت التقنيات الفضائية كعنصر محوري في تعزيز القدرات الوطنية للدول،

سواء من خلال تحقيق إنجازات علمية أو من خلال تطوير أدوات جديدة لتعزيز التفوق العسكري. إن الفضاء لم يعد ساحة معزولة للاستكشاف العلمي، بل بات مسرحاً استراتيجياً تتداخل فيه الأهداف الاقتصادية والأمنية والسياسية.

5. تتسابق الدول الكبرى لتأمين مكانة متقدمة في هذا المجال الحيوي، وذلك عبر الاستثمار في تقنيات متقدمة لتحقيق سيطرة استراتيجية في مجالات متعددة، بدءاً من الاتصالات والملاحة وصولاً إلى القدرات العسكرية. ومع ذلك، يظل التحدي الأكبر متمثلاً في تحقيق توازن بين تعزيز هذه الاستخدامات والحفاظ على استدامة الفضاء كإرث مشترك للبشرية كما جاء في نصوص الإطار القانوني الحالي. وفي هذا السياق، يمثل فهم الديناميكيات المتغيرة في سباق الفضاء ضرورة حيوية لصانعي السياسات والخبراء في مختلف المجالات. فالتوازن بين التعاون الدولي والمنافسة القوية هو المفتاح لضمان بقاء الفضاء فضاءً مشتركاً يخدم مصالح الجميع، بدلاً من أن يصبح ساحة للصراعات التي قد تهدد أمن الكوكب واستقراره.

6. إن التوجهات المستقبلية في مجال الفضاء الخارجي تعتمد على مدى قدرة المجتمع الدولي على صياغة أطر قانونية وتنظيمية فاعلة تمنع عسكرة وتسليح الفضاء وتضمن استخدامه لخدمة البشرية جمعاء. وبينما تتسارع وتيرة التنافس، تظل الفرصة قائمة للتعاون الدولي كمخرج لتحقيق فوائد مشتركة وتجنب مواجهة مستقبل غامض يطغى عليه الصراع، على نحو يضع المجتمع الدولي أمام تساؤلات ملحة حول كيفية إدارة هذا التدافع بشكل يحقق الاستدامة والسلام.

7. تدخل المعادن النادرة في العديد من الصناعات الأساسية للاقتصاد العالمي كالبناء، والرقائق والإلكترونيات، والسيارات الكهربائية، ومعدات الطاقة المتجددة، والبطاريات، والمعدات والأسلحة العسكرية، وانطلاقاً من أهميتها، تشكلت خريطة عالمية لكامناتها ومناطق إنتاجها واستهلاكها وتصديرها،

وبدأت القوى العظمى تتنافس فيما بينها محاولة منها لتأمين سلاسل إمداد آمنة ومستقرة لتلك المعادن التي تتركز جغرافيًا في مناطق بعينها؛ إذ لا يمكن فصل الصراعات الجيوسياسية الحالية عن الرغبة في فرض النفوذ والسيطرة على احتياطات المعادن النادرة وخطوط إنتاجها واستخراجها ونقلها.

8. يخلق التنافس الجيوسياسي على المعادن النادرة بين الولايات المتحدة والصين عدة فرص أمام الدول النامية خاصة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، كالتموضع للاستفادة من المنافسة العالمية في هذا المجال، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، والمساعدة على تخطيط استراتيجيات التنمية الصناعية الخاصة بها، وتقوية المنتجات الوطنية في صناعات المركبات الكهربائية لديها، وتعزيز المهارات المحلية المؤهلة تأهيلاً عالياً في مصانع البطاريات، إلى جانب خلق فرص عمل جديدة، ودفع عجلة النمو الاقتصادي.

9. إن التنافس العالمي يخلق عددًا من المخاطر أمام تلك الدول كزيادة الاحتجاجات الشعبية على تزايد الأنشطة الاستخراجية للمعادن النادرة لما تخلقه من تداعيات سلبية على البيئة، والصحة العامة بسبب تلوث التربة والهواء، وزيادة الضغط على الأمن المائي للمجتمعات المحلية من خلال نضوب أو تلوث المياه من خلال استخدام المواد الكيميائية السامة، إلى جانب تزايد احتمالية الإضرار بالأمن الغذائي والماشية ونظم الري الزراعي التي تعتبر جميعها أسباب العيش للسكان الأصليين.

10. يزيد النفوذ الصيني في قطاع التعدين الأفريقي بالتحديد من مخاطر الوقوع فيما يُعرف بـ "فخ الديون الصينية" الذي يعني ضمناً إمكانية أن تحاصر القروض الصينية البلدان الأفريقية من خلال خلق مستويات مرتفعة وغير مستدامة من الديون، خاصة في ظل ارتفاع الدين العام في أفريقيا إلى 1,8 تريليون دولار بحلول نهاية 2022، بزيادة تُقدر بنسبة 183% مقارنة بعام 2010 وهي نسبة أعلى بنحو 300% من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة نفسها.

11. يشهد العالم تحولاً جذرياً في مشهد الطاقة العالمي؛ حيث تتلاشى ببطء هيمنة الوقود الأحفوري لصالح مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة. هذا التحول ليس مجرد تغيير تقني، بل هو إعادة تشكيل عميق للخريطة الجيوسياسية للعلاقات الدولية، وتأثير مباشر في اقتصادات الدول، وأمنها القومي، وحتى على أنماط الحياة اليومية للمواطنين حول العالم. ولطالما كان الوقود الأحفوري (النفط الخام والغاز الطبيعي والفحم) محركاً رئيسياً للاقتصاد العالمي لعقود طويلة، وقد شكلت هذه الموارد الطبيعية حجر الزاوية في صراعات جيوسياسية عديدة، وأدت إلى تراكم ثروات هائلة في أيدي الدول المنتجة. إلا أن التزايد المطرد في الطلب على الطاقة، والتأثيرات البيئية المدمرة للاحتراق الأحفوري، والتقدم التكنولوجي في مجال الطاقة المتجددة، كلها عوامل مجتمعة دفعت العالم نحو البحث عن بدائل أكثر استدامة.

12. تصدر الصين حالياً المشهد العالمي في مجال الطاقة النظيفة والمتجددة، بفضل استثماراتها الضخمة في مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. هذه الاستثمارات الهائلة، مقترنة بالخبرات التقنية المتراكمة، تضع الصين في موقع الريادة في التحول العالمي نحو الطاقة المستدامة. ومع احتفاظ الدول العربية، والخليجية بصفة خاصة، بدور مهم في اتجاه الصين الحالي الذي يركز على جعل أمن الطاقة أولوية متقدمة عن خطط التحول. فإن هذا الدور، في المستقبل، قد يصبح أكثر تكاملاً مع الاستراتيجيات الصينية لتحول الطاقة عبر الاستثمار في إمداد الصين بالوقود الأحفوري، وتعزيز البيئة التشريعية والقانونية لاستقبال المزيد من الاستثمارات الصينية في مجال الطاقة النظيفة والهيدروجين الأخضر والطاقة النووية، وزيادة الاستثمارات الخليجية في مشاريع مماثلة في الداخل الصيني.

13. من المرجح أن تتسبب حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في تحويل المنتجات الصينية إلى دول أخرى، وخاصة في العالم النامي، وهو ما من شأنه أن يسمح للمستهلكين بشراء منتجات التكنولوجيا النظيفة بأسعار منخفضة، والأهم من ذلك، إذا اغتنمت البلدان النامية هذه الفرصة، فسوف يكون بوسعها التعجيل بتحولاتها الخضراء.

14. يتعين على كافة الدول الكبرى التوصل إلى اتفاق بشأن ما يُشكل تجارة عادلة وحرّة للسلع الخضراء، ولكن حتى ذلك الحين ونظرًا للضرورة الوجودية لتحقيق صافي صفر انبعاثات، ينبغي أن يتم الترحيب بخطط الاستثمار الصينية، حتى وإن كان هناك شعور بالقلق على تداعياتها بالنسبة للصناعة الأمريكية.

ختامًا،

في خضم التحولات العميقة التي يشهدها العالم اليوم، يظهر بوضوح أن النظام العالمي بات أكثر تعقيدًا وتشابكًا من أي وقت مضى. يتقاطع الاقتصاد مع السياسة، والتكنولوجيا مع الأمن، والبيئة مع الطاقة في معادلات متغيرة تفرض تحديات وفرصًا على كافة الدول. إن استيعاب هذه الديناميات الجديدة وفهم أبعادها المختلفة يُعد خطوة أساسية لصياغة سياسات واستراتيجيات تُمكن الدول من تحقيق التوازن بين مصالحها الوطنية ودورها في النظام العالمي.

وبذلك، يُقدم هذا الكتاب خارطة طريق لفهم أبرز ساحات التنافس الدولي المعاصرة، مسلطًا الضوء على الأدوات والفرص التي يمكن أن تُعيد تشكيل خريطة القوى في القرن الحادي والعشرين. ويهدف لتقديم إطار لفهم التحديات التي تواجهها الدول في ظل هذا السياق المعقد، والتي تتطلب استراتيجيات مرنة وشاملة تتسم بالقدرة على التكيف مع التغيرات السريعة، كما يوفر نقطة انطلاق لتحليل أعمق واستشراف أكثر دقة لما يحمله المستقبل.